اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الطبقة الوسطى في البلدان العربية

قياسها ودورها في التغيير

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الطبقة الوسطى في البلدان العربية
قياسها ودورها في التغيير

الأمم المتحدة
بيروت

© 2014 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجَّه إلى مركز Copyright Clearance Center (Copyright.com).

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه إلى:
United Nations Publications, 300 East 42nd St, New York, NY 10017, United States of America.

البريد الإلكتروني: publications@un.org - الموقع الإلكتروني: un.org/publications

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن تعبيراً عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

Printed at ESCWA, Beirut

E/ESCWA/EDGD/2014/2
United Nations Publication

December 2014 - 14-00202

Photo credits: © Fotolia.com

الأوراق المرجعية

خالد أبو اسماعيل ونيرنجان سرانجي، 2013، نهج جديد لقياس الطبقة الوسطى: مصر، الإسكوا.

Mohiedin, Mohamed (2014). *The making of the middle class in Arab countries: a socio-historical analysis*. ESCWA.

Prasad, Naren (2014). *Broken relationship: social policies, Arab States and the middle class*. ESCWA.

Sumpf, Denise (2014). *Middle class political participation in Arab countries*. ESCWA.

رموز البلدان

رموز البلدان المعتمدة لدى المنظمة الدولية للمقاييس (ISO) متاحة على الموقع:
http://wits.worldbank.org/WITS/wits/WITSHELP/Content/Codes/Country_Codes.htm.

كانت موجات الأمل في التغيير التي عمّت مختلف أنحاء المنطقة العربية في عام 2011، ناتجة عن صحوة الطبقة الوسطى التي أدركت أن المقايضات التي اعتاشت عليها لفترة طويلة لم تعد تفي بوعد توفير حياة أفضل. ولكن الانتفاضات الشعبية الواعدة سرعان ما تلتها الفوضى وخيبات الأمل وحتى تحركاتٌ لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه.

تصـدير

تواجه الخريطة الجغرافية السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية اليوم التهديد الوجودي والثقافي الأخطر منذ قيام الدول القومية العربية المستقلة في أواسط القرن العشرين. فخيبة الأمل في إمكانية الشروع في عملية سلام جدية في فلسطين؛ واستيلاء ما يُسمى بالدولة الإسلامية على مساحات واسعة من المشرق العربي؛ وازدياد معدلات بطالة الشباب؛ والتفتت في مقوّمات الحكم؛ والتهميش على المستوى العالمي، هي العوامل التي ترسم مجتمعةً صورة شاحبة لمنطقة كادت تكون، منذ ثلاث سنوات لا أكثر، مثالاً جديراً بالثناء على التحوّل الديمقراطي السلمي.

ويتضمّن هذا التقرير شرحاً مفصلاً لعوامل الاقتصاد السياسي الكامنة وراء نمو الطبقة الوسطى العربية وتآكلها، والتي يمكن أن تفسر سبب عجز هذه المنطقة الغنية بالموارد البشرية والطبيعية، والفريدة بتراثها وثروتها الثقافية وتنوّعها، عن مواجهة تحديات العصر، وغرقها في مستنقع الصراعات العرقية والدينية. فالمصير الذي آلت إليه الطبقة الوسطى العربية والذي يُستدَلّ من التحليلات الاجتماعية والاقتصادية الدقيقة، يسلّط الضوء على هذا المفصل المهم. ويخلص التقرير إلى أن تمكين هذه الطبقة يمهّد الطريق للخروج من المأزق الحالي الذي تقع فيه المنطقة على صعيد التنمية والحوكمة.

ويعتمد التقرير ثلاثة نهج تقنية جديدة ومتميزة لدراسة حجم وسمات ومقوّمات الطبقة الوسطى، ويعرض السبل الكفيلة بدعم استمرار هذه الطبقة وتمكينها وتوسيعها. النهج الأول يقضي بقياس الطبقة الوسطى انطلاقاً من تعريف يشمل الإنفاق على الاستهلاك، كماً ونوعاً، ويتخطى العديد من أوجه النقص في التعاريف الدولية القائمة على افتراضات ملتبسة ناتجة عن حساب مُعادل القوة الشرائية. ولأن الاعتماد على تعريف واحد في تحليل مسألة معقدة كمسألة الطبقة الوسطى يحدّ حتماً من آفاق التحليل، يقدم التقرير تعريفاً آخر لهذه الطبقة من منظور اجتماعي، يصنفها بحسب خصائصها المهنية والتعليمية. ويشكل استخدام التعريفين معاً أساساً متيناً لمعالجة المسائل الأساسية المتعلقة بهوية الطبقة الوسطى العربية ومستقبلها، ويؤدي إلى نتائج ملفتة، منها أن الطبقة الوسطى في المنطقة العربية، خلافاً للاعتقاد السائد، لم تتلاشَ. فقبل الانتفاضات العربية، بقي حجم هذه الطبقة كنسبة من مجموع السكان ثابتاً، بل ازداد في بعض البلدان. ولكنه بدأ يتقلص منذ ذلك الوقت، لا سيما في البلدان التي شهدت انتفاضات شعبية، وبالأخص في الجمهورية العربية السورية واليمن. ويخرج التقرير برسالة واضحة مفادها أن حجم الطبقة الوسطى في المنطقة العربية يتأثر سلباً وبشدة بالاضطرابات الاجتماعية. والزيادة التي تحققت في حجم الطبقة الوسطى بفضل التطبيق الفعال للسياسات العامة على مدى بضعة عقود، سرعان ما عكستها سياسات أخرى غير مناسبة، ما أدى إلى اندلاع الانتفاضات الشعبية.

ويقضي النهج الجديد الثاني بتحديد ملامح الطبقة الوسطى العربية. فقد استُخدمت في هذا التقرير مؤشرات مختلفة، مثل مستوى التعليم، والوظيفة، والقدرة على التحرك، في ضوء علاقتها بالفقر المتعدد الأبعاد، لرسم تلك الملامح. ولا شك أن الشباب الذين حصّلوا المستوى الثانوي وما فوق في التعليم هم القوة المحركة لنمو الطبقتين الوسطى والميسورة في المنطقة. ويُعتبر التعليم كخيار سياساتي السبب الأكثر إقناعاً في تفسير منعة الطبقة الوسطى حتى عام 2010، وهو يبقى الأداة الأقوى التي يمكن أن تستخدمها السياسات الهادفة إلى تعزيز هذه الطبقة. ولغرض تحديد ملامح الطبقة الوسطى، يقدم هذا التقرير تحليلاً رائداً في مجال الفقر المتعدد الأبعاد في المنطقة العربية، يختلف عن منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد المعتمدة على الصعيد العالمي والموجهة في تصميمها إلى أقل البلدان نمواً. ولا بد من فهم الفقر في المنطقة لفهم الطبقة الوسطى والإجابة على الأسئلة الأساسية التي يطرحها التقرير وهي: ما هي السياسات والتدابير التي تحول دون تراجع الطبقة الوسطى الحالية إلى الفقر، وترفع الفقراء إلى الطبقة الوسطى، وتضمن فرص الصعود الاجتماعي غير المقيّد؟

أما النهج الثالث فيقضي باستخدام الملامح التي تم تحديدها، وغيرها من النتائج المتعلقة بالطبقة الوسطى، لتقديم شرح للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تحيط بهذه الطبقة خلال العقد الذي سبق اندلاع الانتفاضات. ومن الأدلة الدامغة على التأثير المباشر الذي خلفته التغيرات المتسارعة في الاقتصاد السياسي على رفاه الطبقة الوسطى في معظم البلدان العربية: تلاشي العقد الاجتماعي، الناتج عن عدم إحداث التحوّلات الهيكلية وعدم استحداث فرص العمل اللائق؛ وتراجع الأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وافتقار السياسات المالية العامة إلى الكفاءة؛ وغياب العدالة في تخصيص الإعانات؛ وانهيار الخدمات العامة في الصحة والتعليم؛ وذلك في ظل أنظمة سياسية قمعية وغير شفافة. صحيح أن قدرات الشباب العربي آخذة في التزايد بفضل التقدم الواضح في مجالي الصحة والتعليم؛ ولكن هذه المكاسب على صعيد التنمية البشرية لم تترافق مع زيادة الدخل والمشاركة في الحياة السياسية، وهذا ما يفسّر التحول في ولاء الطبقة الوسطى ونزولها إلى الشارع منذ ثلاث سنوات. ولعل عجز السياسات عن تمكين الطبقة الوسطى العربية منذ ذلك الحين هو ما يفسر استمرار تقلصها، ما يصب في مصلحة الجهات الخارجة عن الدولة والتي تستخدم العنف لسد الفراغ.

ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات بشأن السياسات العامة ومنها وضع إطار سياساتي للأجلين القصير والمتوسط لحماية الطبقة الوسطى من التراجع إلى الفقر وزيادة قدرة الطبقة الفقيرة على الانضمام إلى الطبقة الوسطى، من خلال التركيز على أهمية الدولة الإنمائية المسؤولة اجتماعياً. ومن الخلاصات الواضحة التي توصل إليها التقرير، أن الطبقة الوسطى لا تطلب المزيد من الإعانات، بل فرصاً منصفة في التنمية وفي العمل اللائق. أما تلبية هذا المطلب فتقتضي التحول من دولة ريعية تُقايض من أجل السلطة، إلى دولة إنمائية تعمل على تحسين الإنتاجية فتدفع بعجلة النمو الاقتصادي، وتعتمد سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة للجميع فتحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ولا يمكن أن تتسم هذه المبادرات بالفعالية ما لم تنفذ الإصلاحات في مقومات الحكم بجدية لتلبية الاحتياجات والتطلعات المتصاعدة للطبقة الوسطى العربية المتزايدة القدرات أيضاً.

وفي الختام، ينبغي ألا يؤخذ بتوصيات هذا التقرير على أنها وافية بذاتها. فهي جزء لا يتجزأ من الجهود الكبيرة التي تبذلها الإسكوا لبناء أساس فكري ثابت لنموذج تنموي جديد في المنطقة العربية، يستند إلى سياسات سليمة في الاقتصاد الكلي، ومقومات الحكم السليم، وسياسات اجتماعية مستدامة، في إطار من التكامل والتعاون الإقليميين. وهذا ما يؤكده التقرير الذي أصدرته الإسكوا مؤخراً بعنوان "التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية"، والتقارير التالية التي ستطلقها تباعاً: "الآفاق التنموية في المنطقة العربية: رؤية حتى عام 2030"، و"التكامل الاقتصادي العربي"، و"الفقر في المنطقة العربية"، و"تقرير الحوكمة العربية". ولكن، وبينما يبذل مئات المفكرين وواضعي السياسات من المنطقة العربية المشاركين في إعداد هذه التقارير جهوداً حثيثة لرسم رؤية جديدة وجريئة للمنطقة، تسعى قوى التجزئة والتطرف والاحتلال في المقابل جاهدةً لتحقيق أهدافها. ولا يمكن التصدي لهذه القوى المدمرة وتوسيع آفاق تطلعات الشعوب العربية إلا بتعزيز الطبقة الوسطى التي تُعتبر حجر الأساس في مسيرة التقدم والديمقراطية والازدهار.

عبدالله الدردري
رئيس فريق التقرير
نائب الأمينة التنفيذية
الإسكوا

تمهيد

اتُخذ القرار بإعداد هذا التقرير عن الطبقة الوسطى في المنطقة العربية عقب مناقشات جرت قبل سنتين في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، وأظهرت أن ما يُعرف عن هذه الفئة الاجتماعية قليل جداً، وهي، كما أثبتت تجارب المجتمعات عبر التاريخ، عامل التغيير، ومخزون الإمكانيات التي تسهم في تحسين الآفاق التنموية في المنطقة العربية. وهي التي تنتج الفكر والفن والثقافة والعلم.

وتمهيداً لإعداد هذا التقرير، عُقد اجتماع خبراء في حزيران/يونيو 2013، لمناقشة الإطار المنهجي الذي يمكن اعتماده لقياس الطبقة الوسطى، شارك فيه عدد من الخبراء والأكاديميين وواضعي السياسات من المنطقة والعالم لاستعراض الموضوع وتقديم التوجيهات وتحديد النهج، وخطة العمل.

وعاد فريق صياغة التقرير مزوداً بمقترحات وتوصيات الخبراء، فوضع منهجية جديدة لقياس الطبقة الوسطى باستخدام تعريف بسيط يصنّف هذه الطبقة اقتصاديّاً على أنها المجموعة التي يتخطى إنفاقها الإجمالي خط الفقر، أما إنفاقها على السلع والخدمات غير الأساسية فيبقى دون قيمة خط الفقر، على أن يتم تحديد خط الفقر على النحو الملائم. واستخدم الفريق تعريفاً آخر يصنّف الطبقة الوسطى على أنها فئة اجتماعية تعمل بشكل أساسي في وظائف مهنية. والمنهجية التي نُشرت في وثيقة للإسكوا بعنوان "نهج جديد لقياس الطبقة الوسطى: مصر" شكّلت الأساس لمعظم التحليلات الواردة في الجزأين الأول والثاني من هذا التقرير. واستفاد التقرير من ثلاث وثائق أُعدت لهذه الغاية وتضمنت معلومات أساسية حول الطبقة الوسطى من المنظور التاريخي، والاجتماعي والاقتصادي، والسياسي.

وقد تبيّن من تطبيق هذا التعريف على بيانات عن الأسر في تسعة بلدان عربية، أن الطبقة الوسطى بقيت مستقرة في معظم البلدان بين عامي 2000 و2010، باستثناء مصر حيث تراجعت بنسبة الثلث في تلك الفترة. وتبيّن أيضاً كيف تدهورت الطبقة الوسطى وازدادت أوجه عدم المساواة بسبب النزاع في الجمهورية العربية السورية واليمن بعد عام 2010. أما من الناحية الإيجابية، فقد عززت الطبقة الوسطى، كما مجموعات أخرى، من قدراتها التي تظهر جليةً في ما اكتسبته من مقومات رأس المال البشري؛ ولكن سوق العمل لم تكافئ هذه الجهود.

وتشكل هذه الحقائق النمطية أدلة إضافية تدعم الدعوة إلى بلورة عقد اجتماعي جديد ونموذج للتنمية الاقتصادية شامل للجميع في المنطقة العربية. ولذلك يرى هذا التقرير أن الطبقة الوسطى ينبغي أن تقود مبادرات وضع السياسات التنموية، وأن إرساء الحكم السليم واستحداث فرص العمل اللائق ينبغي أن يكونا المحركين الرئيسيين للنموذج التنموي الجديد بدلاً من الإعانات التي تأسّس عليها العقد الاجتماعي القديم.

عن المؤلفين

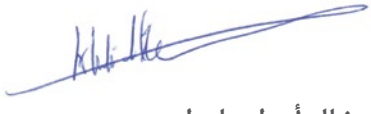

خالد أبو اسماعيل
المؤلف الرئيسي للتقرير
رئيس قسم السياسات الاقتصادية
شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة
الإسكوا

كلمة شكـر

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت لفريق عمل ضمّ السيد عبدالله الدردري (رئيساً للفريق)؛ والسيد خالد أبو اسماعيل (مؤلفاً رئيسياً)؛ والسيد نارن برازاد (في الكتابة والتنسيق)؛ والسيد ألياز كونشيك، والسيد نيرانجان سارانجي (المشاركة في الكتابة)؛ والسيدة زارا علي، والسيد فؤاد غزّا، والسيد كينيث إيفرسن، والسيدة دينا مجدي، والسيدة مايا رمضان (الدعم البحثي)؛ والسيدة نهى المكّاوي، والسيدة منى حمّام، والسيد ريمون تورّس، والسيد زافيريس تزاناتوس، والسيد طارق يوسف (الفريق الاستشاري)؛ والسيد يوسف شعيتاني، والسيدة مهرناز العواضي، والسيدة آسيا المحيي، والسيد عزيز حلاج، والسيدة غريتشين لوشسينغر، والسيد محمد ناصري، والسيدة جيزلا نوك، والسيد أديب نعمه، والسيدة رشا رمضان (فريق القراء).

ويتوجّه فريق عمل التقرير بالشكر للسيدة هبة الليثي، الأستاذة في جامعة القاهرة والمستشارة الفنية الرئيسية لهذا التقرير، على المشورة القيّمة بشأن المنهجية المتبعة والتوجيهات بشأن استخدام الإحصاءات من مسوح الإنفاق الأسري. ونشكر أيضاً كلاً من السيد علي عبد القادر من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات؛ والسيد إسحق ديوان من كلية كينيدي في جامعة هارفرد؛ والسيد محمد بورنيك، الرئيس السابق لفريق الحد من الفقر في الدول العربية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على استعراض التقرير وتقديم المقترحات المفيدة التي أُدمجت فيه. كما نقدِّر الدور الرئيسي للسيدة غريتشين لوشسينغر في صياغة اللمحة العامة للتقرير.

كما يعبّر الفريق عن امتنانه للزملاء من شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا ولقراء التقرير لملاحظاتهم المفصلة والتبادل المثمر للأفكار خلال المناقشات المسهبة.

ويتوجه فريق التقرير ببالغ التقدير إلى السيد يعرب العيسى على الجهود التي بذلها في مراجعة التقرير، ونشكر أيضاً السيدة منى فتّاح على دعمها القيّم في التنظيم الإداري ودورها البارز في تنظيم اجتماع فريق الخبراء في القاهرة؛ والسيدة مرال تشاجيان على جهدها في المساعدة الإدارية؛ والسيد فؤاد غرة، الذي قاد البحوث الإحصائية في الشعبة، والسيدة زارا علي على الدعم المميّز في البحوث والتحرير.

ونقدم جزيل الشكر لكل الذين حضروا اجتماع فريق الخبراء في القاهرة؛ فقد كانت مساهماتهم وانتقاداتهم البناءة أساسية في وضع التقرير، لا سيما السيد التهامي عبد الخالق من المعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي؛ والسيد صفوان عرفة من مجموعة عرفة القابضة؛ والسيدة إفنجلينا بورمبولا من منظمة العمل الدولية؛ والسيدة نهى المكاوي من مؤسسة فورد؛ والسيدة منى همام، المستشارة المستقلة والموظفة السابقة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيدة عبير ابراهيم من جامعة القاهرة؛ والسيد أحمد كمالي من الجامعة الأمريكية في القاهرة؛ والسيد حازم قنديل من جامعة كمبريدج؛ والسيدة رانيا قيصر من مجالس الإدارة المدنية؛ والسيدة إليزابيث لونغنيس من المعهد الفرنسي للشرق الأدنى؛ والسيد عيسى ملدعون من جامعة دمشق؛ والسيد عادل مالك من جامعة أكسفورد؛ والسيد محمد محي الدين من جامعة المنوفية؛ والسيد مصطفى موسى من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في مصر؛ والسيد عبد الحميد نوار من جامعة القاهرة؛ والسيدة رشا رمضان من جامعة القاهرة؛ والسيد محمد طبيشات من الجامعة الأمريكية في القاهرة؛ والسيد طارق محمد يوسف من مؤسسة "صِلَتِك" الذي شارك في ترؤس الاجتماع.

ونتقدم بجزيل الشكر إلى السيد عبدالله الدردري، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، على مشورته المستمرة وقيادته، وترؤسه اجتماع فريق الخبراء، وتشجيعنا على الانطلاق في بحوث معمقة في مجال الحد من الفقر وتحقيق المساواة. ونأمل أن يشكّل هذا التقرير مساهمة قيّمة في هذا المسعى.

الطبقة الوسطى في البلدان العربية
قياسها ودورها في التغيير

المحتويات

ص.3 **الأوراق المرجعية**
ص.3 **رموز البلدان**
ص.5 **تصدير**
ص.7 **تمهيد**
ص.8 **كلمة شكر**
ص.14 **لمحة عامة**
ص.20 **مقدمة**

ص.27 **الجزء الأول. قياس حجم الطبقة الوسطى**
ص.27 أولاً. المشاكل التي تنطوي عليها تعريفات المصطلحات

ص.29 ثانياً. نهج بديل
ص.29 ألف. قياس الطبقة الوسطى على أساس الإنفاق
ص.31 باء. منظور اجتماعي: الطبقة الوسطى للمهنيين

ص.31 ثالثاً. حجم الطبقة الوسطى
ص.32 ألف. استقرار الطبقة الوسطى وتَقلُّصها
ص.36 باء. فئة المهنيين
ص.40 جيم. الهوة في الطبقة الوسطى بين المناطق الريفية والحضرية
ص.44 دال. علاقة الطبقة الوسطى بالدخل وعدم المساواة
ص.44 هاء. تجميع البلدان وفق حجم الطبقة الوسطى

ص.45 رابعاً. خلاصة

ص.47 **الجزء الثاني. سِمات الطبقة الوسطى**
ص.47 أولاً. التعليم

ص.50 ثانياً. العمالة
ص.50 ألف. خصائص وظائف الطبقة الوسطى مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى
ص.53 باء. التغيّرات في مهن الطبقة الوسطى
ص.54 جيم. آفاق العمالة ضئيلة بالنسبة إلى الشباب والنساء من الطبقة الوسطى

ص.56 ثالثاً. الرفاه الاقتصادي
ص.56 ألف. نمو الإنفاق الحقيقي
ص.58 باء. أوجه عدم المساواة أسوأ مما كان متوقعاً بشأنها
ص.60 جيم. مؤشر الحرمان البشري

ص.63 رابعاً. خلاصة

ص.65 **الجزء الثالث. تقدمّ اجتماعي من دون تمكين اقتصادي**

ص.65 أولاً. عقد اجتماعي يتلاشى

ص.69 ثانياً. النمو من دون تحولات هيكلية

ص.79 ثالثاً. الإعانات غير فعالة والخدمات العامة رديئة النوعية

ص.79 ألف. توزيع غير عادل للإعانات

ص.81 باء. خدمات عامة رديئة في مجالي الصحة والتعليم وتغطية محدودة للحماية الاجتماعية

ص.87 رابعاً. خلاصة

ص.89 **الجزء الرابع. تركة النظام السلطوي**

ص.89 أولاً. تقدّم ضئيل في مقوّمات الحكم

ص.95 ثانياً. مواقف الطبقة الوسطى بشأن المشاركة السياسية

ص.96 ألف. المشاركة السياسية للطبقة الوسطى

ص.98 باء. الاستقرار السياسي والاقتصادي مقابل حرية التعبير والمشاركة السياسية

ص.100 جيم. الثقة في الأجهزة السياسية وفي أجهزة الدولة

ص.102 دال. كيف يُحكم بلد؟

ص.102 هاء. التطلعات إلى الديمقراطية بعيدة عن الواقع

ص.105 ثالثاً. خلاصة

ص.107 **الجزء الخامس. دولة إنمائية ومسؤولة اجتماعياً**

ص.108 أولاً. ماهية الدولة الإنمائية

ص.110 ثانياً. اقتصادات قوية تولّد ملايين فرص العمل اللائق للطبقة الوسطى

ص.111 ألف. استثمار عام من نوعية أفضل

ص.113 باء. سياسة تجارية وصناعية تديم النمو وتعمّقه

ص.114 جيم. التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يكون مصدراً لمكاسب كبيرة

ص.115 ثالثاً. الحماية الاجتماعية لدعم الطبقة الوسطى في المستقبل

ص.118 رابعاً. توسيع حيز التنمية في الميزانية

ص.118 ألف. إصلاح الدعم لصالح المحتاجين

ص.120 باء. الإصلاح الضريبي

ص.123 جيم. إصلاح النفقات العسكرية

ص.126 خامساً. الحكم السليم في صلب الإصلاح الفعلي

ص.129 سادساً. خلاصة

ص.131 الحواشي

ص.134 المراجع

قائمة الجداول

ص.79 دعم المواد الغذائية يفيد الفقراء والأغنياء
ص.92 مؤشرات نوعية الحكم قبل الانتفاضات العربية
ص.96 تغطية البلدان العربية في مسح القيم العالمي
ص.104 حصيلة عدم الرضا بوضع الديمقراطية
ص.117 اختلاف كبير في مستلزمات تمويل الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية
ص.119 إلغاء إعانات الوقود يغطي تمويل الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية
ص.124 الدول العربية في مواقع متقدّمة من حيث النفقات العسكرية

قائمة الأشكال

ص.28 طرق مختلفة لقياس حجم الطبقة الوسطى
ص.32 حجم الطبقة الوسطى يسجل نسباً شديدة الاختلاف بين البلدان العربية
ص.33 دفعت الأزمة بغالبية السوريين واليمنيين إلى الفقر والضعف
ص.33 تقلّص حجم الطبقة الوسطى بفعل تداعيات الأزمات
ص.35 كان حجم الطبقة الوسطى مستقراً نسبياً حتى عام 2011
ص.35 التغيّر السنوي في متوسط النسبة المئوية لحجم الطبقات الاقتصادية بين عامَي 2000 و2011
ص.37 حصة المهنيين من مجموع السكان بعمر 15 سنة وما فوق
ص.37 حصة المهنيين في الطبقات السكانية المصنفة على أساس الإنفاق
ص.38 توزُّع المهنيين على الطبقات السكانية المصنفة على أساس الإنفاق
ص.39 النمو السنوي في حجم فئة المهنيين
ص.39 التغيّر السنوي في متوسط نسبة المهنيين ضمن كل طبقة سكانية، السنوات الأقرب إلى عامَي 2000 و2011
ص.40 نسب الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية والريفية
ص.41 توزُّع الطبقة الوسطى بين المناطق الريفية والحضرية
ص.41 التغيّر السنوي في متوسط نسبة حجم الطبقة الوسطى في المناطق الريفية والحضرية
ص.42 حجم الطبقة الوسطى يعكس مستوى الدخل القومي
ص.42 حجم الطبقة الوسطى وعدم المساواة في الدخل
ص.43 طرق التجميع الممكنة
ص.48 مستوى التحصيل العلمي للراشدين ضمن المجموعات المختلفة
ص.49 التغيّر السنوي في متوسط حصة الطبقة الوسطى في مستويات التعليم
ص.49 توزُّع الراشدين الحاصلين على شهادة جامعية في مختلف المجموعات الاقتصادية
ص.51 توزُّع العمالة بحسب المجموعات الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية
ص.51 توزُّع العمالة على المجموعات الاقتصادية بحسب القطاعات الاقتصادية
ص.52 التغيّرات في عمالة المجموعات الاقتصادية بحسب القطاعات الاقتصادية
ص.53 توزُّع المهنيين على القطاعات الاقتصادية (ألف) ومعدل التغيّرات السنوية مع مرور الوقت (باء)

ص.54 المهن التي يشغلها الشباب من أسر الطبقة الوسطى
ص.55 المهن التي تشغلها نساء الطبقة الوسطى
ص.57 التغيّرات السنوية في النسبة المئوية (المركّبة) للطبقات السكانية ومعدل الإنفاق الاستهلاكي للفرد وفق أسعار عام 2005
ص.57 اتجاهات الإنفاق الحقيقي تؤكد الاختلاف بين الطبقات السكانية في مصر، 2000-2011
ص.58 الإنفاق للفرد من الطبقة الميسورة نسبة إلى الإنفاق للفرد من الطبقات السكانية الأخرى
ص.59 الإنفاق الأسري للفرد وفق بيانات الحسابات القومية نسبة إلى الإنفاق الأسري للفرد وفقاً لبيانات المسوح
ص.60 إنفاق الأغنياء يزداد بوتيرة أسرع بكثير من إنفاق المجموعات الأخرى
ص.61 درجة حرمان الطبقات السكانية وفق مؤشر الحرمان البشري
ص.61 التغيّرات السنوية في متوسط نسب انتشار حالات الحرمان
ص.69 معدلات النمو كانت ملفتة في العقود السابقة
ص.70 النمو الاقتصادي لم يتبعه نمو في الدخل
ص.71 تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدله السنوي للفرد، 1970-2012
ص.71 التحوّل الاقتصادي في الأردن وعُمان وتونس، 1970-2012
ص.72 فواتير الأجور التي تدفعها الحكومات المركزية العربية أعلى مما هي عليه في مناطق أخرى
ص.73 مصر: عمالة ذوي المستوى التعليمي الثانوي والعالي وفقاً للقطاعات
ص.74 في المنطقة العربية أدنى نسبة مشاركة في القوى العاملة في العالم، 2012
ص.75 نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تتزايد في البلدان العربية لكنها أدنى بكثير من مشاركة الرجل، 1992-2012
ص.75 البطالة في المنطقة العربية هي الأعلى في العالم
ص.76 البطالة تطال النساء أكثر في كل البلدان العربية
ص.76 معدلات بطالة الشباب في المنطقة العربية هي الأعلى في العالم
ص.77 انخفضت الأجور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
ص.78 النمو المحقق في الاقتصاد لم يتبعه نمو في الأجور، 1990-2010
ص.78 عائدات التعليم في المنطقة العربية هي الأدنى في العالم
ص.79 جزء كبير من الدخل القومي يذهب إلى إعانات غير منتِجة
ص.80 الفقراء هم الأقل استفادة من دعم الطاقة
ص.80 الفقراء في البلدان العربية هم أقل المستفيدين من المساعدات الاجتماعية مقارنة مع المناطق النامية الأخرى، 2002-2010
ص.82 الإنفاق على الشؤون الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
ص.82 الإنفاق على التعليم يفوق ما هو عليه في المناطق النامية الأخرى، 1965-2010
ص.83 ثمانية بلدان عربية كانت من بين أول 20 بلداً على صعيد التحصيل العلمي في العالم، 1980-2010
ص.83 النفقات على الصحة من الأموال الخاصة في المنطقة العربية هي ثاني أعلى هذه النفقات في العالم، 2012
ص.84 النفقات على الصحة من الأموال الخاصة، 1990-2012
ص.84 مصر: تزايد النفقات الصحية والتعليمية كحصة من إجمالي الإنفاق الأسري
ص.85 تونس: الإنفاق على الصحة والتعليم كجزء من مجموع استهلاك الأسر المعيشية، 2010
ص.85 المنطقة العربية متأخرة عن مناطق أخرى في تغطية معاشات التقاعد
ص.86 نسبة 2.2 في المائة من العاطلين عن العمل تتلقى إعانات البطالة في المنطقة العربية

ص.90 تدهور في معظم مؤشرات إدارة الحكم في البلدان العربية
ص.94 البلدان التي تخضع لحكم جيد تنعم بالازدهار، 2012
ص.95 الفساد منتشر في القطاعين العام والخاص
ص.97 أهمية السياسة والاهتمام بالشأن السياسي والتصويت في الانتخابات الوطنية
ص.97 الاهتمام بالشأن السياسي في فترات زمنية مختلفة
ص.98 حفظ النظام والحد من التضخم في طليعة الأولويات
ص.99 مُثل الديمقراطية تتراجع لصالح حفظ النظام والاستقرار الاقتصادي
ص.100 الثقة في أجهزة الدولة
ص.101 تراجع الثقة في معظم أجهزة الدولة مع الوقت
ص.102 أفضل أسلوب لحكم بلد
ص.103 تأييد حاكم قوي
ص.103 أهمية الحكم الديمقراطي تتعارض مع الوضع الراهن للحكم
ص.112 إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المناطق
ص.122 الضريبة على الدخل كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان العربية
ص.124 النفقات العسكرية في المنطقة العربية
ص.125 البلدان العربية تنفق على الأغراض العسكرية أكثر مما تنفق على الرعاية الصحية
ص.126 النفقات العامة على الأغراض العسكرية، والصحة، والتعليم

قائمة الأطر

ص.30 تقدير عتبة الطبقة الوسطى
ص.34 حجم الطبقة الوسطى على أساس الإنفاق في مقابل حجمها وفق التصنيف الذاتي
ص.62 المنهجية المتبعة في احتساب مؤشر الحرمان البشري
ص.67 تشكيل الطبقة الوسطى المصرية
ص.104 الاتجاهات الديمقراطية في مصر
ص.109 للدولة الإنمائية تاريخ طويل

لمحة عامة

كانت موجات الأمل في التغيير التي عمّت مختلف أنحاء المنطقة العربية في عام 2011، ناتجة عن صحوة الطبقة الوسطى التي أدركت أن المقايضات التي اعتاشت عليها لفترة طويلة لم تعد كافية للوفاء بوعد حياة أفضل. ولكن الانتفاضات الشعبية الواعدة سرعان ما انكفأت أمام الفوضى وخيبات الأمل، وحتى تحركاتٌ لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه في بعض البلدان.

ويبدو اليوم أن السبيل الوحيد لضمان استدامة التوجه إلى الأمام وإلى مستقبل مختلف لهذه المنطقة من العالم هو إشراك الطبقة الوسطى في رسم ملامح هذا المستقبل. ويَعتبر هذا التقرير أن الطبقة الوسطى تملك المفاتيح الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية للتحولات التي طال انتظارها، وأنها الكفيلة بتحقيق السلام والازدهار الحقيقيين.

وقد يبدو من غير الواقعي في هذه المرحلة اقتراح خطة إصلاحية تأخذ الطبقة الوسطى في الاعتبار؛ ولكن ما ساد حتى الآن من سياسات معيقة للتنمية وبالتالي غير مراعية للطبقة الوسطى قد أدى إلى نشوب النزاعات. فقد بدأ الانهيار في بلدان عربية عدة بسبب العجز عن قراءة التغيّرات الحاصلة في تطلعات الطبقة الوسطى والاستجابة لها.

ويعتمد هذا التقرير نهجاً جديداً، فيقدم دراسة غير مسبوقة عن المنطقة العربية من منظور الطبقة الوسطى مبرزاً دور المهدئ الأساسي الذي يقوم به مواطنو هذه الطبقة. فقد عُرفت هذه الطبقة في كل أنحاء العالم بأنها المحرك الرئيسي للتجارب الإنمائية الناجحة، والعمود الفقري للديمقراطية واقتصاد السوق، ومحور التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي.

ولكن الطبقة الوسطى في البلدان العربية لم تنل ما تستحقه من دراسة ولا حتى لتعريفها. وهذا ما يتولاه التقرير باستخدام طريقة مبتكرة للقياس تدمج المعايير الاقتصادية والاجتماعية، وبتحليل أوضاع هذه الطبقة منذ الشروع في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في التسعينات من القرن الماضي، وعلاقتها بعجز المنطقة عن إرساء الحكم الديمقراطي.

وفي إطار السعي إلى مساعدة المنطقة في التفاوض بشأن تعقيدات التحوّل، يقدم التقرير مدخلاً رئيسياً لنموذج إنمائي جديد يشمل جميع المكوّنات الاجتماعية، ويتمحور حول إنتاج طبقة وسطى متمكنة في إطار دولة إنمائية ديمقراطية. فمَنحُ الفرص والحريات التي تحقق ازدهار الطبقة الوسطى كفيل بتحسين فرص الوفاء بالوعود المقطوعة لكل المواطنين العرب والاستجابة لآمالهم.

سقوط المقايضة السلطوية

حتى عام 2011، لم تصدر أي مطالب سياسية حقيقية عن الطبقة الوسطى التي شكلت ما يقارب نصف الشعوب العربية وموردها الاقتصادي الأكبر. فقد ساهمت الخدمات العامة والإعانات السخية المغدقة طوال عقود في مساعدة السكان على الخروج من الفقر وزيادة الرفاه وتوسيع حجم الطبقة الوسطى. وأدت التحسينات الكبيرة التي أجريت في مجالي التعليم والصحة إلى زيادة التحصيل العلمي لشريحة كبيرة من الطبقة الوسطى، كما ضمنت سياساتُ الدولة فرصَ العمل للمتخرجين من الجامعات والمدارس الثانوية.

وقد قبِل غالبية أفراد الطبقة الوسطى بهذه "المقايضة السلطوية"، حيث كانوا يستفيدون من السياسات الحكومية وينعمون بقدر مقبول من الاستقرار مقابل التنازل عن الحريات والمشاركة السياسية. وكان هذا النموذج مختلفاً تماماً عما كان سائداً في مناطق أخرى من العالم حيث أنتجت الديناميات الاقتصادية طبقات وسطى أعادت النظر في الوضع القائم ودفعت باتجاه التغيير وسعت نحو إرساء الديمقراطية والمساءلة.

مَن هم أفراد الطبقة الوسطى؟

من الأهداف الرئيسية لهذا التقرير، تعريف أفراد الطبقة الوسطى، وذلك كخطوة أولى باتجاه استكشاف الطرق الكفيلة بالاستفادة من طاقاتهم. حتى الآن لا إجماع على تعريف هذه الطبقة، ويقتصر فهمها على مفهوم عام يَعتبر أن تحديد الطبقات الاجتماعية يقوم بشكل أساسي على معرفة مدى ما يملكه الأفراد من خيارات في طريقة إنفاق ميزانية الأسرة.

والطرق التقليدية المتبعة في تحديد مَن يعيش في الفقر ترتكز بشكل أساسي على ما ينفقونه في اليوم لتلبية حاجاتهم الأساسية. فمَن ينفق أقل من مبلغ محدد يكون من الفقراء، ومن ينفق أكثر لا يكون فقيراً. ولكن المسألة تزداد تعقيداً عندما يؤخذ في الحسبان حجم الاستهلاك ونوعه في آن معاً. على سبيل المثال، أين تنتهي الطبقة الوسطى وأين تبدأ الطبقة الميسورة؟

هذا التقرير يقدم نهجاً للقياس يدمج التعريفين الاقتصادي والاجتماعي. فالتعريف الاقتصادي يأخذ في الحسبان نوع الإنفاق الأسري وحجمه في آن معاً. وهكذا، ينتمي إلى الطبقة الوسطى كل مَن يستطيع تلبية كل حاجاته الأساسية؛ وإلى الطبقة الميسورة كل مَن ينفق على السلع والخدمات غير الأساسية ما يفوق خط الفقر الوطني. أما التعريف الاجتماعي فيصنّف الطبقة الوسطى على أساس مجموعة من المواصفات الاجتماعية بغضّ النظر عن مستوى رفاهها المادي. وهكذا، ينتمي إلى الطبقة الوسطى كل مَن يعمل في القطاعين العام والخاص النظاميين في فئة الوظائف المكتبية (التي يُطلق عليها وظائف "الياقات البيضاء")، وقد أكمل على الأقل المستوى الثانوي في التعليم.

ويعتمد التقرير تعريفاً جامعاً للبُعدين الاقتصادي والاجتماعي في تحليل بيانات من مسوح وطنية لميزانيات الأسر في تسعة بلدان عربية. ويحرص على تفادي النواقص التي تشوب التعاريف الدولية لخطوط الفقر التي قد لا تنطبق على كل البلدان، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل. ويبيّن أن مسائل عدة وإن اختلفت تتساوى في الأهمية وتتفاعل في السياقات المعقدة.

ولكن "المقايضة السلطوية" لم تكن لتستمرّ طويلاً. وحين استنفدت مدّتها، أدرك أفراد الطبقة الوسطى المتعلمون أن بلدانهم تفتقر إلى النظم السياسية والاجتماعية.

فالوظائف الجيدة التي كانت وفيرة تضاءلت مع الوقت وتدهورت نوعية التعليم والرعاية الصحية وزادت تكلفتهما. ولم تعد السياسة الإنمائية موجهة نحو التنمية الاقتصادية بل نحو ضمان الدعم السياسي في المدى القريب. وانتشرت شبكات المحسوبية التي عملت لصالح مجموعات معيّنة على حساب مجموعات أخرى، ما أدى إلى زعزعة التماسك الاجتماعي وبث الفرقة. وفي غياب الحريات السياسية، لم يكن من السهل التعبير عن الاستياء والمطالبة بالتغيير، فتراكم الإحباط حتى انفجر في عام 2011.

تعديلات هيكلية تسلب الإمكانات

بدأ نظام المقايضة السلطوية بالانهيار في التسعينات عندما شرعت الحكومات بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية. آنذاك، اعتمدت الحكومات في كل أنحاء المنطقة، لا سيما في البلدان غير النفطية، إصلاحات اقتصادية لمواجهة الضغوط المالية المتزايدة. وكانت الطبقة الوسطى هي التي تحمّلت وطأة هذه التغييرات من دون تعويضات ملائمة، إذ قلصت الدولة الإعانات وخفضت الإنفاق العام وعمدت إلى خصخصة العديد من مؤسساتها وتحرير التجارة.

ومع أن أجزاءً كبيرة من الأموال العامة ظلت تخصّص للصحة والتعليم، أدى تخفيض الميزانيات في إطار تلك التعديلات الهيكلية إلى تدهور نوعية الخدمات في هذين المجالين. ولم يبق أمام أسر الطبقة الوسطى في هذه الحالة إلا اللجوء إلى التعليم وخدمات العناية الصحية في القطاع الخاص حيث التكلفة عالية، فزاد إنفاقها على التعليم والصحة من أموالها الخاصة. وقُدر الإنفاق الخاص على الصحة في المنطقة بنصف الإنفاق الإجمالي وهي النسبة الأعلى في العالم ما عدا جنوب آسيا. هذه الزيادات

في الإنفاق شكلت ضغوطاً إضافية على ميزانية الطبقة الوسطى إلى حد جعل العديد من الأسر معرّضة للانزلاق إلى الفقر.

ومن أبرز التدابير المتخذة في إطار الإصلاحات الهيكلية، تجميد التوظيف في القطاع العام والتعاقد مع عاملين مؤقتين لأداء الخدمات العامة، ما أدى إلى إحباط شباب الطبقة الوسطى الذين يتطلعون إلى وظائف حكومية ثابتة وأجور لائقة. وكانت الفرص الأخرى المتاحة لهم قليلة جداً.

صحيح أن المنطقة سجلت في السنوات العشر التي سبقت الانتفاضات في عام 2011، نمواً اقتصادياً متسارعاً ونمواً في العمالة بلغ أعلى المعدلات في العالم بنسبة 3.3 في المائة، بينما بلغت هذه النسبة واحداً في المائة فقط في شرق آسيا، إلا أن معظم الوظائف كانت في القطاع غير النظامي ولقاء أجور غير ملائمة، وكانت وتيرة المكاسب المحققة من الإنتاجية في المنطقة هي الأبطأ في العالم.

وباتت اقتصادات عدة في المنطقة تعوِّل على الواردات والخدمات المتدنية القيمة المضافة، وتهمل الصناعات التحويلية التي تشكل في مناطق أخرى القطاع المولِّد للتنمية والعمالة. ولم تعمل البلدان الشديدة الاعتماد على الموارد النفطية على الاستثمار في القدرات المنتِجة وفي الهياكل الاقتصادية الأساسية، فبقيت رهينة أسواق النفط الدولية.

وأسفر النقص في فرص العمل اللائق عن بطالة في صفوف الشباب بلغت 26 في المائة في عام 2012، وهي نسبة عالية جداً بالمقارنة مع المعدل العالمي البالغ 13 في المائة. وأصبحت فرص الخريجين الجامعيين الشباب في إيجاد عمل أقل من فرص نظرائهم الأقل تعلماً؛ كما سُجلت معدلات بطالة مرتفعة في صفوف النساء علماً بأنهن يشكلن الغالبية العظمى من أصحاب الشهادات الجامعية ذوي المهارات. وإزاء تدني عائدات التعليم إلى أدنى مستوى في العالم وتراجُع الأجور، بات شباب المنطقة لا يجدون جدوى من الاستثمار في الدراسة.

علاوة على ذلك، أجريت الإصلاحات في ظل أنظمة غير ديمقراطية وخدمةً لمصالح بعيدة كل البعد عن الأهداف العالمية للتنمية. فعمدت هذه الأنظمة من جهة، إلى اتخاذ إجراءات لتفادي الاضطرابات الاجتماعية، ومنها الإبقاء على الإعانات التي تستفيد منها الطبقة الوسطى والفئات الميسورة، ومن جهة ثانية إلى إجراء إصلاحات تجارية لا تعدو كونها تجميلية واعتماد سياسات للخصخصة ساهمت في ملء جيوب النخبة أكثر مما ساهمت في إنعاش الاقتصاد. وبرعت شبكات المحسوبيات، التي عظم شأنها في زمن المقايضة السلطوية الذي استمر عقوداً، في جعل القلة القليلة من السكان تستحوذ على معظم المكاسب.

نتيجة لذلك، تفاقمت اللامساواة في كل أنحاء المنطقة خلافاً لما دأبت على تبيانه الإحصاءات الرسمية بصورة عامة. وقد كشف هذا التقرير عن تفاوت لافت في معدل إنفاق الأغنياء نسبة إلى معدلات إنفاق الطبقات الأخرى في معظم البلدان التي شملها البحث.

تداعيات وآمال غير متوقعة

أسفرت الضغوط التي فرضتها الإصلاحات طوال سنوات في نهاية المطاف عن اندلاع الاحتجاجات في عام 2011. ولكن التحركات التي حملت معها آمالاً كبيرة للطبقة الوسطى في البداية سرعان ما ولدت نزاعات مدمرة في بعض البلدان حصدت المكاسب التنموية التي كابدت البلدان مشقة تحقيقها طوال عقود من الزمن.

وفي تقديرات هذا التقرير، يقارب حجم الطبقة الوسطى 45 في المائة من مجموع السكان في المنطقة؛ ولكن بعد أخذ تداعيات الأزمات في كل من الجمهورية العربية السورية واليمن في الاعتبار لدى قياس حجم هذه الطبقة، تقلصت إلى 37 في المائة من مجموع السكان العرب في عام 2011. أما الفئات الفقيرة والمعرّضة للفقر فتشكل حالياً 53 في المائة من مجموع السكان.

وقُدر الثمن الاقتصادي للنزاع في الجمهورية العربية السورية وحدها بما يناهز 140 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2013. وقد يتخطى الثمن ضعف هذا المبلغ إذا ما أضيفت إليه قيمة الخسارات التي تكبدتها ليبيا ومصر واليمن. أما الثمن البشري والتداعيات الآجلة في الجمهورية العربية السورية التي كان التعليم فيها في متناول الجميع، فتتمثل في ازدياد عدد الأطفال في مناطق النزاع الذين يبلغون الثامنة من العمر من دون أن يكونوا قد أمضوا يوماً واحداً في المدرسة.

هذه الاتجاهات مثيرة للقلق من جوانب عدة. فهي لا تزعزع استقرار الطبقة الوسطى في المدى المنظور فحسب، بل تقضي على ما تملكه هذه الطبقة من قدرة على توجيه عملية التحول نحو المجالات المنتِجة وعلى كبح الظواهر الاجتماعية المدمِّرة. وما يزيد الطين بلة النقص المزمن في مقومات الحكم السليم وافتقار المؤسسات إلى الإمكانات التي تسمح لها بتخفيف التوتر وحشد التأييد الاجتماعي وقيادة العملية الإنمائية.

كما يبين التقرير من خلال استخدام معايير مختلفة لجودة المؤسسات والحوكمة السليمة أن أداء البلدان العربية لا يرقى إلى أداء البلدان المشابهة لها من حيث مستوى الدخل. وقد ظلت تسجل تراجعاً في مؤشراتها، واتجاهات سلبية في الاستقرار السياسي ومكافحة الفساد. وكان من الطبيعي أن يتسارع تدهور نوعية الأنظمة السياسية في البلدان التي تشهد اضطرابات.

أما من الناحية الإيجابية، فقد بلغت المنطقة نقطة تحوّل. فالطبقة الوسطى تريد نظاماً اجتماعياً واقتصادياً قائماً على الجدارة وسلطة القانون، حيث يكون الدخول إلى عالم الأعمال أو القطاع العام مشروطاً بالكفاءة والمؤهلات وليس بالعلاقات السياسية.

والطبقة الوسطى معروفة عامةً بأنها تقدِّر الحريات الشخصية والمؤسسات الديمقراطية. وهي بخلاف الطبقة الميسورة تميل إلى تفضيل الديمقراطية على القائد القوي أو الحكم العسكري. وهذا ما أكدته نتائج المسح العالمي للقيم، الذي أظهر أن الغالبية العظمى من أبناء الطبقة الوسطى مهتمون بالسياسة وأن اهتمامهم هذا يزداد مع الوقت.

لكن هذه القناعات تعترضها صعوبات شائكة تعتري عملية التحوّل في بلدان عدة، فتجد الطبقة الوسطى نفسها مضطرة إلى اختيار الحفاظ على الأمن على حساب حرية التعبير والأخذ برأيها في صناعة القرارات الحكومية الهامة. وعندما يُطلب من أفراد هذه الطبقة ترتيب أفضلياتهم، فهم يعتبرون أن الاستقرار وتدني مستوى التضخم أهم بمقدار مرتين من المشاركة في عمليات صنع القرار والتمتع بحرية التعبير. وعلاوة على ذلك، بات هؤلاء يميلون أكثر فأكثر إلى تفضيل القائد القوي. فهل من المعقول أن هذه الطبقة ما زالت تفضل المقايضة السلطوية؟ أم أنها ترى أن الاستقرار اليوم يمهد إلى الديمقراطية الناجحة في ما بعد؟

التنمية المستدامة والشاملة للجميع قابلة للتحقيق

لا شك أن ما آلت إليه عمليات التحول حتى الآن مؤلمة، ولكن المنطقة تستند إلى تاريخ غني وتزخر بإمكانات بشرية هائلة، وهذا ما يساعد على ترميم الآمال المكسورة. فمن الممكن تحقيق النمو والتنمية الشاملة للجميع والاستقرار السياسي بتمكين الطبقة الوسطى من خلال بلورة عقد اجتماعي جديد يكون شاملاً ومبنياً على نموذج إنمائي يضمن فرصاً متساوية في رفاه العيش ويحقق الاستقرار ويرقى إلى تطلعات المواطنين. وهذا التقدم يتطلب إصلاحات اقتصادية وسياسية كفيلة بتوليد فرص العمل اللائق وتوفير الحماية الاجتماعية وإرساء مقومات الحكم السليم.

وتقضي الرؤية المطروحة في هذا التقرير باعتماد نموذج إنمائي جديد يجمع بين الطبقات الوسطى والمعرّضة للفقر والفقيرة في تحالف ديمقراطي وفق أجندة واضحة وعملية. وقد يشكل الشعار "إعانات للفقراء وعمل لائق للطبقة الوسطى" نقطة انطلاق جيدة في مسار التحول الذي ينبغي أن يهدف إلى حماية الطبقة الوسطى من الانزلاق إلى الفقر وفي الوقت نفسه العمل على توسيعها من خلال مد الطبقتين المعرّضة للفقر والفقيرة بما يساعدهما على الصعود.

ومن المسلّم به أن ما من حزمة سياسية واحدة تنطبق على كل البلدان العربية، ولكن أياً من التغييرات التي يقترحها هذا التقرير لا يُكتب له النجاح من دون إصلاحات سياسية. والمستقبل المشرق الذي يطمح إليه المواطنون العرب رهن بتغيير ثوري لنظم الحوكمة، ورهن بتفكيك نظام المقايضة السلطوية البالي. ولم يعد جائزاً استعمال السياسات الإنمائية كأدوات لتحقيق مآرب سياسية.

وحيث إن دور الدولة سيبقى نافذاً على الأرجح في هذه المنطقة نظراً إلى معطياتها التاريخية، ينبغي إذاً أن تركز الدولة على توفير فرص عمل وخدمات لائقة، وإنعاش الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية. ويمكنها الاستفادة في مساعيها من التجارب الناجحة التي مرت بها بلدان نامية أخرى.

الطبقة الوسطى اليوم بحاجة إلى التمكين وليس إلى الصَدَقة

لم يعد مواطنو الطبقة الوسطى اليوم بحاجة إلى الصَدَقات المتمثلة بالإعانات وغيرها من أشكال الدعم التي توفرها الحكومة، بل يريدون وظائف جيدة وفرصاً للانخراط في الأعمال تمكّنهم من النجاح من تلقاء نفسهم. ويتطلب ذلك اعتماد السياسات الهادفة إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتوجيه الاستثمارات اللازمة لهذا الغرض من أجل إنعاش الصناعات التحويلية وتعزيز الصناعات الأخرى والخدمات ذات القيمة المضافة العالية وحسن استخدام الإمكانات البشرية. وينبغي تحديد وجهة التدابير المتخذة بحيث تؤدي إلى رفع المستوى المعيشي في المناطق الريفية وتساهم في تهيئة بيئة مؤاتية للأعمال حيث تقوم التنافسية على أساس الكفاءة والفعالية وليس المحسوبية.

وينبغي أيضاً تركيز الاستثمارات في القطاعات التي توفر أكبر عدد من الوظائف الجيدة. وبدلاً من المشاريع العامة الكبيرة، يُستحسن اتخاذ مبادرات صغيرة قادرة على تحقيق التنمية، خصوصاً في المناطق الريفية. ولا بد من وضع سياسات ائتمان داعمة للأعمال، لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي كلما نمت توفر المزيد من فرص العمل. كما أن توفير الموارد المالية اللازمة للبحث والتطوير يشجع على الابتكار المطلوب ويعزز ثقة القطاع الخاص.

وتُعتبر السياسات الصناعية والتجارية المتوازنة من العوامل الهامة الأخرى في هذا المجال. وطالما أن البلدان العربية ما زالت نامية، يجدر بها الاستفادة من التسهيلات قبل إحلال حقوق الملكية. كما يمكن الدفع باتجاه تطوير الخدمات لكونها من المجالات السريعة النمو في بلدان عدة.

ويمكن للمنطقة العربية التي ما زالت الأقل تكاملاً في مجالات التجارة والاستثمار أن تكتسب مكانة أقوى في العالم إذا ما استكملت إجراءات التكامل. وفي هذا الإطار، ينبغي لأي مشروع تكامل اقتصادي إقليمي أن يولي الأولوية لمشاريع الاستثمار العربية وتوفير فرص العمل والحد من التفاوت في التنمية. وقد تم التوصل إلى تقديرات بهذا الشأن مفادها أن الخطوات الأولى في مسار التكامل الاقتصادي كفيلة وحدها بتحقيق فوائد هائلة، وتحديداً زيادة في الناتج المحلي بنسبة 3.1 في المائة في الفترة من عام 2013 إلى عام 2020.

الطبقة الوسطى المقبلة تصنعها الحماية الاجتماعية

إذا ما وُجهت الحزم الاجتماعية التي ما زالت تُمنح للطبقة الوسطى، وبخاصة الإعانات السخية، إلى الفئات الفقيرة وتلك المعرّضة للفقر، فهي تتيح لهاتين الفئتين فرص التقدم اقتصادياً واجتماعياً وتشكيل الطبقة الوسطى المستقبلية. وتتمثل الخطوة الأولى باتجاه العدالة الاقتصادية في توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية يضمن عدم سقوط أي فرد إلى ما دون مستوى المعيشة الأساسي. هذا الحد الأدنى ينبغي أن يشمل على الأقل فوائد للأطفال وللعاطلين عن العمل، ومعاشات تقاعدية، وتأمين الإعاقة، والرعاية الصحية الأساسية.

والحماية الاجتماعية مفيدة للنمو وتطلق دورة من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ولتعظيم مساهمتها في هذا الاتجاه ينبغي أن تكون عامة وشاملة ومرتكزة على حقوق الإنسان. كما ينبغي ألا تُستخدم كمجرد وسيلة لشراء ذمم المؤيدين بل كاستثمار في مسار النمو والعدالة وكأساس للاستقرار الحقيقي. وبحسب التقديرات المحسوبة في هذا التقرير، تبلغ تكلفة حزمة من أشكال الحماية الاجتماعية الأساسية في البلدان العربية ما بين 4.6 و9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

خيار الاستثمار في التنمية

من السهل إيجاد الحيز المالي المطلوب لتمويل الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية بهدف تحقيق التنمية الشاملة، في ميزانيات معظم البلدان العربية.

ومن البديهي أن يشكل الوقف التدريجي لدعم الطاقة، الذي تستفيد منه الفئات غير الفقيرة، نقطة البداية، إذ تكفي إعانات دعم الوقود وحدها لتمويل الحماية الاجتماعية الأساسية. وإذ يُعتبر إصلاح نُظم الدعم محفوفاً بالمخاطر السياسية والاقتصادية، يعتمد نجاحه على مدى جودة مقومات الحوكمة والمؤسسات التي تشرف على هذه العملية. ومن الشروط الأساسية المسبقة لإصلاح نُظم الدعم، تطبيق الضوابط والموازين في المؤسسات، وحسن التواصل مع المواطنين، وعدم تسييس طرق التسعير.

ويمكن زيادة الإيرادات عبر إصلاح النظم الضريبية بحيث يكون عبئها متناسباً على الفئات المختلفة، وتعزيز المساءلة. فالضرائب التي تحصِّلها البلدان العربية لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تساهم زيادة معدلات هذه الضرائب في تعزيز المخرجات الاقتصادية وفرص العمل ومستوى الإنفاق الأسري. وفي المقابل، ينبغي أن تضمن هذه الإصلاحات حماية الطبقة الوسطى وتتيح لها المجال اللازم للتقدم.

بالإضافة إلى ذلك، تنفق المنطقة العربية على التعليم أكثر من المعدل العالمي، ولكنها تتخطى المعدل الدولي أيضاً في الإنفاق العسكري. ولو أنها عدلت ميزانياتها العسكرية لتوازي المستويات التي اعتُمدت في أوروبا في عام 1990 وحافظت عليها، لكانت اقتصاداتها قطعت أشواطاً في مسار النمو والإنتاجية.

إصلاح مقومات الحكم

ينبغي أن يكون إصلاح مقومات الحكم في صلب الإصلاحات لكي تكون فعالة، على أن يرتكز على مبادئ الشمولية والإنصاف والمشاركة والمساءلة. ويشدد هذا التقرير على النقاط التالية في إطار تعزيز الحوكمة السليمة: اعتبار التوافق السياسي والحل السلمي الخيار الأول في حل النزاع وتحقيق الاستقرار؛ إرساء سلطة القانون كأساس للعدالة والمساءلة والشفافية؛ العمل على أن يقدم القطاع العام خدمات أساسية جيدة ويوظف على أساس الجدارة؛ تصميم السياسات والقوانين على نحو يصقل قطاعاً خاصاً متنوعاً وسليماً.

ولا بد لأي دولة إنمائية مسؤولة اجتماعياً أن تبدأ بتخطي الانقسامات التقليدية بين المؤيدين لتدخل الدولة والمؤيدين لحركة لسوق. وعلى الدولة مواصلة أداء دور اقتصادي بارز ولكن من دون استخدام ميزانيات الدولة في تمويل شبكات المحسوبية، بل عبر استدراك دورها في تقديم الخدمات العامة التي تسهل الصعود الاجتماعي، وإعداد قوة عاملة مؤهلة ذات قدرات كبيرة لتستفيد منها مبادرات الأعمال بغية تحقيق نمو منتج. وعلى القطاعات الخاصة في الوقت نفسه أن تعيد بناء نفسها وأن تطالب بتفكيك رأسمالية المحاباة.

ولكن النخب الموجودة حالياً وحلفاءها من أفراد الطبقة الوسطى الأكثر تمكُّناً سيقاومون مثل هذه الإجراءات، وهم على علم بالانقسامات العميقة التي تجزئ الطبقة الوسطى ومستعدون لاستغلالها. ولم تفلح الشعارات التي أُطلقت في الانتفاضات الشعبية من قبيل "الشعب يريد" سوى في إخفاء تلك الانقسامات. ولذلك من واجب الدولة أن تنمّي وعياً جماعياً بين الطبقات لإحداث التغييرات المفيدة للطبقة الوسطى والمنطقة العربية بأسرها.

الفرص كامنة في الأزمات

خلاصة القول، إن الطريقة الوحيدة التي تسمح بفتح آفاق الفرص الاقتصادية المقبولة وضمان الكرامة الإنسانية للطبقة الوسطى الآخذة بالتغيّر وللشباب المتزايدة أعدادهم، تقضي بإرساء اقتصاد نابض بالحياة يحتضن الكفاءة والتنافس في إطار نظام سياسي واجتماعي عادل. أما اللاعبون الذين يحاولون استنساخ النظام القديم، فمن المرجح أنهم لن يملكوا الموارد اللازمة لمواصلة "المقايضة السلطوية" واستيعاب الشباب في القطاع العام؛ كما لن يكون الشباب على استعداد لبيع حرية التعبير والعدالة الاجتماعية لقاء مكاسب اقتصادية. ومن هنا، يُتوقع أن تضطلع الطبقة الوسطى بدور بارز في النضال من أجل إرساء نظم سياسية منفتحة وتحقيق التنمية؛ وهي المطالب التي أشعلت فتيل الانتفاضات الشعبية العربية في المقام الأول.

وفي الختام، كثيراً ما تتيح الأزمات فرصاً لاختبار نُهج جديدة، والتاريخ يزخر بالأمثلة على ذلك. ولعل التاريخ لا يستثني المنطقة العربية رغم ما يرافق عمليات التحول الجارية من أزمات وصعوبات تبدو مستعصية أحياناً. صحيح أن الأزمات قضت على كثير من الفوائد التي تحققت من التنمية، ولكنها لم تقض على مخزون الطاقات والمواهب البشرية الذي ينتظر مَن ينهل منه القوة اللازمة لعبور مراحل التحول وتحقيق التنمية.

مقدمـة

كشفت الانتفاضات العربية عن شوائب عميقة في نماذج التنمية التي اعتُمدت في معظم البلدان العربية منذ أوائل السبعينات من القرن العشرين. وعبّرت المطالب الحازمة التي أطلقها المتظاهرون عن استياء عارم من نوعية الحياة المتاحة لهم ومن نظم الحوكمة القائمة. وأثارت الانتفاضات اهتمام الخبراء في الاقتصاد السياسي والأكاديميين، الذين صُدموا باندلاعها. وسعت المنظمات الإقليمية والدولية والخبراء في التنمية إلى فهم سبب وكيفية انتشار الاستياء الشعبي متخطياً الاختلافات الوطنية والإقليمية، وجامعاً بين مَن هم أكثر يسراً في البحرين، مروراً بذوي الدخل المتوسط الأعلى في ليبيا وتونس، وذوي الدخل المتوسط في مصر والجمهورية العربية السورية، وصولاً إلى ذوي الدخل المتدني نسبياً في اليمن. وتكشف هذه الأسئلة عن الصعوبات والتعقيدات الكامنة في التحوّلات الهائلة التي يشهدها الاقتصاد السياسي في المنطقة العربية.

وقد تم التوصل إلى إجابات على بعض الأسئلة الأساسية في دراسات عدة صدرت في الآونة الأخيرة، ومن أهمها الدراسات التي أعدتها المنظمات الدولية عقب صدور أول تقرير عن التنمية البشرية العربية في عام 2002، وسلسلة التقارير التالية له. وقد امتازت تلك الدراسات في وصف أوجه القصور الرئيسية الثلاثة في التنمية وهي: الحرية السياسية، وتمكين المرأة، والمعرفة. ويضاف إلى التقارير الصادرة عن وكالات الأمم المتحدة، عدد كبير من الكتب والمجلات المتخصصة التي سعت إلى معالجة الأسباب الجذرية للانتفاضات العربية من المنظور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي[1].

ويمكن إيجاز الخلاصات الرئيسية لهذه الدراسات والمنشورات في ما يلي.

أولاً، تزايدت القدرات البشرية في المجتمعات العربية، لا سيما في صفوف الشباب والنساء، والدليل على ذلك تحسّن مؤشرات التنمية في الصحة والتعليم في جميع البلدان، باستثناء أقل البلدان نمواً التي سُجل فيها تأخر ملحوظ على هذا الصعيد؛ إلا أن الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية العامة من حيث الكم والنوع تقلصت بعد التسعينات في معظم البلدان غير النفطية ذات الدخل المتوسط في ظل تراجع الحيّز المالي المتاح.

ثانياً، رغم ارتفاع مستويات التعليم لدى القوى العاملة، تقلصت فرص العمل اللائق بعد تنفيذ برامج التكييف الهيكلي وتجميد التوظيف في القطاع العام في التسعينات. ولم يتمكّن القطاع الخاص من سد هذا النقص، ما أدى إلى تزايد العمل غير النظامي، لا سيما في قطاعات الخدمات المتدنية القيمة المضافة. ونتيجة لذلك، لم تحدث تحوّلات اقتصادية كافية، فتراجعت الإنتاجية وتوقفت الأجور الحقيقية عن النمو. واتجه الشباب العرب من ذوي المؤهلات العلمية الأعلى بشكل خاص والمحرومين من الفرص، إلى الهجرة معتبرين أنها الخيار الوحيد للحصول على عمل. غير أن هذه الفرص تقلّصت أيضاً بشكل كبير بعد التسعينات على أثر التعديلات التي أدخلتها بلدان مجلس التعاون الخليجي على سياسات الهجرة.

ثالثاً، كانت مقوّمات الحكم ضعيفة بشكل عام في المنطقة العربية. فالدول الريعية أنفقت إيرادات النفط والسلع المرتبطة به على النخب المؤيدة لها بشكل أساسي، مقابل خفض المساءلة على السياسات العامة إلى الحد الأدنى أو عدم المساءلة على الإطلاق. وهكذا، لم يكن من المستغرب أن تظل معدلات الفقر على حالها بينما كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بسرعة نسبية، ما يشير إلى تفاقم في أوجه عدم المساواة لم تعبّر عنه إحصاءات المسوح الرسمية.

وتشير هذه الوقائع إلى أن السياسات التنموية المطبقة طوال أربعة عقود في المنطقة العربية قد عززت القدرات الاجتماعية للمجتمعات، إنما بموازاة مؤشرات على ازدياد الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي أثقل كاهل الشباب والنساء بشكل خاص. وهذا ما يؤكده التقييم الأحدث

للتنمية الوارد في التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية. فقد بيّن هذا التقرير أن تونس والجمهورية العربية السورية ومصر حققت أفضل النتائج نحو بلوغ الأهداف في الفترة 1990-2010 في المنطقة العربية، مع أنها من البلدان الخمسة التي تعالت فيها الأصوات مطالبةً بالتحوّل.

أما التقرير المعروض ههنا، فيرى أن دراسة ملامح الطبقة الوسطى العربية، لا سيما الشباب فيها، والتغيّرات في رفاه هذه الطبقة خلال العقد الذي سبق اندلاع الانتفاضات، تساعد في فهم تلك الوقائع بشكل أفضل. ففهم أسباب نزول الطبقة الوسطى إلى الشارع يسهّل عملية تقييم مطالبها ومشاغلها. وبما أن نجاح أي عملية انتقالية يعتمد على شبكة الدعم المتاح لها، لا بد من دراسة الطبقة الوسطى لإعداد إطار إقليمي جديد للتنمية باتت المنطقة بحاجة ماسة إليه منذ تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية العميقة في بلدان عربية عدة في التسعينات، وأيضاً لتقييم التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الواسعة النطاق لهذه الإصلاحات.

ولا يقتصر سبب تركيز هذا التقرير على الطبقة الوسطى العربية على فهم ارتباطها بالانتفاضات العربية. فالطبقة الوسطى كانت أساساً هي المحرك الرئيسي لجميع التجارب التنموية الناجحة في المنطقة العربية. والتنمية الناجحة تتطلب تحوّلاً من الاقتصاد الذي يغلب عليه الطابع الريفي والقيمة المضافة المتدنية وانتشار الفقر، إلى اقتصاد يقوم أساساً على الصناعة والخدمات ذات القيمة المضافة العالية مع انخفاض في معدلات الفقر، وهو اقتصاد يقوم على طبقة وسطى متمكنة[2]. والسياسات التي تدعم الطبقة الوسطى تدعم إذاً النمو الاقتصادي ككل وتسهم في الحد من الفقر، وتساعد الطبقات الأفقر في المجتمع.

وكما لاحظ الباحث بولياني منذ سبعة عقود، لكي تضطلع طبقة ما بدور تاريخي فاعل في تقدم المجتمع، ينبغي أن تعبّر عن مصالح تتخطى مصالحها الخاصة[3]. ولذلك، يمكن القول إن الطبقة الوسطى أدت دوراً هاماً في تعزيز مقومات الحكم السليم في المجتمعات الغربية. فلا حاجة للأغنياء إلى الاعتماد على سيادة القانون للتأثير في السياسات لصالحهم بينما يبقى الفقراء مهمشين. ولذلك، فإن الطبقة الوسطى هي صاحبة المصلحة الأكبر في تحسين المساءلة. ووفقاً للباحث ستيغلتز، الطبقة الوسطى معروفة تقليدياً بأنها المجموعة التي دفعت باتجاه إحلال سيادة القانون، وتوفير التعليم العام للجميع، وإنشاء الضمان الاجتماعي[4].

ومن العناصر التي لا غنى عنها لتحقيق تنمية ناجحة، تعزيز السياسات الاجتماعية القائمة على إعادة التوزيع لمصلحة الفقراء، فتسهم في رفعهم إلى صفوف الطبقة الوسطى النامية. وقد صاغ صندوق النقد الدولي هذه النظرية ببلاغة حين اعتبر أن "من واجب البلدان أن تتيح لمواطنيها سلّماً يمكنهم تسلّقه للخروج من ربقة الفقر ودخول الطبقة المتوسطة – وبالطبع مواصلة الارتقاء حتى إلى أبعد من هذه النقطة"[5]. وبما أن الطبقة الوسطى عادة ما تتكوّن من أصحاب أعمال، فهي تتيح فرص العمل وتدفع بنمو الإنتاجية. ويميل أفراد الطبقة الوسطى عادةً إلى تعزيز رأس المال البشري وزيادة المدخرات، وهي عوامل هامة جداً للتنمية الاقتصادية. وهم يتمتعون بالقدرة على شراء المنتجات المحلية ذات الجودة الأفضل، ما يحسّن من الطلب على سلع الاستهلاك ويشجع الشركات على الاستثمار، فتزداد مستويات الدخل عموماً. ولا شك في أن مرونة الدخل إزاء السلع الاستهلاكية المعمِّرة وخدمات التأمين، وغيرها من السلع والخدمات، تزداد مع تحوّل المجتمعات من الزراعة إلى الصناعة والخدمات، أي عندما تتوسع الطبقة الوسطى. ومع انضمام العديد من البلدان الفقيرة سابقاً إلى صفوف البلدان المتوسطة الدخل، حاز أثر استهلاك الطبقة الوسطى على التنمية في العالم اهتمام الأوساط الأكاديمية[6].

ويمكن أن تكون الطبقة الوسطى أيضاً قوة محركة لتحسين مقوّمات الحكم والمساءلة لأنها الطبقة الرئيسية التي تدفع الضرائب وتسجل مستويات عالية من المشاركة في الحياة السياسية. ولذلك ينبغي أن يؤدي توسّع هذه الطبقة إلى ازدياد المطالبة بمساءلة الحكومة وإرساء الديمقراطية[7]. ويوضح الفصل الرابع من هذا التقرير الدور السياسي الحاسم للطبقة الوسطى انطلاقاً من أن مسار "الاتفاق الجديد" بين المواطنين والدولة ستحدده نتيجة التوتر الحالي بين الطبقة الوسطى، وبالأخص الشباب، والدولة في بلدان عربية عدة.

ولا بد لأي دراسة عن الطبقة الوسطى أن تبدأ بتعريف هذه الطبقة وقياسها؛ غير أن تحديد حجم هذه الشريحة

السكانية ليس بالأمر اليسير. ولذلك، من غير المرجح أن يحظى أي نهج أُحادي للتعريف والقياس، بما في ذلك النهج المعتمد في هذا التقرير، بإجماع جميع القراء. والأمر ليس بمستغرب، لأن مفهوم الطبقة الوسطى مشحونٌ سياسياً، ومثيرٌ للجدل تاريخياً، وغامضٌ اجتماعياً، وفي غالبية الحالات، غير مفهوم بما يكفي، لا سيما من المنظور الإقليمي أو العالمي.

ويوضح استعراض التطور الذي مر به مصطلح الطبقة الوسطى عبر التاريخ سبب إثارته مثل هذا الجدل والالتباس. فمن المعتقد أنه استُخدم للمرة الأولى من قبل أرسطو (350 قبل الميلاد)، الذي ناقش بإسهاب كيف أن للأشخاص تفضيلات ومصالح مختلفة حسب مستوى ثروتهم، ما يثير تضارباً في المصالح بين المجموعات الأغنى والأفقر. ولكن يمكن للمجموعة الواسعة التي تقع في الوسط أن تتوسط لحل هذه الخلافات. ومن الواضح أن أرسطو كان يفضل قيام طبقة وسطى واسعة إذ اعتبر أن الثورات عادة ما كانت تندلع عندما تصبح أعداد الأغنياء والفقراء متساوية على جانبَي طبقة وسطى صغيرة جداً أو غائبة تماماً[8].

وفي عام 1776، أشار سميث[9] إلى أن طبقات مختلفة تسهم في تراكم ثروة البلد، بما في ذلك أصحاب الأراضي، والمزارعون، والعمال، والمصنعون، والحرفيون، والتجار الذين كانوا يتواجدون في وسط سلّم الثروات. وفي عام 1887، تطرق ماركس[10] إلى الطبقات كموضوع محوري في انتقاده الرأسمالية، فحددها من حيث ملكية عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال). وفي تحليله، شكلت "البرجوازية الصغيرة" الطبقة الوسطى، وهي مجموعة صغيرة مستقلة من أصحاب الأعمال والبيروقراطيين ذوي المهارات والمعارف والمستوى العلمي الكافي لكسب القوة الاقتصادية. وفي عام 1899، قدم فيبلن[11] عرضاً رائعاً عن أنماط الاستهلاك لدى الطبقات الأمريكية الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، فاعتبر أن الطبقة الأعلى دأبت على "التبذير الجاهي" والترفيه، في حين دعمت الطبقتان الوسطى والدنيا المجتمع من خلال العمل في القطاع الصناعي والاستهلاك بأنماط تفيد البلد. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة سلوكيات الاستهلاك لدى الطبقات المختلفة خطوة رئيسية في عملية تحديد مفهوم الطبقات في المجتمعات العربية وهي تشكل أساساً لنهج القياس الجديد المعتمد في هذا التقرير.

وفي عام 1964، حلل ويبر[12] الطبقية الاجتماعية على أساس الطبقة والمكانة والسلطة. وفي الفترة نفسها تقريباً، اعتبر كثيرون في مجال اقتصادات التنمية الناشئ آنذاك أن الطبقة الوسطى كانت القوة المحركة للثورة الصناعية والتنمية الاقتصادية في أوروبا في القرن التاسع عشر[13].

وبالاستناد إلى مجموعة واسعة من مسوح الأسر التي أجريت منذ الثمانينات، والتي سهل انتشارها بفضل الإنترنت، استخدم علماء الاقتصاد معايير نقدية معيّنة للإنفاق أو تعاريف الإنفاق لتحديد حجم الطبقة الوسطى[14]. ويستخدم بعض الباحثين مقاييس نسبية، مثل الشرائح الخُمسية للدخل المتوسط أو دخل الفرد نسبة إلى متوسط نصيب الفرد من الدخل في المجتمع[15]، وآخرون مقاييس مطلقة، مثل نصيب الفرد من الإنفاق في اليوم[16]. وقد جمع كثيرون بين المقاييس النسبية وتلك المطلقة؛ ومنهم مثلاً بيردسال[17] الذي حدد الطبقة الوسطى على أنها مجموعة من الأفراد الذين يستهلكون ما يوازي 10 دولارات أمريكية أو أكثر في اليوم، مع بقائهم دون الشريحة الواقعة في المئين التسعين في توزيع الدخل.

غير أن علماء الاجتماع يستخدمون مجموعات مختلفة من البيانات، مثل تلك التي تتيحها التعدادات الوطنية، لتعريف الطبقة اجتماعياً فلا يقتصر التعريف على الجانب الاقتصادي. وللتمييز بين الطبقات الاجتماعية، قد يعمدون إلى اعتماد عدد من المؤشرات مثل التعليم، ونوع العمل، وحجم العائلة، ونوع السكن، وطبيعة المنظمات الاجتماعية ومستوى المشاركة مع منظمات المجتمع المدني. ويؤكّد بعض علماء الاجتماع على ضرورة التمييز بين المجموعات داخل الطبقة الوسطى على أساس موقعها في السوق والعمل والمكانة. فعالِم الاجتماع غولدثورب يميّز بين المسؤولين الرفيعي المستوى، مثل المدراء ومهنيي الدرجة الأولى، والمهنيين من المستوى الأدنى، مثل المعلمين والعاملين في المكاتب والوظائف السكرتارية من جهة وأصحاب الشركات الصغيرة من جهة أخرى[18]. ومع أن تعريف غولدثورب أكثر شمولاً من التعريف القائم حصراً على الدخل، فهو لا يكفي للتحليلات التجريبية.

هذه اللمحة السريعة عن المقاربات التحليلية الرئيسية المتنافسة تبرز التباعد الفكري الكبير في البحوث

الاقتصادية والاجتماعية الكثيرة المعنية بدراسة أوجه عدم المساواة، بشكل عام، ومفهوم الطبقات، بشكل خاص. فمن جهة، يمكن اعتبار أن المؤرخين وعلماء الاجتماع ينظرون إلى الطبقات كعملية تاريخية، أي كمفهوم يتطور مع الوقت، تحدده الطرق التي يعيش فيها الناس في ظل ظروف محددة؛ فلا يكون تشكيل الطبقات إذاً مسألة عرضية. وتعود جذور هذا الرأي إلى الفكر الماركسي، الذي يفسر التاريخ من خلال مفهوم الطبقات، وما يولّده من عدم مساواة، ونزاعات، وعمليات سياسية، وتحركات اجتماعية[19]. ولذلك، فإن فهم الوضع الحالي لأي طبقة لا بد أن يبدأ بدراسة تاريخ تشكيلها ومسارها.

ولتحديد مفهوم الطبقة الوسطى، من المهم إدراك أن استغلال الطبقات هو القوة الرئيسية الكامنة في تشكيل المجتمع[20]. والاستغلال يؤدي إلى مقايضة واضحة؛ فمكاسب طبقة محددة تأتي على حساب طبقة أخرى. ولذلك، ينطوي تكوّن الطبقات بطبيعته على النزاع. ومن الواضح أن هذا المنظور لا يلتزم بالتعريف الاقتصادي التقليدي للطبقة ككيان غير متغيّر عبر التاريخ، يحدده بشكل حصري تقريباً الفارق في الدخل؛ وهو تعريف لا يحدد طبيعة العلاقة بين الطبقات ولا يقرّ بأهمية الطبقة الوسطى في أي عملية سياسية[21].

ومن جهة أخرى، من المهم إدراك أن النُهج النظرية المذكورة تبلورت في ضوء التجارب التاريخية للمجتمعات الغربية، حيث كان للدولة دور محدود نسبياً في عملية تكوُّن الطبقات. ولذلك، فإن المناقشات المعاصرة بشأن تعريف الطبقة الوسطى تحمل ضمناً مفهوماً للطبقة الوسطى الغربية كرائدة للحداثة في العالم، ما يطرح صعوبات عدّة عند استخدام هذا التعريف لوصف المجتمعات العربية. ولذلك، من المهم الاعتراف بعدم صوابية الاعتماد على إطار مفاهيمي مستورد لتحليل ظاهرة محلية معقدة. ويقر هذا التقرير بأهمية عملية تكوُّن الطبقة الوسطى، غير أنه لا يعالج تطوّرها عبر التاريخ في المنطقة العربية، إذ نوقش هذا الموضوع بإسهاب في تقارير أخرى، بل يركز على دور الدولة في تكوين الطبقة الاقتصادية بعد عام 2000.

ولا بد لأي بحث موثوق في مسألة مثيرة للجدل كالطبقة الوسطى، أن يعتمد نهجاً متعدد التخصصات، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، لأن ترابط هذه الأبعاد يتيح فهماً أعمق للديناميات الكامنة وراء نمو الطبقة الوسطى العربية واضمحلالها. ويكمن التحدي في صياغة بحث تتكامل فيه هذه المقاربات التحليلية بدلاً من أن تتنافس.

وانطلاقاً من هذا الموقف الممهِّد للتحليل، وبالاستناد إلى وثيقة صادرة حديثاً عن الإسكوا[22]، يحدد التقرير تعريفين للطبقة الوسطى. التعريف الأول ينطلق من المنظور الاقتصادي فيحدد الطبقة الوسطى بالأفراد الذين يتراوح مستوى دخلهم أو إنفاقهم بين عتبتين نقديتين، بغضّ النظر عن خصائصهم الاجتماعية. ومن هذا المنظور، يصنَّف الأفراد حسب درجة الحرية التي يتمتعون بها للاستهلاك. وعلى نحو أكثر تحديداً، تحدَّد الطبقة الوسطى على أنها تشمل الأفراد الذين يتخطى مجموع إنفاقهم خطاً للفقر يكون محدداً بشكل مناسب، ولا يتجاوز إنفاقهم على السلع والخدمات غير الأساسية قيمة خط الفقر المحدّد[23]. ويستخدم هذا التقرير مصطلح "الطبقة الوسطى" للأفراد الذين ينطبق عليهم هذا التعريف الاقتصادي. واستطراداً، يُعتبر الميسورون في المجتمع أولئك القادرين على تخصيص حصة أكبر من دخلهم للإنفاق على عناصر غير أساسية (وفقاً لسلة السلع والخدمات التي تستهلكها الطبقات الأدنى الأكثر حاجة)، أو من أجل "التبذير الجاهي" بحسب الوصف البليغ الذي توصل إليه فيبلن[24].

ويحدد التعريف الثاني الطبقة الوسطى من المنظور الاجتماعي، بالاستناد إلى مجموعة من الخصائص الاجتماعية، بغضّ النظر عن مستوى الرفاه المادي أو الدخل أو الإنفاق. وعلى نحو أكثر تحديداً، تضم الطبقة الوسطى العاملين في القطاع الخاص أو العام، في فئة الوظائف المكتبية (التي يُطلق عليها أيضاً وظائف الياقات البيضاء)، ويملكون مؤهلات تعليمية ثانوية أو أعلى. ووفقاً للدراسات المتوفرة، تُعتبر هذه الخصائص ملازمة للهوية المجتمعية للطبقة الوسطى العربية. ويشير هذا التقرير إلى هذه الفئة المجتمعية بالعمال ذوي المهارات أو المهنيين.

ويستند التقرير إلى هذين التعريفين باستخدام بيانات حديثة عن الأسر من تسعة بلدان عربية، تختلف كثيراً من حيث حجم السكان ومستوى التنمية، غير أنها تضم أغلبية سكان المنطقة. الجزء الأول يعرض حجم الطبقة الوسطى التقديري في هذه البلدان وتطوره خلال العقد السابق. كما

ينظر في قضايا المنهجية والقياس، ويحدد أوجه القصور في منهجيات القياس القائمة، ويوضّح الحاجة إلى نهج جديد لقياس الطبقة الوسطى. والجزء الثاني يستخدم بيانات الأسر لتقديم أدلة جديدة على ملامح الطبقة الوسطى وخصائصها، لا سيما من حيث المستوى التعليمي، والوظيفة، ومستوى المعيشة، ومستوى الرفاه الاقتصادي، والتغيّر في الطبقات في الفترة 1990-2010. وبالتالي يتضمّن الجزأن الأول والثاني معظم الأدلة التجريبية اللازمة لتحديد مجموعة من الحقائق النمطية الأساسية بشأن حجم الطبقة الوسطى وخصائصها من الناحيتين "الاقتصادية" و"الاجتماعية"، كأساس للتحليل في الأجزاء التالية من التقرير.

وكما ذُكر سابقاً، ثمة أسباب هامة تبرر تركيز هذا التقرير على فترة التسعينات والعقد الأول من الألفية الثالثة. فقد شهدت الهيكليات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات العربية تحوّلات كبرى في تلك الفترة بسبب التدهور السريع في الخدمات العامة التي تقدمها الدولة والضغوط الاقتصادية على الطبقتين الوسطى والأدنى. وأدى ذلك إلى تكاثر الأحياء غير النظامية والمهمشة (أو العشوائيات) في ضواحي المدن الكبرى وتفاقم اللامساواة بين المناطق الريفية والحضرية، كما يظهر جلياً في مصر. وصنّفت النتائج في هذا التقرير حسب الفئات، قدر الإمكان، للتركيز على الظروف الخاصة بشباب ونساء الطبقة الوسطى.

ومن ثم يعالج التقرير سبب انتفاض الطبقة الوسطى العربية؛ وهذا ما لا يمكن فهمه بمعزل عن الديناميات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الكلي. وانطلاقاً من هذا الواقع، يستند الجزء الثالث إلى بيانات وطنية أخرى اقتصادية واجتماعية ليبيّن أن العقد الاجتماعي الضمني الذي تستخدمه الدول العربية منذ أواسط القرن الماضي لتأكيد شرعيّتها، آخذ في التفكك، لا سيما في البلدان التي شهدت أعنف الانتفاضات. فقد دأبت الأنظمة الحاكمة في تلك الفترة على دعم منتجات تستهلكها الطبقة الوسطى أكثر من سائر الطبقات، مثل النفط؛ وخفضت معدلات الضرائب بما يفيد الطبقتين الغنية والوسطى. فصارت النخبة الرأسمالية والطبقة الوسطى شريكين متحالفين في النظام الاجتماعي الجديد[25]. وحسب ما ورد في وثيقة أصدرتها الإسكوا مؤخراً[26]، قبلت الطبقة الوسطى بعقد اجتماعي يضمن لها سياسات اجتماعية تفضيلية مقابل دعمها السياسي للنظام الحاكم، وهذا ما سُمي المقايضة السلطوية. ويسهم ذلك في توضيح سبب التمكين الاجتماعي الذي حظيت به هذه الطبقة من حيث مستويات التنمية البشرية، والحماية الاجتماعية، وخصوصاً الوصول إلى فرص العمل في القطاع النظامي.

ويوضح ذلك أيضاً سبب سحب الطبقة الوسطى دعمها للدولة في مرحلة لاحقة. فبما أن هذه الطبقة كانت المستفيد الرئيسي من تلك السياسات، صارت هي الخاسر الأكبر عندما لم تعد الدولة قادرة على الوفاء بما يتطلبه الجانب الاجتماعي من المقايضة. ويبيّن الجزء الثالث من هذا التقرير كيف تدهورت الظروف الاقتصادية لشباب الطبقة الوسطى في معظم البلدان العربية، على الرغم من النمو المقبول نسبياً في العقد الأول من الألفية الثالثة. وفي ظل تفاقم عدم المساواة والفقر، وانعدام التقدم والفرص، وسوء التغذية والبطالة المتفشية في المنطقة العربية، أصبح من المتعذر تجنُّب الاضطرابات الاجتماعية وتزعزع الاستقرار. ولم يعد السؤال المطروح "هل" ستندلع الانتفاضات بل "متى" ستندلع. ومن هذا المنظور، تبدو الانتفاضات العربية نتيجة لتردّي الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتدهور مقوّمات الدولة، وتزايد قمع السلطة، وانتشار رأسمالية المحسوبيات. عندئذ، سحبت الطبقة الوسطى المستاءة والمهمشة دعمها للتحالف السلطوي[27].

وفي مصر، يظهر هذا التحوّل جلياً لدى تتبع تطور الطبقة الوسطى منذ الاستقلال مروراً بعهود الحكم المختلفة، وصولاً إلى الانتفاضات المصرية في عام 2011. فقد شجع الرئيس جمال عبد الناصر (1956-1970) نمو طبقة وسطى من أصحاب الأراضي والبيروقراطيين، وركز الرئيس أنور السادات (1970-1981) على نخبة أصحاب الأعمال في الطبقة الوسطى. وفي زمن رئاسة حسني مبارك (1981-2011)، ازدادت الخصخصة والتحرير، فساد الاحتكار والرأسمالية الجشعة. ونتج عن ذلك حالة اقتصادية غير متناسبة تصب في معظمها في مصلحة الفئة الأغنى التي تشكل 10 في المائة من السكان، تاركةً الفتات للجماهير[28]. وقد تجاهل هذا النظام الاقتصادي الجديد في عهد الرئيس مبارك، المستوى الأرفع من البيروقراطيين، وأصحاب الحيازات المتوسطة، وأصحاب الشركات الصغيرة. فبدأ حجم الطبقة الوسطى بالتقلّص وانزلقت أعداد كبيرة منها إلى صفوف الفقراء. وباختصار،

همشت سياسات مبارك الطبقة الوسطى في مصر[29]، فدفعت بمجموعة سبق أن تآمرت مع النظام الحاكم طوال عقود إلى تقدّم المظاهرات المطالبة بسقوطه.

ويبيّن هذا التقرير أن الطبقة الوسطى العربية، إذا ما استُميلت بالإعانات والسياسات الاجتماعية المناسبة، تدعم النظام الحاكم. ولكن ما إن تُخرق شروط هذا العقد الاجتماعي فترزح تحت ضغوط اقتصادية متزايدة، حتى يتغيّر ولاؤها. ومع انزلاق الطبقة الوسطى المتناقصة إلى صفوف الفئات المعرّضة للفقر أو الفقيرة، تعلو أصواتها منادية بالإصلاح، فلا تعود تدعم الحكام الذين كانوا سابقاً من المحسنين إليها. ولكن عندما تكون أبواب المشاركة السياسية مغلقة، لا تجد سبيلاً للتعبير عن مشاغلها، وتنعدم المساءلة. ومن دون حرية التعبير والمساءلة، ليس من آلية لتغيير مسار السياسات العامة. وهكذا لم يعد من خيار أمام الطبقة الوسطى سوى تغيير ولائها، وهذا ما أدى إلى الانتفاضات في عامي 2010 و2011.

وانطلاقاً من كل هذه الوقائع، يسعى الجزء الرابع من التقرير إلى الكشف عن العلاقة المعقدة بين الطبقة الوسطى العربية والنظم السياسية وأنظمة الحكم. فيقدم تحليلاً لاتجاهات الحوكمة في المنطقة ويعالج السلوكيات السياسية للطبقة الوسطى العربية، ويخلص إلى أن معاداة الدول للديمقراطية أدت إلى قصور في مقومات الحكم على مستوى المنطقة، رغم صعود هذه الدول سلم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واستُخدمت فيه بيانات المسوح للكشف عن العلاقة المبهمة بين الطبقة الوسطى والأنظمة العربية، فتبيّن أن اهتمام الطبقة الوسطى العربية بالسياسة آخذ في التزايد، لا سيما عقب الانتفاضات. وقد كان لتدهور نوعية الأنظمة السياسية في المنطقة دور في فسخ العقد الاجتماعي السابق، وتشجيع الطبقة الوسطى على المشاركة في الانتفاضات. ومع أن الطبقة الوسطى تشدد على أهمية المساءلة والديمقراطية، فالبيانات تظهر أن المشاركة السياسية وحرية التعبير، بالنسبة إليها، تأتي بعد الاستقرار والازدهار الاقتصادي. ولعل الدرس المستفاد من هذا الواقع أن التحوّلات السياسية ينبغي إدارتها على نحو سليم، وإلا فالشعب على استعداد للتضحية بالقيم الديمقراطية حفظاً لرفاهه الاقتصادي والاجتماعي.

ويتضمن التقرير بعض التحليلات التي تتناول الجوانب المتعلقة بالجنسين، غير أنه لا يقدم تحليلاً تفصيلياً للطبقة الوسطى من منظور الجنسين، وذلك لسبب أساسي هو النقص في البيانات المصنفة حسب الجنس في مسوح الإنفاق الأسري المستخدمة في التحليل. غير أن الجزء الثاني من التقرير يتضمن تحليلاً لعمل المرأة في الطبقة الوسطى. كما يستعرض الجزء الرابع، إلى أقصى حد ممكن، بيانات سوق العمل المصنفة حسب الجنس. وهذه قضية معقدة تتطلب معالجتها دراسات متخصصة.

ولا يدّعي هذا التقرير تقديم نظرية مبتكرة عن سبب انتفاضة الطبقة الوسطى العربية في بلدان عدة؛ بل يؤكد بالأحرى خلاصات عدد من الدراسات السابقة التي سلطت الضوء على تصدّع العقد الاجتماعي التقليدي وحتمية الاستغناء عنه[30]. وهو يركز من جهة أخرى على عرض الانتفاضات العربية من منظور الطبقة الوسطى، وعلى نحو أهم، يقدم مقاربة جديدة لسياسات التنمية، داعمة للطبقة الوسطى. ولهذا يركز الجزء الخامس على سؤالين محددين. الأول، كيف يمكن الحؤول دون انزلاق الطبقة الوسطى العربية إلى الفقر؛ والثاني، كيف يمكن توسيع قاعدة الطبقة الوسطى من خلال تهيئة الفئات المعرّضة للفقر والفقيرة للانضمام إلى صفوفها في المستقبل؟ وللإجابة على هذين السؤالين، ينتهج هذا التقرير مبدأ العدالة الاقتصادية للفقراء، والعمل اللائق للطبقة الوسطى، ومقومات الحكم السليم للجميع.

ويختتم التقرير بالتركيز على جانب إيجابي. فقد كشفت الانتفاضات العربية، على غرار جميع الحركات الاحتجاجية الاجتماعية الكبرى، عن تحديات رئيسية تتهدد الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي وسلامة الأراضي في المنطقة. وقد عادت بلدان عربية عدة مؤخراً إلى الحكم السلطوي والأبوي. غير أن هذه الاضطرابات الاجتماعية تحمل أيضاً فرصاً هائلة لتحقيق النمو الاقتصادي، والتنمية، والاستقرار السياسي على نحو مستدام إذا ما تعامل الممسكون بزمام السلطة بجدية مع مطالب الطبقة الوسطى والشباب وعملوا على تلبيتها.

الطبقة الوسطى هي أكبر شريحة اقتصادية في المنطقة العربية، تضم زهاء نصف عدد السكان. وبعد أن بقي حجمها شبه ثابت بين عامي 2000 و 2011، بدأت تصغر على أثر الأزمات التي ألمت بعدد من بلدان المنطقة.

الجزء الأول
قياس حجم الطبقة الوسطى

يُعنى الجزء الأول من هذا التقرير، على حدّ ما جاء في عنوانه، بقياس الطبقة الوسطى من حيث مواصفاتها الاقتصادية والاجتماعية، وتقدير حجمها. وقد تأتّت النتائج التجريبية الخاصة بحجم الطبقة الوسطى من خلال تطبيق منهجية القياس المعتمدة في هذا التقرير على البيانات الجزئية الواردة في مسوح حول ميزانية الأسرة غطّت تسعة بلدان عربية[31] هي السودان واليمن من بين أقل البلدان نمواً؛ والجمهورية العربية السورية والعراق ومصر من بين البلدان المتوسطة الدخل؛ والأردن وتونس ولبنان من الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل؛ وعُمان من بين البلدان المرتفعة الدخلّ[32]. وتجدر الإشارة إلى أن هذه البلدان التسعة ضمّت حوالى ثلثَيْ الشعوب العربية في عام 2011.

أولاً. المشاكل التي تنطوي عليها تعريفات المصطلحات

لطالما حدّد رجال الاقتصاد مفهوم الطبقة الوسطى عبر استخدام وحدات قياس نسبية أو مطلقة. حيث تَعتبر وحداتُ القياس النسبية أن الطبقة الوسطى تضم مَن يقع مدخولهم بين الشرائح الثانية والثالثة والرابعة من التقسيم الخُمسي لمستويات الدخل[33]، أو الأفراد الذين يتراوح مدخولهم بين 75 و125 في المائة من متوسط نصيب الفرد من الدخل في مجتمع ما[34]. أما وحدات القياس المطلقة فتأتي بتقديرات يمكن مقارنتها عبر البلدان من خلال تحديد الطبقة الوسطى على أنها تضم مَن يقع معدل إنفاقهم ضمن عتبتَيْن محدّدتَيْن، من حيث معادل القوة الشرائية. ويقترح رافاليون[35] دولارَيْن أمريكيين يومياً للشخص الواحد (وهو متوسط خط الفقر في 70 بلداً نامياً) و13 دولار يومياً للشخص الواحد (وهو خط الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية) لمعادل القوة الشرائية للعام 2005.

وقد اقترحت دراسات إقليمية أخرى عتبات بديلة تتسق مع متوسط الدخل في المنطقة النامية ذات الصلة.

فمصرف التنمية الآسيوي[36] مثلاً اعتمد شريحة تتراوح بين دولارين وعشرين دولاراً أمريكياً في اليوم للفرد (معادل القوة الشرائية لعام 2005) لقياس الطبقة الوسطى في آسيا[37]. أما مصرف التنمية الأفريقي فقد اعتمد شريحة تتراوح بين دولارَيْن وعشرة دولارات بالنسبة إلى البلدان المتدنية الدخل، وما بين 10 و20 دولاراً بالنسبة إلى البلدان المتوسطة الدخل[38]. واعتمد فريرا وباحثون آخرون[39] في دراستهم بشأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شريحة تتراوح بين 10 و50 دولاراً في اليوم للفرد (معادل القوة الشرائية لعام 2005)، بما يتناسب والمستوى الأعلى لنصيب الفرد من الدخل. واقترح كاراس[40] شريحة للإنفاق أو للدخل اليومي للفرد تتراوح بين 10 و100 دولار (معادل القوة الشرائية لعام 2005) كعتبتَيْن ملائمتَيْن «للطبقة الوسطى العالمية»، وهما العتبتان اللتان اعتمدهما لاحقاً تقرير التنمية البشرية لعام 2013[41].

واقترح البعض الآخر بديلاً يمزج بين التحديدات المطلقة والنسبية: حيث حُدِّدت الطبقة الوسطى بأنها تضم مَن ينفق ما يعادل 10 دولارات أو أكثر في اليوم ولكنه يقع ما دون المئين الـ 90 من توزيع الدخل في بلده[42]. وتمثّل عتبة العشرة دولارات عتبة عالمية مطلقة يُعتبر مَن يقع دونها أفقر من أن يكون من الطبقة الوسطى في أيّ مجتمع كان، في حين أن حدّ المئين الـ 90 يمثّل عتبة نسبية ومحلية، حيث يُعتبر مَن يتخطاه من «الأغنياء»، أقله في مجتمعه.

ويعرض الشكل 1 الحجم التقديري للطبقة الوسطى في البلدان العربية ومناطق نامية أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن النتائج تختلف كثيراً بحسب العتبة المعتمدة، فحجم الطبقة الوسطى يتراوح بين ثلثَي عدد السكان في حال اعتماد العتبتَيْن اللتين يقترحهما رافاليون ومصرف التنمية الآسيوي، وأقل من ثلث السكان في حال اعتماد

الشريحة 2-10 دولارات التي يقترحها مصرف التنمية الأفريقي. وتقدر تحديدات أخرى أن أقل من 5 في المائة من السكان العرب هم من الطبقة الوسطى. فوفقاً لعلي[43]، شكلت الطبقة الوسطى في خمسة بلدان عربية هي الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب، واليمن، 79 في المائة من مجموع السكان في منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة؛ وهي نسبة استقرت عليها هذه الطبقة منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي[44]. وقد اعتمد علي في تقديراته خط الفقر الوطني (عبر تحويله إلى معادل القوة الشرائية بالدولار) كحدٍّ أدنى، و13 دولاراً في اليوم كحدّ أقصى من أجل تصنيف الطبقة الوسطى. وكما هو متوقع عند اعتماد خط الفقر الوطني كحدّ أدنى لتحديد الطبقة الوسطى، وقعت شريحة كبرى من أفراد الطبقة الوسطى على حدود خط الفقر وبالتالي فهي معرّضة لخطر الانزلاق في الفقر عقب أيّ صدمة اقتصادية.

وتكمن المشكلة الأساسية عند اعتماد مثل هذه المنهجيات في القياس، في عدم جواز استخدام عتبة ثابتة لقياس الرفاه في كافة البلدان[45]. فخط الفقر الذي يساوي معادلَ قوةٍ شرائية بقيمة 1.25 دولار في اليوم مثلاً، قد يكون مناسباً لقياس معدلات الفقر الوطنية في البلدان النامية الأشد فقراً، ولكنه لا يمثّل الحرمان الفعلي في العديد من البلدان، لا سيما البلدان العربية[46]. كما أن اعتماد مماثل للقوة الشرائية بقيمة دولارين يومياً كحدّ أدنى للطبقة الوسطى لا يلائم معظم البلدان العربية، حيث خطوط الفقر الوطنية تتخطى معادل القوة الشرائية الذي يبلغ دولارين يومياً. أما عتبة العشرة دولارات في اليوم كحدّ أدنى لتحديد الطبقة الوسطى العالمية فهي مرتفعة جداً بالنسبة إلى البلدان العربية.

ومن أبرز عيوب تحديد خط للفقر كمعيار عالمي، أن ذلك يعتمد على معدلات صرف لمعادل القوة الشرائية لا تعكس بدقة تكييف معادل القوة الشرائية في كافة البلدان. وقد أشار ديتن[47] إلى أن استخدام معادل القوة الشرائية ينطوي على شوائب منها أن أسسه النظرية ضعيفة ويواجه مشاكل أخرى تجريبية، على غرار تقييم الإسكان، ومعدلات إنتاجية الخدمات الحكومية، والتحيّز الحضري في التسعير. كما أن ريدّي[48] شكك في قدرة معادل القوة الشرائية على تمثيل ما يمثله بسبب المشاكل المرتبطة بعامل الترجيح الخاص به بشكل عام. وبالتالي، فإن أيّ خط دولي ثابت للفقر على أساس معادل القوة الشرائية يميل إلى تقديم تقديرات منحازة للطبقة الوسطى أو أيّ فئة اقتصادية أخرى. فعلى سبيل المثال، يقع ما يعادل 1.25 دولار وفق معادل القوة الشرائية لعام 2005 بالعملة

الشكل 1. طرق مختلفة لقياس حجم الطبقة الوسطى (نسبة مئوية)

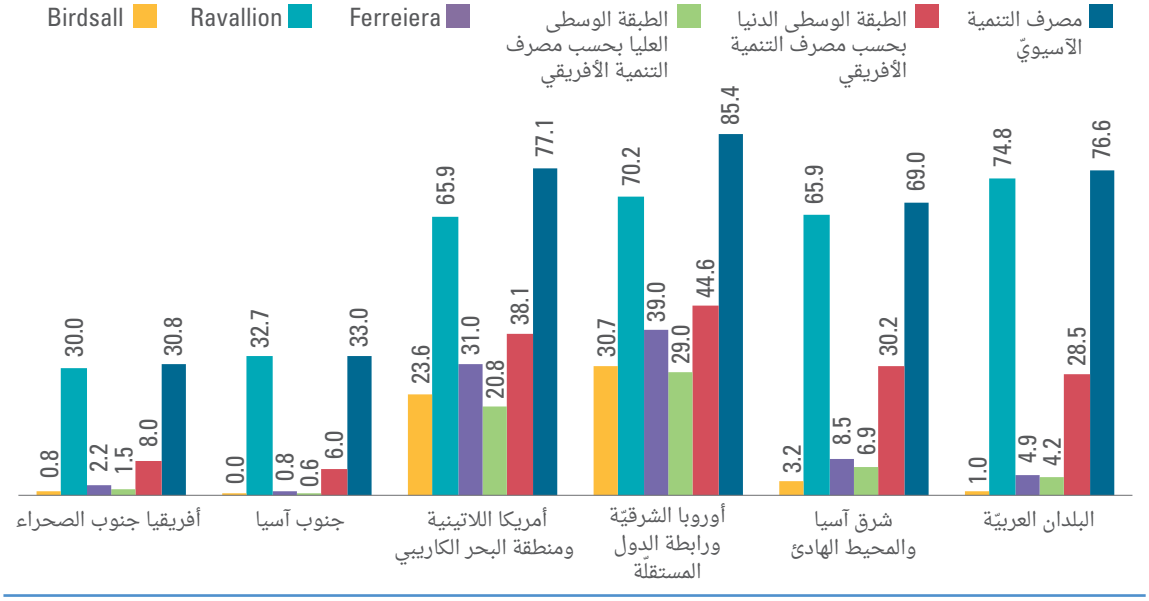

المصدر: Abu-Ismail and Sarangi, 2013.

المصرية اليوم، ما دون قيمة خط الفقر الغذائي الوطني. وبالتالي، يؤدي اعتماد طريقة القياس هذه في مصر إلى تبيان شريحة الأفقر من بين الفقراء. في المقابل، يؤدي ما يعادل 1.25 دولار وفق معادل القوة الشرائية لعام 2005 بالعملات الوطنية في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلى تحديد قيمة مرادفة لخط الفقر الوطني. وبالتالي، تقيس العتبة الواحدة مستويات مختلفة من الفقر وتفضي إلى نتائج منحازة بسبب عدم تقدير الحجم الحقيقي للحرمان في البلدان المتوسطة الدخل[49].

هذه العيوب، إلى جانب عيوب أخرى تعمقت في مناقشتها دراسة أبو اسماعيل وسرانجي، تبيّن السبب الذي يجعل تحديد حدّ أدنى وحدّ أقصى للطبقة الوسطى أمراً مثيراً للجدل وإلى حد ما اعتباطياً، حيث إن بعض وحدات القياس تناسب بعض المناطق أو البلدان أكثر من غيرها. وبالتالي، فإن أيّ محاولة للتعريف بالطبقة الوسطى يجب أن تنطلق من مقاربة للقياس مختلفة جذرياً، تتناول الطبقة الوسطى ضمن السياق الوطني، وتكون في الوقت نفسه قابلة للمقارنة مع البلدان الأخرى.

ثانياً. نهج بديل

ألف. قياس الطبقة الوسطى على أساس الإنفاق

يعرِّف هذا التقرير الطبقة الوسطى على أساس أنها مجموعة من الأفراد يقع مستوى إنفاقهم الاستهلاكي فوق خط للفقر يحدَّد على نحو ملائم، على أن يساوي مستوى الإنفاق على السلع غير الأساسية والخدمات قيمة خط الفقر الأدنى أو أن يكون أدنى منه. وبالتالي، يمكن التمييز بين الطبقة الوسطى والفئات الاقتصادية الأخرى، أي الفقراء، أو مَن يقع معدل إنفاقهم ما دون خط الفقر المحدّد تحديداً ملائماً؛ والمعرّضون للفقر، أو مَن يقع مستوى إنفاقهم بين خط الفقر الأدنى وخط الفقر الأعلى؛ والفئة الثالثة من المستهلكين الأكثر يسراً الذين يتخطى معدل إنفاقهم على السلع غير الأساسية قيمة خط الفقر الأدنى.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير يولي الأهمية نفسها لكمية ونوعية الاستهلاك في تعريف الطبقة الوسطى كمجموعة اقتصادية. وعلى عكس الطبقة الميسورة، لا يعتمد أعضاء الطبقة الوسطى عادات الاستهلاك العابثة؛ ولكنهم، مقارنة مع الفقراء والمعرّضين للفقر، يتمتعون بسلطة أكبر على خياراتهم الاستهلاكية ووضعاً اقتصادياً أرفع مستوىً. وهذه الميزة، وإن اعترفت بها الدراسات ضمنياً، نادراً ما تناولتها الأبحاث التجريبية عن الطبقة الوسطى.

ولا بد لأيّ منهجية قياس تسعى إلى تحديد الطبقة الوسطى من أن تحرص أولاً على تفادي عزل الفقراء. ولكن يمكن الاطمئنان إلى أن قضية الفقر قد تناولتها أبحاث كثيرة من الناحيتين النظرية والتجريبية في المنطقة العربية والمناطق الأخرى. وعلى مثال المنهجية المعيارية التي اعتمدها معظم البلدان العربية في التقارير الوطنية لتقييم الفقر[50]، طُبّق في هذا التقرير نهجٌ مبنيّ على كلفة الحاجات الأساسية لدى الأسرة من أجل تحديد العناصر الغذائية وغير الغذائية لخط الفقر[51]. وبالتالي، أيّ أسرة تنفق أقل من خط الفقر تُعتبر «فقيرة».

وتكمن الخطوة التالية في تحديد العتبة التي تحمل الأسر المعرّضة للفقر إلى الوقوع في الفقر أو الأسر التي يقع مستوى إنفاقها فوق خط الفقر الأدنى ولكن ما دون خط الفقر الأعلى. وعلى الرغم من أن المجموعة الثانية من هذه الأسر لا يمكنها أن تلبّي كافة حاجاتها الأساسية، فهي لا تعاني الحرمان بقدر الفقراء[52].

أما الخطوة الثالثة والأخيرة فتقضي بتحديد العتبة التي تفرّق الطبقة الوسطى عن الطبقة الميسورة. ويقع مستهلكو الطبقة الوسطى بين خط الفقر الأعلى وما يُعرَف بخط الطبقة الوسطى الأعلى، حيث يبلغ نصيب الفرد من قيمة استهلاك الأسرة على السلع غير الأساسية غير الغذائية قيمة توازي خط الفقر. وتُعتبر الأسر التي يتخطى فيها إنفاق الفرد على السلع غير الأساسية غير الغذائية قيمة خط الفقر الأدنى «ميسورة».

ووفقاً لهذا المنطق، تُحدَّد الطبقة الوسطى على أنها ما تبقّى من السكان بعد استبعاد مجموعات الفقراء والمعرّضين للفقر والميسورين. ولتحديد مجموعات الفقراء والمعرّضين للفقر، يمكن استخلاص العتبات ذات الصلة من المعايير المعيارية الواردة في ما صدر من وثائق حول قياس الفقر[53]، والتي تطبَّق على أوضاع وطنية معيّنة. أما تحديد خط الطبقة الوسطى الأعلى الذي يسمح بتمييزها عن الطبقة الميسورة فهو بحاجة إلى طريقة مبتكرة. ومن أجل تحقيق ذلك، أعدّ واضعو هذا التقرير سلّة بالسلع غير الغذائية غير الأساسية، استبعدوا منها الإنفاق غير الغذائي على السلع الأساسية، مثل الصحة

الإطار 1. تقدير عتبة الطبقة الوسطى

يبيّن الرسم البياني الوارد أدناه داخل هذا الإطار أنماط إنفاق المجموعات الاستهلاكية الأربع (الفقراء، والمعرّضون للفقر، والطبقة الوسطى، والميسورون). ويمثّل المحور الأفقي الإنفاق للفرد والمحور العمودي معدل الإنفاق على السلع غير الغذائية غير الأساسية. وينحو الإنفاق على السلع غير الغذائية غير الضرورية منحى دالّة تصاعدية لمعدل دخل الأسرة(أ). ويمثّل المدى "OZ" خط الفقر الأدنى الذي يقيس الحدّ الأدنى للدخل أو الإنفاق للفرد في الأسرة من أجل تلبية الحاجات الأساسية. ويمثل OZ^* خط الفقر الأعلى، الذي يغطّي فئة المعرّضين، أي الذين يقع مستوى دخل الفرد منهم أو إنفاقه بين Z وZ^*. وفي حال كان نصيب الفرد من إنفاق الأسرة على السلع غير الغذائية غير الأساسية يوازي خط الفقر الأدنى (بين O وZ)، وهو نفس OE_N، فإن الأسر التي تقع بين مستويَي الإنفاق للفردZ^* وM تُعتبر من الطبقة الوسطى. وتشمل هذه الفئة أولئك الذين يمكنهم الإنفاق لتلبية الحاجات الأساسية إلى المواد الغذائية ويتمتعون أيضاً بقدرة إضافية على الإنفاق على السلع غير الغذائية غير الضرورية.

وكل أسرة يقع معدل إنفاقها فوق مستوى M من الإنفاق للفرد تكون من الأسر الميسورة. ويجب أن تتضمن الدالة التي تبيّن العلاقة بين الإنفاق للفرد والإنفاق على السلع غير الغذائية غير الأساسية للفرد تقاطعاً للإشارة إلى أن أيّ مستوى من استهلاك السلع والخدمات غير الأساسية يبدأ، ولو بصورة ضعيفة، عندما تقترب الأسرة من الطبقة الوسطى. وتميل الأسر التي تتمتع بميزانية كبيرة إلى الإنفاق أكثر نسبياً للفرد الواحد، على السلع غير الأساسية، أكثر من الأسر التي لديها ميزانيةأقل(ب). ومع أخذ هذه المعطيات بعين الاعتبار، يبيّن الرسم البياني أدناه أن ارتفاعاً بنسبة 1 في المائة لمعدل الإنفاق للفرد يزيد معدل استهلاك الفرد للسلع غير الأساسية بأكثر من 1 في المائة.

عتبة الطبقة الوسطى على أساس الإنفاق

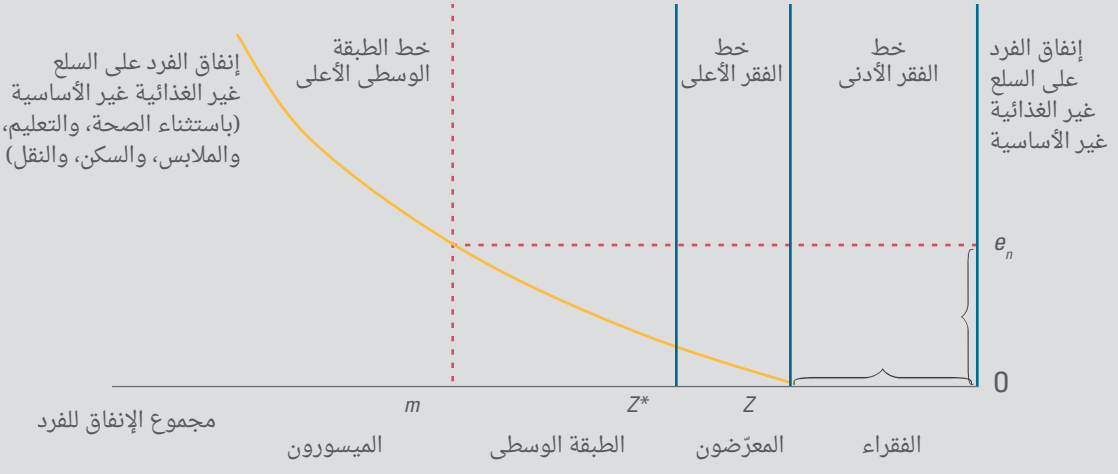

المصدر: Abu-Ismail and Sarangi, 2013.

ملاحظات: (أ) يعتمد هذا التقرير على نماذج الإنفاق الاستهلاكي الأسري من أجل تحديد العتبات التي تفرّق مجموعات المستهلكين الأربع. وتبيّن نماذج إنفاق الأسرة أن حصة المواد الغذائية دالّة تنازلية في ميزانية الأسرة، وأن حصة الإنفاق على السلع غير الغذائية، لا سيما السلع غير الأساسية، دالّة تصاعدية لميزانية الأسرة. وتميل الأسر التي تتمتع بميزانية كبيرة إلى الإنفاق أكثر، على مستوى الفرد، على السلع غير الأساسية أكثر من غيرها. وبالتالي، يمكن كتابة الإنفاق للفرد على السلع غير الأساسية وفق معادلة أسّية، كما يلي:

$$x_n=e^{\beta_0}y^{\beta_1}e^{u}\ldots(1)$$

حيث يمثل x_n إنفاق الفرد على السلع غير الغذائية غير الأساسية، و y مجموع إنفاق الفرد. ويعطي تحويل المعادلة (1) إلى لوغاريتم المعادلة التالية:

$$Ln(x_n)= \beta_0+ \beta_1 Ln(y)+u\ldots(2)$$

وتعطي مشتقات المعادلة (2) المُعامل β_1 كمعدل مرونة إنفاق على السلع غير الغذائية (غير الأساسية) (x_n) وفقاً لإنفاق الفرد العام (y). في حال$\beta_1=1$، يبيّن ذلك أن ارتفاعاً بنسبة 1 في المائة في معدل الإنفاق الاستهلاكي للفرد يؤدي إلى ارتفاع بنسبة 1 في المائة في استهلاك المواد غير الغذائية غير الأساسية. وفي حال $\beta_1>1$، وفق الإنفاق العام، يبيّن ذلك أن ارتفاعاً بنسبة 1 في المائة في الإنفاق العام للفرد يزيد معدل إنفاق الفرد على السلع غير الغذائية، بما في ذلك الكماليات والرفاه، بأكثر من 1 في المائة. ويبيّن الرسم البياني في الإطار 1 أن مرونة الإنفاق على استهلاك السلع غير الغذائية مرنة ($\beta_1>1$).

(ب) تبيّن الدراسات التجريبية أن مرونة الإنفاق على السلع غير الغذائية والكماليات مرنة. يمكن العودة إلى Agbola (2000)؛ وفي ما يتعلق بنموذج Almost Ideal Demand System Model، يمكن العودة إلى Deaton and Muellbauer (1980).

والتعليم والملابس والسكن والنقل، وهي معروضة في الإطار 1 إلى جانب رسم بياني لإنفاق الأسرة على السلع غير الأساسية.

ويختلف هذا النهج عن النُهج الأخرى المعتمدة لقياس الطبقة الوسطى بطريقتَيْن. فهو أولاً يأخذ بعين الاعتبار كمية استهلاك الأسرة ونوعيته في تحديد حجم الطبقة الوسطى، لأن الأسر الأفقر قلما تتمتع بخيار غير إنفاق مدخولها بأكمله على المواد الغذائية. وخيارات الأنفاق على السلع غير الغذائية، لا سيما غير الأساسية منها (مثل المكيّفات والغسالات والهواتف) من مزايا إنفاق الأسر الأفضل حالاً[54]. وبالتالي، يشكل نطاق خيارات الأسر بشأن كيفية إنفاق ميرانيتها عاملاً أساسياً لتحديد طبقتها الاجتماعية.

ومن جهة ثانية، يتخطى نهج القياس الذي اعتمده أبو اسماعيل وسرانجي حدود استخدام معدلات صرف معادل القوة الشرائية، لأنه يعتمد على سلوك استهلاك الأسرة بالعملة الوطنية. وعلى مستوى السياسات، قد يكون هذا النهج عملياً أكثر بالنسبة إلى الحكومات، إذ إنه يطبّق توجيهات محدّدة وطنياً بما يتوافق مع مستويات إنفاق الفرد. وبالتالي، تأتي النتائج ملائمة للمقارنات الدولية ولأغراض صنع السياسات الوطنية على حدّ سواء.

باء. منظور اجتماعي: الطبقة الوسطى للمهنيين

تعتبر الأسر عامةً أو الأفراد، أنهم ينتمون إلى طبقة اجتماعية معيّنة بناءً على الخصائص الاجتماعية التي يتمتعون بها، مثل مستوى التحصيل العلمي والمهنة، بغضّ النظر عن مستوى الإنفاق الاستهلاكي. وقد سعى عدد من الدراسات إلى مزج وحدات القياس الاقتصادية والاجتماعية بهدف تحديد الطبقة الوسطى، على غرار الدراسة التي أجرتها شركة (BOOZ AND COMPANY) في مصر والمغرب والمملكة العربية السعودية[55]. وقد بيّنت هذه الأبحاث أن وصف الطبقة الوسطى يدور حول مفهوم الحياة الرغيدة (أي تلبية حاجات الأسرة، وتحصيل أجر ملائم، والتمتع بمستوى معيشي متصاعد) التي تؤمّنها عادة الوظائف الإدارية (أي ذوو الياقات البيضاء).

وبحسب محي الدين[56]، للطبقة الوسطى في البلدان العربية سمتان أساسيتان، الأولى أنها تشمل المهنيين العاملين الذين يتمتعون بمستوى تعليمي عالٍ وبالتالي مكانة اجتماعية عالية؛ والثانية أنهم يعملون في القطاعين العام والخاص. ويُعتبر القطاع العام المشغل الأبرز للطبقة الوسطى، ولا سيما في البلدان الغنية بالنفط، حيث تقدم الحكومات وظائف لمواطنيها كوسيلة لإعادة توزيع إيرادات النفط.

واستناداً إلى هاتين السمتين، تعرَّف الطبقة الوسطى بوصفها مجموعة اجتماعية في هذا التقرير بأنها تضم المهنيين العاملين في القطاع النظامي ذوي المستوى التعليمي الثانوي كحد أدنى والذين يشغلون وظائف الياقات البيضاء، أي كمدراء ومسؤولين حكوميين وكبار الفنيين، وأيضاً كعمال دائمين غير يدويين، ومشرفين وفنيين من المستوى الأدنى.

ثالثاً. حجم الطبقة الوسطى

بما أن هذا الجزء من التقرير يُعنى بالأرقام، لا بد من الانتباه إلى موثوقية البيانات وقابليتها للمقارنة. فإجراء مقارنة دقيقة للطبقات الفقيرة والمعرّضة للفقر والمتوسطة بين البلدان يتطلب توفر مسوح متسقة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر وتطبيق معايير قياسية في تحديد العتبتين الدنيا والعليا للفقر. وإذا لم تكن مسوح الإنفاق متماثلة من حيث التصميم والتغطية والموسمية والدورية وبنود الإنفاق المحسوبة، وإذا لم يَتبع تحديد العتبتين الدنيا والعليا للفقر معايير قياسية واحدة في كل البلدان، تفقد النتائج مصداقيتها[57].

ويدرك معدّو هذه الدراسة الصعوبات المذكورة (ولا سيما تلك المتعلقة بالبيانات الواردة من أقل البلدان نمواً)، وهي صعوبات يمكن معالجتها باعتماد مسح عربي موحد للإنفاق الأسري. وما يدعو إلى الاطمئنان، أن معظم البلدان العربية يستخدم تقنيات متشابهة في إجراء المسوح ويطبق منهجيات متقاربة إلى حد ما في احتساب الإنفاق الأسري المعدل ليشمل الإنفاق على الرفاه. ولكن تجدر الإشارة إلى أن النتائج الواردة في الجزأين الأول والثاني من هذا التقرير، وإن تم التوصل إليها من دون تطبيق معايير مقارنة قياسية لكل البلدان، تُبيّن أرقاماً متداولة سابقاً عن حجم الطبقة الوسطى وتعكس عن قرب المستوى التعليمي لأفرادها وملامح الوظائف التي يشغلونها بالمقارنة مع المجموعات الأخرى.

ألف. استقرار الطبقة الوسطى وتَقلُّصها

كان حجم الطبقة الوسطى مستقراً إلى حد كبير حتى عام 2011؛ لكنها بدأت بالتقلص في البلدان التي تعاني من الأزمات في أعقاب الانتفاضات الشعبية. فقبل الانتفاضات كان حجم الطبقة الوسطى يتراوح بين 32 و43 في المائة من السكان في أقل البلدان نمواً؛ وبين 55 و60 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، باستثناء مصر التي شكلت الطبقة الوسطى فيها 44 في المائة فقط من السكان، رغم كونها من البلدان المتوسطة الدخل.

وفي عُمان، وهو من البلدان المرتفعة الدخل المصدّرة للبترول، يمكن اعتبار معظم السكان من الميسورين، وتشكل الطبقة الوسطى نصف فئة الميسورين، بنسبة 30 في المائة تقريباً (الشكل 3). والجدير بالاهتمام، أن حجم الطبقة الوسطى بحسب تقديرات هذا التقرير يقارب الحجم الذي استُخلص من إجابات أفراد في المنطقة العربية طُلب منهم أن يصنّفوا أنفسهم في إحدى الفئات الاقتصادية المتعددة (الإطار 2)، ما يدعم المنهجية المعتمدة في هذا التقرير.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن التقديرات الواردة في الشكل 2 لا تنطوي على توقعات حول انعكاسات الأزمة في كل من الجمهورية العربية السورية واليمن؛ فالتقديرات تشير إلى أن الأزمة في الجمهورية العربية السورية قد رفعت معدل الفقر من 12.3 في المائة في عام 2007 إلى 43 في المائة في عام 2013، وفي اليمن من 34.8 في المائة في عام 2006 إلى 54.4 في المائة في عام 2011[58]. كما شهد كلا البلدين ازدياد حجم الفئة المعرّضة للفقر من السكان، ونتيجة لذلك تراجع حجم الطبقة الوسطى (الشكل 3).

إلا أن وضع اليمن يختلف عن وضع الجمهورية العربية السورية لأن أزمة اقتصادية حادة ضربته قبل عام 2011، حيث واجه مصاعب حادة من تفاقم البطالة والعجز المالي، وركود نصيب الفرد من الدخل، وتراجُع مؤشرات التنمية الاجتماعية بين العامَيْن 2006 و2010. كما ارتفع معدل الفقر من 34.8 في المائة في عام 2006 إلى حوالى 42 في المائة في عام 2009. وفي عام 2011، تسببت الانتفاضات الشعبية والنزاعات المسلحة بخلل في سلاسل الإمداد والإنتاج، ما أدى إلى تفاقم الوضع بانكماش النشاط الاقتصادي بنسبة 11 في المائة[59]. وقد أدى كل ذلك إلى زيادة معدل الفقر إلى 54 في المائة تقريباً في عام

الشكل 2. حجم الطبقة الوسطى يسجل نسباً شديدة الاختلاف بين البلدان العربية

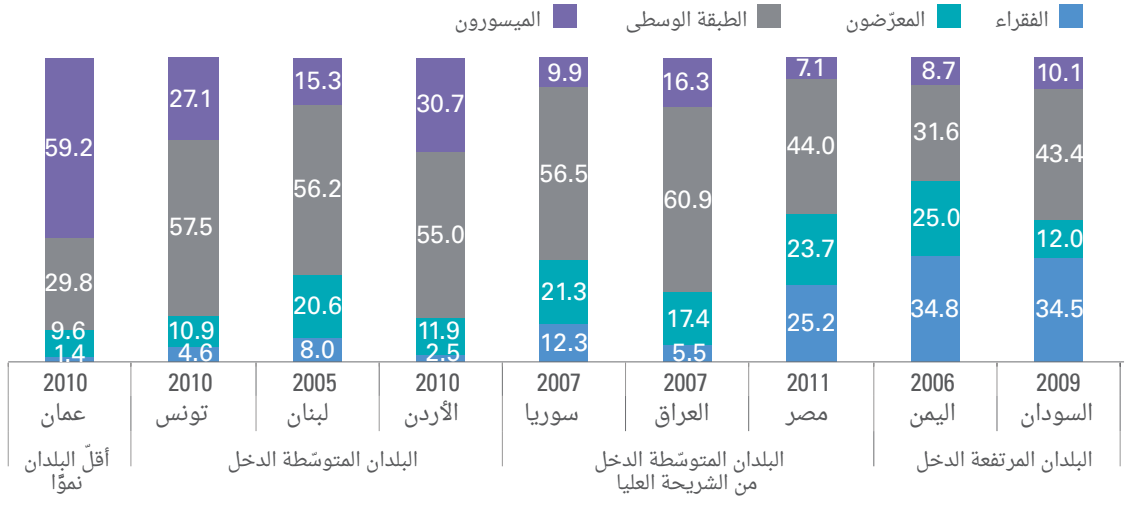

المصدر: تقديرات الإسكوا، على أساس أبحاث أبو اسماعيل وسرانجي، 2013. وقد استُمدت البيانات من المسوح حول ميزانية الأسر في البلدان المعنية.
ملاحظة: استُمدت البيانات من أحدث المسوح المتوفرة حول الإنفاق الأسري.

2011 مصحوبة بزيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي من 32 في المائة في عام 2009 إلى 45 في المائة في عام 2012، بالإضافة إلى سوء تغذية الأطفال. وفي ظل هذه الظروف، ارتفعت شريحة المعرّضين للفقر من 25 في المائة في عام 2006 إلى 30 في المائة في عام 2011، وبالتالي، تقلص حجم الطبقة الوسطى من 31.6 في المائة في عام 2006 إلى 8.4 في المائة في عام 2001 (الشكل 3).

وتشير البيانات الكلية الإقليمية، على أساس المسوح الأسرية الأخيرة في البلدان التسعة المشار إليها آنفاً، إلى أن الطبقة الوسطى شكلت في عام 2011 حوالى نصف السكان العرب، تحديداً 47.3 في المائة منهم. أما الفقراء والمعرّضون للفقر فشكلوا حوالى 40 في المائة من مجموع السكان، والميسورون حوالى 12 في المائة. وبعد تعديل هذه التقديرات لتعكس تداعيات الأزمات في الجمهورية العربية السورية واليمن، قُدِّر حجم الطبقة الوسطى في البلدان العربية بحوالى 42 في المائة من مجموع السكان في عام 2011، والطبقتين الفقيرة والمعرّضة للفقر بحوالي47 في المائة، والميسورين 11.4 في المائة فقط (الشكل 4).

ومن بين البلدان العربية التسعة التي تتوفر فيها المسوح الأسرية لاستخدامها في تقدير الطبقات الاجتماعية، تتوفر البيانات لمرحلتَيْن محدّدتَيْن من الزمن في ستة بلدان فقط، هي الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، ومصر، واليمن. أما البيانات الخاصة بالسودان والعراق ولبنان فليست متوفرة لعام 2000 أو لسنوات سابقة قريبة منه. ويبيّن الشكل 5 تقديرات قابلة للمقارنة للطبقة الوسطى في البلدان الستة المذكورة، وذلك خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2011، مرة مع احتساب تداعيات الأزمات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية واليمن وأخرى من دون احتسابها.

الشكل 3. دفعت الأزمة بغالبية السوريين واليمنيين إلى الفقر والضعف (نسبة مئوية)

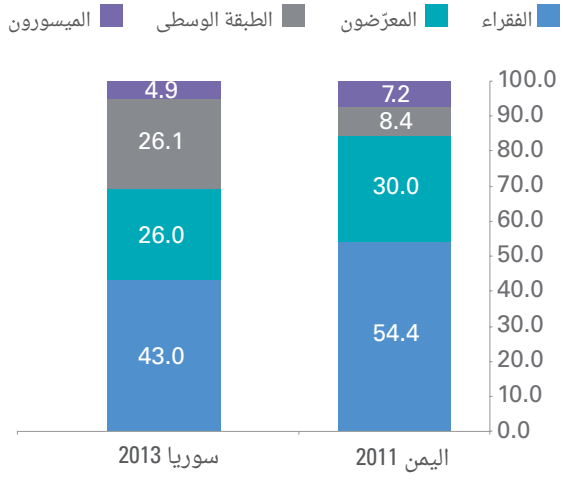

المصدر: المرجع نفسه المستخدَم للشكل 2.
ملاحظة: الأرقام الخاصة بالجمهورية العربية السورية هي تقديرات الإسكوا لعام 2013. وتم قياس حجم الطبقة الوسطى على أساس تقديرات الإسكوا أيضاً لخط الفقر الأدنى (43 في المائة من السكان) وخط الفقر الأعلى (69 في المائة من السكان). كما يفترض هذا التقرير أن معظم القادرين على الهجرة هم من الطبقة الميسورة، ما خفض حجم هذه الطبقة بمعدل النصف. ومَن بقي يصبح من الطبقة الوسطى (26 في المائة). أما أرقام اليمن لعام 2011 فهي مبنية على تقديرات البنك الدولي (Engelke, 2012) التي تسجل ارتفاعاً لمعدل الفقر بنسبة 45 في المائة في عام 2006 ليبلغ 54.4 في المائة في عام 2011.

الشكل 4. تقلُّص حجم الطبقة الوسطى بفعل تداعيات الأزمات (نسبة مئوية)

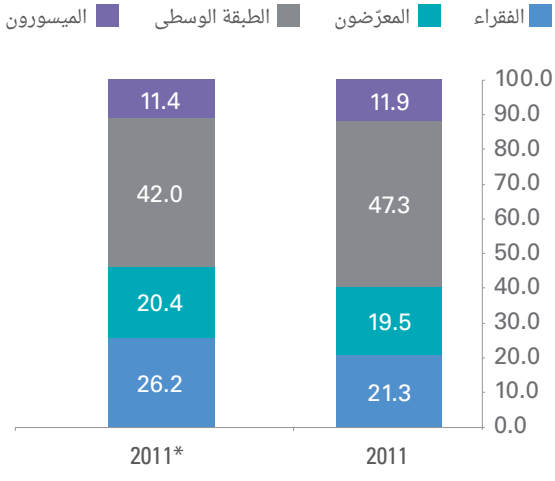

المصدر: تقديرات الإسكوا.
ملاحظة: البيانات الكلية الإقليمية حُسبت على أساس أحدث المسوح الأسرية، وتم ترجيحها وفق عدد السكان في عام 2011.
تشير العلامة (*) إلى أن الأرقام عُدّلت لتلحظ تداعيات الأزمات في الجمهورية العربية السورية (على أساس تقديرات عام 2013) وفي اليمن (على أساس تقديرات عام 2011).

الإطار 2. حجم الطبقة الوسطى على أساس الإنفاق في مقابل حجمها وفق التصنيف الذاتي

يبدو حجم الطبقة الوسطى أكبر بقليل عندما يتم تقديره على أساس التصنيف الذاتي لأفرادها. ويشكل التصنيف الذاتي الذي أجراه الأفراد ضمن إطار المسح العالمي للقيم وحدة قياس أخرى يمكن مقارنتها مع وحدة قياس الطبقات الاجتماعية على أساس الإنفاق المعتمدة في هذا التقرير، لمعرفة تطلّعات الأشخاص إزاء الطبقة الاجتماعية في موازاة تحقيق هذه التطلعات عبر مستوى الإنفاق على الكماليات والرفاه. وقد طُلِب من الناس، في إطار المسح العالمي للقيم، أن يحدّدوا بأنفسهم الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها من بين الطبقات الخمس التالية: الطبقة العليا، والطبقة الوسطى العليا، والطبقة الوسطى الدنيا، والطبقة العاملة أو الطبقة الدنيا. ولأغراض تحليلية، جمع هذا التقرير الطبقة الوسطى العليا والطبقة الوسطى الدنيا واعتمد فئة "الطبقة الوسطى".

وعند التعمق في العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى الذي نتج عن التصنيف الذاتي في إطار المسح العالمي للقيم، وحجها الذي قُدِّر على أساس الإنفاق في طريقة القياس المعتمدة في هذا التقرير، يتبيّن كيف يصنّف العرب أنفسهم ضمن الطبقات، ويتضح المنطق وراء ضرورة اعتماد بديل عن وحدات القياس العالمية المطلقة ووحدات القياس النسبية.

في البلدان المختارة كلها، باستثناء العراق، سجل قياس الطبقة الوسطى على أساس التصنيف الذاتي حجماً أكبر بقليل من حجمها على أساس الإنفاق، أي بحسب تقديرات هذا التقرير[أ]. وينبغي قراءة هذه الأرقام على ضوء الأرقام التي وردت في المسح العالمي للقيم الخاصة بالطبقة الوسطى العليا وفق التصنيف الذاتي، وهي أقل بكثير من الأرقام الخاصة بحجم الطبقة الميسورة بحسب تقديرات هذا التقرير. ومن المتوقع أن ينخفض حجم الطبقة العليا وفق التصنيف الذاتي لأن الأفراد يميلون إلى تصنيف أنفسهم على أنهم من الطبقة الوسطى العليا وليس من الطبقة العليا[ب]. ويمكن تفسير ذلك من خلال الانحياز الحضري في عيّنة المسح العالمي للقيم، في حين أن مسوح الإنفاق الأسري الاستهلاكي هي أكثر تمثيلاً للسكان على المستوى الوطني. وبما أن عدم المساواة أكبر في المناطق الحضرية، غالباً ما يصنّف الناس أنفسهم في موقع أدنى مقارنة مع الأغنياء جداً. وتفسر هذه العناصر الأرقام الأعلى قليلاً الناتجة عن التصنيف الذاتي ضمن الطبقة الوسطى والأرقام الأدنى الخاصة بالطبقة العليا.

ملاحظات: (أ) تجلّى الفرق الأكبر في لبنان واليمن، غالباً بسبب عدم توفر مسوح حول الاستهلاك في السنوات الأخيرة (الأقرب لعام 2011)، وبالتالي أُجريت الحسابات على أساس البيانات المتوفرة من عام 2005 بالنسبة إلى لبنان وعام 2006 بالنسبة إلى اليمن، في حين أن البيانات الخاصة بالاستهلاك في البلدان الأخرى متوفرة من سنوات أقرب إلى تاريخ إجراء المسح العالمي للقيم، أي بين عامي 2010 و2014 (الموجة 6).
(ب) يمكن العودة إلى Ferreira and others (2013).

مقارنة بين حجم الطبقة الوسطى على أساس الإنفاق وحجمها وفق التصنيف الذاتي (نسبة مئوية)

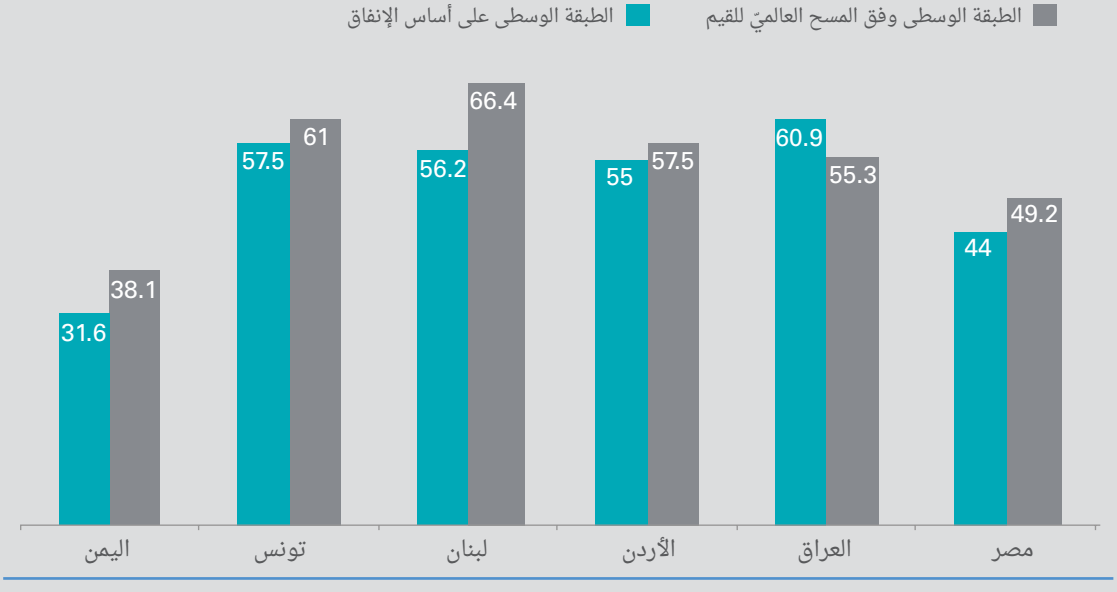

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الشكل 5. كان حجم الطبقة الوسطى مستقراً نسبياً حتى عام 2011 (نسبة مئوية)

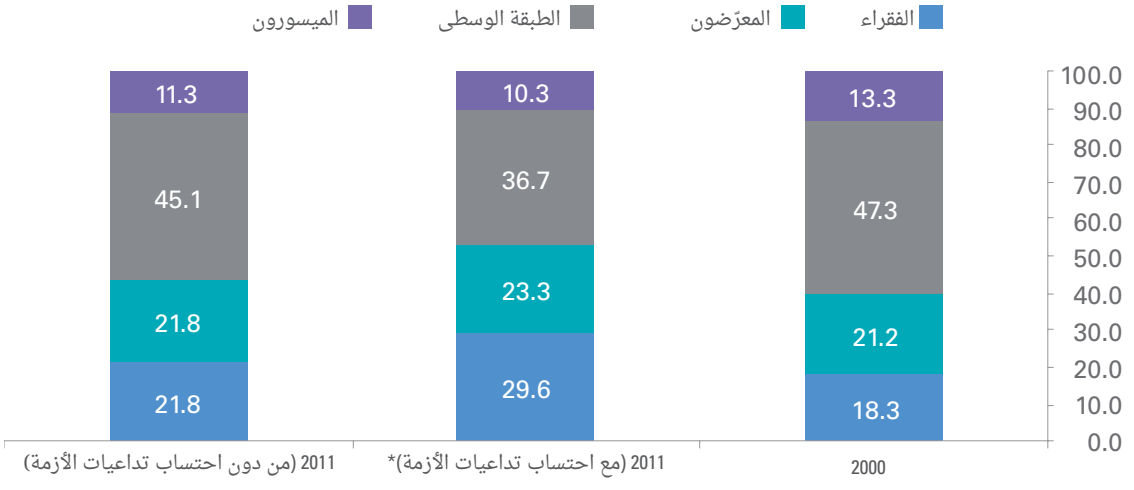

المصدر: تقديرات الإسكوا.

ملاحظة: البيانات المعروضة هي بيانات كلية للبلدان الستة (الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، ومصر، واليمن) حسبما توفرت من مسوح الإنفاق لأقرب السنوات إلى العامين 2000 و2011، وهي مرجحة وفقاً لعدد السكان.

تشير العلامة (*) إلى أن الأرقام قد عُدّلت لأخذ تداعيات الأزمة في الجمهورية العربية السورية (على أساس تقديرات عام 2013) وفي اليمن (على أساس تقديرات عام 2011) في الحسبان.

الشكل 6. التغيّر السنوي في متوسط النسبة المئوية لحجم الطبقات الاقتصادية بين عامَي 2000 و2011

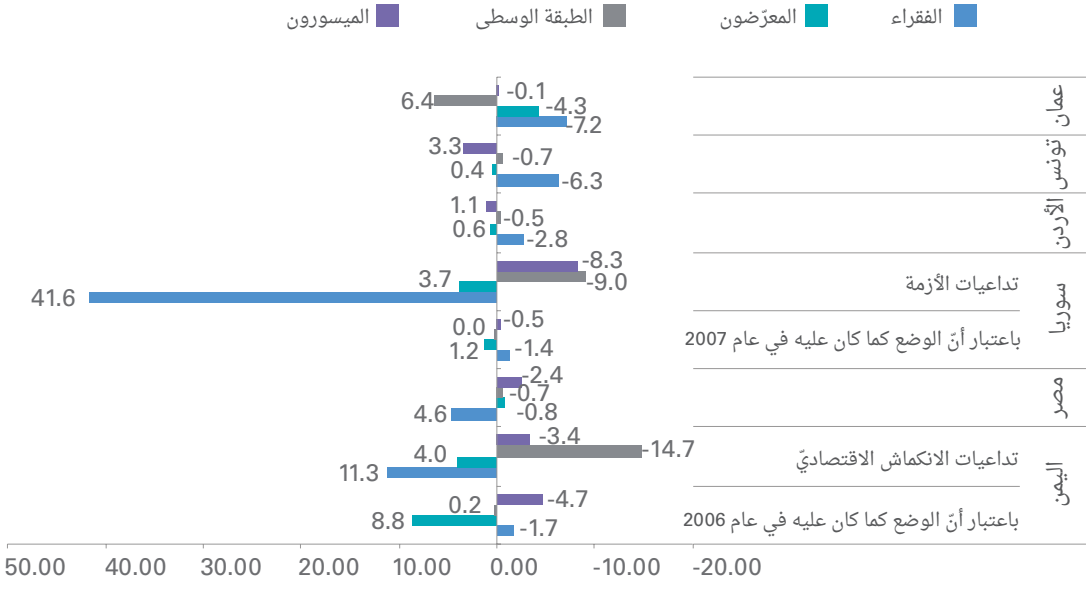

المصدر: تقديرات الإسكوا.

إجمالاً، بقي حجم الطبقة الوسطى في الدول العربية مستقراً، ولم يتقلّص إلا قليلاً[60] من 47.3 في المائة في عام 2000 إلى 45.1 في المائة في عام 2011 (الشكل 6)، لسبب رئيسي هو تقلّص الطبقة الوسطى في مصر التي لها ثقل ترجيحي أكبر في العيِّنة نظراً إلى ارتفاع عدد سكانها. وقد ارتفع الفقر الإجمالي من 18.3 في المائة في عام 2000 إلى 21.8 في المائة في عام 2011، وذلك أيضاً بسبب تفاقم الفقر في مصر والثقل الترجيحي لسكانها. ولكن، عند أخذ تداعيات الأزمات في الجمهورية العربية السورية واليمن في الحسبان، تسجل التقديرات الخاصة بحجم الطبقة الوسطى تراجعاً حادّاً من 47.3 في المائة في عام 2000 إلى 36.7 في المائة في عام 2011 يرافقه ازدياد حجم شريحة الفقراء والمعرّضين للفقر من 39.5 في المائة في عام 2000 إلى 52.9 في المائة في عام 2011. وبالتالي، يتقلّص أيضاً حجم فئة الميسورين.

تُبيّن التغيّرات في حجم الطبقات الاجتماعية عبر البلدان نمطاً لافتاً. فقد تقلّص حجم الطبقة الوسطى في مصر، إذ تراجع من 48 في المائة من مجموع السكان في عام 2000 إلى 44 في المائة في عام 2011، وفق نسبة سنوية تبلغ 0.7 في المائة (الشكل 6). وترافق هذا التراجع بارتفاع حاد في معدل الفقر من 16.7 في المائة إلى 25.2 في المائة، وانخفاض نسبة الطبقة الميسورة من 9.7 في المائة إلى 7.1 في المائة خلال الفترة نفسها، على الرغم من معدل نمو اقتصادي بلغ 2 في المائة. وبالتالي، لم يستفد من هذا النمو لا الفقراء ولا الطبقة الوسطى[61]. أما بيانات مسح الإنفاق في سوريا بين العامين 2000 و2007 فتبيّن أن ما من تغيير يُذكَر طرأ على حجم الطبقة الوسطى، شأنها شأن البيانات التي توصلت إليها مسوح الإنفاق في اليمن بين العامَيْن 1998 و2006. ولكن تداعيات النزاع في سوريا كانت كارثية حيث تقلصت الطبقة الوسطى إلى النصف تقريباً من 56.5 في المائة في عام 2007 إلى 26 في المائة في عام 2013 (أي بمعدل انكماش سنوي يبلغ 9 نقاط مئوية). أما في اليمن، فقد قضت الأزمة نهائياً على الطبقة الوسطى.

أما الوضع في مجموعة ثانية من البلدان العربية تضم الأردن وتونس وعُمان فهو أكثر مدعاةً للتفاؤل. في الأردن، تراجع حجم الطبقة الوسطى من 57.2 في المائة في عام 2002 إلى 55 في المائة في عام 2010، إلا أن حجم الطبقة الميسورة زاد من 28.3 في المائة إلى 30.7 في المائة. كما تراجع معدل الفقر في الأردن خلال الفترة نفسها، مع العلم أنه لطالما كان منخفضاً. ويمكن رصد الحركة نفسها في تونس، حيث تقلّص حجم الطبقة الوسطى من 59.5 في المائة في عام 2005 إلى 57.5 في المائة في عام 2010، في موازاة ازدياد حجم الطبقة الميسورة من 23 في المائة إلى 27 في المائة وانخفاض معدل الفقر. إلا أن حجم فئة المعرّضين للفقر ارتفع قليلاً في كل من الأردن وتونس. ويُستنتج من ذلك أن تقلّص حجم الطبقة الوسطى في هذين البلدين جاء نتيجة انتقال الطبقة الوسطى إلى الطبقة الميسورة، في حين أن معظم مَن كانوا عند العتبة الدنيا للطبقة الوسطى ظلوا عالقين في فئة المعرّضين للفقر. وعُمان هي البلد الوحيد ضمن العيّنة الذي شهد زيادة واضحة في الطبقة الوسطى، من 18.2 في المائة في عام 2000 إلى 29.8 في المائة في عام 2011، في موازاة تراجع معدل الفقر وتقلّص حجم فئة المعرّضين للفقر. ويشير ذلك إلى انتقال من صفوف فئتَي الفقراء والمعرّضين للفقر إلى فئة الطبقة الوسطى. إلا أن الطبقة الوسطى لم تتمكن من الالتحاق بفئة الميسورين، إذ إن حجم هذه الفئة لم يتغيّر مع مرور الوقت.

ومن المؤسف أن ثلاثة بلدان فقط من بين البلدان العربية الخمسة التي شملها المسح، مشمولة أيضاً بالعيّنة المستخدمة في هذا التقرير، ومن بين هذه البلدان الثلاثة، توفرت في اثنَيْن فقط هما الأردن ومصر بيانات على مر السنين المعنية. وبغضّ النظر عن ذلك، فإن التوجهات متناسقة مع نتائج هذا التقرير بالنسبة إلى البلدين المذكورَيْن، إذ أظهرت بيانات المسح العالمي للقيم أن حجم الطبقة الوسطى تقلّص في مصر (من 64 في المائة في عام 2002 إلى 49 في المائة في عام 2013) وبدرجة أقل في الأردن (من 68.5 في المائة إلى 57.5 في المائة خلال الفترة نفسها).

باء. فئة المهنيين

تَبيّن في هذا التقرير أن فئة الميسورين تضم أعلى نسبة من المهنيين تليها الطبقة الوسطى. ويتراوح حجم فئة المهنيين من 5.8 في المائة من مجموع السكان في اليمن، إلى 15 في المائة في عُمان (الشكل 7). ومن الطبيعي أن تضم مصر مجموعة كبرى من المهنيين، تشكل 12.6 في المائة من مجموع السكان بعمر 15 سنة وما فوق، لأن القطاع الحكومي كبير ومستويات التحصيل العلمي رفيعة. أما في البلدان الأخرى المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل

الشكل 7. حصة المهنيين من مجموع السكان بعمر 15 سنة وما فوق

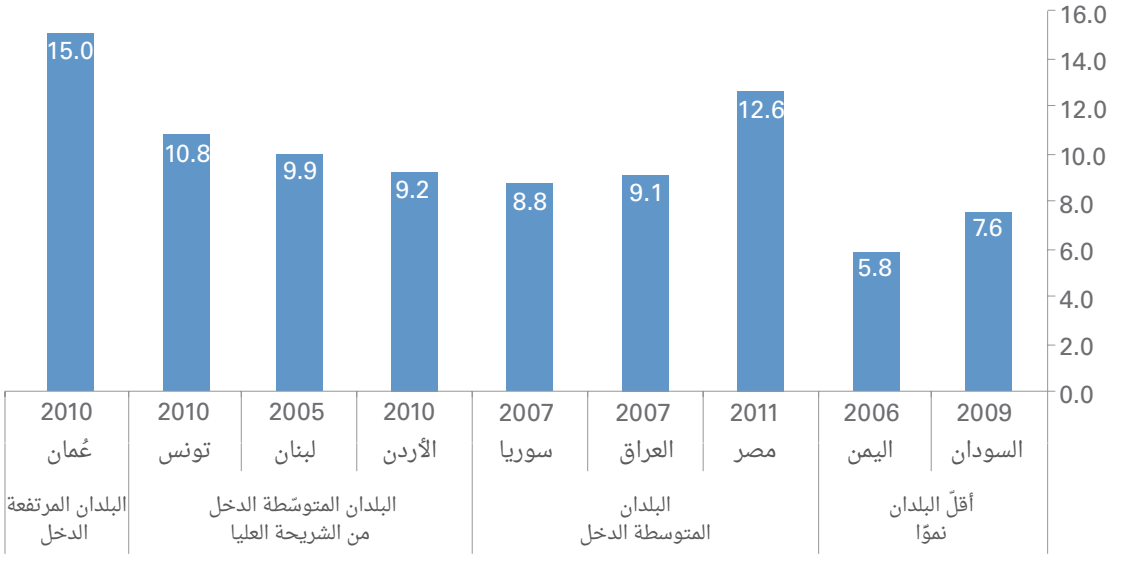

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الشكل 8. حصة المهنيين في الطبقات السكانية المصنفة على أساس الإنفاق

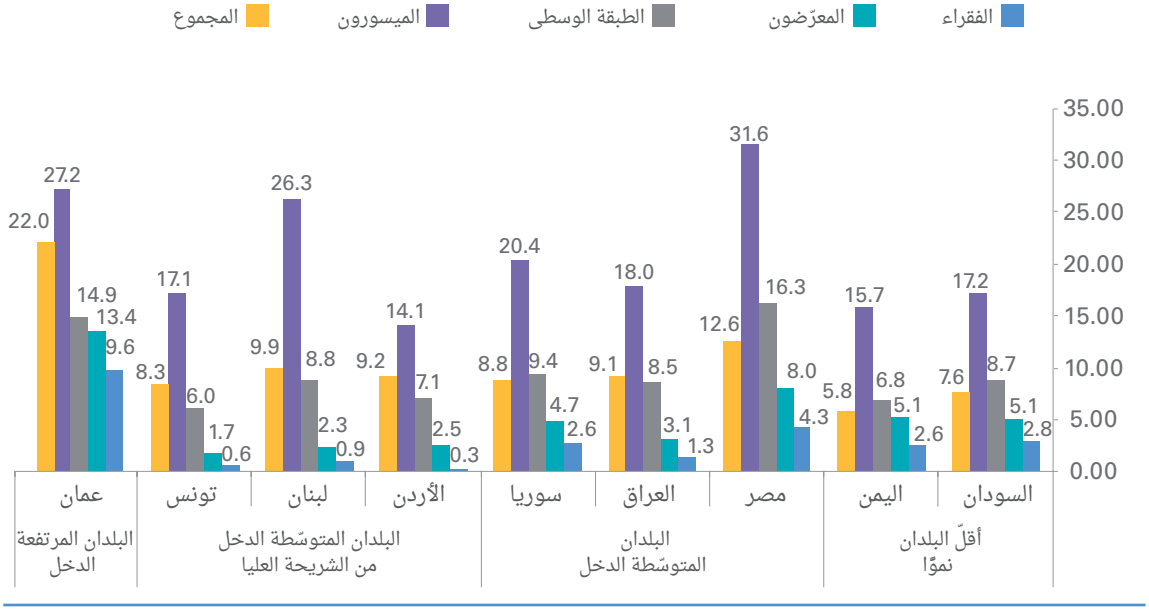

المصدر: تقديرات الإسكوا.

من الشريحة العليا، فيتراوح حجم فئة المهنيين بين 7 و10 في المائة، وفي أقل البلدان نمواً بين 5 و8 في المائة[62].

يسجل توزُّع المهنيين على الطبقات الاجتماعية أكبر حصة في فئة الميسورين تليها حصتهم في الطبقة الوسطى. وهذا النمط متوقع لأن المهنيين يتمتعون برأس مال بشري كبير وبالتالي يتمتعون بوضع اجتماعي رفيع. ففي مصر، يشكل المهنيون حوالى 32 في المائة من فئة الميسورين، وفي لبنان تبلغ نسبتهم 26 في المائة، وفي عُمان 27 في المائة (الشكل 8). وتتراوح نسبة المهنيين من الطبقة الوسطى بين 6 و17 في المائة بحسب البلد، وبنسب مماثلة في أقل البلدان نمواً، وفي البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، علماً بأن أعلى النسب تسجَّل في عُمان ومصر.

تنتمي النسبة الأعلى من المهنيين في الأردن وتونس وعُمان إلى فئة الميسورين. أما في البلدان المتوسطة الدخل، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق ومصر، فتنتمي النسبة الأعلى من المهنيين إلى الطبقة الوسطى متراوحة بين 57 و59 في المائة. كما تنتمي حصة ملحوظة من المهنيين أيضاً إلى فئة المعرّضين للفقر في البلدان المذكورة، حيث تبلغ 15 في المائة في مصر و12 في المائة في سوريا (الشكل 9). وتسجَّل اتجاهات مماثلة في السودان واليمن. وتعكس هذه الخصائص سمةً هيكلية أساسية لاقتصاد البلدان المذكورة؛ فبالرغم من المستوى التعليمي العالي وحجم العمالة في القطاع النظامي، تظل شريحة كبيرة من المهنيين عرضة للفقر، كما أن عدداً صغيراً من المهنيين هم فقراء فعلاً.

أفاد خمسة من البلدان الستة المشمولة بالعيّنة عن ارتفاع عدد المهنيين في العقد الأول من الألفية الثالثة. ويبيّن الشكل 11 أن معظم البلدان باستثناء الأردن سجل ارتفاعاً في عدد المهنيين بنسب متفاوتة بين عامَي 2000 و2011، وأن أعلى نسبة سجلتها عُمان وأدنى نسبة سجلتها الجمهورية العربية السورية. وقد سجلت عُمان أعلى معدل ارتفاع بلغ 7.4 في المائة سنوياً، من 12.7 في المائة في عام 2000 إلى 22 في المائة في عام 2010. أما في اليمن، فلم تبلغ نسبة المهنيين إلا 3.7 في المائة في عام 1998، وهي أدنى نسبة من بين البلدان المشمولة بالعيّنة، وارتفعت إلى 5.8 مع حلول عام 2006، مسجلةً أعلى معدل تغيير بسبب النسبة الأساسية المتدنية التي تم الانطلاق منها (الشكل 10). كما شهدت تونس ومصر ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المهنيين بين عامَيْ 2000 و2011. أما البلدان الأخرى فسجلت نمواً ضئيلاً نسبياً في عدد المهنيين في الفترة ذاتها، بينما سجل الأردن تراجعاً ضئيلاً.

الشكل 9. توزُّع المهنيين على الطبقات السكانية المصنفة على أساس الإنفاق (نسبة مئوية)

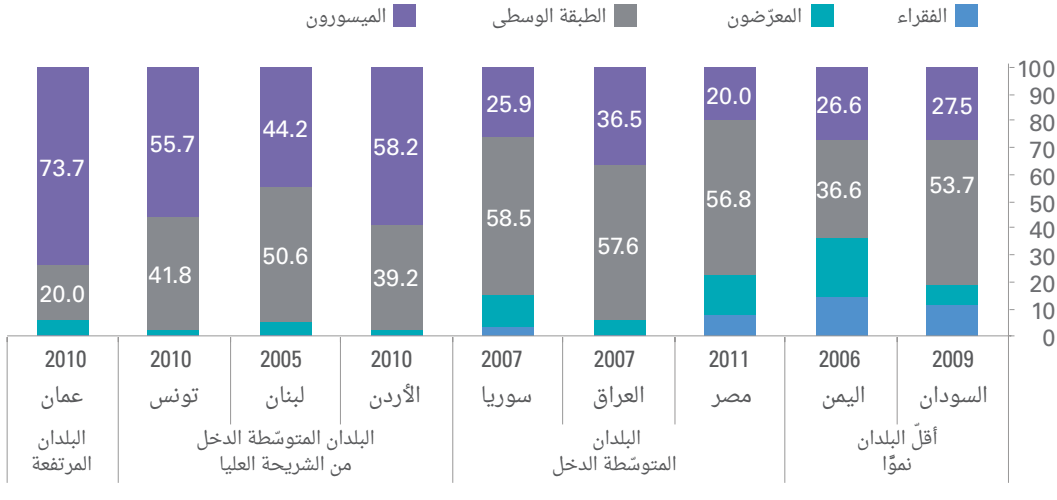

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الشكل 10. النمو السنوي في حجم فئة المهنيين (نسبة مئوية)

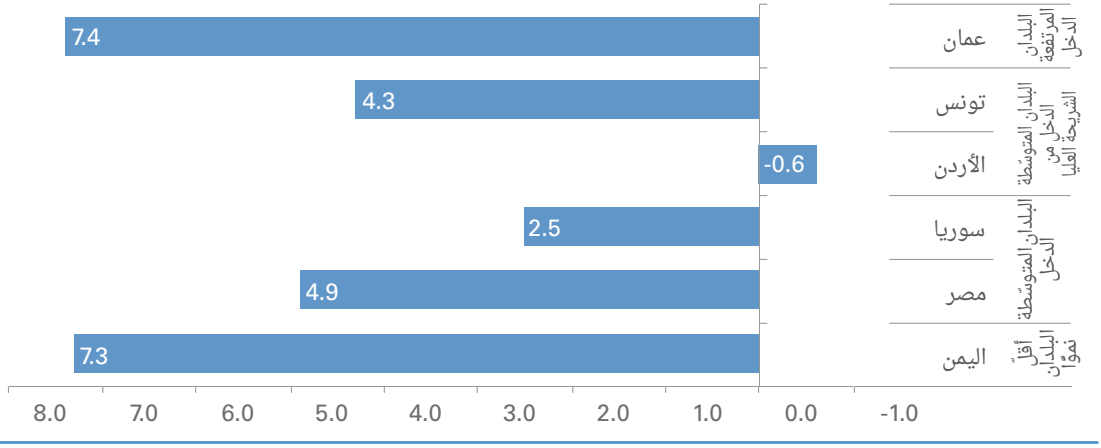

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الشكل 11. التغيّر السنوي في متوسط نسبة المهنيين ضمن كل طبقة سكانية، السنوات الأقرب إلى عامَي 2000 و2011

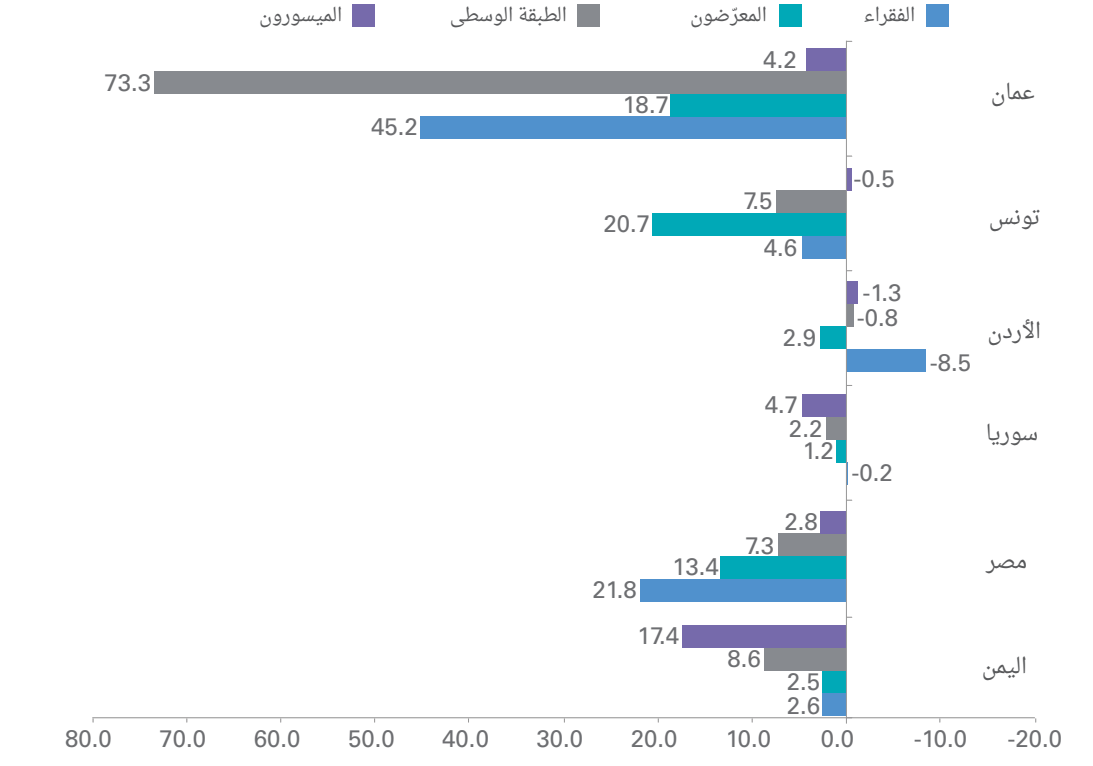

المصدر: تقديرات الإسكوا.

كما سجلت عُمان أكبر زيادة في نسبة المهنيين الذين ينتمون إلى أسر الطبقة الوسطى، من 1.8 في المائة في عام 2000 إلى 15 في المائة في عام 2010، ما أدى إلى تغيّر سنوي بمعدل 73 في المائة (الشكل 10). وقد ارتفعت نسبة المهنيين بصورة معتدلة في أسر الطبقة الوسطى في تونس ومصر واليمن، في حين انخفضت نسبتهم قليلاً في الأردن. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المهنيين زادت أيضاً في فئتَي الفقراء والمعرّضين للفقر في معظم البلدان، باستثناء الفقراء في الأردن؛ وسُجل ارتفاع حاد في كل من تونس ومصر.

جيم. الهوة في الطبقة الوسطى بين المناطق الريفية والحضرية

ينتمي معظم سكان المناطق الحضرية في الدول العربية إلى الطبقة الوسطى، كما هي الحال في الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ومصر. وتضم الطبقة الوسطى بين 53 في المائة من سكان المناطق الحضرية في الأردن و63 في المائة في العراق. كما ينتمي أكثر من نصف سكان المناطق الريفية في الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، والعراق إلى الطبقة الوسطى أيضاً. وينتمي معظم السكان في المناطق الحضرية والريفية في الأردن إما إلى الطبقة الوسطى أو إلى الطبقة الميسورة، وتشكل هاتان الطبقتان حوالى 86 في المائة من سكان المناطق الحضرية والريفية. ونسبة الطبقة الوسطى في الأردن وعُمان أدنى في المناطق الحضرية منها في الأرياف. وكان لتونس والجمهورية العربية السورية توزيع متساوٍ قبل وقوع الأزمات (الشكل 12).

يبيّن توزيع الطبقة الوسطى بين المناطق الريفية والحضرية في البلدان المعنية نمطاً مثيراً للاهتمام. الجزء الأكبر من الطبقة الوسطى يعيش في المدن والبلدات في البلدان المتوسطة الدخل، والمتوسطة الدخل من الشريحة العليا، والمرتفعة الدخل. ويضم الأردن الشريحة الأكبر من الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية، حيث تصل النسبة إلى 80 في المائة، يليه العراق بنسبة 73.9 في المائة، ثم تونس وعُمان بنسبة 62 في المائة، فالجمهورية العربية السورية بنسبة 54.1 في المائة، ومصر بنسبة 52.7 في المائة (الشكل 13). وفي بعض البلدان، كالعراق، يتخطى حجم الطبقة الوسطى التي تعيش في المناطق الحضرية حجم باقي السكان. أما في أقل البلدان نمواً، فحجم الطبقة الوسطى أكبر في المناطق الريفية، وهو أمر منطقي لأن

الشكل 12. نسب الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية والريفية

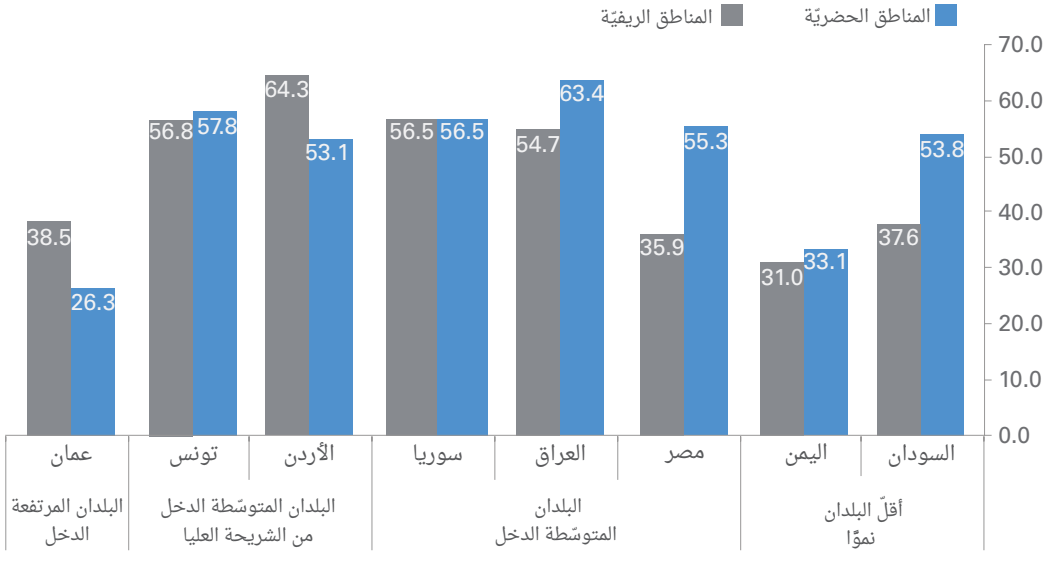

المصدر: تقديرات الإسكوا.

اقتصادات هذه البلدان تعتمد على الزراعة بصورة أساسية والقطاع غير الزراعي في المدن أقل تطوراً. وفي اليمن، يعيش 71.3 في المائة من الطبقة الوسطى في المناطق الريفية وفي السودان حوالى 56 في المائة.

وخلال العقود الستة الأخيرة، شهدت البلدان العربية نمواً حضرياً كبيراً. وتبيّن البيانات المتوفرة عن السكان في المناطق الريفية والحضرية أن عدد السكان في المناطق الحضرية قد تنامى على حساب السكان في المناطق

الشكل 13. توزّع الطبقة الوسطى بين المناطق الريفية والحضرية (نسبة مئوية)

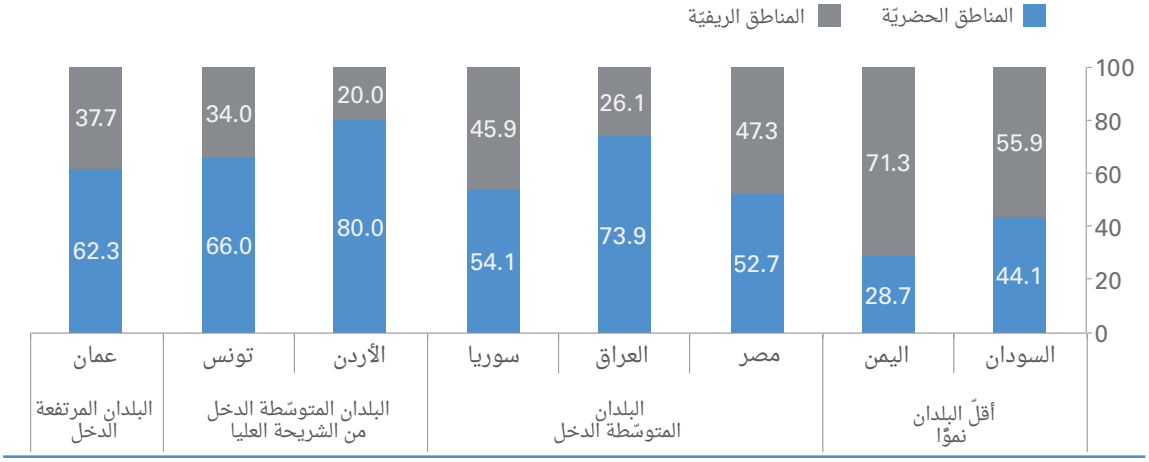

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الشكل 14. التغيّر السنوي في متوسط نسبة حجم الطبقة الوسطى في المناطق الريفية والحضرية

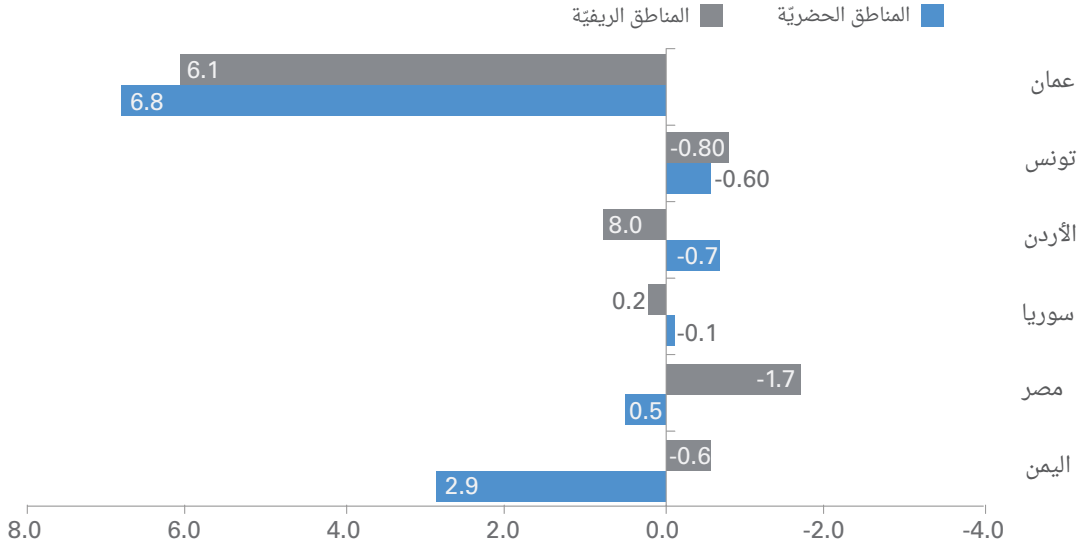

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الشكل 15. حجم الطبقة الوسطى يعكس مستوى الدخل القومي

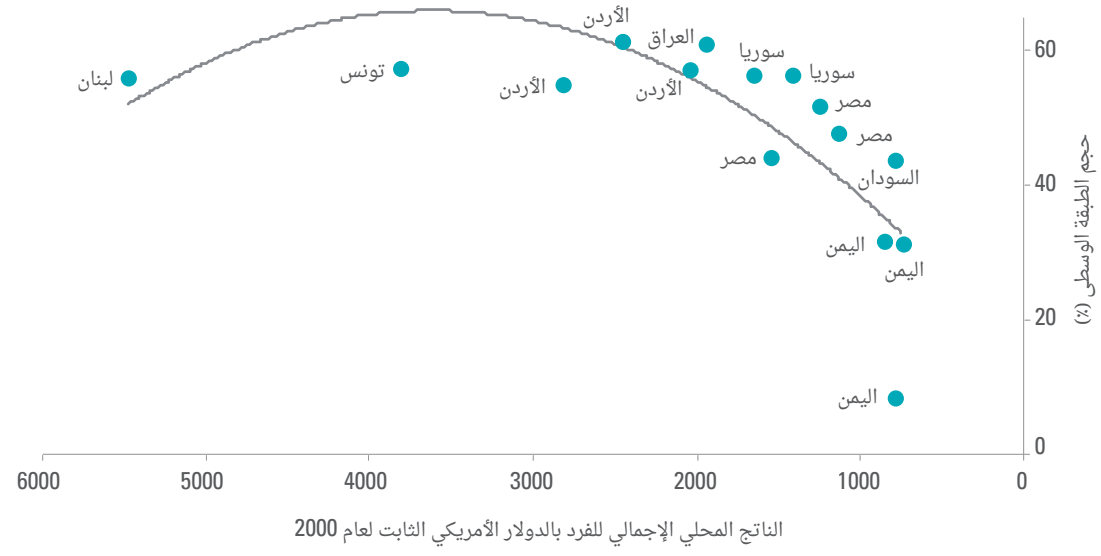

المصدر: حسابات الإسكوا والبنك الدولي (2014b).

الشكل 16. حجم الطبقة الوسطى وعدم المساواة في الدخل

المصدر: حسابات الإسكوا والبنك الدولي.

الريفية، أقله منذ عام 1980، بسبب الهجرة الكثيفة من الريف إلى المدن. ففي ذلك العام، كان 56.1 في المائة من السكان العرب لا يزالون يعيشون في المناطق الريفية، وانقلب الوضع تماماً في عام 2010، حيث أصبح 57.4 في المائة من السكان يعيشون في المناطق الحضرية و42.6 في المائة في المناطق الريفية[63]. كما أن عدداً من البلدان العربية، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، يشهد عملية «إفراغ المناطق الريفية من سكانها»، تكاد تلغي البدو. وفي الواقع، يسجل معظم هذه البلدان، باستثناء المملكة العربية السعودية وعُمان، مستويات من التوسع الحضري مماثلة لتلك السائدة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وتشهد البلدان العربية الأخرى التوجه نفسه، ولكن بمستويات أقل، باستثناء العراق، حيث بقي نمو عدد السكان في المناطق الحضرية مستقراً منذ عام 1990، حتى أن عدد سكان المناطق الحضرية من المتوقع أن ينخفض أكثر مع حلول عام 2020 بسبب الحروب وعدم الاستقرار على الصعيد السياسي.

لطالما هاجر الفلاحون الذين لا يملكون الأراضي الزراعية إلى المراكز الحضرية في المدن العربية، للعمل في القطاعات النظامية وغير النظامية، وقد سعى أبناؤهم إلى عدم الوقوع في دوامة الوظائف غير النظامية، وذلك من خلال تحسين تحصيلهم العلمي والالتحاق بالبيروقراطية الحضرية[64]، ما أدى إلى زيادة كبيرة في حجم الطبقة الوسطى الحضرية. إلا أن دراسة العيّنة التي شملها هذا التقرير تبيّن ارتفاعاً طفيفاً في حجم الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية في بعض البلدان، ولكن ليس جميعها. فبين العامَيْن 2000 و2011، زاد حجم الطبقة الوسطى بصورة معتدلة في المناطق الحضرية في مصر واليمن، وترافق ذلك مع تقلّص حجمها في المناطق الريفية. ولكن

الشكل 17. طرق التجميع الممكنة

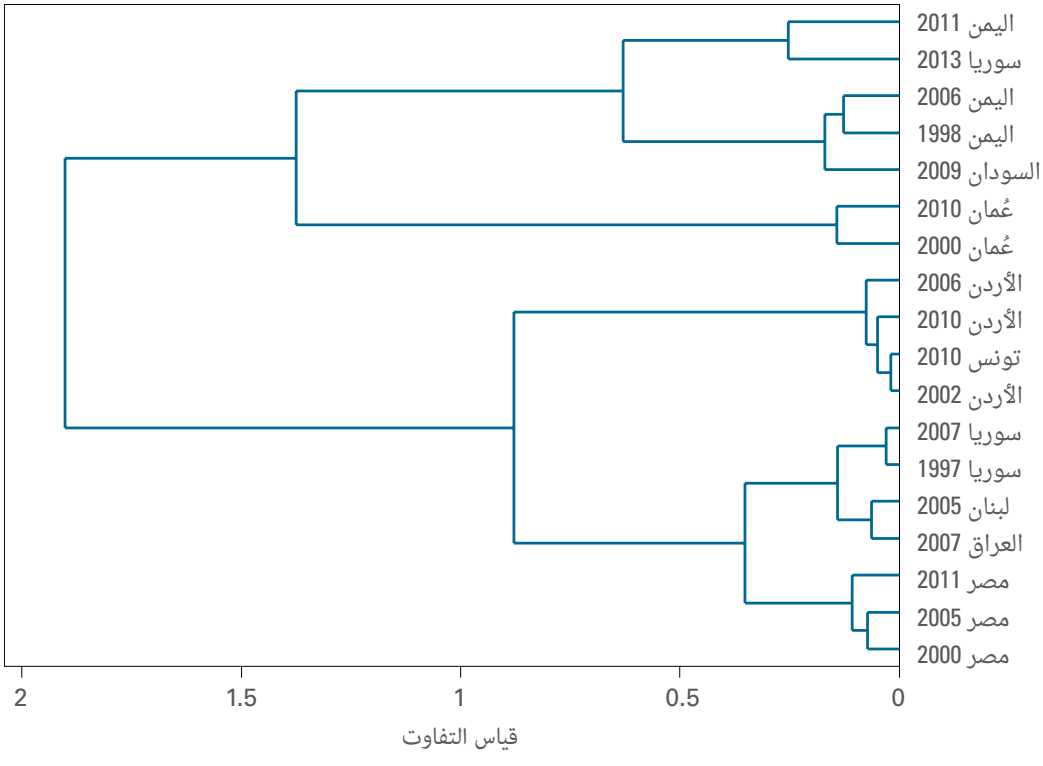

المصدر: حسابات الإسكوا.

العكس حصل في الأردن، حيث تقلّص حجم الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية وزاد حجمها في المناطق الريفية. وفي الجمهورية العربية السورية، استقر حجم الطبقة الوسطى في المناطق الريفية والحضرية على السواء (الشكل 14). وفي عُمان، ازداد حجم الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية والريفية، ولكن الزيادة كانت بوتيرة أسرع في المناطق الحضرية. أما تونس فسجلت انكماشاً في حجم الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية والريفية خلال العامَيْن 2005 و2010. وتُعزى التغيّرات في حجم الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية والريفية إلى عاملين هما: الانتقال من طبقة إلى أخرى ضمن المنطقة الواحدة؛ والتغيّر في عدد السكان في المناطق الحضرية والريفية بسبب النمو السكاني أو الهجرة.

دال. علاقة الطبقة الوسطى بالدخل وعدم المساواة

تبيّن العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى ومؤشرات أخرى منها الناتج المحلي الإجمالي للفرد وعدم المساواة في الدخل وفق مؤشر جيني، نمطاً مثيراً للاهتمام. ومن الطبيعي توقع زيادة في حجم الطبقة الوسطى عند ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض عدم المساواة في الدخل. ويعرض الشكلان 15 و16 رسماً تناثرياً لتَموضُع الطبقة الوسطى كنسبة من السكان على المحور العمودي، وبحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالدولار الأمريكي الحالي أو مؤشر جيني على المحور الأفقي[65].

يبيّن الرسمان البيانيان في الشكلين 15 و16 أن العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى والدخل إيجابية. وعلى الرغم من أن الخط مقعر، يُعتبر مُعامل ارتباط «بيرسون» (PEARSON) الخطي بين الحجم والدخل قوياً على مستوى 0.53 وذا مدلول من الناحية الإحصائية (الشكل 15). ولكن لا يمكن تأكيد النظرية التي تفيد أن حجم الطبقة الوسطى يزداد مع انخفاض عدم المساواة في الدخل، لأن الرسم التناثري لا يظهر علاقة خطية بينهما في العيّنة المستخدمة في التقرير ومُعامل ارتباط «بيرسون» ليس له مدلول (الشكل 16). وقد يكون ذلك نتيجة لتنوّع البلدان التي شملتها العيّنة ولأن التحليل يقتصر على أوجه الارتباط غير المشروطة، من دون أخذ محدّدات الطبقة الوسطى الأخرى في الحسبان بسبب القيود المتصلة بالعيّنة.

هاء. تجميع البلدان وفق حجم الطبقة الوسطى

من بين السبل الأخرى الممكنة غير الدخل لتجميع البلدان العربية، استخدام التجميع الإحصائي على أساس حجم كل من الطبقات الفقيرة، والمعرّضة للفقر، والوسطى، والميسورة. والتجميع هو وسيلة متعددة المتغيّرات تسمح للباحثين بتجميع الملاحظات المماثلة بشأن حجم الطبقة الوسطى من أجل تشكيل مجموعات متجانسة. والهدف من ذلك تحقيق أعلى درجة من التجانس ضمن المجموعات وأعلى درجة من عدم التجانس بين المجموعات. ويعتمد هذا التقرير التجميع الهرمي مع مقياس إقليدس وطريقة «وارد» (WARD) لمجموع مربعات الخطأ.

ويبيّن الرسم في الشكل 17 طريقة التجميع؛ فقد جُمعت الملاحظات المتقاربة بحسب البلد والسنة ضمن المستوى الأول، ودُمجت الملاحظات المتقاربة نتيجة للتجميع الأول ضمن المستوى الثاني، وهكذا دواليك إلى أن يتم دمج كافة الملاحظات ضمن المجموعة نفسها. ويمثل طول المحور الأفقي مدى التفاوت بين المجموعات، فكلما طال الخط الفاصل بين مجموعتيْن، كانت أوجه التفاوت أكبر بينهما. ويبيّن الرسم إمكانيات عدّة للتجميع، أي بين مجموعتين أو ثلاث أو أربع. وقد جرى البحث في التجميع الثلاثي لأنه ينطوي على توازن أفضل بين حجم المجموعة ومواصفاتها.

تضم المجموعة 1 في الرسم الوارد في الشكل 17 عُمان فقط، لأن فيها هيكلية خاصة من الطبقات، حيث الطبقة الوسطى صغيرة والطبقة الميسورة كبيرة جداً. وتضم المجموعة 2 الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن في عام 2013 لأن القاسم المشترك بين هذه البلدان هو أن فيها طبقة فقيرة كبرى. وتضم المجموعة 3 الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية (قبل الأزمة)، والعراق، ولبنان، ومصر، لأن القاسم المشترك بين هذه البلدان هو أن فيها أكبر طبقة وسطى تبلغ نسبتها 55 في المائة.

وتبيّن مقارنة مجموعة من البلدان تضم أحجاماً متماثلة من الطبقة الوسطى، مع البلدان في المجموعات الأخرى، أوجه التفاوت في خصائص البلدان. ومن الفروق الأساسية أن المجموعة 3، أي التي تضم أكبر طبقة وسطى، تُعتبر شريحة العاملين في الزراعة فيها أصغر بكثير وشريحة العاملين في الصناعة أكبر بكثير مقارنة

مع المجموعة 2. ومن بين المجموعات الثلاث، للمجموعة 1 أدنى نسبة من الفقراء وأعلى معدل للتنمية البشرية، وفق مؤشر التنمية البشرية،. تليها مباشرةً المجموعة 3، بينما تبتعد عنها المجموعة 1 على مستوى كل متغيرات التنمية.

رابعاً. خلاصة

يطرح الجزء الأول من هذا التقرير تساؤلات حول مدى ملاءمة وحدات القياس الدولية المطلقة والنسبية لتقييم حجم الطبقة الوسطى في المنطقة العربية، ويستخدم نهجاً جديداً لقياس الطبقة الوسطى العربية، خاصاً بكل بلد ويأخذ في الحسبان مستويات الإنفاق وأنماطه. ولهذا النهج ميزة تصنيف الأسر ضمن أربع مجموعات هي: الفقراء، والمعرّضون للفقر، والطبقة الوسطى، والميسورون. كما ينظر في «المهنيين» باعتبارهم طبقة اجتماعية تحدّدها الخصائص التعليمية والوظيفية.

وتبيّن النتائج أن ما يقارب نصف السكان العرب ينتمون إلى الطبقة الوسطى، مع اختلاف حجم هذه الطبقة بين مجموعات البلدان. ففي البلدان المتوسطة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة العليا في المنطقة الشريحة الأكبر من الطبقة الوسطى، وفي أقل البلدان نمواً الشريحة الأكبر من الفقراء والمعرّضين للفقر. كما أن حجم الطبقة الوسطى كبير في المناطق الريفية في البلدان التي يعتمد اقتصادها بصورة أساسية على الزراعة وحيث يكون القطاع غير الزراعي في المناطق الحضرية أقل نمواً.

وخلال العقد الأول من الألفية الثالثة، بقيت نسبة الطبقة الوسطى من مجموع السكان في المنطقة العربية مستقرة إلى حد كبير، فلم تسجل إلا تراجعاً طفيفاً من 47 في المائة في عام 2000 إلى 45 في المائة في عام 2011. وبعد تعديل التقديرات لاحتساب الانعكاسات السلبية للأزمات في الجمهورية العربية السورية واليمن، تقلّص حجم الطبقة الوسطى في المنطقة بشدة بما يعادل 10 نقاط مئوية، من 47 في المائة في عام 2000 إلى 37 في المائة في عام 2011. وقد ترافق ذلك مع ارتفاع نسبة الفقراء والمعرّضين للفقر.

ويتراوح حجم فئة المهنيين في المنطقة العربية بين 5.8 في المائة في اليمن و15 في المائة في عُمان. وهذه الفئة تشكل النسبة الأكبر على مستوى الميسورين وثاني أكبر فئة على مستوى الطبقة الوسطى. أما في البلدان المتوسطة الدخل، كالجمهورية العربية السورية والعراق ومصر، فتنتمي نسبة كبيرة من المهنيين إلى الطبقة الوسطى، تتراوح بين 57 في المائة و59 في المائة. ومن عام 2000 إلى عام 2011، شهد معظم البلدان ارتفاعاً طفيفاً في حجم فئة المهنيين. غير أن جزءاً من مهنيي الطبقة الوسطى ينزلق إلى فئتي الفقراء والمعرّضين للفقر في معظم البلدان باستثناء الأردن.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، تمكنت الطبقة الوسطى من بناء قدراتها البشرية بالتعليم، غير أن فرصها لم تتسع، فبقي العائد على التعليم ضئيلاً. فازداد عدد المهنيين، من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي، والموظفين في القطاع العام النظامي، في صفوف الفقراء والمعرضين للفقر في معظم بلدان المنطقة، خلال الفترة 2000-2011.

الجزء الثاني
سِمات الطبقة الوسطى

يبحث الجزء الثاني من هذا التقرير في الخصائص التي تميّز الطبقة الوسطى عن المجموعات السكانية الأخرى؛ وتأثُّر هذه الخصائص (المستوى التعليمي، والمهنة والمستوى المعيشي) مع مرور الزمن وبعلاقتها مع المجموعات الأخرى؛ وتفاقُم عدم المساواة؛ والسمات التي تميّز الشباب والنساء من الطبقة الوسطى عن المجموعات الاجتماعية الأخرى.

ويتم البحث في هذه المسائل عبر استخدام المعلومات المتوفرة من المسوح الأسرية خلال فترتَيْن محدّدتَيْن من الزمن، سنة أساسية تكون الأقرب إلى عام 2000 وأحدث سنة تكون الأقرب إلى عام 2011. وبما أنّ أيّ مسح أسري لم يُجر في الجمهورية العربية السورية بعد عام 2007 وفي اليمن بعد عام 2006، استحال البحث في تداعيات النزاعات على الطبقة الوسطى في هذين البلدَين. وبالتالي، يقتصر التحليل على خصائص الطبقة الوسطى الأساسية ذات الصلة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى خلال العقد الذي سبق الانتفاضات.

أولاً. التعليم

حققت البلدان العربية تقدماً ملفتاً في نسبة الالتحاق بالمدارس خلال العقود الخمسة الأخيرة. فقد أصبح العديد منها، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وعُمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب قريباً من المعدل العالمي للالتحاق بالمدارس الابتدائية[66]. وليس في هذا الإنجاز ما يفاجئ لأن معظم البلدان العربية استثمرت بكثافة في أنظمة التعليم العام بعد نيلها الاستقلال. وقد ارتفع معدل سنوات الالتحاق بالمدارس للراشدين (بعمر 15 سنة وما فوق) من 1.3 في المائة في عام 1960 إلى 5.4 في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كما أن معدلات الأمية انخفضت بمعدل النصف خلال الفترة ذاتها[67]. وسُجل تحسن كبير أيضاً على مستوى التعليم العالي. ففي عام 1940، كان في المنطقة العربية 10 جامعات فقط؛ أما اليوم فيبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي حوالى 1000 مؤسسة[68]. ويشكل التعليم العالي، بفعل ارتباطه الوثيق بسوق العمل، آلية مهمة للصعود الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي يساهم في تقليص الفقر وزيادة حجم الطبقة الوسطى.

ما الذي طرأ على النموذج التعليمي للطبقة الوسطى في البلدان العربية؟ للإجابة على هذا السؤال، يستند هذا التقرير إلى بيانات عن التحصيل العلمي للراشدين (بعمر 25 سنة وما فوق) من مسوح الإنفاق الأسري لتصنيف الأفراد وفق المجموعات الخمس التالية: غير حاصل على تعليم نظامي؛ التعليم الأساسي؛ التعليم الثانوي؛ ما فوق التعليم الثانوي وما دون التعليم الجامعي؛ والتعليم العالي وما فوق.

وعندما ترتفع مستويات الدخل عند الفرد، يميل عامةً إلى الاستثمار أكثر في التعليم العالي والعكس صحيح أيضاً. وبالتالي، تميل الأسر الأغنى إلى التمتع بميزة تعليمية أفضل مقارنة مع تلك التي في أسفل سلم توزيع الدخل. ومن السهل تلمُّس هذا النمط لأن نسبة الأفراد الذين يتمتعون بمؤهلات التعليم الثانوي أو التعليم العالي تكون أعلى في الأسر الميسورة في كافة البلدان (الشكل 18). وبالتالي، فإن الطبقة الميسورة تضم أكبر نسبة من ذوي مؤهلات التعليم الثانوي والعالي، تليها الطبقة الوسطى، ثم طبقة المعرّضين للفقر فطبقة الفقراء.

غير أن فرقاً كبيراً يتجلى على مستوى التحصيل العلمي بين الراشدين من الطبقة الوسطى في مختلف البلدان. ففي اليمن، أكثر من ثلثَي راشدي الطبقة الوسطى لم يحصّلوا أي تعليم نظامي، في حين أن 14 في المائة حصّلوا التعليم الأساسي والنسبة المتبقية 15 في المائة حصّلت إما مؤهلات التعليم الثانوي أو العالي. أما في السودان، فقد حصل ثلاثة أرباع راشدي الطبقة الوسطى على التعليم النظامي، وحوالى 40 في المائة من هؤلاء قد حصلوا على مؤهلات التعليم الثانوي أو العالي

(الشكل 18). وبهذا، يتقدم السودان على العديد من البلدان المتوسطة الدخل، ومنها الجمهورية العربية السورية والعراق، ويجعله بمستوى مصر تقريباً، حيث بلغت نسبة مَن حصّلوا مؤهلات التعليم الثانوي أو العالي من راشدي الطبقة الوسطى 40 في المائة. أما في الأردن، وتونس وعُمان، ولبنان، فقد حصل بين ربع وثلث راشدي الطبقة الوسطى على مؤهلات التعليم الثانوي أو العالي.

الشريحة الأكبر من الراشدين من الطبقة الميسورة في البلدان العربية حائزة على مؤهلات التعليم الثانوي والعالي. ففي الأردن، وتونس والسودان، وعُمان، ولبنان، ومصر، تمثل هذه الشريحة حوالى نصف السكان الراشدين، مع الإشارة إلى أن لبنان ومصر يتقدمان البلدان الأخرى على صعيد التعليم العالي. وفي مقابل ذلك، لم تحصل أغلبية الراشدين من الفقراء على أي تعليم نظامي

الشكل 18. مستوى التحصيل العلمي للراشدين ضمن المجموعات المختلفة (نسبة مئوية)

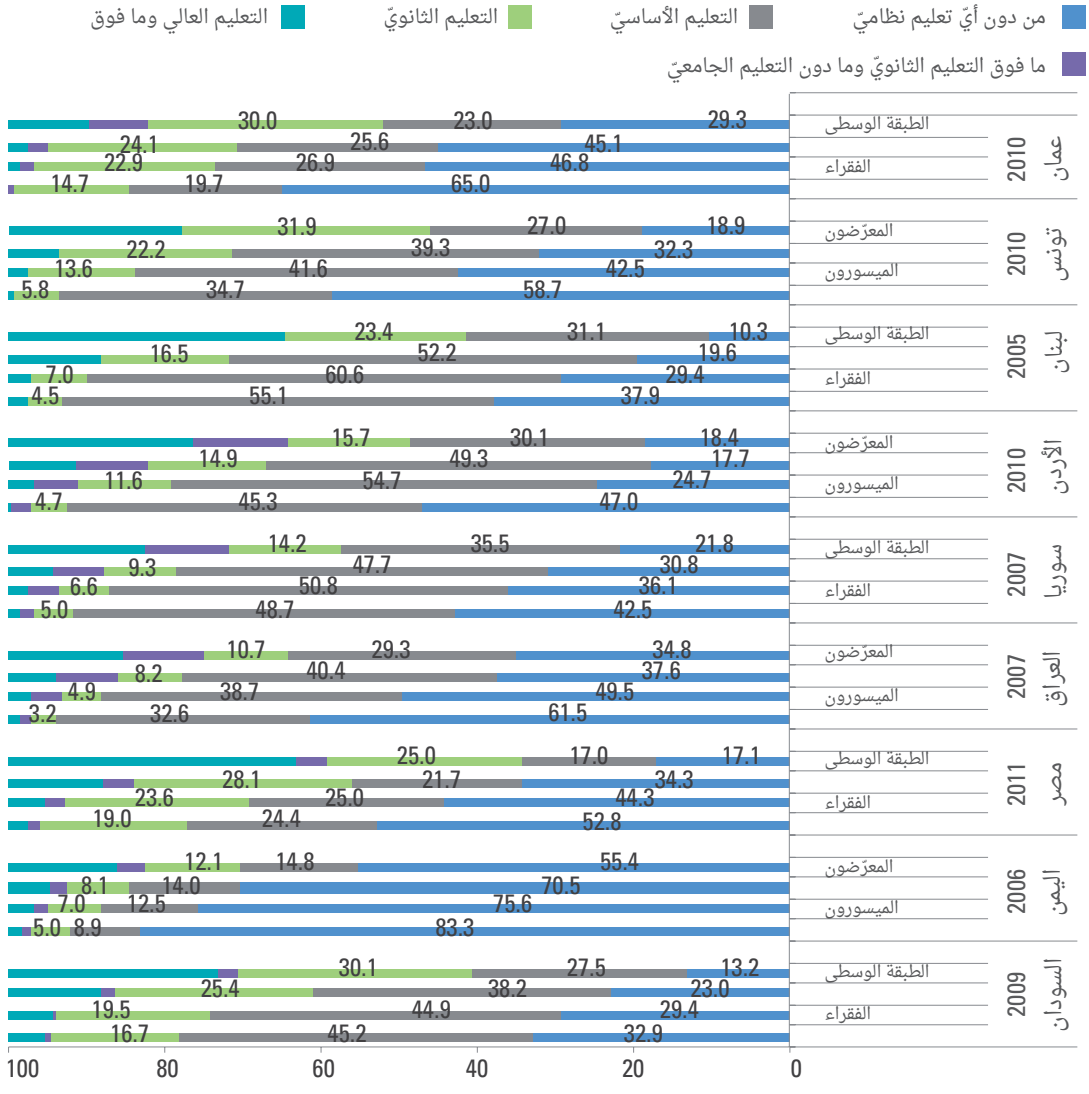

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 19. التغيّر السنوي في متوسط حصة الطبقة الوسطى في مستويات التعليم (2000-2011)

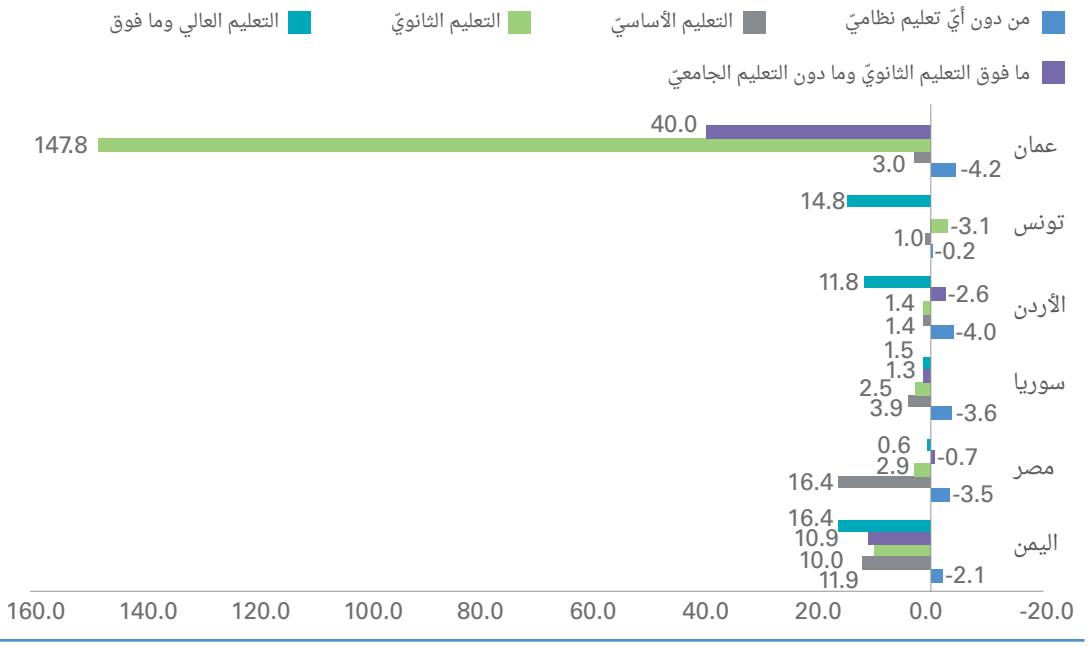

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 20. توزُّع الراشدين الحاصلين على شهادة جامعية في مختلف المجموعات الاقتصادية (نسبة مئوية)

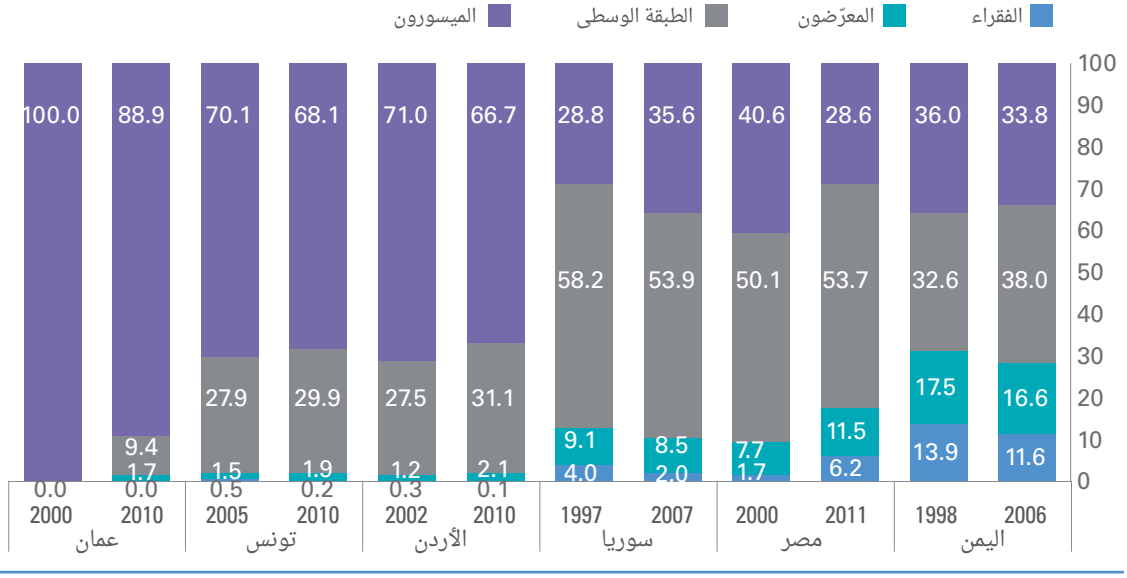

المصدر: حسابات الإسكوا.

في معظم البلدان العربية. وتفسر أوجه الاختلاف هذه في مستويات تحصيل الراشدين العلمي في مختلف البلدان العربية التفاوت في القدرات. كما تدل على أن الفقر، إن على مستوى القدرات أم الإنفاق، هو مشكلة هيكلية تواصل تعميق عدم المساواة المجتمعية في حال لم تعالجه السياسات الحكومية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تحسنت مستويات التحصيل العلمي في الطبقة الوسطى العربية، حيث تراجعت نسبة الراشدين الذين لم يحصلوا على أي تعليم نظامي، وارتفعت نسبة الحاصلين على التعليم العالي بشكل ملحوظ (الشكل 19). وبالإضافة إلى أن هذا التوجه يؤكد على تحسن مجمل المؤشرات ذات الصلة بالتعليم، فهو يشير أيضاً إلى أن الطبقة الوسطى تتطلع أكثر فأكثر إلى فرص العمل اللائق. وينظر القسم التالي في ما إذا تمت تلبية هذه التطلعات.

يبيّن الشكل 18 أيضاً أن العديد من الراشدين في مجموعتَي الفقراء والمعرّضين للفقر من السكان حاصلون على شهادة التعليم الثانوي والتعليم العالي. والأمر جلي في السودان ومصر. ففي اليمن، ثلث الخريجين الجامعيين هم من الفقراء أو المعرّضين للفقر. وفي مصر، كان حوالى 18 في المائة من الراشدين الحاصلين على شهادة جامعية من الفقراء والمعرّضين للفقر في عام 2011 (الشكل 20)، ما يشكل ارتفاعاً بنسبة 11.4 في المائة منذ عام 2000. ومن شبه المؤكد أن نسبة الحاصلين على شهادة جامعية عالية من بين الفقراء قد ارتفعت في الجمهورية العربية السورية واليمن منذ عام 2010 بسبب الأزمات والخسارة التي لحقت بالدخل الأسري. ولهذا الواقع انعكاسات واسعة النطاق على مستقبل التحصيل العلمي حيث الموارد الأسرية عنصر أساسي مؤثر في هذا المجال. فقد بيّنت دراسة حديثة أن الحالة المالية للأسرة تؤثر كثيراً على التحصيل العلمي الثانوي في الأردن وتونس[69]. وفي مصر، تقلّ فرص الوصول إلى التعليم الثانوي للشريحة الواقعة في أسفل التقسيم الخُمسي للثروات مقارنة مع مَن يقع في أعلاه[70]. وفي الجمهورية العربية السورية، تتوفر الدلائل على أن تعطل التعليم قد أصاب الأسر الأفقر أكثر من غيرها لأن العديد من الأطفال في مناطق النزاع بلغوا الثامنة من عمرهم من دون أن يتمكنوا من الذهاب إلى المدرسة. وسينعكس ذلك من دون شك على الفقر وعدم المساواة في هذا البلد الذي سجل حتى فترة قريبة، أدنى مستويات لعدم المساواة بين الطبقات الاقتصادية في مؤشرات الصحة والتعليم.

ثانياً. العمالة

في الاقتصادات العربية القائمة على النفط وموارد طبيعية أخرى، قطاعان اقتصاديان أساسيان هما: التعدين والمرافق؛ والخدمات. وهذا ما يجعل هذه الاقتصادات تعتمد على الواردات، ما يؤدي إلى عدم التطابق بين التحصيل العلمي واستحداث الثروات وفرص العمل. وحيث كان الهدف من تحقيق النمو الاقتصادي تلبية حاجات دول ريعية موجهة أكثر فأكثر نحو المستهلك، اعتمد هذا النمو بشدة على الواردات والأنشطة التي تقع في أسفل سلسلة القيمة المضافة، وبالتالي قلما ساهم في توسيع المعارف والكفاءات المحلية. ولنموذج النمو الاقتصادي هذا انعكاسات كبيرة على الخصائص المهنية للطبقة الوسطى وغيرها من المجموعات الاقتصادية.

ألف. خصائص وظائف الطبقة الوسطى مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى

في البلدان العربية السبعة التي تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة حول القطاعات الاقتصادية مستقاة من المسوح الأسرية (لأقرب سنة إلى 2011)، يعمل معظم العاملين من الطبقة الوسطى في قطاع الخدمات. وتبرز هذه الظاهرة في البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. ففي الأردن مثلاً، يعمل 85 في المائة من الطبقة الوسطى في قطاع الخدمات. إلا أن القوى العاملة من الطبقة الوسطى في تونس ومصر بيّنت تنوّعاً مهنياً أكبر في عام 2011. ففي تونس عمل حوالى 20 في المائة من عمال الطبقة الوسطى في الزراعة و21 في المائة في الصناعة والنسبة المتبقية 59 في المائة في الخدمات (الشكل 21). والأمر سيّان في مصر، حيث عمل 26 في المائة من عمال الطبقة الوسطى في الزراعة و15 في المائة في الصناعة والنسبة المتبقية 59 في المائة في الخدمات. وفي السودان، وهو البلد الوحيد من أقل البلدان نمواً في العيّنة، تعمل النسبة الأعلى من الطبقة الوسطى في قطاع الخدمات.

يشغل الفقراء عامة أكبر نسبة من أعمال قطاع الزراعة من بين الطبقات الاقتصادية الأخرى. ويتم الانتقال من طبقة الفقراء وطبقة المعرّضين للفقر إلى الطبقة الوسطى والطبقة الميسورة عند الانتقال من قطاع الزراعة إلى قطاع الخدمات، أكثر منه إلى قطاعات الصناعات التحويلية أو الصناعة التي لا توفر العديد من الوظائف، حيث تتراوح

الشكل 21. توزُّع العمالة بحسب المجموعات الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (نسبة مئوية)

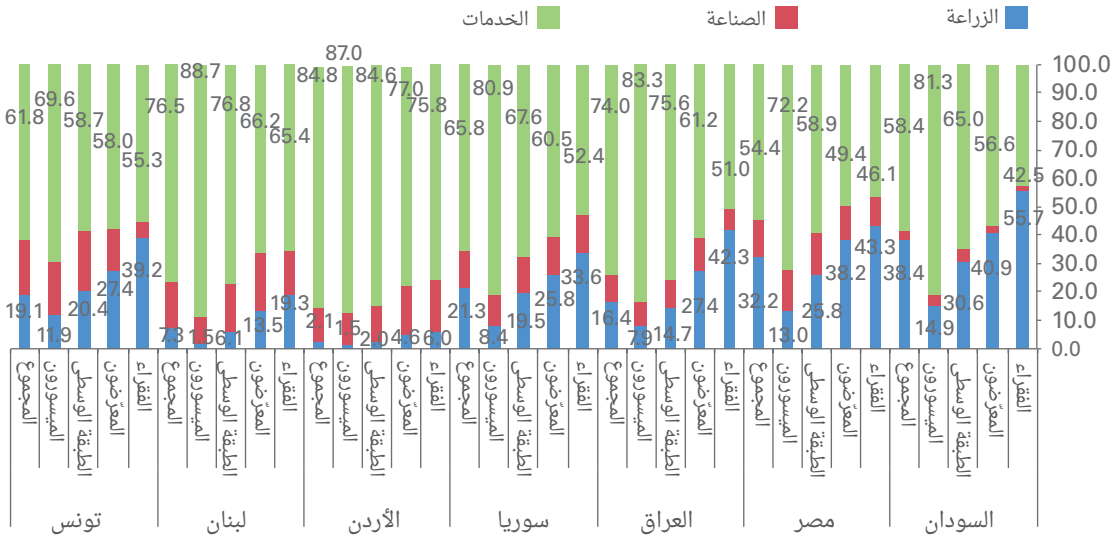

المصدر: حسابات الإسكوا.
ملاحظة: البيانات من أحدث المسوح المتوفرة حول الإنفاق الأسري.

الشكل 22. توزُّع العمالة على المجموعات الاقتصادية بحسب القطاعات الاقتصادية (نسبة مئوية)

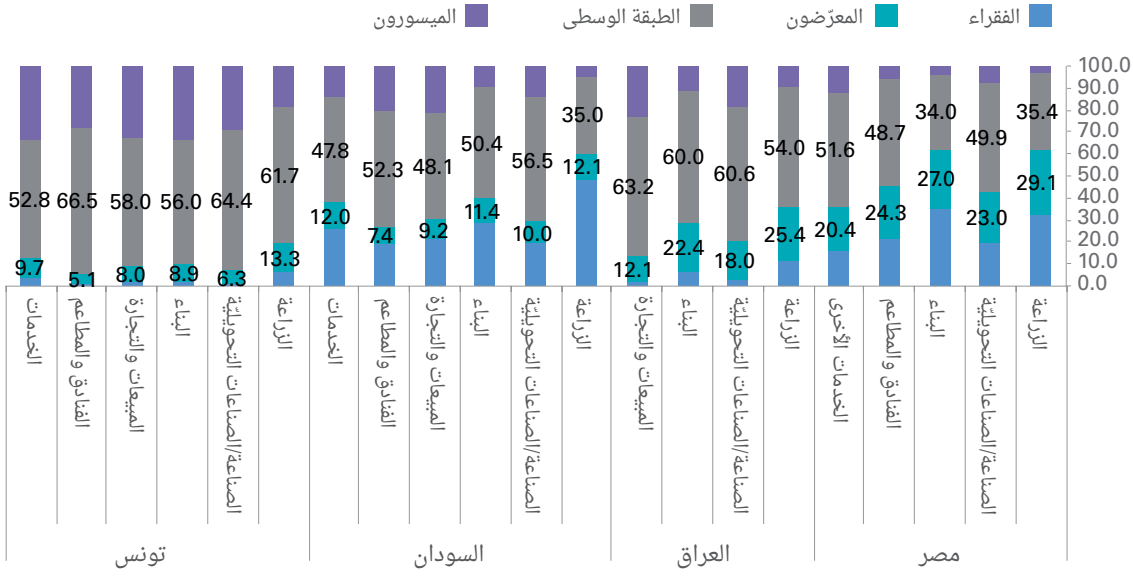

المصدر: حسابات الإسكوا.

حصة العمالة في قطاعات الصناعة والصناعات التحويلية بين 3 في المائة في السودان و19 في المائة في تونس.

وغالباً ما ارتبط الانتقال من الوظائف في قطاع الزراعة إلى الوظائف في قطاع الخدمات بالنمو الاقتصادي القائم على النفط. وتتركز الأنشطة الصناعية عامةً في إنتاج السلع النفطية والمواد الغذائية، والكيماويات، والمطاط، والمنتجات البلاستيكية وكلها ذات قيمة مضافة منخفضة، وتشكل حوالى 60 في المائة من إجمالي إنتاج الصناعات التحويلية. كما أن وظائف قطاع الخدمات تقع في أدنى سلسلة القيم، لأن المنطقة العربية لم تتمكن من مواكبة تطور تكنولوجيا المعلومات الحديثة والخدمات المالية التي ولّدت النمو في البلدان النامية الأخرى. وتتحكم العائدات النفطية بقطاع الخدمات في البلدان العربية، ومعظم فرص العمل التي استحدثتها هي في قطاعات الفنادق والمطاعم والنقل والبناء، حيث تتقاضى شريحة كبيرة من القوى العاملة أجوراً متدنية وحيث الأنشطة غير نظامية بطبيعتها. وبالتالي، تعمل شريحة كبيرة من الفقراء في قطاع الخدمات، حتى في أقل البلدان نمواً كالسودان.

في السودان ومصر، غالباً ما يكون العاملون الزراعيون من الطبقة الفقيرة أو من المعرّضين للفقر، بينما ينتمي

الشكل 23. التغيّرات في عمالة المجموعات الاقتصادية بحسب القطاعات الاقتصادية (نسبة مئوية)

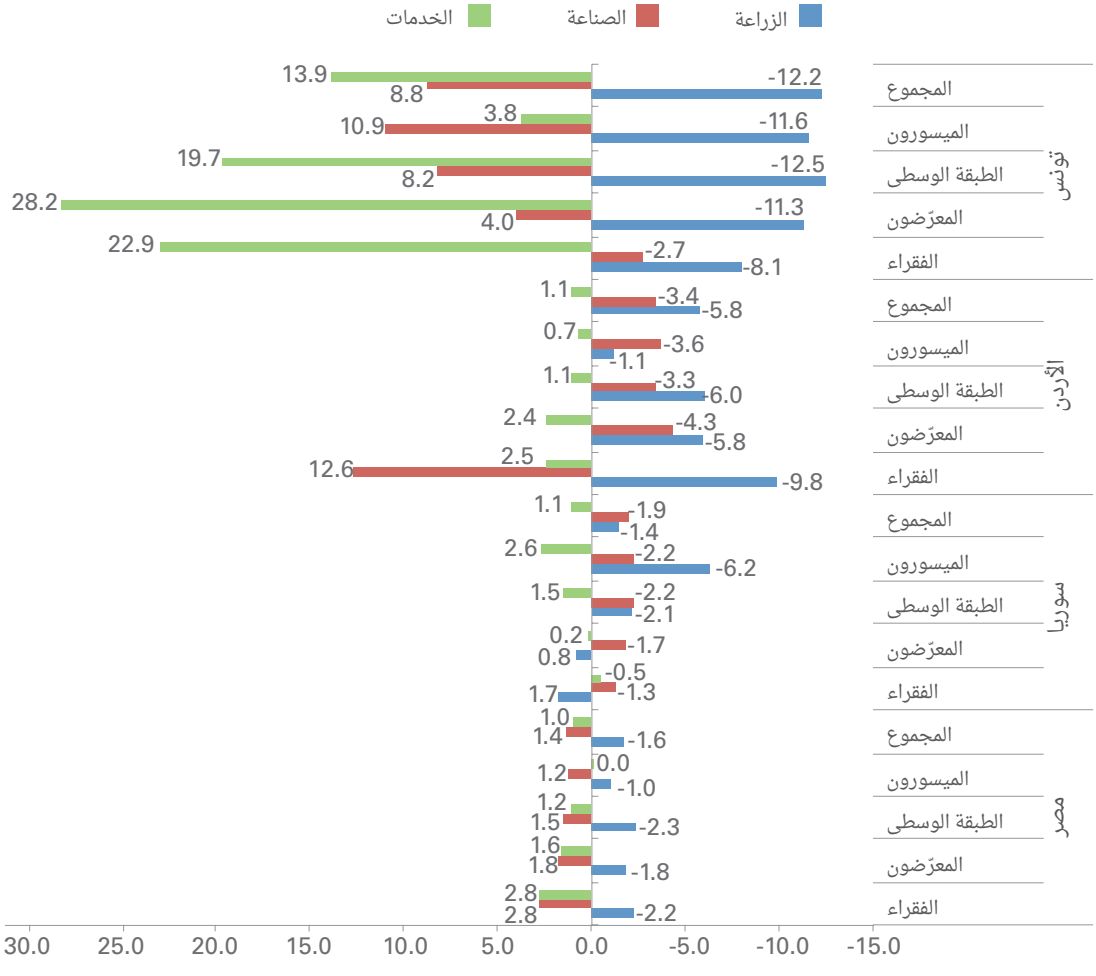

المصدر: حسابات الإسكوا.

إلى الطبقة الوسطى 35 في المائة فقط من العاملين في الزراعة (الشكل 22)، ما يبيّن أن هذا القطاع ذو فائدة اقتصادية أقل من غيره من القطاعات. وفي هذين البلدين، يشغل أفراد الطبقتين الوسطى والميسورة معظم الوظائف التي تقدمها قطاعات الصناعات التحويلية والفنادق والمبيعات والتجارة، بالإضافة إلى المهن من «الخدمات الأخرى»[71]. أما في تونس والعراق فيوظف قطاعا الخدمات والصناعات التحويلية بصورة أساسية عاملين من الطبقتين الوسطى والميسورة؛ ولا يشكل العاملون فيهما من الفقراء والمعرّضين للفقر إلا حصة لا تُذكر. كما أن شريحة كبيرة من العاملين في قطاع الزراعة في هذين البلدَيْن هي من الطبقة الوسطى (61.7 في المائة في تونس و54 في المائة في العراق).

باء. التغيّرات في مهن الطبقة الوسطى

لا تتوفر بيانات قابلة للمقارنة ولسنوات عدة حول المهن بحسب القطاعات الاقتصادية إلا بشأن الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية ومصر (الشكل 23). وفي هذه البلدان الأربعة، تبتعد الطبقة الوسطى والطبقة الميسورة عن المهن الزراعية نحو الوظائف في قطاعَي الخدمات والصناعة. وفي الأردن والجمهورية العربية السورية (قبل الأزمة)، تراجعت حصة الطبقة الوسطى العاملة في قطاعَي الزراعة والصناعة لمصلحة قطاع الخدمات. أما في تونس ومصر، حيث العمالة أكثر تنوعاً، فارتفعت نسبة العاملين في قطاعَي الخدمات والصناعة من الطبقة الوسطى، وسجلت تونس أكبر نسبة للانتقال من قطاع الزراعة بين العامَيْن 2005 و2010.

وتجدر الإشارة إلى أن حصة العاملين الفقراء تراجعت في الزراعة وارتفعت في قطاعَي الصناعة والخدمات في مصر. إلا أن معظم وظائف قطاع الخدمات في مصر يقع في فئة «الخدمات الأخرى»، أكثر منه في قطاع الخدمات الحديثة العالية القيمة المضافة. وهذا الواقع يدعو للقلق لأن فئة «الخدمات الأخرى» تشمل أنشطة منخفضة القيمة المضافة ومرتبطة عادةً بالقطاع غير النظامي. أما في الجمهورية العربية السورية، وعلى عكس المنحى السائد في مصر، فارتفعت حصة الفقراء العاملين في قطاع الزراعة على حساب قطاعَي الصناعة والخدمات اللذين سجلا تراجعاً بين العامَيْن 1996 و2007. كما ارتفعت بشدة حصة الطبقة الميسورة من العاملين في قطاع الخدمات، بمعدل 2.6 في المائة سنوياً؛ وبالتالي تراجعت حصتها في قطاعَيْ الزراعة والصناعة بشكل حاد. وفي تونس، انخفضت حصة الفقراء من العاملين في قطاع الصناعة إذ ابتعدوا عن قطاع الزراعة للالتحاق بقطاع الخدمات، لا سيما في الوظائف المنخفضة الأجر.

الشكل 24. توزُّع المهنيين على القطاعات الاقتصادية (ألف) ومعدل التغيّرات السنوية مع مرور الوقت (باء)

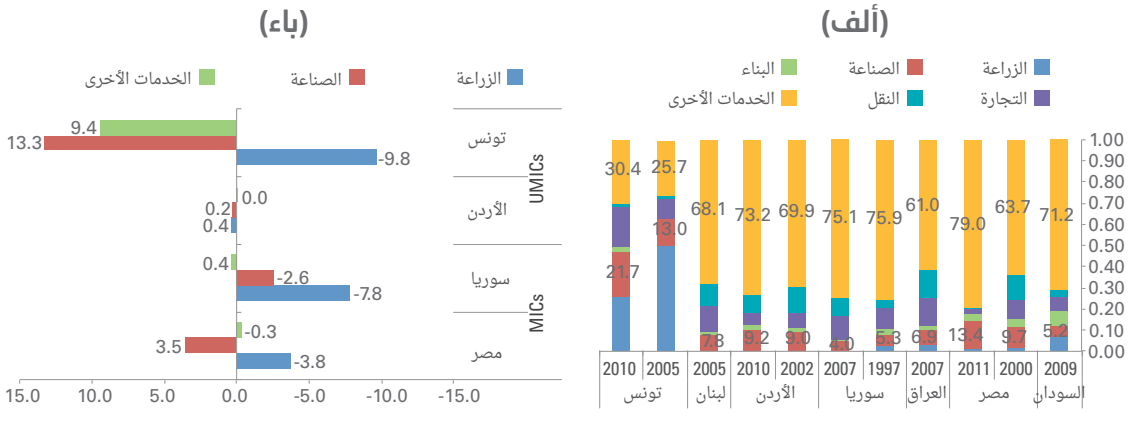

المصدر: حسابات الإسكوا.
ملاحظة: تتضمن الخدمات في الشكل 24 (باء) البناء، والتجارة، والنقل، وخدمات أخرى.

والأمر سيّان بالنسبة إلى فئة المهنيين. فتصنيف الوظائف الخاصة بالمهنيين يبيّن تركيزاً في قطاع الخدمات (الشكل 24 ألف). وضمن قطاع الخدمات، يعمل معظم المهنيين ضمن فئة «الخدمات الأخرى» التي تنطوي، كما ورد سابقاً، على العديد من الأنشطة غير النظامية والوظائف المنخفضة القيمة المضافة. أما تونس فتسجل تنوعاً أكبر، حيث يعمل نصف المهنيين في الزراعة والصناعة، والنصف الآخر في قطاع الخدمات، لا سيما في التجارة أو في «الخدمات الأخرى». وعلى ضوء النتائج المذكورة آنفاً حول عمالة الطبقة الوسطى والطبقة الميسورة والمستوى التعليمي في عام 2010، بلغت حصة المهنيين العاملين في الصناعة حوالى 22 في المائة في تونس، و13.4 في المائة في مصر. أما البلدان الأخرى فسجلت نسباً منخفضة من المهنيين في الصناعة.

وكان قد سُجل ارتفاع في عدد الوظائف الصناعية المتوفرة للمهنيين في تونس بمعدل 13.3 في المائة وفي مصر بمعدل 3.5 في المائة خلال العقد الماضي. كما ارتفع مجموع المهنيين العاملين في قطاع الخدمات في تونس بمعدل 9.4 في المائة، وانخفض قليلاً في مصر (الشكل 24 باء). وداخل قطاع الخدمات في مصر، سُجل تراجع حاد في حصة وظائف قطاعات التجارة والنقل والبناء خلال الفترة نفسها، بينما ارتفعت حصة «الخدمات الأخرى». كذلك الأمر في الأردن، حيث ارتفعت حصة المهنيين من وظائف «الخدمات الأخرى» بينما انخفضت حصتهم من وظائف قطاعات التجارة والبناء والنقل. ويدل هذا النمط في ارتفاع عدد الوظائف في فئة «الخدمات الأخرى» في الأردن ومصر على تزايد الوجه غير النظامي للوظائف المهنية. ولكن الوضع قد يكون مختلفاً في تونس التي شهدت نمواً مطرداً للمهنيين في مجال التجارة ضمن قطاع الخدمات.

جيم. آفاق العمالة ضئيلة بالنسبة إلى الشباب والنساء من الطبقة الوسطى

الشباب هم مَن تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. وتُعتبر الفرص الاقتصادية المتاحة لهم أكثر تنوعاً من تلك المتاحة لإجمالي الطبقة الوسطى في البلدان العربية. وتشكل القطاعات غير الزراعية حالياً مورد رزق لمعظم الشباب العاملين، ولكن عدداً كبيراً منهم يعمل في «الخدمات الأخرى» (الشكل 25)؛ فقد بلغت نسبة الشباب العاملين في «الخدمات الأخرى» 35.5 في المائة في مصر في عام 2011، و22.6 في المائة في سوريا في عام 2007، و58.2 في المائة في الأردن في عام 2010، و30.7 في المائة في تونس في عام 2010.

الشكل 25. المهن التي يشغلها الشباب من أسر الطبقة الوسطى (نسبة مئوية)

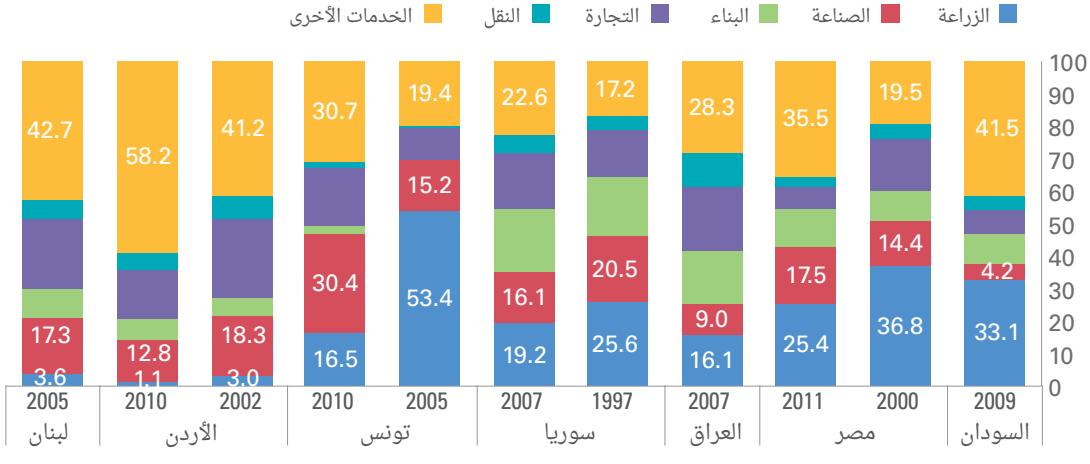

المصدر: حسابات الإسكوا.

ويعود تنوّع القطاعات التي يعمل فيها الشباب إلى هيكلية الاقتصادات المختلفة لبلدانهم. ففي السودان (2009) ومصر (2011) مثلاً، جذب قطاع الزراعة بين ربع وثلث الشباب، في حين أنه لم يجذب في تونس (2010) والجمهورية العربية السورية (2007) إلا نسبة تتراوح بين 16 و19 في المائة. وتراوحت نسبة المهن التي يشغلها الشباب في قطاع الصناعة بين 4.2 في المائة في السودان (2009) و30.4 في المائة في تونس (2010). أما في الأردن (2010)، والجمهورية العربية السورية (2007)، ولبنان (2005)، ومصر (2011)، فتراوحت نسبة الشباب في الوظائف الصناعية بين 12 و18 في المائة. ويبيّن هذا النمط أن البلدان ذات الهيكلية الاقتصادية المتنوعة تسجل نسبة عالية من الوظائف غير الزراعية، مقارنة مع البلدان التي تعتمد أكثر على الزراعة.

خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، تحولت أعداد كبيرة من الشباب من المهن الزراعية إلى المهن غير الزراعية، وهو توجه يمكن ملاحظته في البلدان الأربعة التي تتوفر فيها البيانات بشأن التغيّرات التي طرأت على مهن الشباب، وهي الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ومصر (الشكل 25). فارتفعت حصة الوظائف الصناعية في بعض البلدان، ومنها تونس ومصر، لكنها ظلت منخفضة، في حين أن نسبة المهن في قطاعَيْ التجارة والنقل ارتفعت في الجمهورية العربية السورية ولكن ليس في الأردن. والأهم من ذلك أن وظائف قطاع البناء و«الخدمات الأخرى»، المنخفضة القيمة بطبيعتها، تزايدت في البلدان الأربعة.

وقد يكون هذا الانتقال الجذري من المهن الزراعية إلى المهن غير الزراعية نتيجةً لانتشار التعليم في المنطقة، لا سيما التعليم العالي. ويُعزى التنوّع المهني الكبير في تونس إلى انتقال البلاد الناجح من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد غير الزراعي خلال الفترة التي تبعت الإصلاح الذي انطلق في التسعينات. إلا أن عدم تطوير القطاع الصناعي والخدمات الحديثة العالية القيمة المضافة في معظم البلدان العربية زاد من نسبة الوظائف في قطاع الخدمات، لا سيما في فئة «الخدمات الأخرى» التي غالباً ما تكون غير نظامية بطبيعتها. ويواجه شباب المنطقة اليوم، بالإضافة إلى العمل في وظائف متدنية القيمة المضافة، بطالة مرتفعة على الرغم في التقدم المُحرَز في التعليم.

تسجل مشاركة المرأة في سوق العمل في البلدان العربية أدنى المستويات حيث تقارب نسبتها نصف المعدل العالمي. كما أنها تشغل نسبة لا تتخطى 20 في المائة من الوظائف المدفوعة الأجر خارج قطاع الزراعة، بينما يبلغ المعدل

الشكل 26. المهن التي تشغلها نساء الطبقة الوسطى (نسبة مئوية)

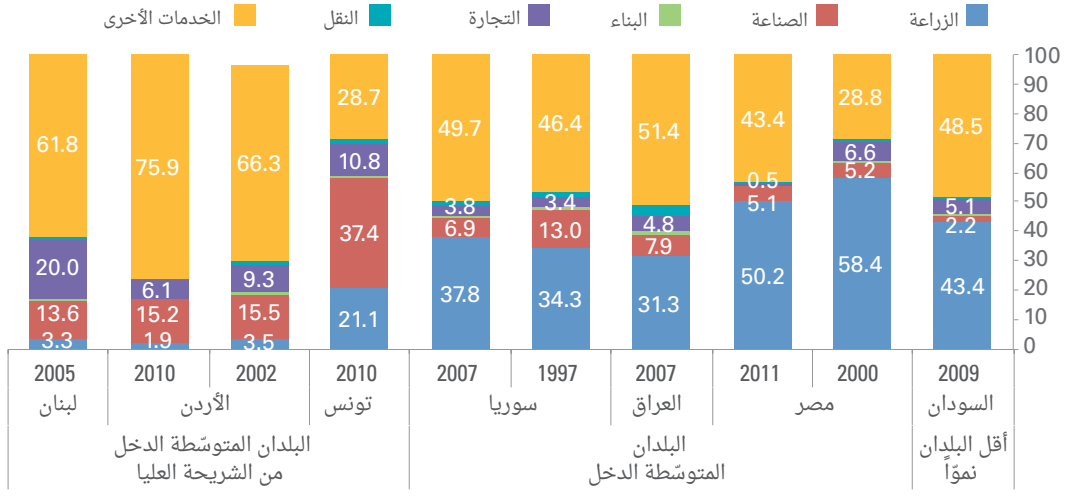

المصدر: حسابات الإسكوا.

العالمي 40 في المائة. ولمعرفة ما هي المهن التي تشغلها النساء من الطبقة الوسطى وكيف تتغيّر، نظر هذا التقرير في سمات الوظائف التي تشغلها النساء من الطبقة الوسطى. ويشير النمط الذي تجلّى في الجمهورية العربية السورية، والسودان، والعراق، ومصر إلى أن معظم النساء يعملن إما في الزراعة أو في «الخدمات الأخرى» ضمن قطاع الخدمات. وفي الأردن (2010) ولبنان (2005) عمل ما بين 60 و76 في المائة من النساء في «الخدمات الأخرى». ولم تسجل إلا تونس (2010) نسبة كبيرة نسبياً من النساء اللواتي عملْنَ في قطاعات الصناعة والتجارة والنقل (الشكل 26). ومن المنطقي استخلاص أن المرأة في المنطقة العربية، باستثناء بعض البلدان، تشغل إجمالاً وظائف غير نظامية.

في تونس، 37.4 في المائة من النساء عملْن في قطاع الصناعة، وحوالى 12 في المائة في التجارة والنقل في عام 2010. وفي الأردن (2010) ولبنان (2005) شغل حوالى 15 في المائة من النساء وظائف في الصناعة وبين 6 و20 في المائة وظائف في التجارة والنقل. وفي بلدان أخرى من العيّنة، شكلت المهن التجارية والصناعية حصة هامشية من مجموع مهن النساء. وعلى الرغم من التقدم الكبير المُحرَز في التعليم العالي للبنين والبنات في العديد من البلدان العربية، لا تزال المرأة تقوم بصورة أساسية بالأنشطة المنخفضة القيمة المضافة.

وتشير اتجاهات التغيير في المهن التي تشغلها المرأة في الأردن والجمهورية العربية السورية ومصر، حيث تتوفر المعلومات عن فترتَيْن محدّدتَيْن من الزمن، إلى صورة ملتبسة. فقد سُجل انتقال طفيف من الوظائف الزراعية نحو الوظائف غير الزراعية في الأردن ومصر. في مصر، انخفضت نسبة النساء العاملات في قطاع الزراعة من 58.5 في المائة إلى 50.2 في المائة بين العامَيْن 2000 و2011. وفي الأردن، كانت هذه النسبة منخفضة في عام 2002 وانخفضت أكثر في فترة لاحقة. أما في الجمهورية العربية السورية، فقد ارتفعت هذه النسبة من 34.3 في المائة إلى 37.8 في المائة بين العامَيْن 1997 و2007. وبالتالي، ليس في هذه الأنماط دليل قاطع على انتقال المرأة من الوظائف الزراعية إلى الوظائف غير الزراعية. ومن جهة أخرى يثير تركُّز المرأة في الوظائف المنخفضة القيمة المضافة، إن في الزراعة أم «الخدمات الأخرى» ضمن القطاعات غير الزراعية، القلق حيال رفاه المرأة ويبيّن وجود هيكلية تعيق فرص العمل أمام المرأة في سوق العمل، بحسب ما جاء في دراسةأعدها الأسعد[72] عن سوق العمل المصرية.

ثالثاً. الرفاه الاقتصادي

ألف. نمو الإنفاق الحقيقي

ارتفع الإنفاق الحقيقي للفرد في البلدان العربية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، باستثناء اليمن. ففي الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، وعُمان، سجل الإنفاق الحقيقي للفرد نمواً إيجابياً على مستوى كافة طبقات المجتمع، بما فيها الفقراء والمعرّضون للفقر والطبقتان الوسطى والميسورة (الشكل 27). ونتيجة لذلك، تراجع الفقر في البلدان المذكورة خلال الفترة نفسها، بحسب ما يبيّنه التغيّر في نسبة الفقراء من السكان (الشكل 27). وقد انخفضت نسبة الطبقة الوسطى قليلاً في الأردن وتونس ولكن إنفاقها الحقيقي للفرد ارتفع بنسبة توازي أو تفوق نسبة ارتفاعه في الطبقة الميسورة. ونتيجة لذلك، ازداد حجم الطبقة الميسورة في البلدَيْن. وشهدت عُمان زيادة كبيرة في حجم الطبقة الوسطى وتراجعاً كبيراً في عدد الفقراء، بفضل الارتفاع الحادّ في الإنفاق الحقيقي للفرد في هاتين المجموعتَيْن. أما في اليمن، فقد أدى تراجع الإنفاق الحقيقي لدى معظم المجموعات السكانية إلى ازدياد حجم طبقة المعرّضين للفقر على الرغم من أن الفقر تراجع خلال الفترة نفسها.

أما مصر فكانت من البلدان القليلة في العالم التي تسجل ارتفاعاً في معدل الفقر بين العامَيْن 2000 و2011، على الرغم من نمو معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد فيها بنسبة 2 في المائة. وبحسب ما جاء في دراسة أعدها أبو إسماعيل وسرانجي[73]، جاء تقلّص حجم الطبقة الوسطى نتيجة لارتفاع نسبة الفقراء والمعرّضين للفقر بسبب عمليات النمو الاقتصادي المناهضة للفقراء والطبقة الوسطى. وبالتالي، كان 49 في المائة من سكان مصر في عام 2011 من الفقراء أو من المعرّضين للفقر. وبين العامَيْن 2000 و2011، سجل معدل الإنفاق الحقيقي للفرد في الأسر الفقيرة تراجعاً بنسبة 1.5 في المائة، بينما سجل ارتفاعاً بنسبة 8.9 في المائة في الأسر الميسورة، وارتفاعاً بنسبة 1.75 في المائة في الطبقة المعرّضة للفقر، وارتفاعاً بنسبة 1.92 في المائة في الطبقة المتوسطة (الشكل 28 ألف). وتشير هذه النتائج إلى تزايد الاختلافات بين الطبقات السكانية في مصر. وكان من المستغرب تسجيل مجموعة المهنيين تراجعاً بنسبة 19 في المائة في معدل الإنفاق الحقيقي للفرد، في الوقت الذي كان تراجع هذا المعدل طفيفاً في مجموع السكان (الشكل 28 باء). وبما أن

الشكل 27. التغيّرات السنوية في النسبة المئوية (المركّبة) للطبقات السكانية ومعدل الإنفاق الاستهلاكي للفرد وفق أسعار عام 2005

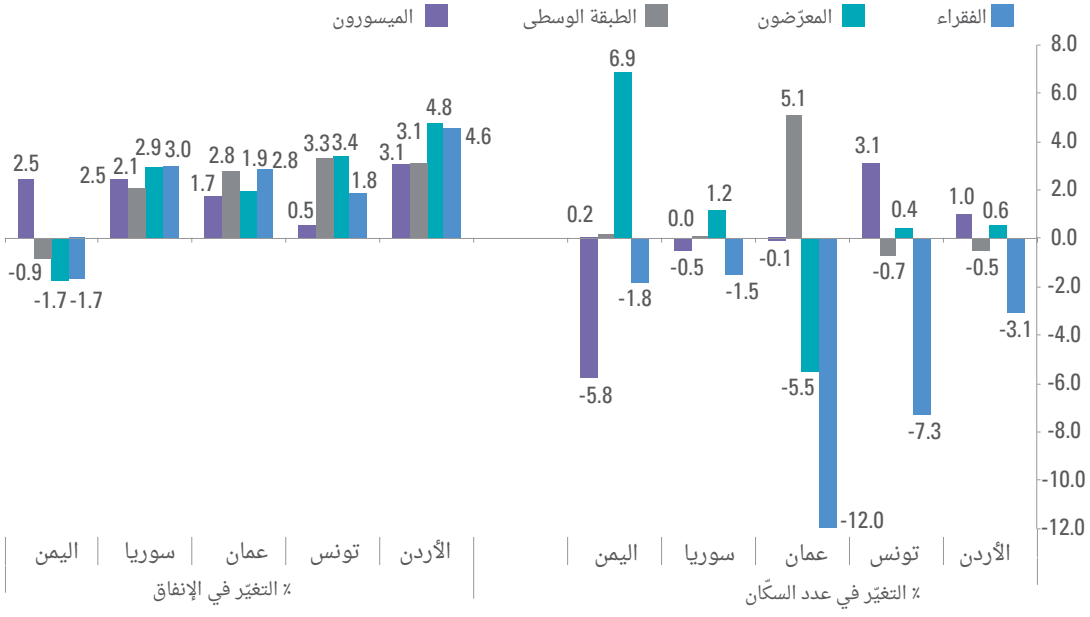

المصدر: Sarangi and others, 2014.

الشكل 28. اتجاهات الإنفاق الحقيقي تؤكد الاختلاف بين الطبقات السكانية في مصر، 2000-2011

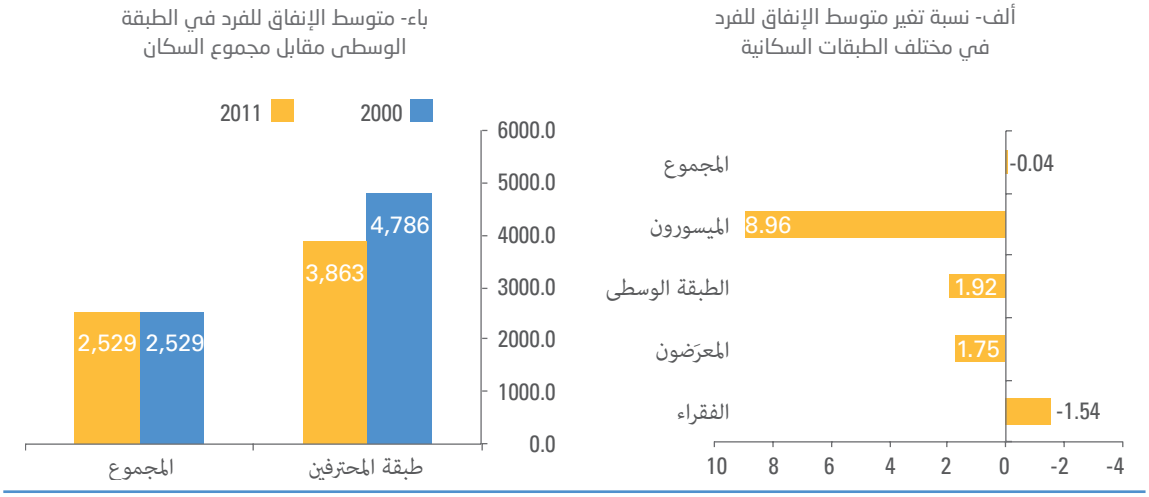

المصدر: Abu-Ismail and Sarangi, 2013.

ملاحظة: حُسب الإنفاق الحقيقي للفرد (وفق أسعار 2005) على أساس عامل الانكماش المتأتي من الفرق بين عتبات الطبقات الاجتماعية عبر مرور الزمن. وبافتراض عدم حصول تغيّر في سلة السلع مع مرور الوقت بالنسبة إلى كل مجموعة مستهلكين، يشير الفرق بين العتبات مع مرور الزمن إلى الفرق في مستويات الأسعار بين المسوح، بحسب ما جاء في الردود على هذه المسوح. وتعتمد الحسابات على المسح المصري حول الدخل والإنفاق والاستهلاك في الأسرة، الذي أجري في سنوات عدّة.

معظم المهنيين من الموظفين في القطاع النظامي الذين يتقاضَوْن أجوراً بصورة منتظمة، يمكن تفسير هذه النتائج إلى حدّ ما بتراجع الأرباح الحقيقية للعامل، لا سيما بعد عام 2008. فقد تراجع مثلاً متوسط الأرباح الحقيقية للفرد بنسبة 12.3 في المائة في مصر بين العامَيْن 2008 و2009 للعاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و60 سنة[74].

باء. أوجه عدم المساواة أسوأ مما كان متوقعاً بشأنها

لطالما ساد الاعتقاد بأن عدم المساواة في الدخل، بحسب مؤشر جيني، سجل مستويات معتدلة نسبياً في المنطقة العربية ولم يتغيّر كثيراً خلال العقديْن الأخيرَيْن. وقد أشارت دراسة حديثة لبيانات مسح الأسر المصرية أجراها هلاسني وفيرمي[75] إلى أن عدم المساواة في مصر يسجل معدلات منخفضة ومستقرة، كما اعتبرت أن الأسباب وراء الانتفاضات تكمن في التصورات السائدة حول عدم المساواة أكثر منها في اختبار عدم المساواة بالفعل. إلا أن هذا التفسير لا يتطابق مع واقع البلدان العربية، حيث يُتوقع أن يكون عدم المساواة في الدخل والثروات بين الطبقات قد تفاقم كثيراً عبر الزمن، في ضوء البراهين الصارخة عن تركُّز الثروات بين أيدي نخب قليلة تتمتع بعلاقات جيدة مع الدولة. وما يؤكد هذه الفرضية التباين المتزايد بين النمو المصرَّح عنه رسمياً والنمو الحقيقي الذي تختبره الأسر.

وقد نظر هذا التقرير في التفاوت بين المجموعات السكانية من زوايا عدّة. فقاس أولاً التباين على أنه النسبة بين متوسط الإنفاق للفرد من الطبقة الميسورة ومتوسط الإنفاق للفرد من المجموعات السكانية الأخرى خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. وقد تراوح الفرق بين الطبقة الميسورة والطبقة الوسطى بين 2 و3 (الشكل 29). وسجلت تونس أعلى نسبة بين متوسط الإنفاق للطبقة الميسورةومتوسط الإنفاق للطبقة الفقيرة؛ فالإنفاق للفرد من الطبقة الميسورة أعلى بعشر مرات من ذاك الذي للطبقة الفقيرة. وبالكاد تغيّر هذا التباين عبر الزمن. وتُعتبر هذه الاتجاهات في عدم المساواة من بين العوامل التي أدت إلى الانتفاضات الأخيرة في تونس وبلدان عربية أخرى، حيث شعر الناس أنهم محاصرون بين ما يملكونه من قدراتهم وما يحرمون منه من فرص.

من جهة ثانية، نظر هذا التقرير في الفرق بين بيانات الحسابات القومية حول الإنفاق الأسري النهائي للفرد وبيانات المسوح حول الإنفاق الاستهلاكي الأسري للفرد، والاتجاهات التي تسلكها البيانات مع مرور الزمن (الشكل 30). وقد بيّنت نتائج كافة البلدان التي شملتها العيّنة ارتفاع مستوى التفاوت بين الاثنين. ففي مصر، تخطى الإنفاق الأسري النهائي للفرد بحسب بيانات الحسابات القومية في عام 2011 معدل الإنفاق الاستهلاكي للفرد بحسب بيانات

الشكل 29. الإنفاق للفرد من الطبقة الميسورة نسبة إلى الإنفاق للفرد من الطبقات السكانية الأخرى

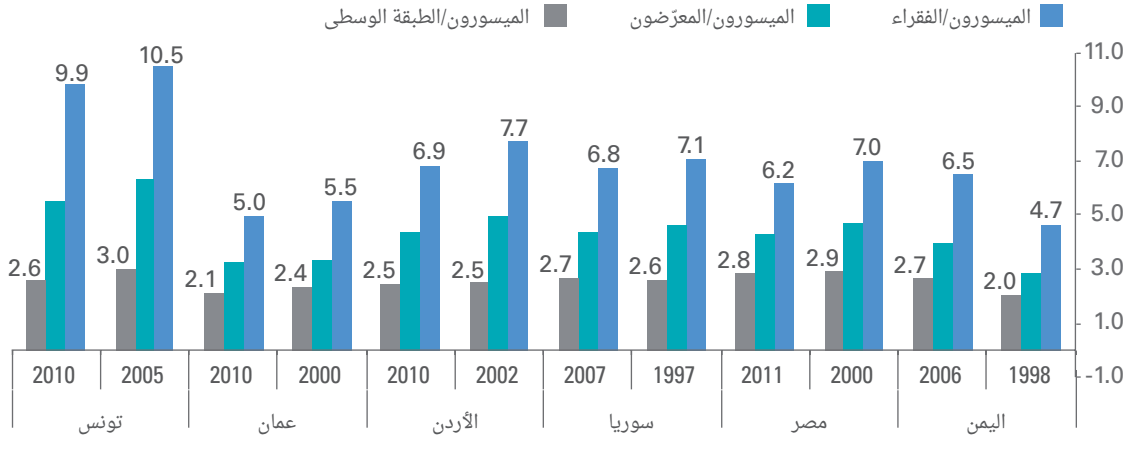

المصدر: Sarangi and others, 2014.

المسح بـ 2.6 مرة. وتمّ تسجيل مستويات مرتفعة من التباين أيضاً في الأردن وتونس وعُمان. كما أن الهوّة بين المعدليْن اتسعت مع مرور الزمن في كافة البلدان. وتوفر التمارين التجريبية من عدّة بلدان بالإضافة إلى التحليلات المفهومية، أساساً للتأكيد على أن اتّساع التباين بين المعدليْن يشير إلى تفاقم عدم المساواة مع مرور الزمن[76]، حتى مع مراعاة أن المسوح بشأن الإنفاق الاستهلاكي الأسري قد تغفل بعض بنود الاستهلاك، وأن بيانات الحسابات القومية حول الإنفاق الأسري النهائي تنطوي على بعض العناصر التي لا تغطيها المسوح الخاصة بالاستهلاك الأسري.

ومع التوسع في هذه الحجة، يقيّم هذا التقرير التباين بين معدل إنفاق «الأغنياء» ومعدل إنفاق الطبقات السكانية الأربع، على أساس الإنفاق الاستهلاكي الأسري الذي توصل إليه المسح. ويدمج التقرير بين بيانات المسوح الأسرية وبيانات الحسابات القومية لتقدير معدل استهلاك «الأغنياء» الذي غالباً ما لا تسجله مسوح الاستهلاك الأسري. وبهدف احتساب معدل إنفاق «الأغنياء»، تمّ افتراض أن معدل الإنفاق الأسري النهائي للفرد في كل الطبقات الاقتصادية يوازي الإنفاق الاستهلاكي للفرد بحسب بيانات المسح الأسري. وقد أشار معدل الاستهلاك الذي توصل إليه المسح إلى تباين على مستوى الطبقات المختلفة أقل من التباين الذي سجله معدل الإنفاق الأسري النهائي بحسب بيانات الحسابات القومية. بالتالي، ومع افتراض أن التباين هو نفسه على مستوى التوزيع، يُعتبر معدل إنفاق «الأغنياء» أدنى مما هو مبيّن في الحسابات القومية.

يبيّن الشكل 31 إنفاق الفرد من «الأغنياء» نسبة إلى إنفاق الفرد من الطبقات السكانية الأخرى على أساس بيانات الاستهلاك التي توصل إليها المسح. والنتائج لافتة. ففي عام 2011، تخطى الإنفاق للفرد من «الأغنياء» في مصر الإنفاق للفرد من الفقراء بأكثر من 16 مرة، ومن المعرّضين للفقر بأكثر من 11 مرة، ومن الطبقة الوسطى بأكثر من 7 مرات، وطبقة الميسورين بأكثر من 2.5 مرة. وتجلّى هذا المستوى الكبير من التباين أيضاً في تونس في عام 2010. وتراوحت نسبة التباين في معدل الإنفاق بين «الأغنياء» والطبقة الوسطى بين 3 في الأردن (2010) والجمهورية العربية السورية (2007) واليمن (2006)، و7.4 في مصر (2011). ويزداد التباين بالنسبة إلى المعرّضين للفقر والفقراء، بينما ينخفض بالنسبة إلى طبقة الميسورين في البلدان كافة. وارتفع معدل الإنفاق الاستهلاكي لطبقة «الأغنياء» نسبة

الشكل 30. الإنفاق الأسري للفرد وفق بيانات الحسابات القومية نسبة إلى الإنفاق الأسري للفرد وفقاً لبيانات المسوح

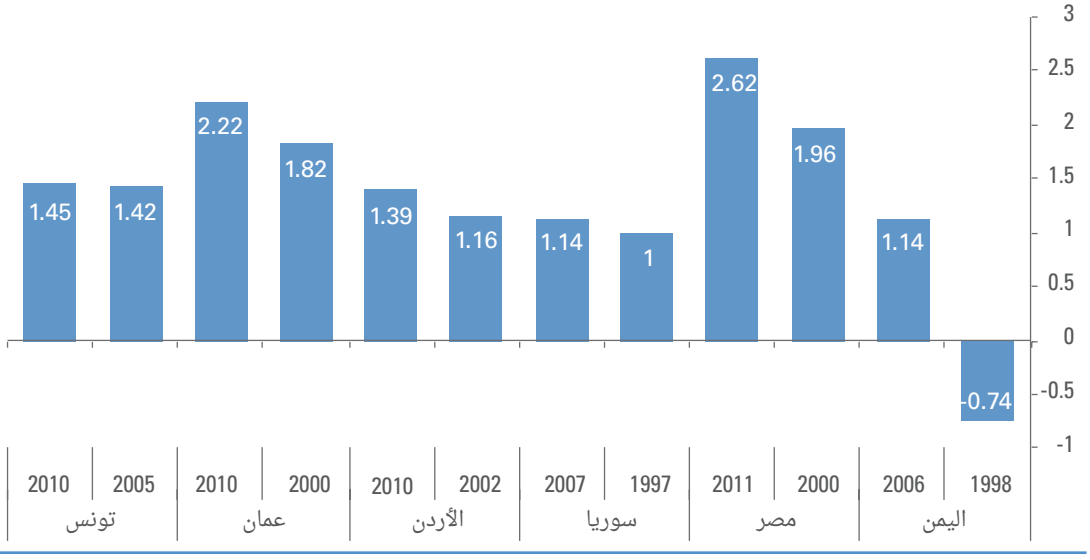

المصدر: Sarangi and others, 2014.

إلى الإنفاق الاستهلاكي للطبقات السكانية الأخرى بصورة ملحوظة في كافة البلدان، باستثناء تونس. ففي اليمن، ارتفعت نسبة إنفاق «الأغنياء» إلى إنفاق الطبقة الوسطى ضعفاً بين العامَيْن 1998 و2006؛ وفي مصر، ارتفعت هذه النسبة من 5.7 إلى 7.4 بين العامَيْن 2000 و2011؛ وفي الأردن، ارتفعت من 2.9 إلى 3.4 بين العامَيْن 2000 و2010. إلا أن هذه النسبة بقيت مستقرة عند 4 تقريباً في تونس بين العامَيْن 2005 و2010.

هذا التفاوت يؤكد أن عدم المساواة في البلدان العربية تفاقم خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. وبعبارات أخرى، تقلّصت حصة الطبقات الوسطى والفقيرة والمعرّضة للفقر من الدخل الوطني مع مرور الزمن. ويشير علي[77] إلى أن فجوة عدم المساواة تتسع باستمرار منذ تسعينات القرن العشرين، على أساس تقديراته المبنية على تحليل الشرائح الخُمسية من السكان في بعض البلدان العربية، مع ارتفاع مُعامل جيني بمعدل سنوي يبلغ 1 في المائة. وبالتالي يمكن التساؤل حول دقة الاستنتاجات التي توصلت إليها مسوح الإنفاق والتي تفيد أن عدم المساواة يسجل معدلات منخفضة ومستقرّة في المنطقة، وذلك لأن عوامل مثل توفر البيانات وقدرة الوصول إليها، ونوعية عمليات جمع البيانات ومدى اتّساقها بين البلدان، وانتظام الأبحاث بشأن الفقر وعدم المساواة، كانت محدودة في المنطقة[78]. وربط ديوان[79] بين تفاقم عدم المساواة وتدني مستوى أداء الاقتصادات العربية نسبياً من حيث استحداث فرص العمل، من جهة، ونوع العلاقات التي تطورت مع مرور الزمن بين الدولة والأعمال في المنطقة، من جهة ثانية.

جيم. مؤشر الحرمان البشري

أُعدّ في إطار هذا التقرير مؤشر الحرمان البشري، الذي يقيس الحرمان من معايير العيش الأساسية باستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بمعايير التعليم والعيش. وقد اتُّبعت في تحديد المؤشر المنهجية التي اتُّبعت في تحديد مؤشر الفقر العالمي المتعدّد الأبعاد، ولكن بتكييفها مع المؤشرات المتوفرة في مسوح الإنفاق الأسري. فقد حتّم غياب البيانات الخاصة بمؤشرات الصحة مثلاً عن مسوح الإنفاق الأسري استبعاد البُعد الصحي (الإطار 3). والهدف من ذلك إدراك مدى انتشار الحرمان من معايير العيش الأساسية في الطبقات الاجتماعية في أيّ مجتمع. والنتائج ملفتة. فمعدل حالات الحرمان من معايير العيش الأساسية في أوساط الطبقة المصنفة فقيرة على أساس الإنفاق يبلغ 63 في المائة في السودان، و71 في المائة

الشكل 31. إنفاق الأغنياء يزداد بوتيرة أسرع بكثير من إنفاق المجموعات الأخرى (نسبة مئوية)

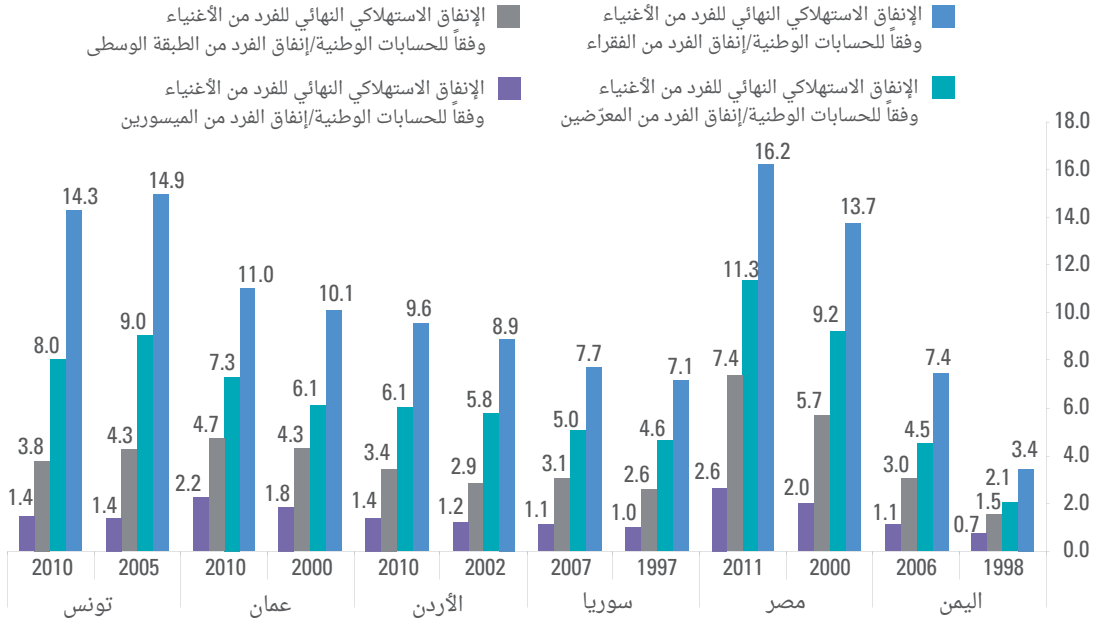

المصدر: Sarangi and others, 2014.

الشكل 32. درجة حرمان الطبقات السكانية وفق مؤشر الحرمان البشري (نسبة مئوية)

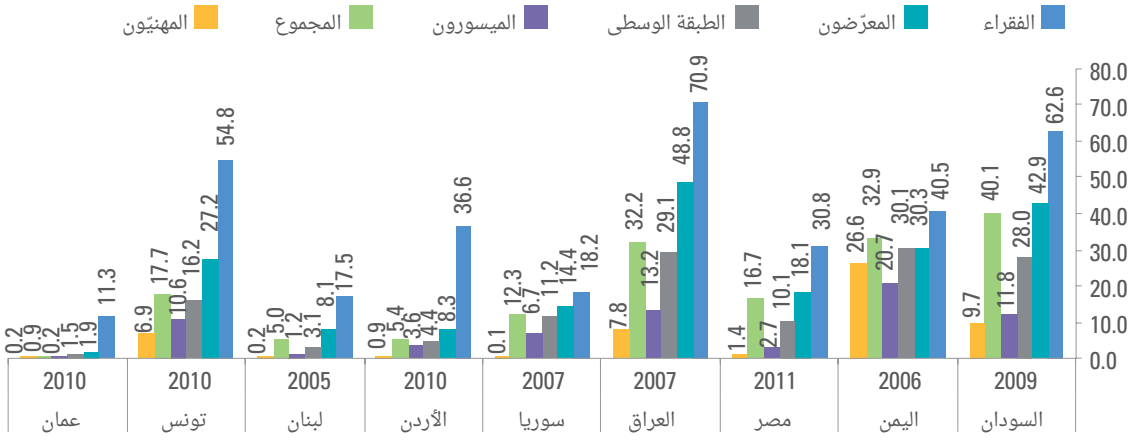

المصدر: حسابات الإسكوا.

الشكل 33. التغيّرات السنوية في متوسط نسب انتشار حالات الحرمان

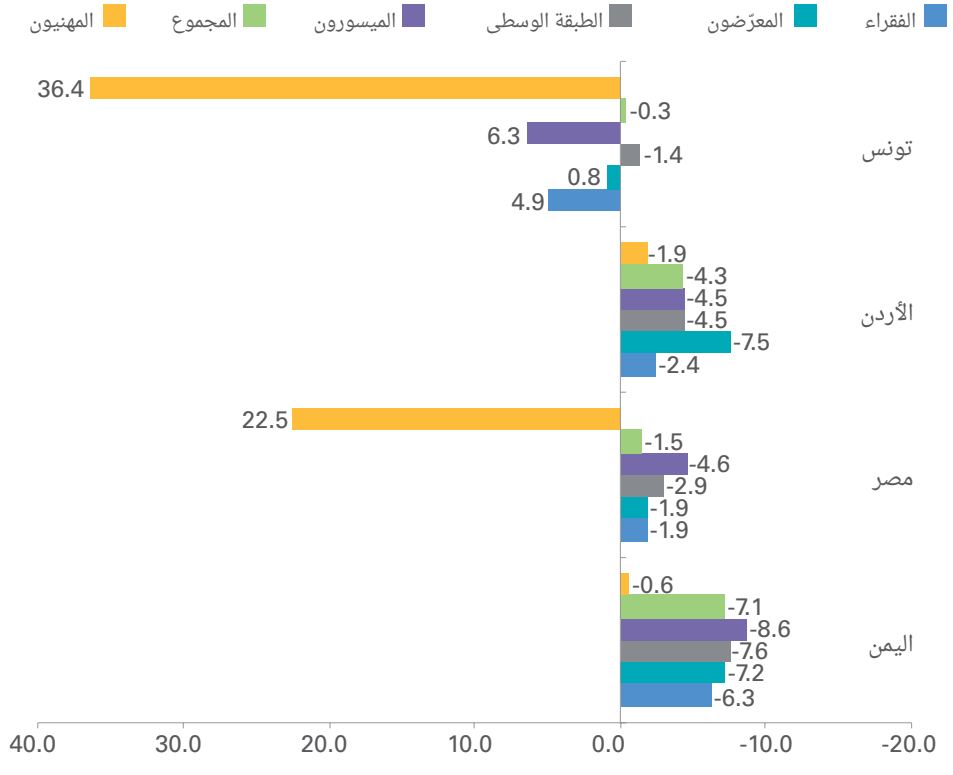

المصدر: حسابات الإسكوا.

الإطار 3. المنهجية المتبعة في احتساب مؤشر الحرمان البشري

احتُسب مؤشر الحرمات البشري باعتماد المنهجية نفسها المعتمدة في تقرير التنمية البشرية العالمي(*). إلا أن غياب البيانات عن مؤشرات الصحة في المسوح الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي فرض الاستغناء عن هذا البُعد عند احتساب المؤشر. وبالتالي، اقتصرت الأبعاد على اثنَيْن هما: التعليم ومعايير العيش، على أن يكون مُعامل الترجيح متساوياً لكل منهما، أي 1/2.

أما المؤشرات والعتبات والأوزان المتعلقة بكل من هذين البُعدين فهي كالتالي:

مؤشران للتعليم: ما من فرد من الأسرة أتمّ خمس سنوات من التعليم المدرسي؛ وفرد واحد على الأقل بسن الدخول إلى المدرسة (حتى الصفّ الثامن) غير ملتحق بالمدرسة. ويُمنح كل مؤشر مُعامل ترجيح يساوي 1/4.

ستة مؤشرات للمستوى المعيشي: عدم توفر الكهرباء؛ عدم توفر إمكانية الوصول إلى مياه الشرب النظيفة؛ عدم توفر إمكانية الوصول إلى الصرف الصحي الملائم؛ استخدام وقود الطبخ "غير النظيف" (الروث أو الخشب أو الفحم)؛ أرض المنزل ترابية؛ عدم امتلاك سيارة أو شاحنة أو أيّ وسيلة نقل مماثلة وامتلاك إحدى الأدوات التالية كحدّ أقصى: دراجة هوائية، أو دراجة نارية، أو راديو، أو ثلاجة، أو هاتف، أو تلفزيون. ويُمنح كل مؤشر مُعامل ترجيح يساوي 1/12.

يُحدَّد لكل فرد معدل حرمان وفقاً لدرجة الحرمان التي يعانيها على مستوى كل من المؤشرات. ويُحتَسب معدل الحرمان لكل شخص من خلال جمع ما تمثله مؤشرات الحرمان التي يعانيها من ترجيح، وبالتالي يقع المعدل بين صفر وواحد. ويرتفع المعدل كلما ارتفع عدد عناصر الحرمان فيبلغ الحد الأقصى وهو الرقم 1 عندما يكون الشخص محروماً من المؤشرات الثمانية. وعندما لا يعاني الشخص من أيّ حرمان يحصل على المعدل صفر.

$$c_i = w_1 I_1 + w_2 I_2 + \cdots + w_d I_d$$

حيث $I_i=1$ يشير إلى الأسرة المحرومة من المؤشر I؛ و$I_i=0$ في خلاف ذلك؛ وحيث WI هو مُعامل ترجيح المؤشر I مع:

$$1 = w_i \sum_{i=1}^{d}$$

ومن أجل تحديد الفقراء عبر استخدام مؤشر الحرمان البشري، يتمّ جمع معدلات الحرمان التي سجلتها كل أسرة بغية الحصول على معدل حرمان الأسرة، الذي يُرمز إليه بحرف C. وتُعتبر نسبة 33.3 في المائة، أي ما يساوي ثلث القيمة الترجيحية للمؤشرات الملحوظة، الحد الفاصل في التفريق بين الفقراء وغير الفقراء. ففي حال كان معدل حرمان الأسرة المرموز إليه بالحرف C يساوي 33.3 في المائة أو أكثر، هذا يعني أن الأسرة المعنية (وكل أفرادها) من الفقراء، وفقاً لمؤشر الحرمان البشري.

ويمثّل المؤشر العددي المرموز إليه بالحرف H شريحة السكان التي يعتبرها مؤشر الحرمان البشري من الفقراء. ويُحتسب مؤشر H بالمعادلة التالية: $H = Q/N$، حيث يرمز الحرف Q إلى عدد الفقراء والحرف N إلى مجموع السكان.

(*) Alkire and others, 2011.

في العراق، و55 في المائة في تونس. وفي الأردن ومصر، يعاني حوالى ثلث الفقراء نقصاً في معايير العيش الأساسية (الشكل 32). ويشير مؤشر الحرمان البشري إلى أن الفقراء اقتصادياً في تونس والسودان والعراق يواجهون مستويات مرتفعة من الحرمان المتعدّد بغضّ النظر عن مستوى نمو البلد.

وتسجل حالات الحرمان المعدلات الأعلى على مستوى الفقراء، تليها معدلات الحرمان بين المعرّضين للفقر ثم في الطبقة الوسطى. ففي تونس ومصر والجمهورية العربية السورية، يعاني ما بين 10 و16 في المائة من الطبقة الوسطى من الحرمان من معايير العيش؛ وفي السودان والعراق واليمن، يرتفع المعدل ليبلغ حوالى 30 في المائة. أما في أوساط المهنيين، فتسجل نسب الحرمان من معايير العيش الأساسية الربع في اليمن، وتتراوح بين 7 و10 في المائة في تونس والسودان والعراق.

أما على مستوى السكان ككل، فيبيّن اتجاه مؤشر الحرمان البشري تراجعاً في حالات الحرمان في البلدان الأربعة المعنية (الشكل 33). وباستثناء تونس ومصر، يتخذ الاتجاه منحىً واحداً بالنسبة إلى كل الطبقات السكانية المصنفة على أساس الإنفاق. ومن المثير للاهتمام أن الحرمان على مستوى الطبقات الفقيرة والمعرّضة للفقر والميسورة ارتفع في تونس بين العامَيْن 2005 و2010. والأهم من ذلك أن تونس ومصر سجلتا، على عكس باقي البلدان، زيادة في حالات الحرمان على مستوى المهنيين في العقد الأول من الألفية الثالثة، حيث بلغ معدل هذه الزيادة 36.4 في تونس و22.5 في المائة في مصر. ولكن يمكن تبرير هذا الارتفاع في المعدلات بانخفاض الأساس المعتَمَد؛ ففي مصر، ارتفعت نسبة المهنيين المحرومين من معايير العيش الأساسية من 0.4 في المائة في عام 2000 إلى 1.4 في المائة في عام 2011، وفي تونس ارتفعت هذه النسبة من 2.4 في المائة في عام 2005 إلى 6.9 في المائة في عام 2010.

رابعاً. خلاصة

تشير نتائج الجزء الثاني من هذا التقرير إلى استنتاجات هامة توضح الخصائص التي تميّز الطبقة الوسطى، ما يفتح المجال للمناقشات بشأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية وييسّرها. وفي ما يتعلّق بالتعليم، يميل عدد الأفراد ذوي التحصيل العلمي من المستوى الثانوي أو أعلى إلى الارتفاع عندما يصبح السكان أكثر يسراً. وبالتالي، فإن الطبقة الميسورة تضم أعلى نسبة مئوية من مجموع السكان من الحاصلين على الشهادة الثانوية أو شهادة أعلى منها، وتتبعها الطبقة الوسطى. ولكن لوحظت اختلافات في الأنماط المسجلة في مختلف مجموعات البلدان. ففي الجمهورية العربية السورية ومصر، يقع معظم الأشخاص الذين حصّلوا شهادة جامعية ضمن الطبقة الوسطى، في حين ينتمي معظم الخرّيجين الجامعيين في الأردن وتونس وعُمان إلى الطبقة الميسورة.

وفي ما يتعلّق بالمهن، يعتمد الفقراء بصورة أساسية على قطاع الزراعة لتأمين لقمة عيشهم، في حين يفضِّل أفراد الطبقتَيْن الوسطى والميسورة، الحاصلون على مستويات تعليمية أرفع، قطاع الخدمات. وينتقل الشباب من الطبقة الوسطى في البلدان العربية أكثر من غيرهم من المهن الزراعية إلى المهن غير الزراعية. إلا أن غياب التطور على مستوى قطاعات الصناعة والخدمات الحديثة ذات القيمة المضافة العالية أدى إلى ارتفاع عدد الوظائف المصنفة من فئة «الخدمات الأخرى» في قطاع الخدمات، حتى على مستوى المحترفين، وهي وظائف تكون عادةً منخفضة القيمة المضافة أو غير نظامية بطبيعتها. وبالإضافة إلى ذلك، يشير تركُّز المرأة في الوظائف المنخفضة القيمة المضافة، إن في الزراعة أم في «الخدمات الأخرى»، إلى تدهور هيكلية الفرص المتاحة للمرأة في سوق العمل.

ويمكن الاستنتاج أيضاً أن النمو، لا سيما نمو الإنفاق للفرد، لم يعد بالفائدة على الفقراء والطبقة الوسطى في بعض البلدان ومنها مصر. كما كان للنزاعات والركود الاقتصادي انعكاسات حادّة على الفقراء والطبقة الوسطى في الجمهورية العربية السورية واليمن. وفي تونس، نما الإنفاق الحقيقي لكن نموه لم يكن متناسباً ضمن كافة المجموعات السكانية. وبالتالي، فإن متوسط إنفاق الميسورين نسبة إلى متوسط إنفاق الفقراء مرتفع في تونس، حيث يتخطى الإنفاق للفرد من الطبقة الميسورة الإنفاق للفرد من الطبقة الفقيرة بـ 10 مرات، وإنفاق الطبقة الوسطى بـ 3 مرات. بالإضافة إلى ذلك، بين العامَيْن 2000 و2010، ازداد التفاوت في البلدان العربية، بين «الأغنياء» المصنفين على أساس الإنفاق الأسري النهائي بحسب الحسابات الوطنية والطبقات السكانية الأخرى المصنفة على أساس مسوح الإنفاق الاستهلاكي الأسري، ما يعني أن حصة الطبقة الوسطى والفقراء والمعرّضين للفقر من الدخل الوطني تراجعت مع الوقت.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أن حالات الحرمان، وفقاً لمؤشر الحرمان البشري، تراجعت على مستوى السكان العرب ككل مع مرور الزمن، ولكنها ارتفعت بشدّة على مستوى المهنيين في مصر وتونس. وقد تكون هذه الاتجاهات من العوامل التي تبرّر ظهور الطبقة الوسطى في واجهة الانتفاضات التي شهدتها تلك البلدان.

بدأت المقايضة السلطوية تتراجع في التسعينات، على أثر مباشرة الإصلاحات الاقتصادية التي وقع معظم أثرها على الطبقة الوسطى. ولم تعد السياسة التنموية موجهة نحو التقدم الاقتصادي، بل نحو استقطاب الدعم السياسي للأنظمة الحاكمة. فانتشرت شبكات المحسوبية، لصالح فئات دون أخرى، وتفككت أواصر التلاحم الاجتماعي، واتسعت الفوارق.

الجزء الثالث
تقدمٌ اجتماعي من دون تمكين اقتصادي

تشكل الحقائق النمطية التي تم التوصل إليها في الجزأين السابقين من هذا لتقرير تحليلاً بسيطاً. فمن جهة، تبيّن البيانات بشأن التعليم والحرمان البشري تحسناً ملحوظاً على مستوى قدرات الطبقة الوسطى، ما يؤكد أن البلدان العربية حققت مكاسب كبرى على مستوى التنمية البشرية. وهذا ما أكده أيضاً تقرير التنمية البشرية العالمي، وإن شمل تحليله فترة زمنية أطول تمتدّ من عام 1970 إلى عام 2010، إذ أدرج خمسة بلدان عربية من بين البلدان العشرة المتفوّقة في تحقيق التنمية، تقدمتها عُمان وتونس[80]. ومن جهة أخرى، بدت مؤشرات التقدم الاجتماعي متناقضة مع نوعية الخدمات التي تقدمها الحكومات، لا سيما خلال السنوات الأخيرة. وقد بين هذا التقرير أيضاً أن مستوى عدم المساواة في المنطقة أعلى مما يشير إليه مُعامل جيني وأنه ارتفع خلال العقد الماضي. أما البلدان التي تمكنت إلى حد كبير من تفادي اندلاع انتفاضات خطيرة، كالأردن وعُمان، فهي تُعتبر على مسار مستدام نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقد ازداد حجم الطبقتين الوسطى والميسورة فيهما وتحسنت القدرات البشرية. ويَظهر بالتالي نوعان من الملامح الاقتصادية الخاصة بالطبقة الوسطى في المنطقة العربية: نوع يمثله كل من الجمهورية العربية السورية ومصر واليمن، والآخر يمثله كل من الأردن وتونس وعُمان. وتجدر الإشارة إلى أن الفريقَيْن حققا إنجازات كمية في مجالات الصحة والتعليم وشروط العيش وإن بدرجات مختلفة.

وتتجذّر هذه الديناميات الاجتماعية والاقتصادية في العقد الاجتماعي الذي اعتمدته الأنظمة التي تبوأت السلطة بعد الاستقلال في خمسينات وستينات القرن العشرين. فقد استخدمت تلك الأنظمة السياسات الاجتماعية لاكتساب الشرعية وتعزيز جهود بناء الأمّة، فأنتجت طبقة وسطى كانت وظيفتها ضمن نموذج الدولة الإنمائية في ستينات القرن العشرين، لا سيما في تونس والجمهورية العربية السورية ومصر، تحويل الاقتصادات الريفية المتخلّفة إلى اقتصادات صناعية. ولكن هذا الدور تغيّر بصورة جذرية مع تغيّر طريقة الإنتاج عقب الفورة النفطية في المنطقة العربية وتزايد الاعتماد على العائدات والتحويلات النفطية. إلا أن الطبقة الوسطى بنوعيها المذكورين آنفاً بقيت كياناً اجتماعياً واقتصادياً يعتمد على الدولة. ولكن لا يعني ذلك أن الطبقة الوسطى في المنطقة العربية رأت النور في الحقبة التي تلت الاستقلال. فحتى في أوائل القرن العشرين، برزت طبقة وسطى متنوّعة من حيث أنشطتها في المراكز الحضرية الكبرى، ومنها القاهرة وبيروت ودمشق، لأن مفهوم الطبقة لم يكن واضحاً في ذاك الوقت في المجتمعات العربية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، وكان متداخلاً مع مفاهيم أخرى أكثر تجذّراً كالقرابة والعرق. ففي المناطق القبلية مثلاً، شكلت القربى أساس الطبقات الاجتماعية والاقتصادية[81].

ومن الضروري فهم الاقتصاد السياسي لتطور الطبقة الوسطى العربية ضمن هذا السياق التاريخي المعقّد لإدراك الأسباب التي جعلت هذه الطبقة محرومة من حقوقها في سياسات الدولة منذ فترة طويلة قبل عام 2000 (وهو سنة الأساس التي اعتُمدت في التحليل التجريبي في الجزأين الأول والثاني من هذا التقرير). ولكن هذا التقييم التاريخي يتطلب جهوداً مضنية، وقد تناولته دراسات تحليلية اجتماعية وتاريخية شاملة[82].

أولاً. عقد اجتماعي يتلاشى

عندما أصبح معظم البلدان العربية مستقلاً في ستينات القرن العشرين، كان النهج السائد لتشجيع التنمية منطلقاً من استراتيجيات رؤيوية تهدف إلى إحداث تحول في الهيكليات، بحيث تضطلع الحكومات بدور مركزي في التخطيط والبرمجة. وبالتالي، «كان على حكومة الدولة الإنمائية أن تعزّز تراكم رأس المال، وتستخدم احتياطي العمالة الفائضة، وتعتمد سياسات التصنيع المدروس،

وتحرير أسعار الصرف من القيود عبر استبدال الواردات، وتنسيق تخصيص الموارد عبر البرمجة والتخطيط»[83].

وقد برز هذا التوجه في السياسة الاقتصادية بسبب ضآلة القطاع الصناعي وانتشار الأمية والفقر في المنطقة العربية. وبعد تسلّم السلطة، سعى عدد من الأنظمة الجديدة إلى إعادة توزيع الثروات (لا سيما في الجمهورية العربية السورية ومصر)، وإلى الاستثمار بكثافة في التعليم الذي يشكل سبيلاً أساسياً للصعود الاجتماعي[84]. وقد رسخت السياسات الحكومية هذا التوجه بضمان العمالة للجميع. وجاءت نتائج هذه السياسات بمستويَيْن، إذ وسّعت حجم الطبقة الوسطى من جهة، وأدت إلى زيادة تنوّع الجذور الاجتماعية للمواصفات الاقتصادية للطبقة الوسطى من جهة ثانية.

وهكذا برزت الطبقة الوسطى مع إنشاء الدولة الحديثة ونتيجة عملية مموّلة من الخارج، إما كجزء من نظام استعمار واضح (كالاستعمار البريطاني أو الفرنسي)، أو عقب الاستقلال الرسمي والتحالف مع الكتل السياسية وما ينطوي عليه ذلك من دعم خارجي – ومن الأمثلة الواضحة على ذلك كيف سيطرت بريطانيا على النظام الملكي المصري، وأضعفت الهيكليات الإقطاعية التقليدية وغذّت طبقة وسطى من المسؤولين الحكوميين وصغار المزارعين والتجار (الإطار 4). وبالتالي توسعت الطبقة الوسطى في كل أنحاء المنطقة العربية، في موازاة نمو مدروس للقطاع العام واستيعاب معظم الخريجين الجامعيين وخريجي التعليم الثانوي فيه.

وفي سبعينات القرن العشرين، ومع النمو الذي أدى إليه النفط، جرى تحوّل جذري في وسائل الإنتاج. وتحولت الاقتصادات في معظم الدول العربية تدريجياً إلى اقتصادات ريعية لا تيسّر نمو طبقة من المؤسّسات الإنتاجية الرأسمالية الريادية الصغيرة والمتوسطة. لا بل حتى القطاع الخاص حقق مداخيله ونال الامتيازات من خلال علاقاته السياسية. وهذا ما يفسّر فتور الطبقة الميسورة والطبقة الوسطى من الشريحة العليا تجاه القوى الثورية في معظم البلدان العربية قبل عام 2010.

ويشير ذلك إلى أن السياسات الإنمائية في المنطقة العربية استُخدمت كأدوات سياسية، وقُدِّمت المنافع بشكل عقود اجتماعية بهدف إسكات الجهات المنتقدة[85]، بدلاً من أن تشكل جزءاً من خطة شاملة لبناء الاقتصادات المنتجة. وقد ضمنت هذه العقود تأمين خدمات وامتيازات محدّدة إلى المواطنين في مقابل الحصول على ولائهم. واختلفت شروط هذه العقود وتصاميمها من بلد إلى آخر، ولكنّها كانت بمعظمها تدخّلية بطبيعتها، بحسب ما أشار إليه البنك الدولي[86]، مع التركيز على ما يلي:

أ. تولّي الدولة، بدلاً من الأسواق، إدارة الاقتصادات الوطنية؛

ب. اعتماد الصناعات البديلة للاستيراد وحماية الأسواق المحلية من المنافسة العالمية؛

ج. الاعتماد على التخطيط الحكومي في تحديد الأولويات الاقتصادية وتأمين الرفاه والخدمات الاجتماعية؛

د. اعتبار الساحة السياسية صورة للوحدة العضوية لا ساحة للمنافسة السياسية.

وبحسب ما ذُكر آنفاً، لم تُنفَّذ هذه السياسة بصورة مجرّدة من البُعد التاريخي، بل عكست الإيديولوجيا والقدرة الاقتصادية والنضالات السياسية والاجتماعية والبيئة الدولية لزمانها. فقد كان الفقر مستشرياً في معظم البلدان العربية خلال الأربعينات، وازدادت أوجه عدم المساواة (بسبب توزيع الأراضي غير العادل)، كما انهار النظام الاقتصادي الدولي خلال الكساد الكبير الذي بدأ في عام 1929[87]. وحمل ضعف القطاع الخاص المؤسسات الدولية على التوصية بإعطاء الدولة دوراً كبيراً في الأنشطة الاقتصادية وبرزت أحزاب أحادية في العديد من البلدان لتعزيز زمام السلطة[88]. وقد ركزت السياسات الإنمائية آنذاك، حتى في الاقتصادات المتقدمة، على حقوق المواطنين والعمالة الكاملة، على النحو الذي طلبته الطبقة العاملة.

ومنذ الستينات، سعى الحكام العرب إلى تحديد مستقبل بلدانهم الحديثة الاستقلال. وركزت الأنظمة عقب الاستقلال على هدفين: بناء الأمة وشرعية الحكم. وأصبحت سياسات التنمية الوطنية وسيلة لتحقيقهما. ولاقى نظام الرفاه الاجتماعي الأوروبي رواجاً بين الحركات الوطنية في المنطقة، واعتبره الحكام من الخيارات الجذابة[89]. واعتُمد نظام الإعانات من أجل الحصول على دعم الطبقة الوسطى والطبقة العاملة. وشكل توفير الإعانات ولا يزال جزءاً لا يتجزأ من شرعية

الإطار 4. تشكيل الطبقة الوسطى المصرية

ضمّت مصر، منذ أوائل القرن العشرين وعلى عكس معظم البلدان العربية، طبقة وسطى متنوّعة (بما فيها المهاجرون غير المصريين الذين هاجروا إلى مصر من أوروبا هرباً من الحرب). ويعود أصل هذه الطبقة الوسطى إلى محمد علي، مؤسس مصر الحديثة وحاكم مصر والسودان في ظل الإمبراطورية العثمانية، الذي صادر كافة الأراضي وأنشأ طبقة جديدة من الأسياد[أ].

وأدت الأزمة المالية التي طرأت عقب وفاة محمد علي إلى استصدار سلسلة من المراسيم التي أنشأت تدريجياً الملكية الخاصة الجزئية للأراضي. واستفاد جزئياً من هذه التغيّرات التشريعية شيوخ القرى (الذين أصبحوا يلقبون بـ "العمدة" في ما بعد) ومصريون آخرون أُرسلوا ضمن بعثات تعليمية إلى فرنسا. وبالتالي، برزت طبقة وسطى ريفية خلال الفترة الممتدة بين عام 1805 والاحتلال البريطاني في عام 1881. وهذه هي الطبقة التي دعمت ثورة عُرابي، وهي انتفاضة وطنية انطلقت في عام 1879 وهدفت إلى استبدال الطبقة العليا الأجنبية التي تملك الأراضي[ب].

عندما دخل البريطانيون مصر، وجدوا نظاماً متكاملاً للدولة الحديثة. فاحتلّوا المناصب العليا للإدارة، وتركوا إدارة الشؤون اليومية لموظفي الدرجات الوسطى والدنيا في البيروقراطية المصرية[ج]. وشكل أبناء هذه الطبقة الدنيا من الوجهاء والأفنديين، الحاصلين على أعلى مستويات التعليم في المجتمع، نواة الطبقة الوسطى المصرية في القرن العشرين.

وفي ظل النظام العسكري بعد ثورة 1952، جُرّدت الطبقات العليا من أراضيها، ولكن أعضاءها تمكّنوا من الانتقال بنجاح إلى المؤسسات التجارية والصناعية[د]. وشكلت مصادرة الأراضي وعزلها تحركات سياسية هادفة إلى تعبئة الدعم الشعبي للنظام الجديد. كما خطا النظام الجديد خطوات كبيرة نحو توسيع نطاق التعليم وجعله مجانياً للجميع. وارتفع عدد الجامعات في مصر من ثلاث فقط في عام 1952 إلى 16 جامعة ضمت حوالى 500,000 طالب في منتصف سبعينات القرن العشرين. وخلال الخمسينات والستينات، شكل التعليم سبيلاً أساسياً للصعود الاجتماعي[هـ]. وساهمت سياسات الدولة بشأن العمل المضمون للجميع في ترسيخ هذا الاتجاه. وقد فتح انتشار الجامعات في المدن الريفية الباب أمام الشرائح السفلى من الطبقة الوسطى للارتقاء في السلّم التعليمي وتحصيل شهادات جامعية. ونتيجة لهذه السياقات الاجتماعية المختلفة، أصبحت الطبقة الوسطى متنوّعة أكثر فأكثر، على المستويين الإيديولوجي والاجتماعي.

وفي السبعينات، شهد الاقتصاد السياسي المصري تغيّراً جذرياً. فمن خلال سياسة "الباب المفتوح" التي أُطلقت رسمياً في عام 1974، حررت مصر تدريجياً التجارة االخارجية، وجذبت عدداً أكبر من الاستثمارات الأجنبية، وأصبحت أكثر انفتاحاً على التكنولوجيا الحديثة. وبالتالي، مع حلول منتصف السبعينات، حررت الدولة نفسها شيئاً فشيئاً من الالتزامات الضمنية التي يفرضها العقد الاجتماعي التقليدي، وإن لم تكن ترغب في التخلّي عن قبضتها السياسية أو في اعتماد الإصلاحات الاقتصادية والديمقراطية المطلوبة[و]. والأهم من ذلك، أدت هذه السياسات الاقتصادية الجديدة إلى بروز "الطبقة الوسطى الجديدة" على حساب الطبقة الوسطى التقليدية "الأكثر احترافية" وشجعت أعضاء البيروقراطية الحكومية على المشاركة أكثر في قطاع الأعمال.

أما المصريون من الطبقات الأخرى فلم يستفيدوا من فوائد السياسات الجديدة واضطروا إلى إيجاد سبل بديلة لتكملة دخلهم. وبالتالي، حلّت الهجرة محل التعليم كآلية للصعود الاجتماعي[ز]. وأدى التضخّم وتدني الأجور واعتماد سياسات حكومية جديدة أخلّت بالالتزام بتوظيف خرّيجين جامعيين جدد، بالإضافة إلى تدهور نوعية التعليم الجامعي، إلى تراجع قيمة التعليم. كما سدّد التكييف الهيكلي وسياسات تحقيق الاستقرار التي تمّ اعتمادها في التسعينات، وسياسات الخصخصة التي تبعتها، ضربات إضافية إلى الطبقة الوسطى التقليدية[ح]. وأدت هذه التطورات إلى تقليص ملامح التجانس ضمن الطبقة الوسطى المصرية، على مستوى القاعدة الاقتصادية والإيديولوجيا، وهذا ما انكشف عندما نزل المصريون إلى ميدان التحرير للمشاركة في الانتفاضات الشعبية.

ملاحظات: (أ) Ayubi, 1995.
(ب) Essa, 1972.
(ج) Al Beshry, 1974.
(د) Richards and Waterbury, 1990.
(هـ) Reid, 2002.
(و) Mohieddin, 2011.
(ز) Ayubi, 1995.
(ح) Mohieddin, 2011.

الأنظمة العربية. وقد حقق العقد الاجتماعي التقليدي نتائج ملموسة على الرغم مما اعتراه من شوائب وأصابه من انتكاسات. فوفقاً للبنك الدولي، «كانت المنافع الاجتماعية المتأتية من هذه السياسات ضخمة، حيث سُجل انخفاض حاد في معدل الوفيات، وارتفاع كبير في معدلات العمر المتوقع والالتحاق بالمدرسة والإلمام بالقراءة والكتابة»[90]. كما استفادت شرائح كبرى من السكان من آليات إعادة التوزيع، فبرزت الطبقة الوسطى كمستفيد أساسي، لا سيما من العمالة في القطاع العام. ويؤكد هذه النظرية أيضاً أحدث تقرير عربي للأهداف الإنمائية للألفية[91]، الذي رصد التقدم الإنمائي في البلدان العربية بين العامَيْن 1990 و2012، إذ أشار إلى أن التقدم الملحوظ على مستوى الصحة والتعليم في معظم البلدان العربية يدل على أن إنجازات كبيرة تحققت بالنسبة إلى الأسرة المتوسطة. إلا أن الاعتراف بأن الطبقة الوسطى كانت المستفيد الأساسي من سخاء الحكومة يطرح تساؤلات حول السبب الذي حملها على التحرك في الانتفاضات في العامين 2010 و2011.

ولأسباب مختلفة (منها انخفاض أسعار النفط، وتراجُع الطلب على العمالة الوافدة، وانخفاض التحويلات المالية)، فُرضت قيود متزايدة على الحيز المالي المتاح للإنفاق الإنمائي في البلدان الفقيرة بالموارد والغنية بالقوى العاملة، ومنها الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، ومصر، والمغرب، واليمن. وفي أوائل التسعينات، أصبح من الواضح أن تبرير العقد الاجتماعي التقليدي لم يعد ممكناً. فتزعزعت أسسه في كل أنحاء المنطقة من خلال تقليص الإنفاق والتوظيف في القطاع العام، وخصخصة المؤسسات التي تملكها الدولة، وتحرير التجارة.

وقد تناولت دراسات عدة انعكاسات هذه السياسات على أداء الاقتصاد الكلي ومؤشرات التنمية البشرية في البلدان العربية في تسعينات القرن العشرين والعقد الأول من الألفية الثالثة، ومنها سلسلة التقارير التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تحديات التنمية العربية[92] وعن الاقتصاد الكلي والفقر في الجمهورية العربية السورية والسودان واليمن[93]. وتبيّن هذه التقارير ومنشورات أخرى أن معظم البلدان العربية لم تسجل أيّ نمو خلال سنوات الإصلاح هذه وبعدها. لا بل انعكست هذه السياسات سلباً على الجوانب الاجتماعية في كل بلد، لا سيما على نوعية توفير الخدمات العامة، من دون أن تعزز الإنتاجية.

وإزاء النقمة الشعبية، أصبح من الواضح أن السياسات التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي تتسبب باضطرابات اجتماعية وتزعزع الاستقرار السياسي. ونتيجة لذلك، تمّ تأجيل العمليات الإصلاحية الصعبة وظل القطاع العام على حجمه الضخم لتفادي صرف أعداد كبيرة من العاملين فيه. وتمّ إطلاق عمليات إصلاح شكلية في الثمانينات والتسعينات بغية مزيد من تحرير التجارة، ولكن ذلك لم يفد إلا قلة قليلة من السكان. وأدت هذه السياسات إلى أنظمة اقتصادية «مرقعة» في معظم البلدان العربية، فلا هي أسواق حرة ولا هي تحت سيطرة الدولة. وحدها تونس نفذت عملية انتقالية كاملة نحو النمو القائم على التصدير[94]. وقد تفادت بلدان أخرى، كالجزائر والعراق ومصر، إجراء عملية إصلاح كاملة وإعادة هيكلة اقتصاداتها عبر استخدام المساعدات وعائدات النفط والغاز من أجل استكمال تمويل الصناعات البديلة للاستيراد[95]. وأدى تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات إلى زيادة حجم الواردات ولكن ذلك أدى أيضاً إلى عجز في التجارة لأن حجم الصادرات لم يرتفع بالوتيرة نفسها. وبالتالي، زادت البلدان من ديونها من خلال الاقتراض لتمويل العجز.

ولا شك أن هذه المعلومات الموجزة لا تلخص السياسات الاقتصادية التي سادت طوال ما يقارب العقدين من الزمن في منطقة متنوعة اقتصادياً، إلا أنها تلمّح إلى أسباب تصدُّع العقود الاجتماعية الضمنية بين الطبقة الوسطى والدولة. وفي ما يلي عرض لثلاثة أوجه محددة تُعتبر أساسية لفهم الحرمان الذي عانت منه الطبقة الوسطى والذي تطور إلى غضب في نهاية المطاف.

أولاً، ولّد غياب النمو الاقتصادي الواسع النطاق وفرص العمل اللائق خوفاً من الانزلاق إلى الفقر. فقد استُخدمت العائدات النفطية في تحقيق نمو اقتصادي مبني على الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، ما جعل المنطقة العربية أقل البلدان النامية تقدماً على المستوى الصناعي، حيث يتزايد اعتماد اقتصاداتها على الواردات والخدمات ذات القيمة المضافة المنخفضة. ولم يساهم ذلك كثيراً في تنمية المعارف المحلية، والاستفادة من دينامية عائدات الحجم والتغيّر التكنولوجي. والأهم من ذلك، أعاق غياب الصناعات الدينامية تنمية القوى العاملة الماهرة، وبالتالي أثر مباشرة على أهلية التوظيف لأبناء الطبقة الوسطى المتعلمين. وبحسب ما أشار إليه فون

أرنيم وآخرون في أبحاثهم[96]، لم يبرز إلا القليل من حوافز الاستثمار في الوظائف المرتفعة الإنتاجية، في وجود عائدات نفطية كافية. وبالتالي، ظلت الأجور الحقيقية تعكس انخفاض مستويات الإنتاجية، وبقيت معدلات الفقر على حالها أو ارتفعت. وما ساعد على إبراز هذه المسألة، الفترات التي انهارت فيها أسعار النفط وازداد الاعتماد على وظائف قطاع الخدمات المنخفضة الإنتاجية وغير النظامية في معظم الأوقات.

ثانياً، لم يتمتع إلا قليل من الناس بالحماية الاجتماعية اللائقة، وهم أقلية مختارة تعمل في القطاعات النظامية، لا سيما القطاع العام. وأدت آليات الحماية الاجتماعية الرديئة وغير الفعالة، ومنها خطط المعاشات التقاعدية المتدنية، إلى إثباط عزيمة معظم أسر الطبقة الوسطى. كما تكبّد العديد من هذه الأسر مبالغ باهظة لتسديد الفواتير الطبية والتعليمية بسبب تردي نوعية خدمات الصحة والتعليم العامة، ما زاد من الضغوط على وضعهم الاقتصادي الهش أصلاً.

ثالثاً، «لم تؤد عمليات الإصلاح الاقتصادي إلى أرباح مستدامة أو منصفة». ومع الفشل في التمييز بين «الأسواق» و«الأسواق غير المقيّدة»، أدى إلغاء التأميم، والخصخصة، والتحرير الظاهر من النظم والقوانين إلى ازدهار الأنشطة الريعية وتحقيق عائدات خاصة سريعة في بعض القطاعات كالقطاع المصرفي، والعقارات، والاتصالات، والتجارة. وراعت الإصلاحات النخبة الحليفة للنظام، وسمحت لها باحتكار مكاسب التقدم الاقتصادي. وبقي التمثيل السياسي، بما في ذلك الحوار الاجتماعي، في المنطقة العربية شبه معدوم. وبالتالي، «فإن الفقر بحدّ ذاته ليس مبرراً كافياً للاضطرابات الاجتماعية الأخيرة، ويعود سببها إلى الحرمان النسبي السائد والمطالبة بالعدالة الاجتماعية»[97].

ثانياً. النمو من دون تحولات هيكلية

لسياسات الاقتصاد الكلي انعكاسات قوية ومباشرة على شروط عمل الطبقة الوسطى. وقد رأى البعض أن نمو الطبقة الوسطى على المستوى العالمي في العقد الأول من الألفية الثالثة كان نتيجة استحداث فرص العمل. وينسب البنك الدولي[98] تضاعف حجم الطبقة الوسطى في أمريكا اللاتينية إلى تحقيق مستويات قياسية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص العمل خلال السنوات القليلة الماضية. إلا أن عدد الوظائف المستحدَثة ليس العامل الهام الوحيد، لأن أنواع الوظائف المستحدثة تحدّد انعكاسات استحداث الوظائف على الطبقة الوسطى.

شهدت المنطقة العربية في السبعينات نمواً اقتصادياً ملفتاً بلغ 8 في المائة في السنة. وفي العقود التي تلت، سجل النمو نسباً أدنى، تراوحت بين 1.4 قي المائة في

الشكل 34. معدلات النمو كانت ملفتة في العقود السابقة

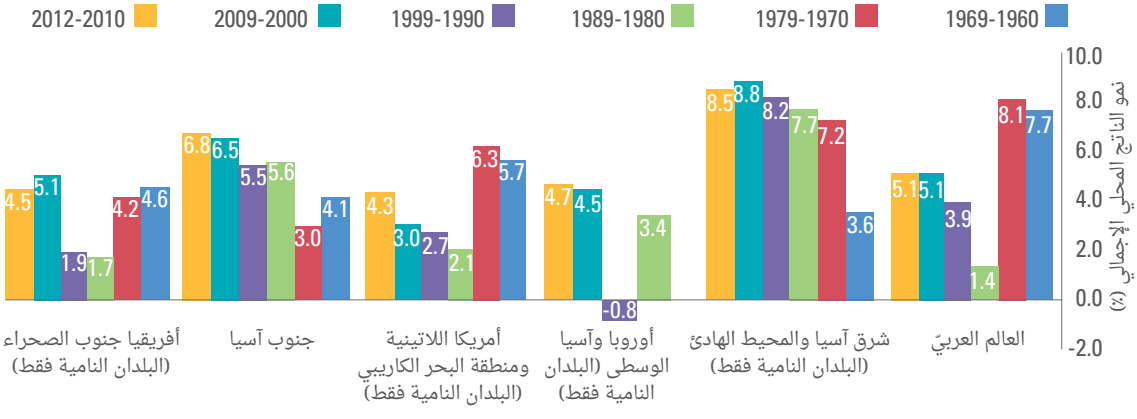

المصدر: البنك الدولي، 2014b.

الثمانينات و3.9 في المائة في التسعينات، وبلغ 5.1 في المائة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة. وعلى الرغم من أن النمو الاقتصادي كان مرتفعاً نسبياً، لم تتمكن المنطقة من ترجمة هذا النمو الاقتصادي بفعالية إلى نمو في الدخل. فلم يرتفع الدخل بوتيرة ارتفاع النمو في المنطقة العربية، حيث لم يرتفع الدخل، وفق الناتج المحلي الإجمالي للفرد، إلا بمعدل 1.4 في المائة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة (الشكل 35)، وذلك لأن النمو في البلدان العربية يعتمد على الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز، ما يعيق تغيير الهيكلية الاقتصادية على النحو الذي يؤدي إلى تقليص الفقر وعدم المساواة واستحداث الوظائف. وبدلاً من ذلك، شجعت العائدات النفطية استيراد السلع المصنّعة على حساب تعزيز القدرات الإنتاجية للمصنّعين المحليين وحماية الصناعة المحلية. في المقابل، ظلت أعداد السكان تتزايد، وهذا ما يفسر انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

تتميّز مسارات النمو في المنطقة العربية بشدة التقلب، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وتلك الغنية بالنفط. في الشكل 36 وعلى أساس تحليلات فون أرنيم[99]، يشير المحور العمودي إلى مُعامل التقلب (أي معدل الانحراف المعياري بالنسبة إلى قيمة متوسط معدل النمو السنوي)، ويشير المحور الأفقي إلى متوسط معدل النمو السنوي.

ولا يفسَّر الرسم التناثري في الشكل 36 على أنه يمثل ارتباطاً أو دالّةً بين مُعامل التقلب ومتوسط معدل النمو السنوي، بل كوسيلة لتصنيف البلدان من أجل قياس استدامة النمو وتقلباته. وعند قياس مدى التقلبات وفق مُعامل التقلب (أي معدل الانحراف المعياري بالنسبة إلى قيمة متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد) واعتماد القيمة 3 أو أقل كمعيار لدرجة من التقلب منخفضة جداً، يقع الأردن، وتونس، وعُمان، وليبيا، ومصر، والمغرب ضمن فئة البلدان المنخفضة التقلب والمستدامة النمو طوال الفترة 1970-2012: فقد بلغ متوسط المعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ومُعامل التقلب في مصر 3.2 في المائة و0.86، وفي الأردن 2.5 في المائة و2.6، وفي ليبيا 2.7 في المائة و1.8، وفي المغرب 2.4 في المائة و1.7، وفي عُمان 2.6 في المائة و2.6، وفي تونس 3.0 في المائة و1.1.

ومن بين البلدان الستة التي تتميّز بانخفاض التقلبات واستدامة النمو، نفذ الأردن وتونس وعُمان فقط تحولات هيكلية ملحوظة. وخلال الفترة الممتدة بين 1970 و2012، نما قطاع الصناعات التحويلية في الأردن من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 18 في المائة، وفي عُمان من 0,4 في المائة إلى حوالى 10 في المائة، وفي تونس من 9 إلى حوالى 17 في المائة. أما

الشكل 35. النمو الاقتصادي لم يتبعه نمو في الدخل

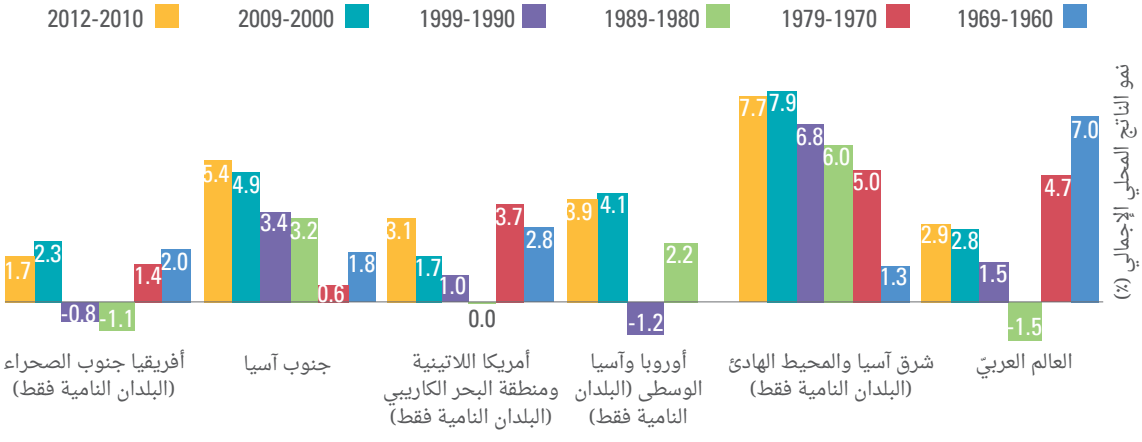

المصدر: البنك الدولي، 2014b.

الشكل 36. تقلب نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدله السنوي للفرد، 1970-2012 (نسبة مئوية)

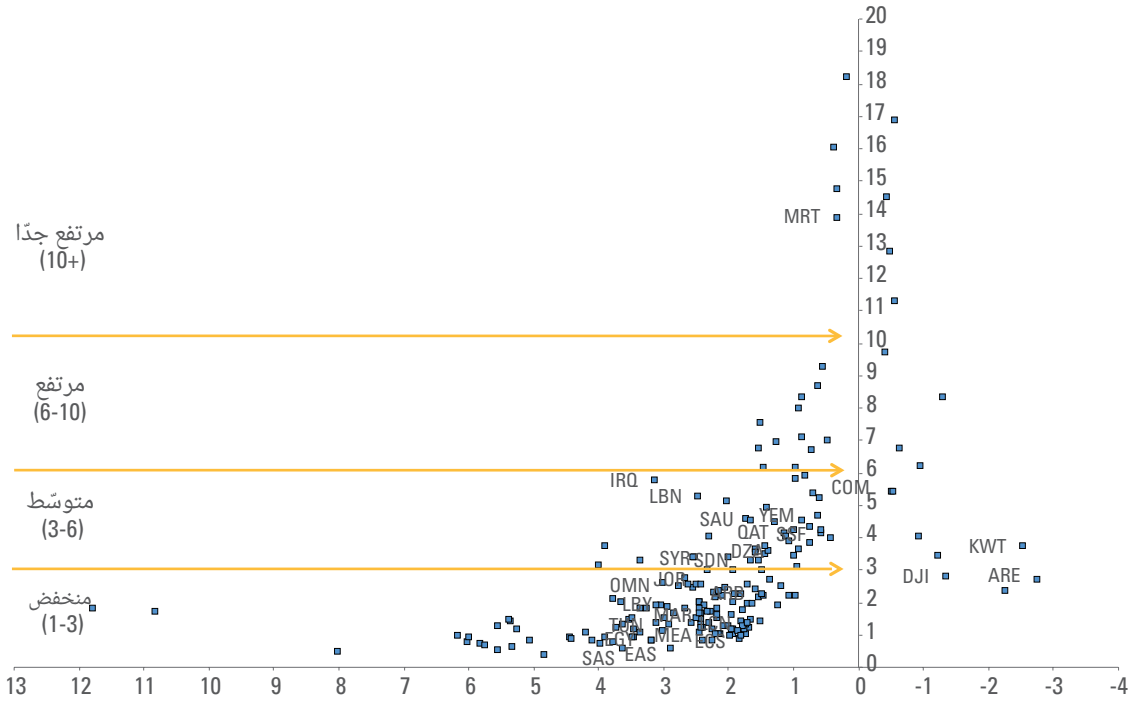

المصدر: حسابات الإسكوا على أساس بيانات البنك الدولي (2014b).
ملاحظة: استُعيض عن أسماء البلدان بالرموز المعتمدة لدى المنظمة الدولية للمقاييس (ISO).

الشكل 37. التحوّل الاقتصادي في الأردن وعُمان وتونس، 1970-2012 (نسبة مئوية)

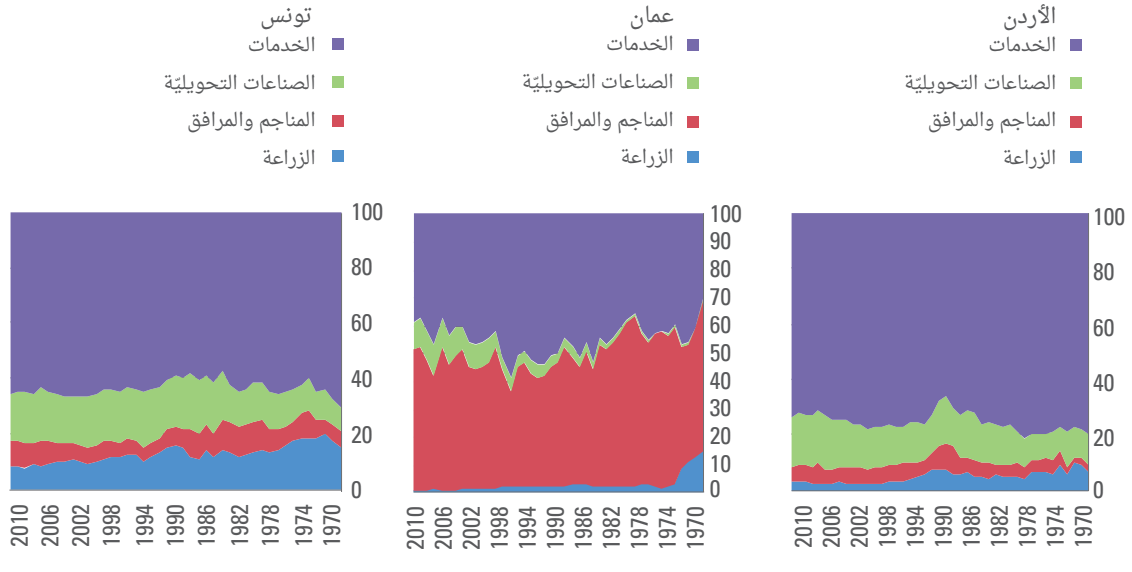

المصدر: شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة. متوفرة على المواقع التالي: http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp.

مصر فكان التحوّل الصناعي فيها غير كامل، على الرغم من أن حصة قطاع الصناعات التحويلية الفرعي كانت قد بلغت 22 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1970، وهي نسبة كانت لتصنف البلد على أنه بلد صناعي؛ لكنها تراجعت إلى حوالى 16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012 (الشكل 37).

وبحسب تحليلات فون أرنيم وآخرين، تعكس هذه النتائج نمط تحوّل هيكلي إقليمي يتعارض بشدّة مع أنماط المناطق النامية الأخرى. وفي ما يلي تفصيل للمشكلة الاقتصادية الهيكلية في البلدان العربية: ركود حصص قطاعَي الزراعة والصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي (على الرغم من تحقيق الصناعات التحويلية تحسناً بفضل ارتفاع مساهمة هذا القطاع، لا سيما الصناعات البيتروكيماوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي)؛ نمو سريع لقطاع الخدمات (وإن كان متركزاً في الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة بأغلبيتها)؛ واستمرار سيطرة القطاع النفطي. وبسبب عدم إجراء التحوّل الهيكلي، بقيت الأرباح على مستوى الإنتاجية هي الأشد بطئاً في العالم.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية حققت، خلال فترة العقد ونيّف التي سبقت الانتفاضات، معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بسرعة واضحة واستحدثت فرصاً للعمل بسرعة نسبية[100]. والنمو الاقتصادي الذي سُجل خلال العقد الأول من الألفية الثالثة لم تعرفه المنطقة منذ سبعينات القرن الماضي، ولكنّ أثره على نوعية حياة السكان كان أقل وضوحاً، لأن «توليد العمالة لم يترافق مع استحداث فرص العمل اللائق، أي الوظائف التي تلائم توقعات الباحثين عن عمل الذين تتزايد أعداد ذوي

الشكل 38. فواتير الأجور التي تدفعها الحكومات المركزية العربية أعلى مما هي عليه في مناطق أخرى

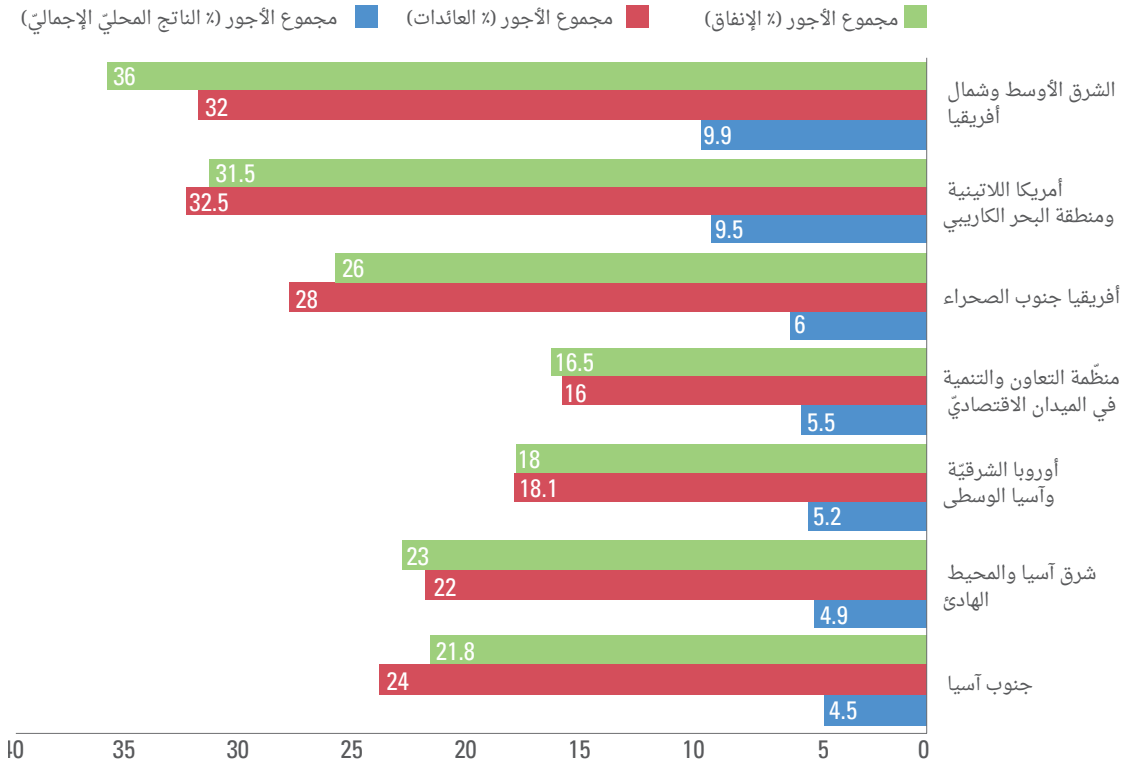

المصدر: البنك الدولي، 2012a.

المستويات التعليمية العالية منهم، والتي تفي بتطلّعات الطبقة الوسطى»[101]. وبالتالي، وعلى الرغم من أن نمو العمالة في المنطقة العربية كان الأعلى في العالم إذ بلغ نسبة 3.3 في المائة سنوياً بين العامَيْن 1998 و2009، مقارنة مع نمو سنوي بلغ 1 في المائة في شرق آسيا وكذلك في البلدان المتقدمة، وتخطى 2 في المائة بقليل في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، تركزت الوظائف التي تمّ استحداثها في القطاعات غير النظامية ذات القيمة المضافة المنخفضة[102].

وتتناسب هذه النتيجة وطبيعة السياسة الاقتصادية في دولة ريعية تفضل التوظيف في القطاع العام، وغالباً ما تعتمده كآلية لإعادة التوزيع. وحتى فترة حديثة، كان توظيف الشباب المتعلمين مضموناً في القطاع العام. ونتيجة لاقتصار سياسات العمل على التوظيف في القطاع العام طوال عقود، لا يزال القطاع العام يضم النسبة الأعلى من موظفي القطاع النظامي (60 في المائة)، ما يمثل 29 في المائة من مجموع التوظيف في المنطقة[103]. وتشير الأعداد الضخمة من موظفي القطاع العام إلى أن فاتورة الأجور في البلدان العربية هي الأعلى في العالم، إذ تبلغ 36 في المائة من الإنفاق الحكومي و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 38). أما حجم التوظيف في القطاع الخاص النظامي فهو ضئيل ويشكل 13 في المائة من إجمالي العمالة (أو 40 في المائة من إجمالي العمالة النظامية). وعندما أُلغي ضمان التوظيف للمتخرجين في القطاع العام، لم يتمكّن القطاع الخاص النظامي من استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. وبالتالي، بقي الكثير من حاملي الشهادات في العقد الأول من الألفية الثالثة من دون أيّ خيارات سوى الالتحاق بالقطاع غير النظامي. وتقدَّر العمالة في القطاع غير النظامي في المنطقة العربية بحوالي 58 في المائة من إجمالي العمالة.

الشكل 39. مصر: عمالة ذوي المستوى التعليمي الثانوي والعالي وفقاً للقطاعات (نسبة مئوية)

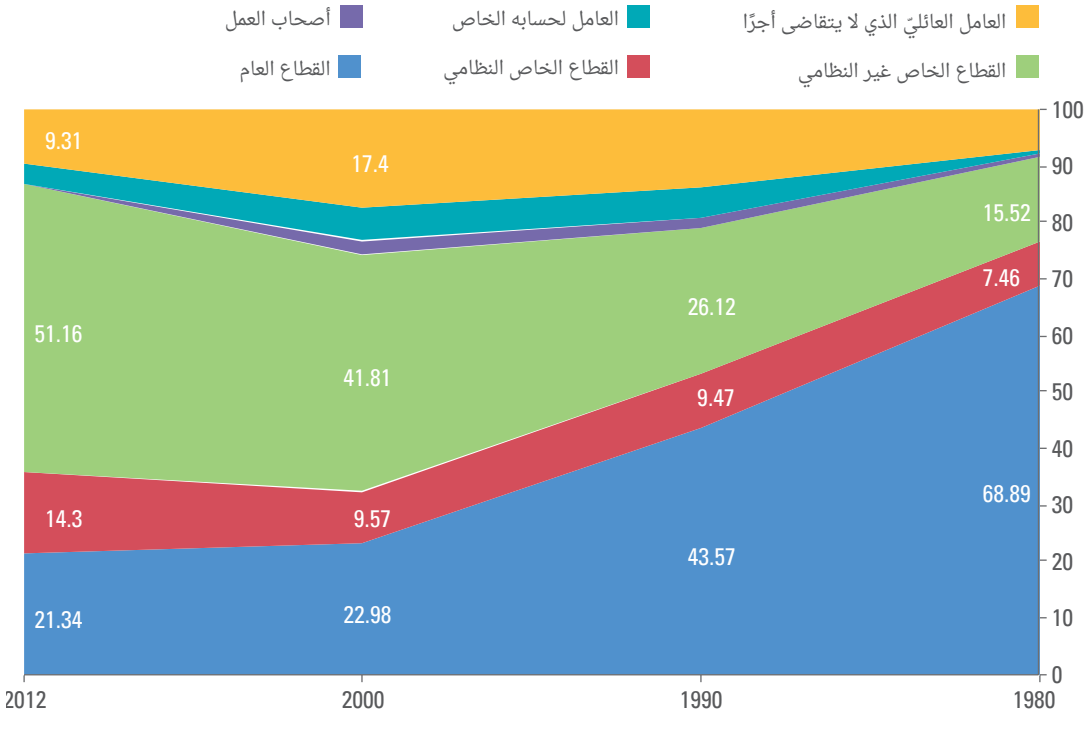

المصدر: Assaad, 2014.

ومن أجل إبراز هذه المسألة، نظر هذا التقرير في الوضع في مصر. ففي عام 1964، اعتمدت السلطات سياسة توظيف كافة الخرّيجين الجامعيين في غضون سنتين من تخرّجهم، وكافة حمَلة الشهادة الثانوية في غضون ثلاث سنوات من تخرّجهم[104]. ثم في الثمانينات قررت الحكومة زيادة فترة الانتظار المذكورة سنة لكل فئة. كما قدمت القوات المسلحة العديد من فرص العمل للشباب، فارتفع عددها من 1 في المائة من إجمالي القوى العاملة في الستينات إلى 4 في المائة في السبعينات. وبالإضافة إلى ذلك، كان يحق لكل مَن سُرّح من القوى المسلحة التوظُّف في القطاع العام، وذلك بدءاً من عام 1973. وفي عام 1980، تم توظيف 69 في المائة من الحاصلين على شهادة جامعية أو ثانوية في القطاع العام؛ وتراجعت هذه النسبة إلى 21 في المائة في عام 2012 (الشكل 39). وفي الوقت نفسه، ارتفعت نسبة الوظائف في القطاع الخاص غير النظامي من 16 في المائة إلى 51 في المائة.

وبما أن السياسة الاقتصادية تنعكس على طبيعة العمالة وتؤثر على الطبقتين الفقيرة والوسطى، تعكس المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في المنطقة، ومنها معدلات البطالة ومعدلات مشاركة القوى العاملة، مشاكل تطال الهيكلية الاقتصادية. وفي الاقتصادات العربية بصورة عامة، تُحوَّل أغلبية الاستثمارات نحو قطاعات النفط الكثيفة رأس المال، والخدمات التجارية المنخفضة القيمة المضافة، والبناء والعقارات، التي تولّد الطلب على العمال ذوي المهارات المتدنية. وتأتي النتيجة عدم تطابق بين العرض والطلب على صعيد العمالة، حيث يسجَّل فائض من العمال المهرة مقارنة مع الطلب. وتتناسب هذه الفرضية مع الحقائق النمطية التالية عن العمالة وسوق العمل، والمنتشرة في معظم البلدان العربية.

أولاً، تسجل نسبة المشاركة في القوى العاملة في المنطقة العربية أدنى مستوى في العالم، وتبلغ 48 في المائة، مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 64 في المائة (الشكل 40). وبينما تسجل مشاركة الذكور في القوى العاملة في البلدان العربية نسبة تقارب المتوسط العالمي (76 في المائة في البلدان العربية و77 في المائة في العالم)، تسجل مشاركة الإناث نسبة منخفضة تبلغ 26 في المائة فقط (مقارنة مع المتوسط العالمي الذي يبلغ 51 في المائة). ويعود سبب انخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى عدد من الأسباب، منها عدم توفر دُور رعاية الأطفال أو توفرها بتكلفة عالية، والنقص في وسائل النقل العام، بالإضافة إلى العادات الثقافية والدينية. وبالتالي، تبقى غالبية الأمهات في المنزل. ومَن يدخل

الشكل 40. في المنطقة العربية أدنى نسبة مشاركة في القوى العاملة في العالم، 2012 (نسبة مئوية)

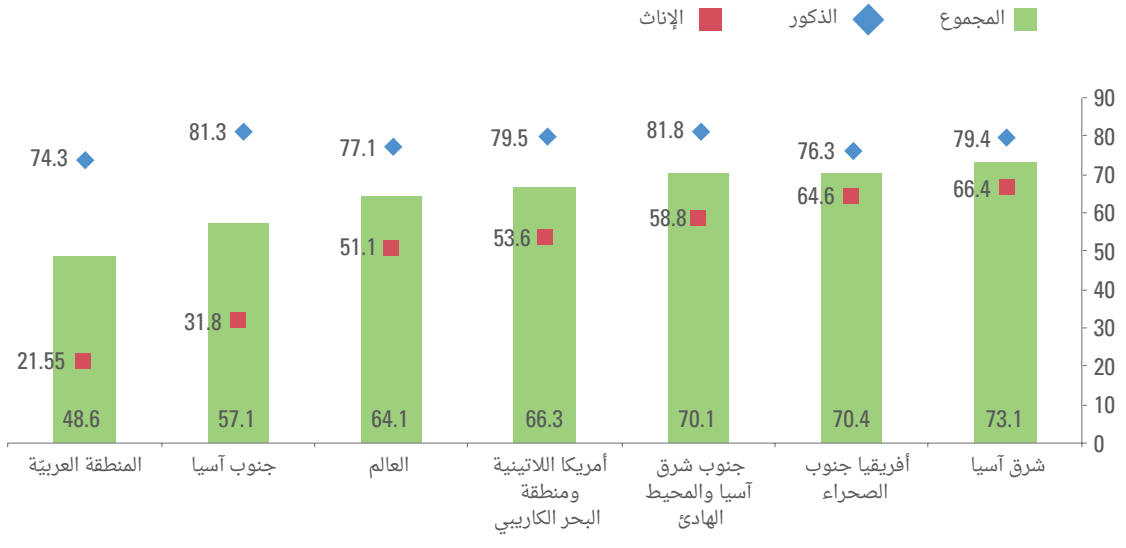

المصدر: منظّمة العمل الدولية، 2014.

منهنّ سوق العمل يخترن القطاع العام، لا سيما في مجالَيْ التعليم والعناية الصحية، والباقي يلتحقن في القطاع غير النظامي[105]. إلا أن نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة ارتفعت بين العامَيْن 1992 و2012 في معظم البلدان العربية (باستثناء الجمهورية العربية السورية). وتجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي يعود إلى احتساب العاملات الأجنبيات في البيانات.

ثانياً، لطالما كان ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية القاعدة. وهو يعكس تزايد النمو السكاني، وتزايد معدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة، والأهم من ذلك، انخفاض الطلب على العمالة في القطاع الخاص النظامي (الشكل 42). وكما هو متوقع، عندما تكون معدلات بطالة الراشدين مرتفعة، تسجل معدلات بطالة الشباب معدلات أكثر ارتفاعاً. وفي حين بلغ المتوسط العالمي 12.8 في المائة في عام 2012، بلغ معدل بطالة الشباب العرب الضعف

الشكل 41. نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة تتزايد في البلدان العربية لكنها أدنى بكثير من مشاركة الرجل، 1992-2012 (نسبة مئوية)

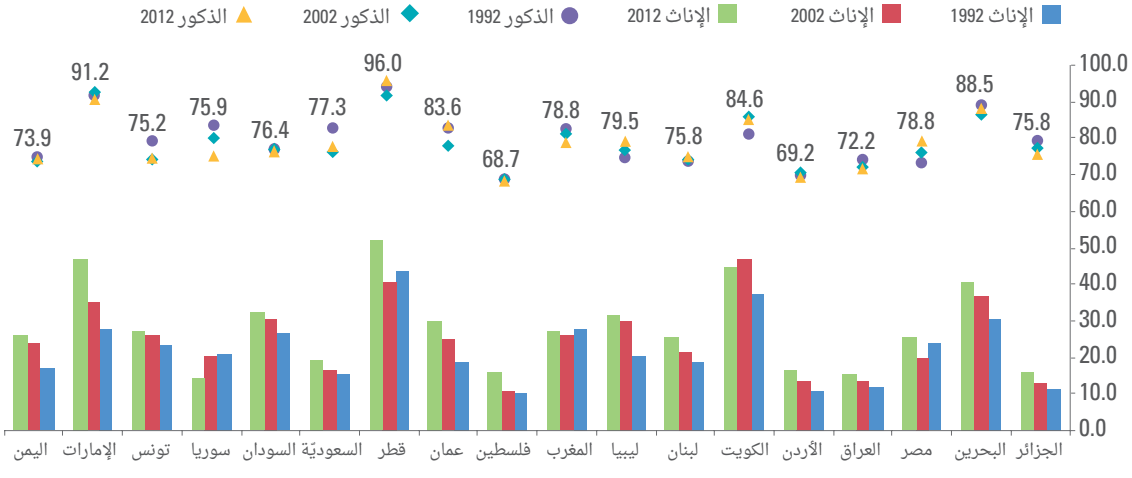

المصدر: منظّمة العمل الدولية، 2014.

الشكل 42. البطالة في المنطقة العربية هي الأعلى في العالم (نسبة مئوية)

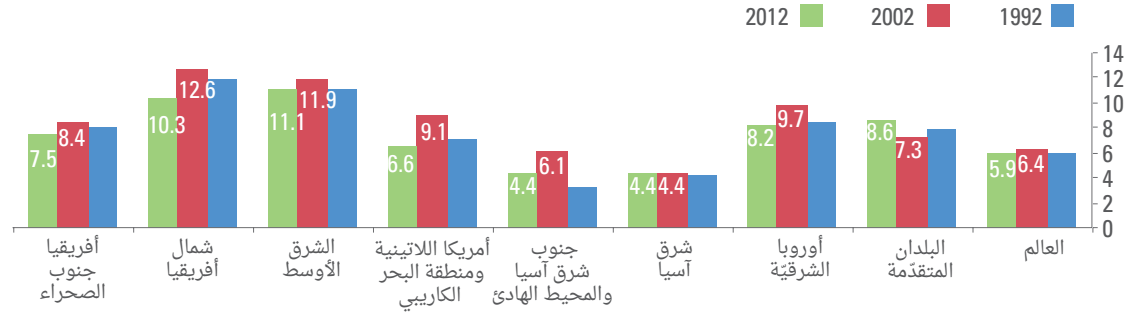

المصدر: منظّمة العمل الدولية، 2014.

وسجل 26 في المائة (الشكل 44). ويعكس ارتفاع معدلات بطالة الشباب ارتفاع معدلات الولادة، وتضخّم أعداد الشباب، وعدم مرونة أسواق العمل في عدد من البلدان.

ثالثاً، في العديد من البلدان العربية، كلما كان الشباب متعلماً يكون أكثر عرضةً للبطالة من أولئك الأقل مهارة[106]. وخلال السنوات الأخيرة، عانى أكثر من 30 في المائة من الشباب ذوي المهارات في المنطقة العربية البطالة، ما يشكل أكثر من 40 في المائة من معدل البطالة العام[107]. ففي تونس، بقي 33.6 في المائة من حملة الشهادات الجامعية عاطلين عن العمل؛ وكانت نسبة النساء 43.8 في المائة. ويتطلّب توزع البطالة على الذكور والإناث من الشباب المزيد من التحليل. ومن عام 1992 إلى عام 2012، ارتفع معدل بطالة النساء من 36.5 في المائة إلى 42.3 في المائة في الشرق الأوسط، ومن 30 في المائة إلى 37 في المائة في شمال أفريقيا. وتجدر الإشارة إلى أن معدل البطالة لدى النساء

الشكل 43. البطالة تطال النساء أكثر في كل البلدان العربية (نسبة مئوية)

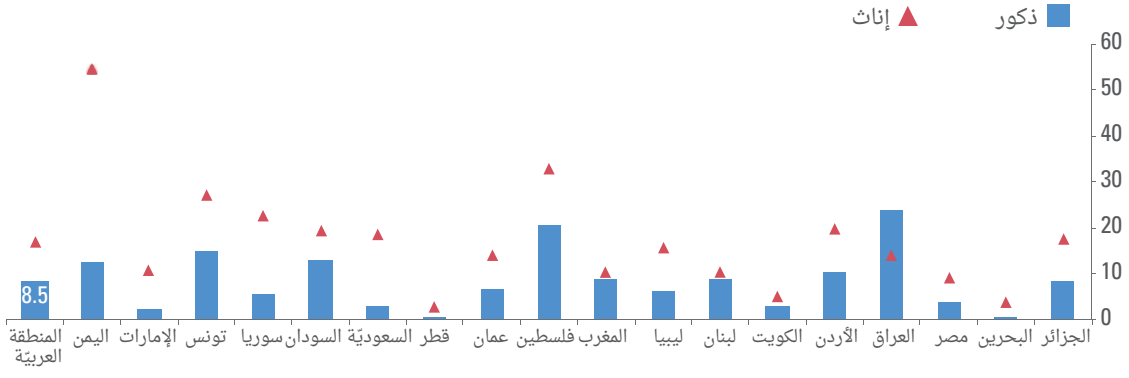

المصدر: منظّمة العمل الدولية، 2014.
ملاحظة: البيانات من أحدث مسوح الإنفاق الأسري المتوفرة.

الشكل 44. معدلات بطالة الشباب في المنطقة العربية هي الأعلى في العالم (نسبة مئوية)

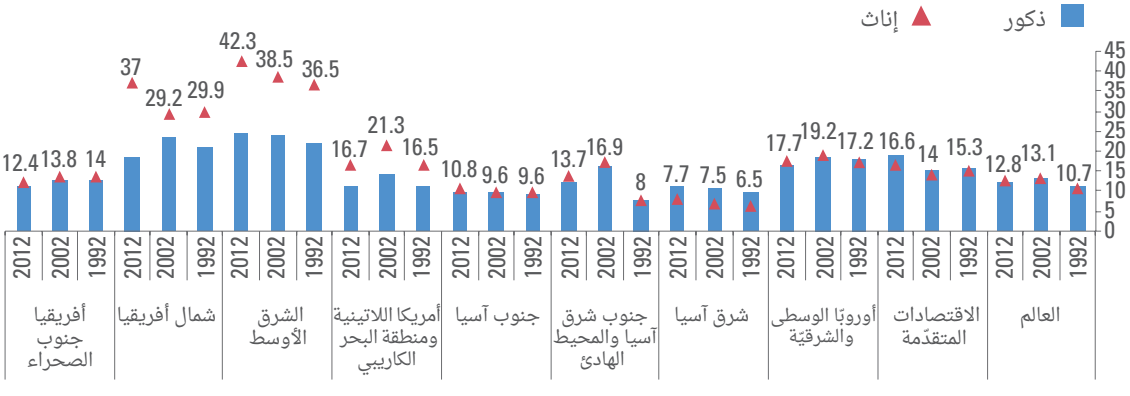

المصدر: منظّمة العمل الدولية، 2014.

يتخطّى بأشواط معدل بطالة الشباب العرب، على الرغم من أن المرأة تشكل النسبة الأعلى من الخريجين الجامعيين في العديد من البلدان العربية.

والبطالة في المنطقة العربية مستمرة في أوساط الأسر المنخفضة الدخل والمرتفعة الدخل على حدّ سواء[108]. ويرتبط ذلك بمعدلات البطالة المرتفعة للمتعلمين الذين يغلب عددهم في الأسر الميسورة، ما يدعم فكرة أن الاقتصادات العربية فشلت في استحداث فرص العمل اللائق بالنسبة إلى الشعب ككل.

رابعاً، الأجور متدنية والأجر الحقيقي يتراجع أو يبقى ثابتاً في معظم البلدان العربية[109]. كما أن متوسط الأجور كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية (وفق الحسابات القومية) تراجع من 31 في المائة في عام 2000 إلى 27 في المائة في عام 2009 (الشكل 45). وقد شهدت مصر أكبر تراجع، حيث انخفضت حصة الأجور من الناتج المحلي الإجمالي من 29 في المائة إلى 25 في المائة في تلك الفترة. وبالتالي، يكون النمو الذي تحقق قد أفاد أصحاب العمل والرساميل بدلاً من العمال، بما أن الأجور الحقيقية لم ترتفع بشكل ملحوظ منذ السبعينات (الشكل 46)[110]. وفي الواقع، كانت المنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة التي شهدت تراجعاً على مستوى الأجور الحقيقية بين العامَيْن 2006 و2011، بنسبة 2.7 في المائة[111].

خامساً، ونتيجة للحقائق النمطية الأربع التي سبق عرضها، تأتي عائدات التعليم منخفضة (على أساس الارتفاع النسبي لمكتسبات الفرد من سوق العمل لكل سنة تعليم إضافية). ويقضي الفرد ما يعادل 9.6 سنة في المدرسة في المنطقة العربية، مقارنة مع 9.8 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و10.5 في شرق آسيا والمحيط الهادئ (الشكل 47). وتبيّن البيانات أن كل سنة تعليم إضافية لا تزيد مكتسبات الفرد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا بنسبة 5.6 في المائة، ما يشكل أدنى مستوى لعائدات التعليم في العالم. وبالرغم من ذلك، يستمر عدد الطلاب الجامعيين في المنطقة بالتزايد، ما يدل على أن الشباب العربي يختار تحصيل مستويات أعلى من التعليم لاكتساب مزيد من المهارات وبالتالي تأخير دخوله إلى سوق العمل. وبعدما كان التوظيف في القطاع العام مضموناً للخريجين الجامعيين في الفترة من عام 1960 إلى عام 1970، يظل العديد من الخريجين اليوم من دون عمل.

وتلخيصاً لما سبق، يمكن القول إن عدم تحقيق تحوّل هيكلي في الاقتصادات العربية يُعتبر من النتائج المتوقّعة للنمو الاقتصادي الذي قام على الأنماط الريعية طوال عقود. وبالتالي، لم يتمّ استحداث ما يكفي من فرص العمل اللائق بسبب انخفاض الطلب، لا سيما في القطاع الخاص النظامي. وكان من المحتم أن يؤدي ذلك إلى زيادة الوظائف في

الشكل 45. انخفضت الأجور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

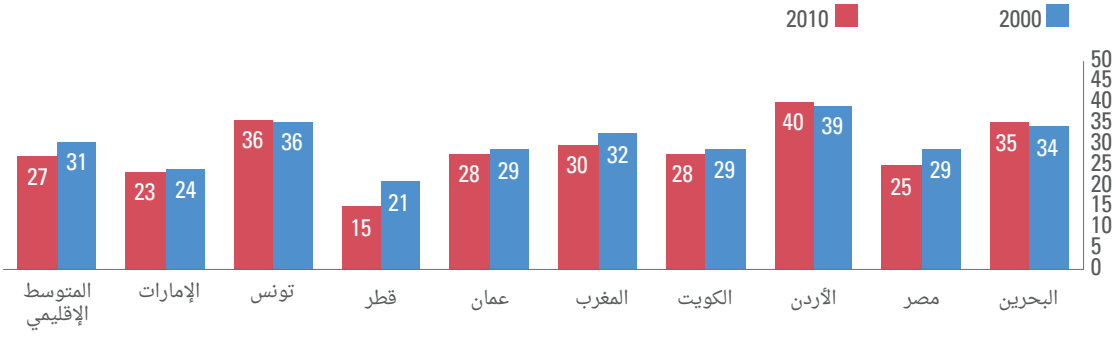

المصدر: منظّمة العمل الدولية، 2012a.
ملاحظة: المتوسط الإقليمي مرجّح على أساس عدد السكان.

القطاع غير النظامي، التي تكون عادة منخفضة الأجر ورديئة النوعية ومنخفضة الإنتاجية. ولا يشكل العاملون في القطاع النظامي في المنطقة إلا حوالى 19 في المائة من السكان في سن العمل (مقارنة مع 27 في المائة في أمريكا اللاتينية و40 في المائة في أوروبا الشرقية)، بينما يشكل القطاع غير النظامي شريحة كبيرة من الاقتصاد في المنطقة ويضم معظم معيلي أسر الطبقة الوسطى[112]. والعقبات التي يواجهها المعيلون العاملون في القطاع غير

الشكل 46. النمو المحقق في الاقتصاد لم يتبعه نمو في الأجور، 1990-2010 (نسبة مئوية)

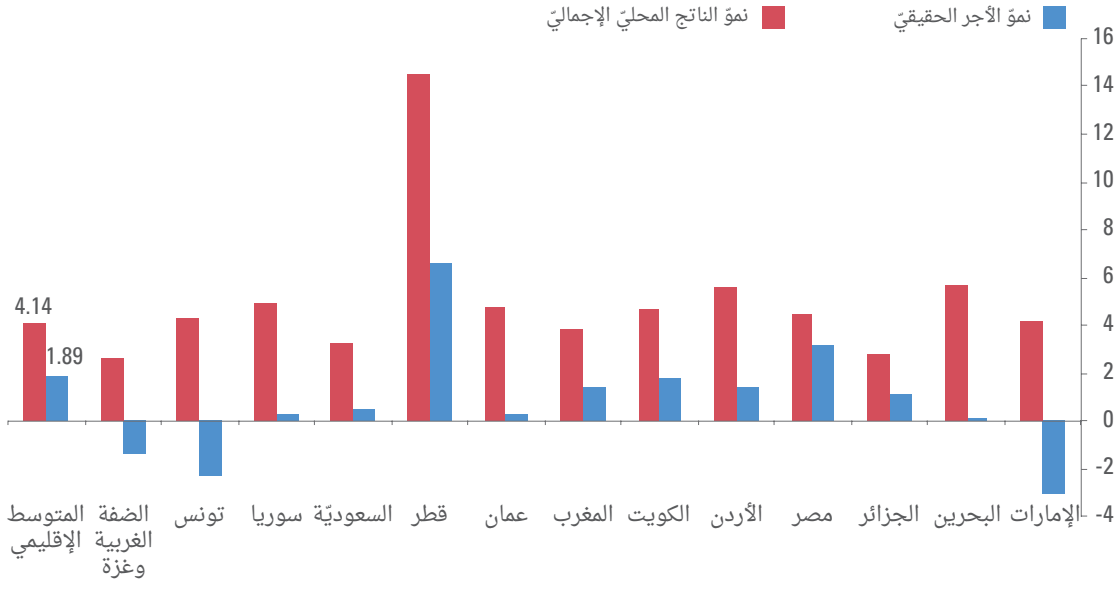

المصدر: حسابات الإسكوا على أساس بيانات منظمة العمل الدولية (2012a)، والبنك الدولي (2014b).
ملاحظة: المتوسط الإقليمي مرجّح على أساس عدد السكان.

الشكل 47. عائدات التعليم في المنطقة العربية هي الأدنى في العالم

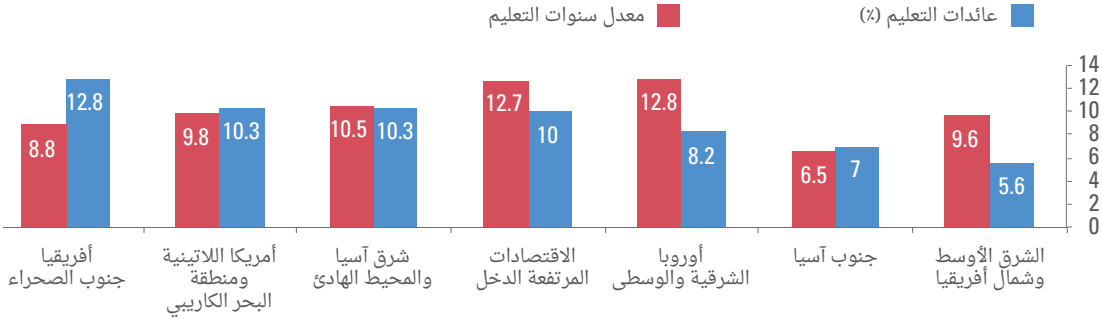

المصدر: Montenegro and Patrinos, 2013.

النظامي أكثر من تلك التي يواجهها العاملون في القطاع النظامي. فهم لا يحصلون على استحقاقات الحماية الاجتماعية ومنها العناية الصحية والمعاشات التقاعدية؛ ويتقاضون أجوراً أدنى من تلك التي يتقاضاها موظفو القطاع النظامي؛ ويعملون في ظروف عمل سيئة؛ ولا يتمتعون بالأمن الوظيفي إذ يعملون من دون أيّ عقد عمل، وبالتالي يوَظَّفون ويُطردون بحسب مزاج صاحب العمل.

ثالثاً. الإعانات غير فعالة والخدمات العامة رديئة النوعية

ألف. توزيع غير عادل للإعانات

تخصص المنطقة العربية حوالى 6.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإعانات (الشكل 48)، في حين أن مناطق نامية أخرى لا تخصص إلا 1.3 في المائة[113].

الشكل 48. جزء كبير من الدخل القومي يذهب إلى إعانات غير منتِجة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

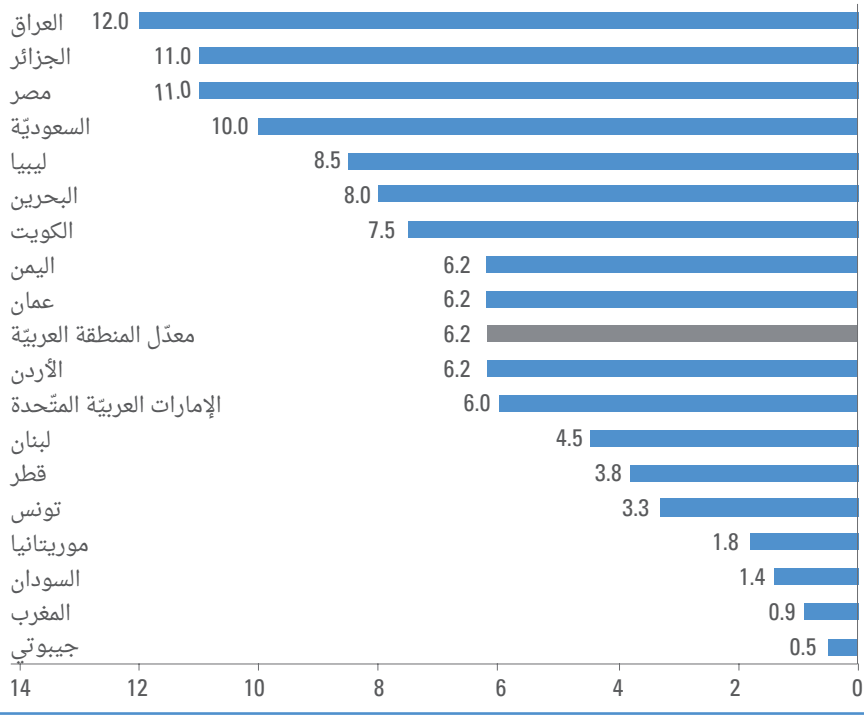

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2013.

الجدول 1. دعم المواد الغذائية يفيد الفقراء والأغنياء (نسبة مئوية)

الخبز			السكر			القمح	
الخُمس	مصر	الأردن	لبنان	مصر	المغرب	مصر	المغرب
1	15	25	25	17	13	37	11
2	16	22	23	19	17	26	16
3	18	20	20	21	19	17	19
4	21	18	18	22	22	12	23
5	30	15	14	21	29	8	31

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2014.

الشكل 49. الفقراء هم الأقل استفادة من دعم الطاقة (النسبة على أساس الخمس)

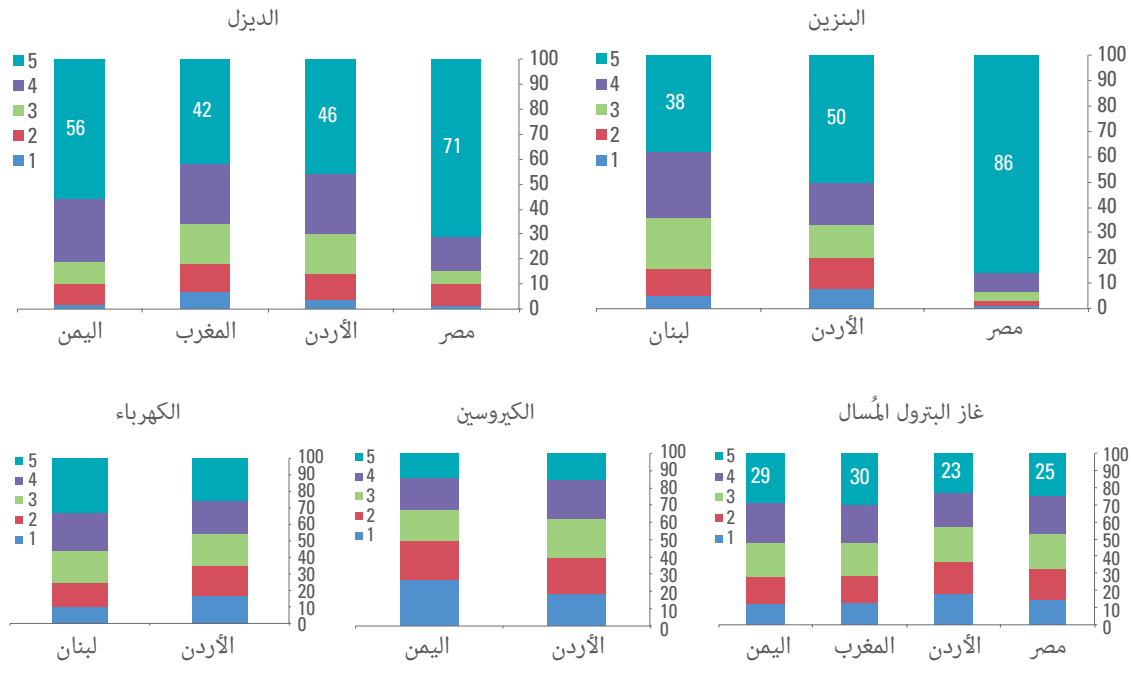

المصدر: صندوق النقد الدولي، 2014.

الشكل 50. الفقراء في البلدان العربية هم أقل المستفيدين من المساعدات الاجتماعية مقارنة مع المناطق النامية الأخرى، 2002-2010 (النسبة المئوية من المستفيدين)

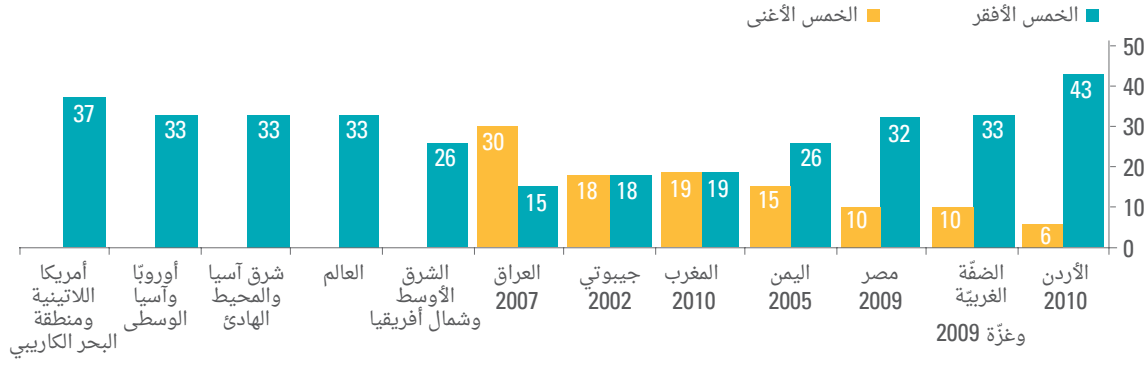

المصدر: البنك الدولي، 2013.

وتشكل الإعانات في مصر 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو ما يعادل 30 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي؛ وفي العراق، تشكل الإعانات 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن المنطقة العربية لا تخصص إلا 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على برامج المساعدة الاجتماعية[114].

وتفوق معدلات دعم الطاقة في معظم البلدان العربية (والتي تتراوح بين 50 و58 في المائة من الكلفة، أو ما يعادل 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) الأوجه الأخرى من الإنفاق الاجتماعي (ومنها العناية الصحية التي لا يُخصّص لها إلا 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وبالإضافة إلى ذلك، بيّنت دراسة حديثة أجراها صندوق النقد الدولي أن منافع دعم الطاقة يجنيها الأغنى في المجتمع والطبقة الوسطى (الشكل 49). وفي معظم البلدان العربية، تُعتبر الشريحة الخُمسية الأغنى (الخُمس 5) هي الأكثر استفادة من دعم البنزين والديزل. وفي مصر، تحصد الشريحة الخُمسية الأغنى 86 في المائة من دعم البنزين و71 في المائة من دعم الديزل. ويبيّن الشكل 49 أن الطبقة الوسطى أكثر من يستفيد من دعم غاز البترول المسال والكيروسين والكهرباء. أما المواد الغذائية (كالخبز والسكر والقمح) فيستفيد منها الفقراء والطبقة الوسطى أكثر (الجدول 1).

سلطت دراسة حديثة أجراها البنك الدولي[115] الضوء على مشكلة سوء توزيع نفقات المساعدة الاجتماعية في عدد من البلدان العربية، فأشارت إلى أن 26 في المائة فقط من فقراء المنطقة استفادوا من برامج المساعدة الاجتماعية في الفترة 2002-2010، وهذا أدنى معدل على مستوى المناطق النامية (الشكل 50). ففي الأردن، (2010) استفادت الشريحة الخُمسية الأغنى من 6 في المائة من منافع برامج الحماية الاجتماعية، في حين استفادت الشريحة الخُمسية الأفقر من 43 في المائة والطبقة الوسطى من 51 في المائة. واستفادت الطبقة الوسطى من 58 في المائة من المساعدة الاجتماعية في مصر، و59 في المائة في اليمن، و62 في المائة في المغرب، و55 في المائة في العراق. وتؤكّد هذه النسب المئوية أن الطبقة الوسطى تستفيد من أكبر حصة من المنافع.

باء. خدمات عامة رديئة في مجالي الصحة والتعليم وتغطية محدودة للحماية الاجتماعية

لم تكن مخصصات الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية في أي وقت أكثر مما كانت عليه في باقي المناطق النامية، ولكن الإنفاق على التعليم كان أعلى بكثير. فالتعليم الذي يُعتبر وسيلة لتنمية رأس المال البشري وتعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية، رأت فيه الأنظمة العربية مزايا أخرى، فاعتبرته وسيلة فعالة لبناء الأمة يمكن استخدامه لصقل التراث المشترك وإرساء العلاقات الثقافية وتلقين الأفكار السياسية[116]. وفي حين استُخدِم التعليم العالي كسبيل للتنمية الاقتصادية في شرق آسيا، استخدمته الأنظمة العربية من أجل الحصول على دعم المواطنين عبر استحداث فرص العمل في القطاع العام[117].

وقد استثمر القادة العرب الجدد بكثافة في التعليم، كما ذُكر سابقاً، بإنفاق 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط سنوي بين العامَيْن 1965 و1975، مقارنة مع 2.6 في المائة في آسيا، و3 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ولكن هاتين المنطقتين كانتا قد أطلقتا ثورة تعليمية قبل عدة عقود، ووصلتا إلى مراحل متقدمة من التغيّر الديمغرافي، وبالتالي كانت حصة الشباب والأطفال من السكان فيهما أقل حجماً مما هي عليه في المنطقة العربية[118]. ونظراً إلى أثر السياسة الاجتماعية على التعليم، حقق معظم البلدان العربية[119] إنجازات ملحوظة: فارتفعت معدلات الالتحاق بالصفوف الثانوية بين عام 1970 والسنوات الأولى من الألفية الثالثة بمقدار ثلاث مرات؛ وارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة سريعاً من 1.3 سنة في عام 1960 إلى 9.6 سنة في أوائل الألفية الثالثة؛ وانخفضت معدلات الأمية بين الراشدين من 50 في المائة في عام 1980 إلى 23 في المائة خلال الفترة المذكورة[120].

ونتيجة لذلك، أصبح ثمانية بلدان عربية من بين أول 20 بلداً في العالم من حيث زيادة متوسط سنوات التعليم بين العامَيْن 1980 و2010. وحتى بعد الانتفاضات، تابعت البلدان العربية الاستثمار في التعليم، وأنفقت أكثر من 5 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، ما يعادل 20 في المائة من الميزانيات الحكومية[121]. ولكن هذه النتائج الملفتة وارتفاع مخصصات التعليم من الإنفاق العام، ترافقت مع تدهور نوعية التعليم في العديد من البلدان العربية. ووفقاً لتقرير أعدّه معهد BROOKINGS[122]،

سجل الأطفال العرب معدلات أدنى من عتبة الحدّ الأدنى للكفاءات في التقييم الدولي لمعرفة الكتابة والقراءة والحساب. وبحسب البيانات المتوفر في 13 بلداً عربياً، لا يتمتع 56 في المائة من تلامذة المرحلة الابتدائية و48 في المائة من تلامذة المرحلة الثانوية بمستويات التعليم الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يتمتع الأطفال في المناطق الريفية بقدرات وكفاءات نظرائهم في المناطق الحضرية، وذلك بسبب عدد من أوجه التباين المتداخلة على أساس الدخل، والنوع الاجتماعي، والموقع الجغرافي والتي تؤدي إلى انقسامات عميقة. وهذا التدهور في

الشكل 51. الإنفاق على الشؤون الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

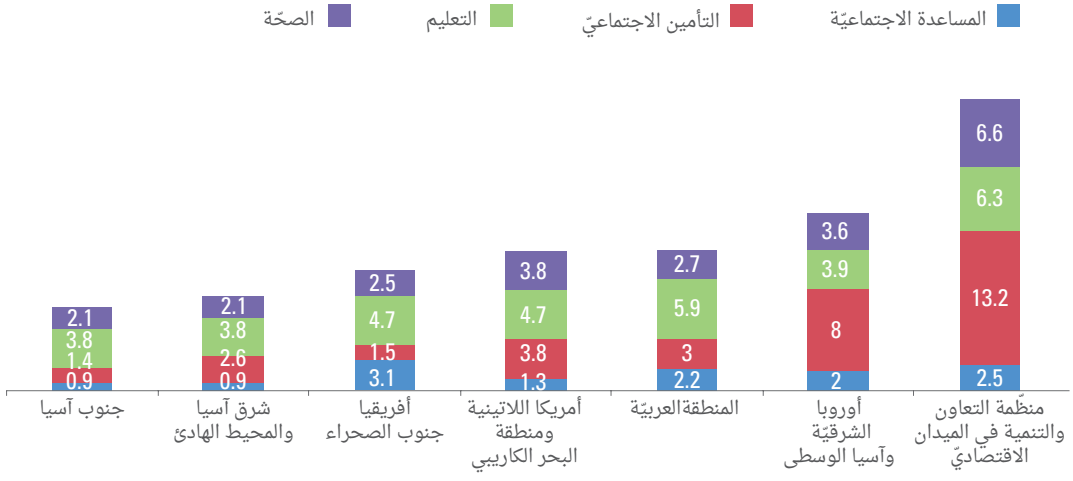

المصدر: Prasad, 2014.
ملاحظة: البيانات من أحدث المسوح المتوفرة حول الإنفاق الأسري.

الشكل 52. الإنفاق على التعليم يفوق ما هو عليه في المناطق النامية الأخرى، 1965-2010 (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

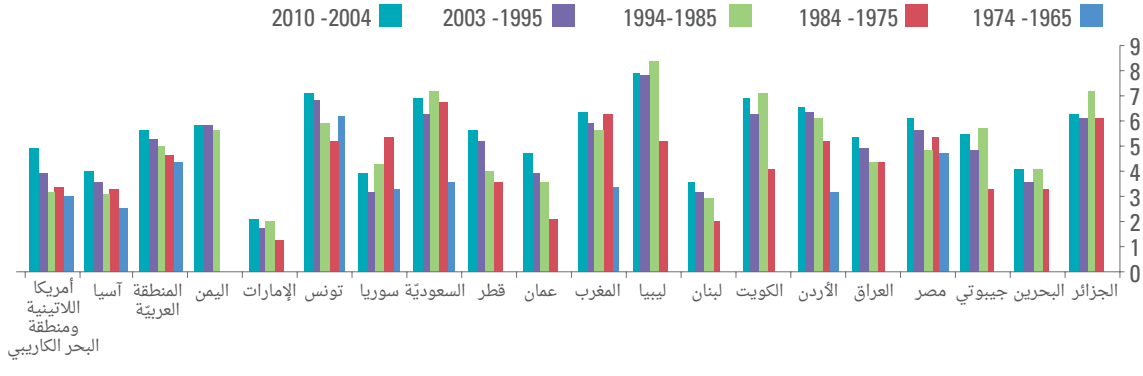

المصدر: الإسكوا، 2013b.

نوعية التعليم العام المتوفر في بلدان عربية عدة ترك معظم أسر الطبقة الوسطى أمام خيارات محدودة تكاد تقتصر على اللجوء إلى التعليم الخاص[123].

ويشكل استمرار تدهور نوعية خدمات الصحة العامة الرديئة أصلاً، إلى جانب استشراء الفساد[124] مصدر قلق إضافي بالنسبة إلى أسر الطبقة الوسطى العربية[125]. وعلى الرغم من أن المنطقة العربية تخصص 2.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على العناية الصحية، وهي نسبة تقارب المتوسط العالمي للبلدان النامية، تسجل النفقات على الصحة من المال الخاص مستويات أعلى بكثير. فحوالى نصف النفقات على الصحة (أو 47 في المائة) في المنطقة العربية ينفق من المال الخاص (الشكل 54)، وتبلغ النسبة 58 في المائة في مصر و78

الشكل 53. ثمانية بلدان عربية كانت من بين أول 20 بلداً على صعيد التحصيل العلمي في العالم، 1980-2010 (متوسط سنوات الدراسة)

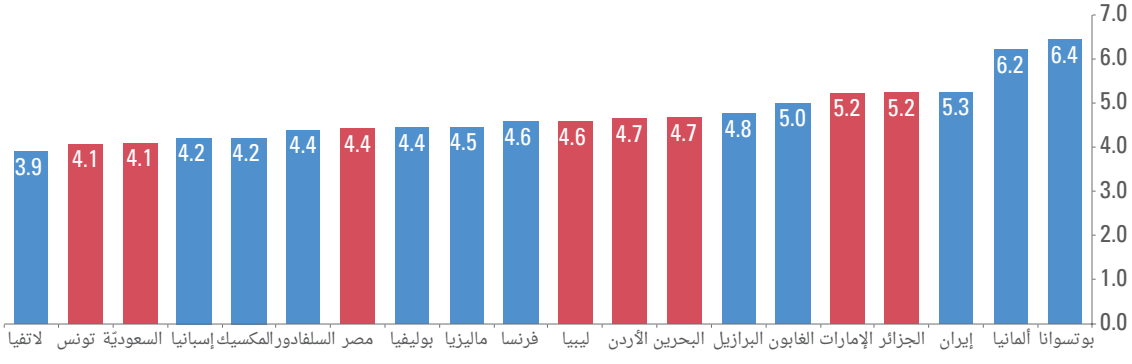

المصدر: Campante and Chor, 2012.

الشكل 54. النفقات على الصحة من الأموال الخاصة في المنطقة العربية هي ثاني أعلى هذه النفقات في العالم، 2012 (كنسبة مئوية من إجمالي النفقات الصحية)

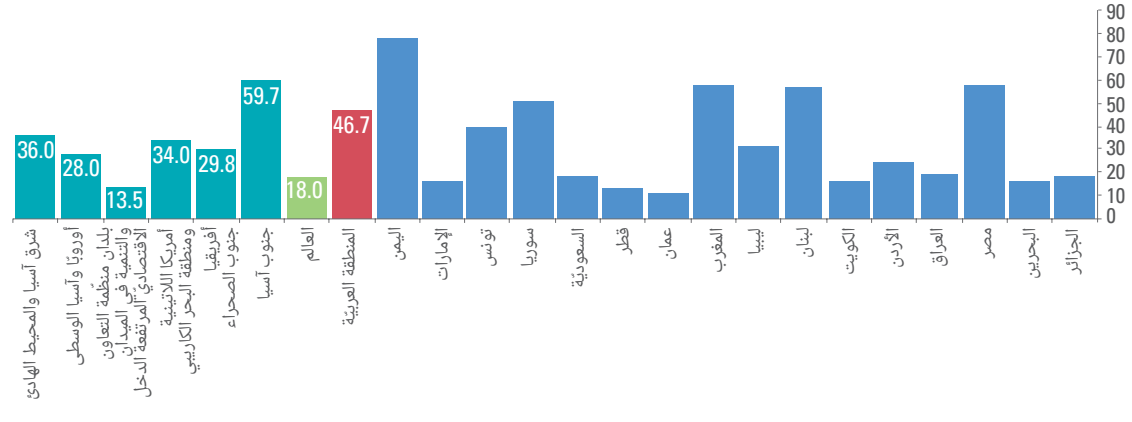

المصدر: البنك الدولي، 2014b.

في المائة في اليمن. وبالتالي، تسجل المنطقة العربية ثاني أعلى نسبة في العالم للإنفاق على الصحة من المال الخاص (بينما تبلغ هذه النسبة 60 في المائة في جنوب آسيا)، نتيجة لتدهور أنظمة الصحة التي لا يبدو أنها من أولويات الحكومات[126]. ونتيجة لذلك، يلجأ مواطنو الطبقة الوسطى إلى القطاع الخاص عندما يستطيعون تحمّل كلفته[127]. وتدل حصة النفقات على الصحة من الأموال الخاصة من إجمالي النفقات الصحية (الشكل 55) على ارتفاع أعباء النفقات الصحية في معظم البلدان غير الغنية بالنفط، وهي الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب، واليمن؛ بينما يسجَّل نمط معاكس في البلدان الغنية بالنفط ولبنان.

الشكل 55. النفقات على الصحة من الأموال الخاصة، 1990-2012 (كنسبة مئوية من إجمالي النفقات الصحية الخاصة)

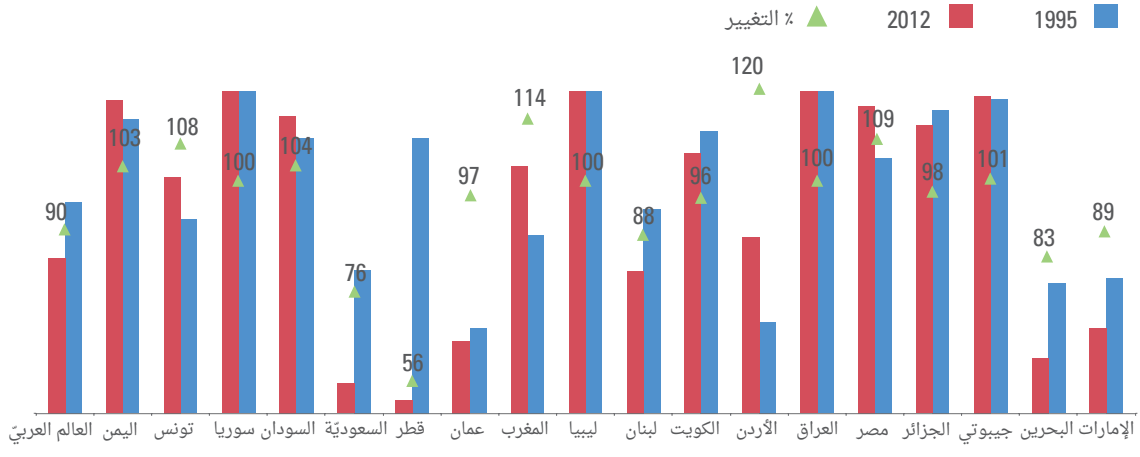

المصدر: البنك الدولي، 2014b.

الشكل 56. مصر: تزايد النفقات الصحية والتعليمية كحصة من إجمالي الإنفاق الأسري

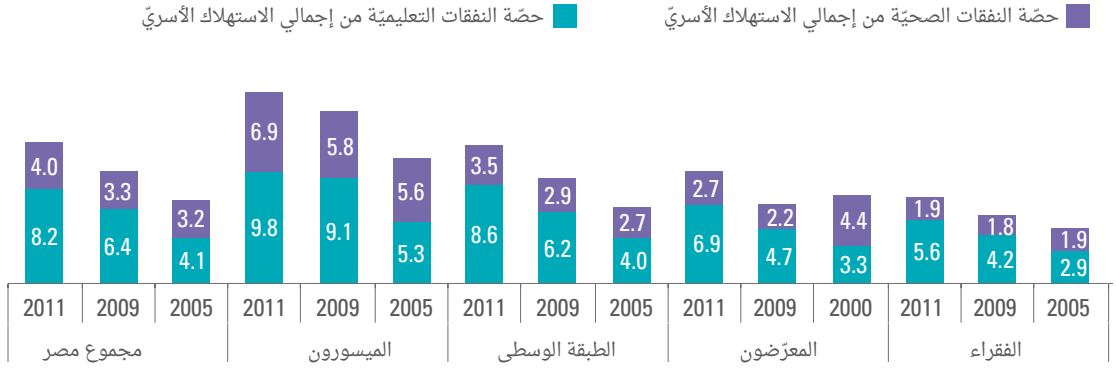

المصدر: Prasad, 2014.

الشكل 57. تونس: الإنفاق على الصحة والتعليم كجزء من مجموع استهلاك الأسر المعيشية، 2010 (نسبة مئوية)

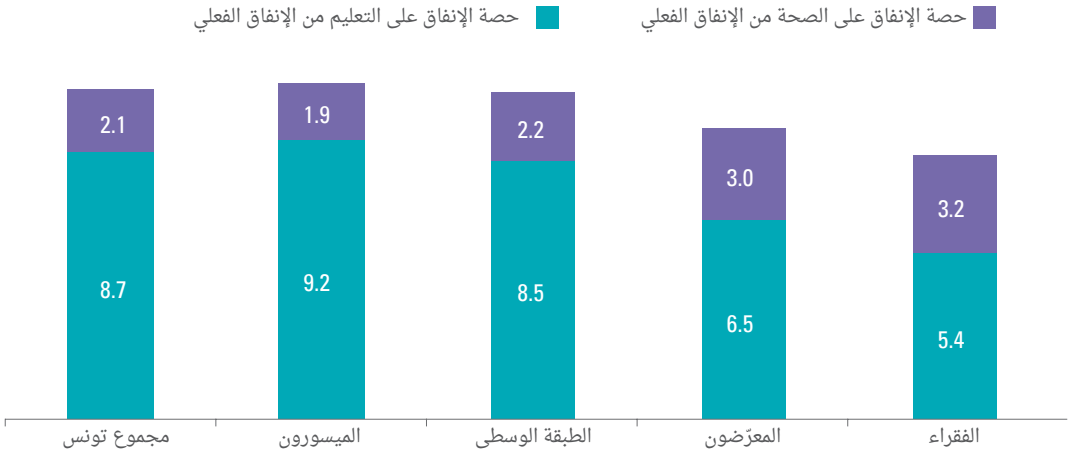

المصدر: Prasad, 2014.

الشكل 58. المنطقة العربية متأخرة عن مناطق أخرى في تغطية معاشات التقاعد (نسبة مئوية)

المصدر: ILO, 2013.
ملاحظة: الأرقام الإجمالية مرجحة بمجموع السكان.

ويزيد تدهور نوعية الخدمات الصحية والتعليمية من الضغوط المالية على الطبقة الوسطى من خلال زيادة النفقات من الأموال الخاصة. وفي مصر، شكلت النفقات الصحية 4.1 في المائة من إجمالي الاستهلاك الأسري في عام 2005، وتضاعفت هذه النسبة بعد مرور عقد من الزمن في عام 2011 (الشكل 56)[128]. وتبيّن البيانات من جهة أخرى، أن النفقات الصحية كحصة من إجمالي الاستهلاك ترتفع مع ارتفاع مستوى الدخل: فقد أنفق الفقراء 5.6 في المائة من دخلهم على الصحة، والطبقة الوسطى 8.6 في المائة، والطبقة الميسورة 9.8 في المائة في عام 2011. وبالتالي، مَن يمكنهم تحمّل كلفة العناية الصحية الخاصة يختارون الإنفاق على الصحة من أموالهم الخاصة للحصول على خدمات أفضل من الخدمات المتردية التي يوفرها القطاع العام.

ويمكن ملاحظة العلاقة نفسها بين النفقات والدخل عند النظر في النفقات التعليمية من الأموال الخاصة. فقد أنفقت الطبقة الميسورة المصرية 6.9 في المائة على التعليم في عام 2011، والطبقة الوسطى 3.5 في المائة، والطبقة الفقيرة 1.9 في المائة (الشكل 56). وبالتالي، كلما ارتفع الدخل، ارتفعت حصة الأموال الخاصة لتمويل التعليم. وكما هو الحال بالنسبة إلى العناية الصحية، كل من يستطيع تحمّل كلفة المدارس الخاصة يلجأ إليها في ظل تدهور نوعية التعليم في المدارس الرسمية.

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك تونس (الشكل 57)، حيث أنفقت الأسرة المتوسطة على الصحة 8.7 في المائة من إجمالي استهلاكها في عام 2010. وكما هي الحال في مصر، ترتفع النفقات الصحية في تونس مع ارتفاع مستوى الدخل: فقد أنفقت الطبقة الفقيرة 5.4 في المائة، والطبقة الوسطى 8.5 في المائة، والطبقة الميسورة 9.2 في المائة. ولكن مستوى النفقات التعليمية كحصة من إجمالي الاستهلاك الأسري في تونس يتخذ منحىً معاكساً لما هو عليه في مصر (الشكل 57)، إذ ينخفض مستوى الإنفاق على التعليم مع ارتفاع الدخل. فالطبقة الفقيرة أنفقت 3.2 في المائة على التعليم، والطبقة الوسطى 2.2 في المائة، في حين أنفق الميسورون 1.9 في المائة فقط. وبالتالي، فإن كلفة التعليم تشكل عبئاً مالياً كبيراً على الفقراء أكثر منهم الأغنياء.

الشكل 59. نسبة 2.2 في المائة من العاطلين عن العمل تتلقى إعانات البطالة في المنطقة العربية

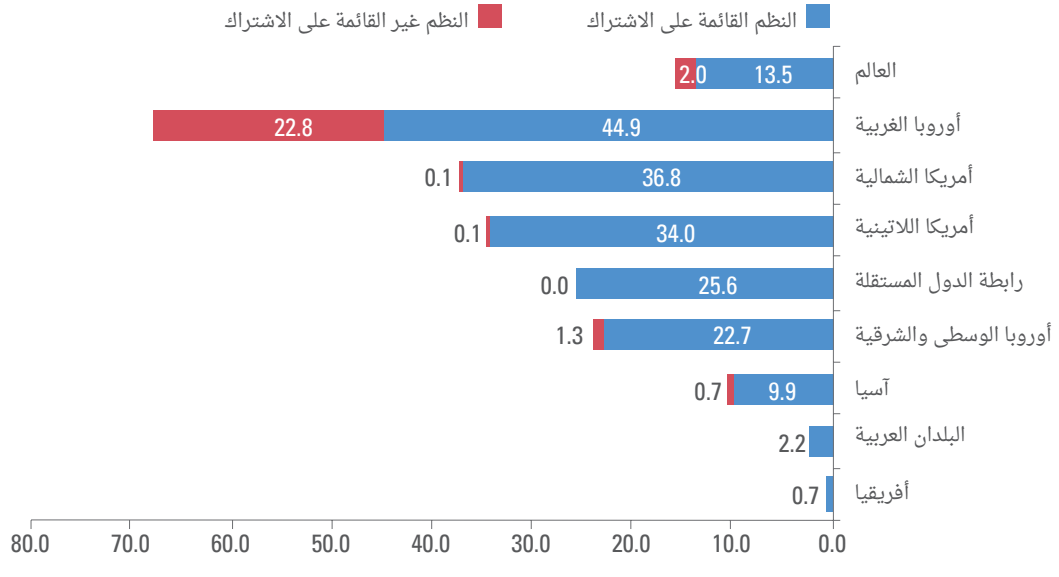

المصدر: Tzannatos et al., 2011.
ملاحظة: التقديرات الإقليمية مرجحة بمجموع القوة العاملة، 2009.

يؤدي ضعف نظام الحماية الاجتماعية، الذي يقتصر على غالبية العاملين في القطاع المنظم ومحدودية نطاقه إلى تفاقم شواغل الطبقة الوسطى إزاء ارتفاع تكاليف الصحة والتعليم[129]. فالمنطقة العربية لا تزال متأخرة عن المناطق النامية الأخرى من حيث نطاق تغطية المعاشات التقاعدية (الشكل 58)، إذ يحصل 48 في المائة من السكان في سن التقاعد في البلدان النامية الأخرى على معاشات، مقابل 38 في المائة في شمال أفريقيا و32 في المائة في الشرق الأوسط[130]. ونسبة التغطية بالمعاشات التقاعدية للمساهمين العاملين في المنطقة العربية هي من أدنى النسب[131]، تبلغ 24 في المائة في شمال أفريقيا، و19 في المائة في الشرق الأوسط، مقابل 31 في المائة على الصعيد العالمي و22 في المائة في البلدان النامية الأخرى. وينخفض هذا الرقم إلى 12 في المائة إذا ما استبعدت الصين.

ولا يحصل العاملون في القطاع غير المنظم على معاشات تقاعدية. ففي المغرب، مثلاً، ثلاثة أنظمة مختلفة للمعاشات التقاعدية: نظام للموظفين العاملين في القطاع العام ونظام للشركات التي تملكها الدولة ونظام للعاملين في القطاع الخاص. ونتيجة لوجود قطاع غير منظم على نطاق واسع وارتفاع عدد السكان العاملين لحسابهم الخاص، لا يشمل نظام المعاشات إلا ثلث السكان في سن العمل[132]. وعلاوة على ذلك، يحصل العاطلون عن العمل على نصيب ضئيل من الحماية. ويقتصر وجود نظم تأمين ضد البطالة على قلة من البلدان، منها تونس والجزائر، ولا تزال تغطية التأمين ضد البطالة في المنطقة العربية ثاني أدنى تغطية في العالم، أي تحلّ قبل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (الشكل 59).

رابعاً. خلاصة

تشير البيانات والتحليلات الواردة في الجزء الثالث من هذا التقرير إلى أن السياسات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية نفذت من أجل استحداث طبقة من الموالين المخلصين. وتؤكد هذه الفرضية أدلة على وجود تحيز نحو الطبقة الوسطى في تقديم الإعانات المختلفة. ومع أن ذلك أدى إلى توسع الطبقة الوسطى في العديد من البلدان، بقي الوجه الآخر في استمرار أنظمة تُحكِم سيطرتها على السلطة السياسية وتضعف القاعدة الاقتصادية والإنتاجية. وقد حرصت النخبة على انتزاع الخضوع الكامل من الجماهير وليس على مشاركتها السياسية. وكوفئت الطبقة الوسطى، على دعمها غير المشروط، بوظائف تدرّ على شاغليها أجوراً مرتفعة وإعانات سخية. ولتمويل هذه السياسات، اعتمدت الأنظمة على عائدات النفط، وعلى تدفقات التحويلات المالية وأموال المساعدة في حالة البلدان غير المصدرة للنفط.

وعلى ضوء التحولات الجوهرية التي أدخلت على السياسة الاجتماعية والاقتصادية منذ التسعينات، يسهل فهم الدوافع الكامنة وراء الانتفاضات التي قادتها الطبقة الوسطى. ويرد في الجزء الثالث من هذا التقرير عاملان توضيحيان. ففي المقام الأول، لم يترك تجميد التوظيف في القطاع العام وضعف الطلب على الأيدي العاملة في القطاع الخاص المنظم سوى خيارات قليلة خلاف الوظائف ذات القيمة المضافة المنخفضة والأجور المتدنية في قطاع الخدمات غير المنظم، وبدون حماية اجتماعية. وفي المقام الثاني، أثقل سوء نوعية خدمات الصحة العامة والتعليم كاهل أسر الطبقة الوسطى بأعباء مالية إضافية، إذ اتجهت إلى بدائل خاصة لتغطية النقص في الخدمات العامة.

وفي ديمقراطية حقيقية، تؤثر السلطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تمارسها الطبقة الوسطى بصفة عامة في صنع القرار. ومع ذلك، فقد تطالب عادة طبقة وسطى محرومة بإجراء إصلاحات مؤسسية من أجل تصحيح وضعها المتدهور. وعندما لا تفسح النخب وصانعو القرار، الضالعون في رأسمالية تحابي المقربين، مجالاً واسعاً أمام الآخرين لإسماع صوتهم، تتفاقم مكامن الضعف في مقوّمات الحكم. ويغذي هذا الواقع، في ظل ضائقة اجتماعية واقتصادية، دافع الانتفاضة لدى الطبقة الوسطى.

تنم مؤشرات الحكم عن ضعف وتراجع في البلدان العربية مقارنة بالبلدان الأخرى، ومن أكثر مظاهر الضعف شيوعاً ضيق الحيّز السياسي والمدني، وانتشار الفساد.

الجزء الرابع
تركة النظام السلطوي

في الماضي، وعلى خلاف ما حدث في المنطقة العربية، طالبت الطبقة الوسطى في بلدان أخرى بالمشاركة السياسية، والإصلاحات، والسياسات الاجتماعية وأدت دور عامل التغيير في مجتمعاتها. غير أن الطبقة الوسطى في العالم العربي مُنحت إمكانيات كبيرة بفعل سياسات حكومية متعمدة نفذت في حقبة ما بعد الاستقلال، ولا سيما اعتباراً من الستينات إلى السبعينات من القرن الماضي، عندما أتيح التعليم العام والتشغيل في القطاع العام، وأغدقت التقديمات السخية من الدولة لإبقاء السلطة في مأمن عن أي مخاطر[133]. ونتيجة لذلك، بقيت الطبقة الوسطى في العالم العربي في حالة خمول، ونأت بنفسها عن انتقاد النظام الحاكم. واستمالت النخبة الحاكمة الطبقة الوسطى، إذ أدخلتها في الائتلاف الحاكم (أو سمحت بها كمعارضة في الحدود المسموح بها)[134]. وبعبارة أخرى، كان النظام يعتمد على الطبقة الوسطى بقدر ما تعتمد هي عليه. ويحاجج ديوان[135] (DIWAN) قائلاً إن نموذج الحكم في المنطقة العربية هو عبارة عن ائتلاف بين النخب الحاكمة وشرائح من الطبقة الوسطى، يحقق لأعضائه منافع اقتصادية، بوسائل مثل تقديم الإعانات. غير أن المسألة لم تكن مجرد قبول بالمساعدة الاجتماعية لقاء تقديم شيء من الدعم للسلطة؛ إذ آمنت الطبقة الوسطى بالتخطيط المركزي للدولة وبضرورة إبقاء المعارضة السياسية تحت السيطرة. وظنت أن تحكّم الدولة في الاقتصاد يحمي مصالحها على أفضل وجه[136]. وعوّلت على الدولة في التشغيل وتسيير الأعمال والحصول على الخدمات الاجتماعية. وبدلاً من توجيه الانتقاد إلى الدولة والدعوة إلى إجراء إصلاحات سياسية، عرقلت الطبقة الوسطى العربية تنفيذ هذه الإصلاحات، وأيّدت التحرير الاقتصادي، الذي أتى بعكس المبتغى على المدى الطويل[137]. وبذلك تطورت المقايضة السلطوية في ظل هذا الواقع، فاتخذت شكل عقد اجتماعي «استعاض عن حقوق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة وعوداً بالأمن وبالرفاه الاجتماعي»[138].

ويركز الجزء الرابع من هذا التقرير على قضايا الحكم لتفسير أسباب اندلاع الانتفاضات في المنطقة العربية. وتخترق قضايا الحكم القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع غير المنظم وتُعتبر في كثير من الأدبيات من العناصر الرئيسية المحددة لأسباب نجاح بعض البلدان وفشل أخرى في مساراتها الإنمائية. ويمكن أن تساعد مقوّمات الحكم على تفسير الفوارق في الدخل والنمو بين البلدان[139]. ويتناول هذا التقرير العلاقات المعقدة بين الطبقة الوسطى العربية والأنظمة السياسية وهياكل الحكم من خلال تحليل اتجاهات الحكم والبحث في القناعات السياسية للطبقة الوسطى العربية وسلوكها.

أولاً. تقدّم ضئيل في مقوّمات الحكم

تستخدم في نوعية المؤسسات عموماً، ومقوّمات الحكم خصوصاً، مؤشرات عديدة. ومن مصادر هذه المؤشرات مؤشر الديمقراطية العربي، ومنظمة دار الحرية، والبنك الدولي، ومشروع بوليتي الرابع، ومؤسسة التراث، ومنظمة الشفافية الدولية. غير أن هذه المؤشرات لا تحظى بالإجماع على المستوى العالمي لأسباب، منها الصلاحية، والدقة، ومراعاة خصوصيات كل بلد. وهكذا يستلزم تحليل مقوّمات الحكم دراسة مؤشرات مختلفة متعددة الأبعاد من أجل قياس نوعية الحكم على نحو أفضل.

وتتألف مؤشرات إدارة الحكم في العالم من مؤشرات إجمالية ومؤشرات فردية تُستخدم لقياس إدارة الحكم في 215 بلداً على مدى الفترة 1996-2012، وذلك من حيث الأبعاد الستة التالية: المشاركة والمساءلة؛ والاستقرار السياسي وانعدام العنف؛ وفعالية الحكم؛ ونوعية الأنظمة؛ وسيادة القانون؛ وقمع الفساد[140]. ويرد متوسط قيم الأبعاد الستة لإدارة الحكم في الشكل 60 للبلدان العربية التي لم تبل، بصفة عامة، بلاءً حسناً في إدارة الحكم مقارنة بمناطق أخرى. غير أن الأمر الذي يدعو إلى مزيد من القلق، هو أن الاتجاهات الخطية في

خمسة أبعاد لإدارة الحكم من أصل ستة هي سلبية في الفترة 1996-2012. والاتجاه الأكثر وضوحاً، والملفت إلى حد بعيد، هو الانهيار في مؤشر «الاستقرار السياسي وانعدام العنف»، الذي انخفض بما يزيد عن النصف من الذروة التي سجلها في عام 2000. ويتمثل ثاني أبرز اتجاه سلبي في تراجع «قمع الفساد» تليه «المشاركة والمساءلة» (مع تسجيل ارتفاع ملحوظ بعد عام 2011، يُستخلص منه تحسن في النظرة إلى الحكم في المنطقة عقب المظاهرات المدنية) و«سيادة القانون» و«فعالية الحكم» (وهو متقلب جداً). وتُعد «نوعية الأنظمة» الاتجاه الإيجابي الوحيد في مجال الحكم في المنطقة، مع أن هذا المؤشر سجل انخفاضاً بعد عام 2010.

الشكل 60. تدهور في معظم مؤشرات إدارة الحكم في البلدان العربية

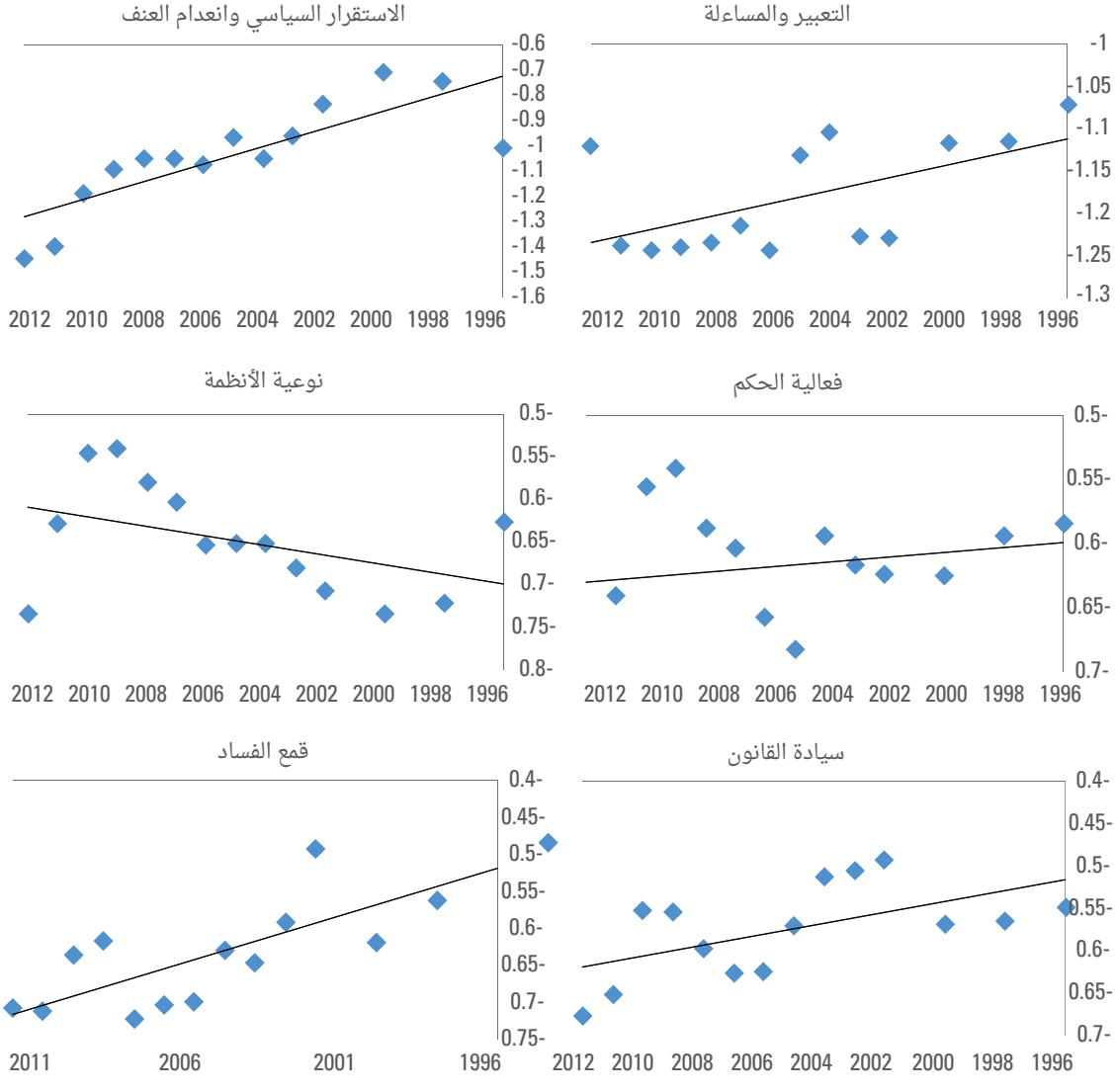

المصدر: مؤشرات إدارة الحكم في العالم (Kaufmann et al., 2014) وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: المتوسط الإقليمي مرجح بمجموع السكان.

ويمكن تقسيم البلدان العربية إلى المجموعات الثلاث التالية من حيث خصائص الأيدي العاملة والموارد فيها: البلدان الغنية بالموارد والمفتقرة إلى الأيدي العاملة (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمّان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية) والبلدان الغنية بالموارد وبالأيدي العاملة (الجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وليبيا واليمن) والبلدان المفتقرة إلى الموارد والزاخرة بالأيدي العاملة (الأردن وتونس وجزر القمر وجيبوتي والصومال وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا).

وضمن اتجاهات المتوسطات المرجحة بعدد السكان لمؤشرات إدارة الحكم في العالم العائدة إلى مجموعات البلدان، توجد اختلافات في مستويات مؤشرات الحكم وديناميّاتها على حد سواء. فقد سجلت البلدان الغنية بالموارد والمفتقرة إلى الأيدي العاملة، أي بلدان مجلس التعاون الخليجي، أفضل مؤشرات الحكم، باستثناء مؤشر المشاركة والمساءلة. وتحتل هذه البلدان المرتبة الأولى من حيث الديناميات الإجمالية، إذ تظهر تحسناً في فعالية الحكم ونوعية الأنظمة وقمع الفساد. غير أن مؤشر المشاركة والمساءلة في هذه البلدان تراجع مؤخراً؛ وحكومات مجلس التعاون الخليجي لا تحتمل الانشقاق السياسي، ونصيب الفرد فيها من عائدات النفط كبير بما فيه الكفاية لحماية الاستقرار السياسي بما تؤمنه للطبقة الوسطى من فرص العمل في القطاع العام والخدمات العامة المدعومة، وما تقدمه للنخبة في مجال الأعمال من إعانات حكومية وتسهيلات لاستيراد الأيدي العاملة.

ويبدو أن مزيج وفرة الموارد ووفرة الأيدي العاملة يضرّ بنوعية إدارة الحكم؛ فقد سجلت بلدان هذه المجموعة أسوأ الأرقام المطلقة في جميع المؤشرات وأظهرت اتجاهاً سلبياً في الاستقرار السياسي وانعدام العنف، ولا سيما في الأعوام الأخيرة. والاقتصادات في هذه البلدان ليست اقتصادات صناعية، غير أن نصيب الفرد فيها من عائدات النفط يسجّل مستوى متوسطاً يكفي لقلة محظوظة. وترتبط حكومات هذه البلدان بعلاقات وثيقة مع أجهزة الأمن والجيش، وقد لجأت إلى القوة في الرد على الانتفاضات في المنطقة العربية.

وتقع مجموعة البلدان المفتقرة إلى الموارد والزاخرة بالأيدي العاملة بين المجموعتين الأخريين من حيث مؤشرات نوعية الحكم. ويبقى الاستثناء في مؤشر «المشاركة والمساءلة»، إذ تحتل هذه البلدان المرتبة الأولى، ولكن بتقدّم بطيء يكاد يقارب حالة الركود. والنظام السياسي في تلك البلدان تنافسي نسبياً؛ على رأسه قيادات سلطوية، تستمدّ بقاءها من الدعم الضمني أو المباشر للغرب ومن مزيج من سياسات المنفعة المتبادلة.

ولا شك في أن المجاميع العامة تحجب تباينات بين فرادى البلدان في كل مجموعة. ومن حيث التقدم، تضمّ المنطقة العربية بلداناً تصدّرت الترتيب العالمي في أدائها، وأخرى حلت في مواقع متأخرة. فالإمارات العربية المتحدة وتونس والكويت هي من البلدان الخمسة الأولى في العالم من حيث تحسين نوعية المؤسسات القانونية، وتعد الإمارات العربية المتحدة وقطر من البلدان الخمسة الأولى في تحسين نوعية المؤسسات السياسية[141]. ولا تزال مستويات نوعية الحكم في المطلق بعيدة عن المستويات التي بلغتها بعض البلدان في الغرب، غير أن الاتجاه مشجع، ولو سُجل تراجع مع الوقت في بعض الحالات.

ويؤدي تراجع نوعية الحكم إلى إضعاف العقد الاجتماعي وتضييق السبل المتاحة للتعبير السياسي. وفي حال عدم توفر آليات للمشاركة، قد يلجأ الأفراد إلى التظاهر، وهو خيار لا يأتي دائماً بالنتائج المنشودة. ويسلط الجدول 2 الضوء على نوعية الحكم الآخذة في التدهور في المنطقة، منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ يتناول نوعية المؤسسات القانونية والسياسية والاقتصادية في البلدان العربية الأربعة حيث أفضت الانتفاضات المدنية إلى تحول سياسي (تونس وليبيا ومصر واليمن)، بالتقييم النسبي (أي بالمقارنة مع بلدان أخرى) والتقييم المطلق (داخل البلد نفسه مقارنة بالسنوات الماضية). ومع أن هذه البلدان تسجل مستويات متباينة في نوعية المؤسسات، تتقارب في نوعية المؤسسات السياسية. فنوعية النظام السياسي في هذه البلدان في حالة تدهور مقارنة ببلدان أخرى (النوعية النسبية) وداخل كل بلد أيضاً مع مرور الوقت (النوعية المطلقة). وتلتقي بلدان عربية أخرى، حيث لم تفض الاضطرابات المدنية إلى تحول سياسي، على هذا الاتجاه السلبي في نوعية النظام السياسي. ولا يمكن اعتبار هذا التراجع في الحكم السياسي العامل الحاسم في اندلاع الانتفاضات والتمهيد للتحول السياسي. إلا أنه العامل

الذي أضعف العقد الاجتماعي التقليدي، إذ قلّل من بريق مقايضة الحقوق السياسية بالمنافع الاقتصادية. ولعل الإقصاء المتزايد لعامة السكان من العملية السياسية هو الذي رجح كفة الميزان.

ويمكن التثبت من تراجع نوعية الأنظمة السياسية في المنطقة العربية بواسطة مؤشرات من مجموعة بيانات سينكرانيلي وريتشاردز[142] (CINGRANELLI-RICHARDS (CIRI) HUMAN RIGHTS DATASET). ويبين مؤشر التمكين السياسي أن المنطقة العربية شهدت تراجعاً في الانفتاح السياسي بين عامي 1980 إلى 2010. وانخفض متوسط المنطقة من حوالي 6 في عام 1980 إلى 2 في عام 2010 على مقياس يتدرج من صفر إلى 14 علامة، حيث يشير الصفر إلى الحكم الاستبدادي المطلق. كما انخفض مؤشر السلامة البدنية، الذي يتراوح بين صفر لأقصى درجات القمع و8، من 4.5 إلى 2.5 على مدى الفترة نفسها، في دليل على أن النخبة الحاكمة استخدمت القمع أكثر فأكثر كأداة سياسية حتى قبل اندلاع الانتفاضات[143].

وتوجد طريقة أخرى لقياس نوعية الحكم تتمثل في استخدام متوسط قيم عدد من المتغيرات المؤسسية البديلة. وباستخدام ما يزيد على 30 متغيراً من متغيرات نوعية المؤسسات، صُنّفت البلدان ضمن خمس مجموعات ذات خصائص محدّدة. تضمّ المجموعة الخامسة البلدان التي تسجل أفضل نوعية من المؤسسات وتضمّ المجموعة الأولى البلدان التي تسجّل أسوأ نوعية من المؤسسات. ومن أصل البلدان العربية الإثني عشر التي تتوافر عنها بيانات، تصنّف ثلاثة بلدان في المجموعة الأولى وتسعة بلدان في المجموعة الثالثة. ويتناول التقرير هاتين المجموعتين بمزيد من التفصيل. وحددت خصائص المجموعة عن طريق مقارنة متوسط قيم نوعية المؤسسات ومتغيرات أخرى بين المجموعات لمدة 21 عاماً، اعتباراً من عام 1990 وحتى عام 2010. ويشير متوسط القيم لهذين العقدين إلى أن بلداناً عديدة سجلت تحسناً ملحوظاً، في حين شهدت بلدان أخرى تراجعاً[144].

وتحلّ المجموعة الأولى، التي تضم من المنطقة العربية الجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر، في أدنى المستويات من حيث نوعية الحكم، إذ تسجل باستمرار انحرافاً بمعدّل نقطة واحدة دون المتوسط العالمي في نوعية المؤسسات القانونية والسياسية والاقتصادية. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 933 دولاراً فقط في 28 بلداً من بلدان المجموعة الأولى، والعمر المتوقع عند الولادة أقل من 58 سنة ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة أقل من 67 في المائة. وهذه البلدان هي بلدان متأخرة على المسار الإنمائي، وفقيرة، وغير مستقرة سياسياً، وتنطبق على العديد منها صفات غالباً ما تتسم بسمات الدولة الفاشلة.

وتصنف معظم البلدان العربية ضمن المجموعة الثالثة، وفيها الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس وعمّان وقطر والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية. وفي وضع هذه المجموعة ما يدعو إلى التوقف ملياً عنده. فهي إذ تحلّ في موقع الوسط من حيث الترتيب، تبقى دون المتوسط من حيث قيمة الأرقام العائدة إلى نوعية المؤسسات. وقد سجلت المجموعة نتائج جيدة جداً في بعض المتغيرات المؤسسية ومؤشرات التنمية بينما كان أداؤها سيئاً جداً في متغيرات

الجدول 2. مؤشرات نوعية الحكم قبل الانتفاضات العربية

	الديناميات المؤسسية النسبية			الديناميات المؤسسية المطلقة		
	قانونية	سياسية	اقتصادية	قانونية	سياسية	اقتصادية
تونس	إيجابي	سلبي	سلبي	إيجابي	سلبي	إيجابي
مصر	إيجابي	سلبي	سلبي	إيجابي	سلبي	لا توجد
ليبيا	سلبي(*)	سلبي	لا توجد بيانات	سلبي	سلبي	لا توجد
اليمن	سلبي(*)	سلبي	لا توجد بيانات	سلبي	سلبي	إيجابي

المصدر: Abu-Ismail et al. (2014) from Kuncic (2014).
(*) البيانات حتى عام 1999.

ومؤشرات أخرى. وفيما يتعلق بالنوعية المؤسسية القانونية، سجلت المجموعة الثالثة أرقاماً جيدة في نوعية المحاكم وحماية حقوق الملكية غير أنها سجلت أرقاماً منخفضة في حرية الصحافة والحريات المدنية وتداخل الدين في السياسة. وفيما يتعلق بالنوعية المؤسسية السياسية، سجلت المجموعة أرقاماً منخفضة للغاية في اتخاذ تدابير سلطوية مقابل اتخاذ تدابير ديمقراطية، والضوابط والموازين والمساءلة الديمقراطية، غير أنها سجلت نتائج جيدة جداً في قياس الفساد في القطاع العام. وأخيراً، سجلت أرقاماً معقولة في نوعية المؤسسات الاقتصادية والحكم، باستثناء ما يتعلق بالقمع الاقتصادي للصحافة حيث سجلت المجموعة أرقاماً متدنية للغاية.

ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن المجموعة الثالثة تتفوق على المجموعة الرابعة من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، غير أنها متأخرة عنها بأكثر من 10 نقاط مئوية في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة. وهكذا، يبدو أن بلدان المجموعة الثالثة تبلو بلاء حسناً، إذا ما استثنيت بعض الحريات المدنية (التي قد تتوقف أيضاً على نوع الجنس والدين)، والمساءلة الديمقراطية، والإعلام الحر[145]. وفي المنطقة العربية، لا يزال الحيز السياسي ضيقاً، سواء أكان أمام الأحزاب السياسية أم الجمعيات المهنية أم النقابات العمالية أم المجتمع المدني أم وسائل الإعلام، ويخضع للكثير من القيود وللمراقبة، فيقوض الخيارات المتاحة أمام الأفراد للإعراب عن مخاوفهم[146].

ويبين التقرير العربي للأهداف الإنمائية للألفية[147] الترابط القوي والإيجابي بين الحكم السليم، الذي يقيسه مؤشر المشاركة والمساءلة للبنك الدولي[148]، والرخاء، الذي يُحسب على أساس نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي، وهذا ما يتضح من الشكل 61 لعام 2012: تتأخر المنطقة العربية عن المناطق الأخرى في معظم مؤشرات الحكم. وتقع معظم البلدان في النصف الأسفل [...]، ولا سيما في المربع الأسفل الأيمن، مما يشير إلى وفرة الثروة وضعف مقوّمات الحكم[149]. ويتضح من الشكل 61 أن البلدان العربية تقع دون مستوى متوسط العيّنة من حيث نوعية الحكم؛ وعلاقة الترابط الإيجابية التي تتخذها بلدان العينة بين ارتفاع الدخل وتحسّن نوعية الحكم، تنكفئ عند حساب البلدان العربية على حدة.

ولهذا المزيج تفسيران. الأول يؤكد أن المنطقة العربية متأخرة عن المناطق الأخرى في نوعية المؤسسات ولكن ليس بالضرورة في الدخل؛ والثاني يشير إلى وجود مقايضة سلطوية بين النخبة الحاكمة والمواطنين، يجعل هذا المزيج من الارتفاع النسبي للدخل وقلة الحقوق السياسية في حيز الممكن.

وتحكّمت الأنظمة الحاكمة بالشؤون الوطنية[150]. ففي معظم البلدان، خضعت الأحزاب السياسية المنافسة، إما لمراقبة مشدّدة أو لرعاية مشروطة، وقوّض الحكام عمداً سلطة الإدارات العامة، والأحزاب السياسية والمجالس النيابية والقوى العسكرية، وغير ذلك من مصادر التهديد المحتملة[151]. فقد أنشأ الحكام، مثلاً، منظمات ومؤسسات متنافسة موالية للنظام (مثلاً المجموعات شبه العسكرية والحرس والميليشيات) من أجل السيطرة على كل ما يمكن أن ينافسهم. ولم تشجع الأنظمة الحاكمة على تدوين القواعد والأنظمة الداخلية في مؤسسات الإدارة العامة. ويرجّح أن يكون الافتقار إلى هيكل مؤسسي السبب في إحجام القطاع الخاص عن وضع خطط استثمار على المدى الطويل، ما عدا أولئك الذين هم على صلة بالنظام القائم[152]. وشددت الأنظمة الحاكمة رقابتها على حقوق المواطنين في المشاركة في الشؤون العامة لاحتواء أي استياء عام قد ينشأ من التراجع المحتمل في التعهدات بالرفاه الاجتماعي والأمن الاقتصادي.

ولم يستفد الأفراد من خارج الدوائر المقرّبة من الأنظمة، ولا سيما الشباب، من منافع السياسات الاقتصادية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة. وقد كان الذين أرادوا التغيير (ومنهم العاملون في القطاع الخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة والنساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية) محرومين من التمثيل. واستمالت الأنظمة عناصر الجيش وأصحاب المشاريع (الذين يشكلون الجزء الأكبر من الطبقة الوسطى). وهكذا، استفادت الطبقة الوسطى من سخاء الإعانات الحكومية والعائدات الاقتصادية الأخرى، ولم ترَ دافعاً للمطالبة بالإصلاح.

وقد أدى هذا النمط في العمل، القائم على اقتصاد سياسي يسعى وراء الريع، بالعديد من الدول العربية إلى خارج المسار الإنمائي. والواقع أن الاستقرار السياسي الذي ساد

البلدان العربية في الظاهر كان نتيجة لقمع المواطنين وإنكار حقوق الإنسان[153]. وكثيراً ما كانت سيطرة الحكومات العربية على أجهزة الدولة «غير المدنية» على حد الوصف[154]، مدعومة من قوى خارجية تحرص على مصالح لها في المنطقة، وتستخدم ذرائع كالحرب الباردة أو الحرب على الإرهاب للتدخل فيها. وقد وجه بعض المواطنين العرب انتقادات شديدة إلى دولهم معتبرين أنها تسلك سلوك قوات محتلة أجنبية في بلدانها، وتشارك في «الاستعمار الداخلي»، حيث تتصرف النخبة الحاكمة كمجتمعات مستوطنين[155]. وأدى هذا النموذج إلى عدم مساءلة الدولة وتزايد تركز السلطة السياسية والاقتصادية في أيدي قلة من الأفراد.

وكانت لنظام الحكم هذا نتائج وخيمة على المدى الطويل. ففي معظم البلدان العربية إدراك عام بوجود الفساد. وحسب مؤشر إدراك الفساد[156]، وهو مقياس للفساد يحظى بقبول واسع، تصنّف ستة بلدان عربية (الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن) ضمن البلدان العشرة التي تحل في آخر الترتيب على قائمة 175 بلداً شملها المسح. وخلص مؤشر الرأي العام العربي[157]، الذي يدرس مواقف الأشخاص في 12 بلداً عربياً، إلى أن 83 في المائة من المجيبين يعتقدون أن الفساد متفش في بلدانهم. ولوحظ أيضاً أن معظم الأشخاص يعتبرون أن الفساد والديكتاتورية وانعدام العدالة والمساواة كانت السبب في اندلاع الانتفاضات العربية. ويُعتبر القطاع العام فاسداً ويُنظر إلى القطاع الخاص على أنه متواطئ مع الفساد (الشكل 62).

وتدلّ هذه المواقف على شيوع ممارسات من قبيل المحسوبية، تمكن مجموعات المقربين إلى النظام من الحصول على حقوق احتكارية، والفوز بصفقات تجارية

الشكل 61. البلدان التي تخضع لحكم جيد تنعم بالازدهار، 2012

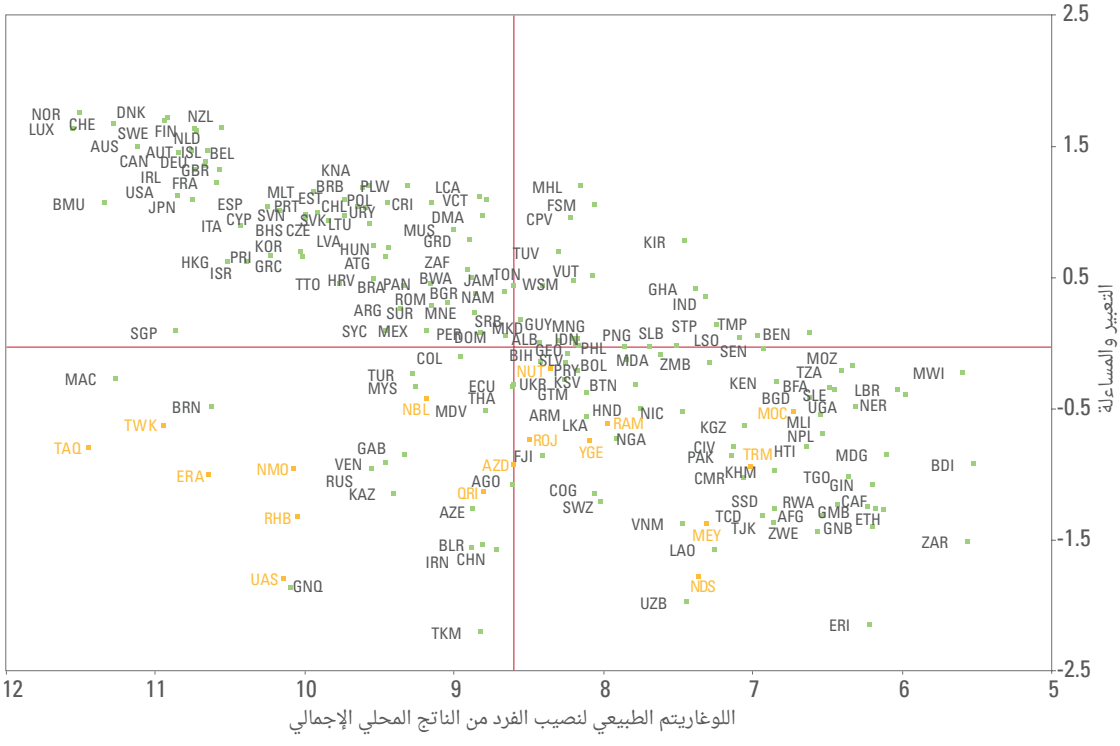

المصدر: Kaufman et al. (2014) وحسابات الإسكوا.

ملاحظة: تمثل الخطوط العمودية والأفقية الحمراء متوسطات العينة، وقد استُعيض عن أسماء البلدان بالرموز المعتمدة لدى المنظمة الدولية للمقاييس (ISO).

بشروط امتيازية، والاستفادة من التلاعبات بالأسواق المالية، ولا سيما في تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وليبيا ومصر واليمن[158]. ويحاجج كاميت وديوان (CAMMETT AND DIWAN) بالقول إن الرأسمالية القائمة على محاباة المقربين أضعفت القطاع الخاص في المنطقة العربية، وأضعفت بذلك الأداء الاقتصادي للبلدان. ويمكن اعتبار هذا النمط عاملاً من العوامل العديدة التي أدت إلى اندلاع الانتفاضات العربية. والأهم أن هذه المحاباة وطّدت الائتلاف حول السلطة، فأضعفت الطبقة الوسطى. وشكل ذلك النقطة الحاسمة التي دفعت الطبقة الوسطى إلى التضافر مع المتظاهرين. وارتداد هذه الفئة، التي هي أكبر فئات المجتمع، هو عامل حاسم في أي محاولة لتغيير النظام.

ثانياً. مواقف الطبقة الوسطى بشأن المشاركة السياسية

تعد التحليلات والبيانات دون الوطنية ضرورية لتحديد ما إذا كانت للطبقة الوسطى العربية ميول ومواقف سياسية خاصة. و«مسح القيم العالمي» هو مصدر من مصادر هذه البيانات، إذ يستطلع مواقف وقيم ومعتقدات الأشخاص في جميع البلدان وعلى مر الزمن[159]. ومن أهم ما يتناوله هذا المسح قضايا تتعلق بالحكم من خلال آليات غير رسمية مثل المواقف والثقة والمعايير.

وتيسّر بيانات الموجة السادسة من المسح التي سوف تغطي، بعد انتهائها، 13 بلداً عربياً (أدرج 11 بلداً منها في مجموعة البيانات في الجدول 3)، دراسة مواقف الطبقة الوسطى

الشكل 62. الفساد منتشر في القطاعين العام والخاص

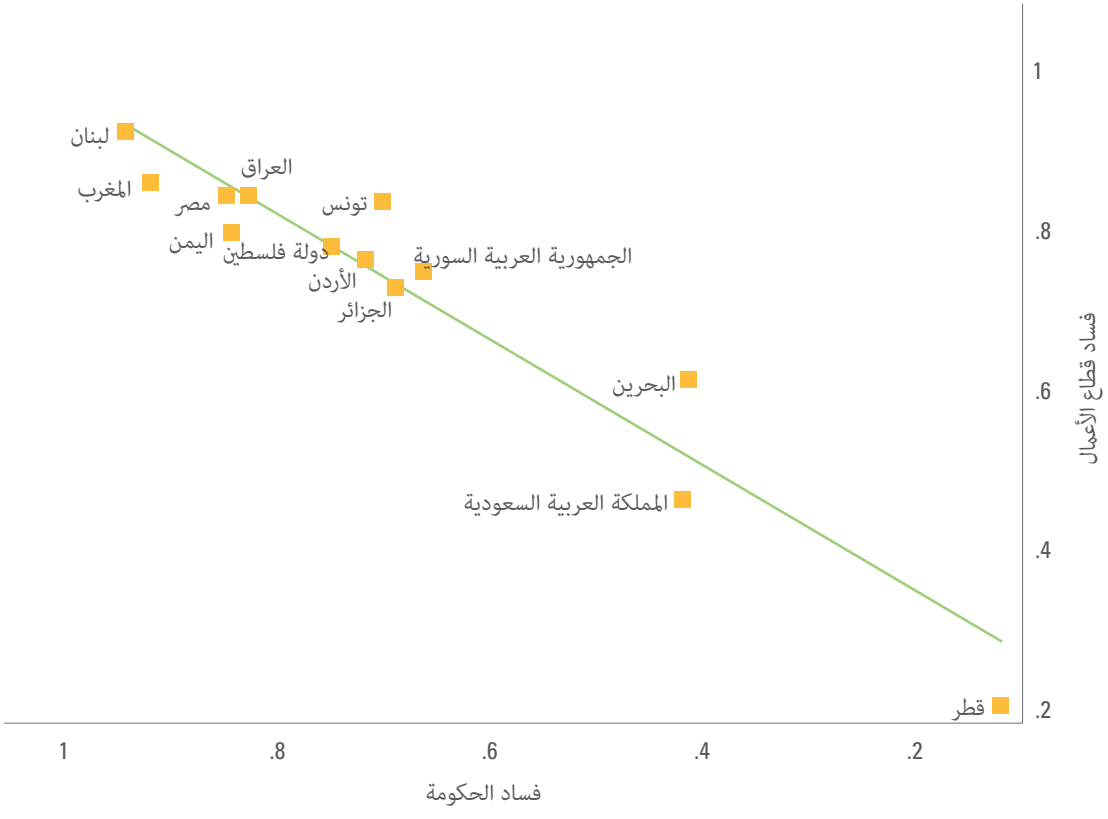

المصدر: Diwan and Nabli, 2013.

الجدول 3. تغطية البلدان العربية في مسح القيم العالمي

	الموجة الرابعة	الموجة الخامسة	الموجة السادسة
البلد	**2004 - 1999**	**2007 - 2005**	**2014 - 2010**
الأردن	نعم	نعم	نعم
البحرين			نعم*
تونس			نعم
الجزائر	نعم		نعم
العراق	نعم	نعم	نعم
فلسطين			نعم
قطر			نعم
الكويت			نعم**
لبنان			نعم
ليبيا			نعم
مصر	نعم	نعم	نعم
المغرب	نعم	نعم	نعم
المملكة العربية السعودية	نعم		

المصدر: مسح القيم العالمي، WVS, 2008; and WVS, 2014.
(*) غير متاحة وقت كتابة هذا التقرير.
(**) غير مدرجة في مجموعة البيانات.

العربية ومقارنتها مع مواقف الفئات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويمكن تتبع ديناميات مواقف الطبقة الوسطى في البلدان الخمسة التي تتوفر عنها أكثر من نقطة واحدة من البيانات، وهي الأردن والجزائر والعراق ومصر والمغرب.

وكان القصد من السؤال التالي تحديد الأفراد الذين ينتمون، حسب تصوّرهم، إلى الطبقة الوسطى: «يصنّف الأفراد أنفسهم في بعض الأحيان في عداد الطبقة العاملة أو الطبقة الوسطى أو الطبقة العليا أو الطبقة الدنيا. هل تصنّف نفسك ضمن الطبقة الوسطى أو الطبقة العليا أو الطبقة الوسطى العليا أو الطبقة الوسطى الدنيا أو الطبقة العاملة أو الطبقة الدنيا؟». وحجم الطبقة الوسطى الذي قيس حسب التصور الذاتي في المسح مماثل للحجم الذي قيس بالأسلوب المقترح في هذا التقرير. ويتبين أن الطبقة الوسطى هي أكبر طبقة في جميع البلدان العربية، ما عدا في المغرب واليمن حيث يفوقها حجم الطبقة العاملة بقليل (الجدول 1 في الفصل الأول). وتملك الطبقة الوسطى بفعل حجمها، القدرة على أن تكون محركاً للتغيير؛ وأن يكون لمواقفها ومعتقداتها وأفعالها تأثير بالغ في وجهة المجتمع.

وتكمن القيمة المضافة لبيانات المسح في إمكانية دراسة مواقف ومعتقدات كل طبقة على حدة والمقارنة بينها. فهذه البيانات توضح، مثلاً، ما إذا كانت المشاركة السياسية للطبقة الوسطى تختلف عن المشاركة السياسية لطبقات أخرى. وتتناول العديد من أسئلة المسح العمليات السياسية، ومنها مثلاً أسئلة حول أهمية السياسة في الحياة، والعضوية في حزب سياسي، وأهمية الحفاظ على النظام واستقرار الأسعار مقابل حرية التعبير، وخيارات المشاركة السياسية والاهتمام بالشأن السياسي، وإمكانية الانضمام إلى مبادرة سياسية أو مدنية أو المشاركة فيها، والثقة في أجهزة الدولة، والآراء في النظم السياسية، وأهمية العيش في كنف حكم ديمقراطي، والتصويت في الانتخابات وإبداء الرأي في مدى عدالتها.

ويتناول هذا التقرير الأسئلة المختارة من الموجة السادسة التي تغطي أوسع مجموعة من البلدان، كما يتناول أسئلة مختارة مكررة في الموجات الرابعة والخامسة والسادسة لتقييم وجهة تطوّر مواقف الطبقة الوسطى مع الوقت، على مدى الفترة من 1999 إلى 2014.

ألف. المشاركة السياسية للطبقة الوسطى

يظهر الشكل 63 نسبة المجيبين، حسب الطبقة الاجتماعية، أي نسبة الذين رأوا أن السياسة مهمة في الحياة وأفادوا بأنهم يهتمون بالسياسة، ويصوتون عادة أو دائماً في الانتخابات. وتتشابه المجموعات الثلاث في

الشكل 63. أهمية السياسة والاهتمام بالشأن السياسي والتصويت في الانتخابات الوطنية

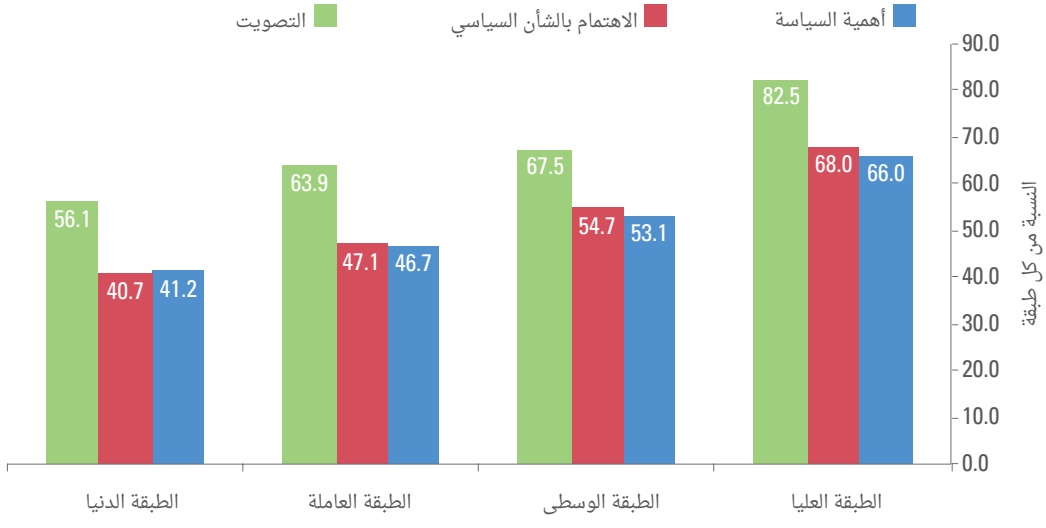

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: حصص البلدان حسب الطبقات مرجحة بعدد السكان لبلوغ المتوسط الإقليمي. ولم تحسب الحصص في البلدان والطبقات حيث كان عدد المجيبين أقل من 10، نظراً إلى صغر العينة وعدم قدرتها على التعبير عن الواقع الحقيقي وتجنباً لتأثيرها على المتوسط الإقليمي.
يمثل الرسم البياني أجوبة الأفراد على ثلاثة أسئلة منفصلة من مسح القيم العالمي، وبالتالي لا يعادل مجموع النسب المئوية ضمن طبقة معينة 100 في المائة.

الشكل 64. الاهتمام بالشأن السياسي في فترات زمنية مختلفة

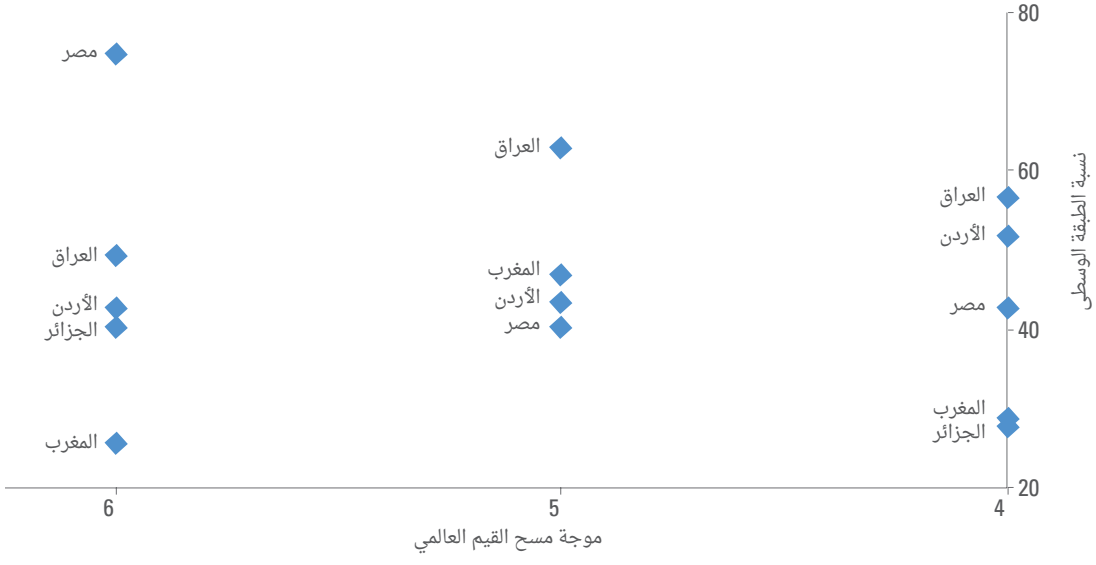

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: حصص البلدان مرجحة بعدد السكان لحساب المتوسط الإقليمي. ثم جُمعت النقاط الثلاث بخط.

الأجوبة، إذ تشير إلى أن نسبة الأفراد الذين يولون أهمية للسياسة تناقصت مع اختلاف بين الطبقات الاجتماعية موضوع الدراسة: سجلت الطبقة العليا أعلى نسبة من الأفراد الذين يولون أهمية للسياسة، ويهتمون بالشأن السياسي، ويصوتون، في حين سجلت الطبقة الدنيا أدنى نسبة في المجموعات الثلاث.

وبينت أجوبة الطبقة الوسطى على الأسئلة الثلاثة أن أكثر من نصف أفراد الطبقة الوسطى يولون أهمية للسياسة. ومن حيث الحصص النسبية، كانت الطبقة الوسطى ثاني أعلى طبقة تولي أهمية للسياسة. ومن حيث حجم السكان، سجلت الطبقة الوسطى أكبر عدد من الأفراد الذين أفادوا بأن السياسة مهمة في الحياة، وبأنهم يهتمون بالسياسة، ويصوتون في الانتخابات الوطنية. وبما أن الطبقة الوسطى هي أكبر فئة سكانية، تكتسي مشاركتها السياسية أهمية بالغة.

وترد رؤية مفصلة وديناميّة في الشكل 64، حيث يمكن ملاحظة هذا الاتجاه في كل بلد على حدة، مع وجود تشابه بوجه عام. وعلى سبيل المثال، تراجع الاهتمام بالشأن السياسي مع مرور الوقت في الأردن والعراق والمغرب؛ مع استثناء مصر، حيث تزايد الاهتمام بالشأن السياسي بوضوح، والجزائر، حيث ارتفع الاهتمام بالشأن السياسي ارتفاعاً طفيفاً.

باء. الاستقرار السياسي والاقتصادي مقابل حرية التعبير والمشاركة السياسية

سئل الأفراد في الموجة السادسة اختيار شأنين من القائمة التالية يقعان، حسب رأيهم، في الدرجة الأولى والثانية من الأهمية: صون الأمن في الأمة؛ تمكين الأفراد من الإدلاء بآرائهم في القرارات المهمة التي تتخذها الحكومة؛ مكافحة ارتفاع الأسعار؛ حماية حرية التعبير. ويبين الشكل 65 أن جميع الطبقات الاجتماعية تولي أهمية بالغة لصون الأمن؛ وقد أعطى حوالي 40 في المائة من المجيبين على الأسئلة من كل طبقة أولوية لهذا الشأن أو صنفوه في المرتبة الثانية. وبعد صون الأمن، حلت شواغل التضخم في صلب اهتمام جميع الطبقات. وأخيراً، اختار حوالي 14 في المائة و13 في المائة من الطبقة الوسطى، على التوالي، حماية حرية التعبير وتمكين الأشخاص من الإدلاء بآرائهم.

الشكل 65. حفظ النظام والحد من التضخم في طليعة الأولويات

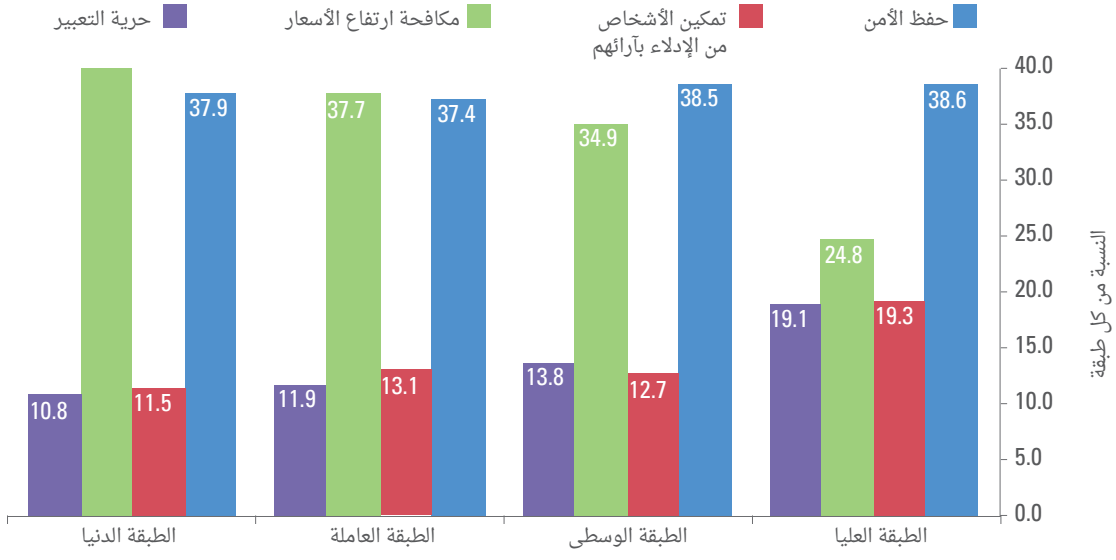

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: حصص البلدان حسب الطبقات مرجحة بعدد السكان لبلوغ المتوسط الإقليمي. ولم تحسب الحصص في البلدان والطبقات حيث كان عدد المجيبين أقل من 10، نظراً إلى صغر العينة وعدم قدرتها على التعبير عن الواقع الحقيقي وتجنباً لتأثيرها على المتوسط الإقليمي.
يمثل الرسم البياني أجوبة الأفراد على اثنين من أسئلة مسح القيم العالمي 2014 بالقيمة نفسها، بحيث يبلغ مجموع النسبتين 100 في المائة.

والضائقة الاقتصادية التي تشهدها معظم البلدان العربية، ولدّت لدى الأفراد رغبة في أن ينصبّ جهد الحكومات على مكافحة التضخم. ولم تحظَ حرية التعبير وتمكين الأشخاص من الإدلاء بآرائهم بنفس أهمية حفظ النظام والأمن والتحكم بالتضخم. وفي المتوسط، أعطت نسبة 10 في المائة فقط من الطبقة الدنيا و20 في المائة من الطبقة العليا الدرجة نفسها من الأهمية لحرية التعبير. وبما أن المنطقة العربية معرضة للنزاعات، يفضل الأفراد القيادات التي تملك القدرة على حفظ النظام والاستقرار الاقتصادي؛ وتحل شواغل المشاركة السياسية وحرية التعبير في آخر الترتيب أو ربما لا تستأثر بأهمية إلا عندما تفشل الحكومات في التصدي لشواغل الأمن والاقتصاد.

والبلدان التي تولي فيها نسبة مرتفعة من الطبقة الوسطى أهمية لحرية التعبير وتمكين الأفراد من الإدلاء بآرائهم هي لبنان (21 في المائة) وليبيا (18 في المائة) والجزائر (17 في المائة). أما البلدان التي حلّت فيها حرية التعبير في آخر الترتيب فهي تونس (7 في المائة) واليمن (8 في المائة) ومصر (10 في المائة). والبلدان التي تولي فيها الطبقة الوسطى أهمية بالغة للحفاظ على الأمن ومكافحة ارتفاع الأسعار هي، مع ذلك، تونس (44 في المائة) واليمن (42 في المائة) ومصر (40 في المائة)؛ والبلدان التي تولي فيها الطبقة الوسطى أقل أهمية للحفاظ على الأمن ومكافحة ارتفاع الأسعار هي لبنان (31 في المائة)؛ وليبيا (32 في المائة) والجزائر (33 في المائة). ويدل ذلك على البعد الذي يستأثر باهتمام الطبقة الوسطى من العقد الاجتماعي: الاقتصادي أم السياسي. ويبدو أن تدهور البعد الاقتصادي عموماً، وفي تونس ومصر واليمن خصوصاً، كان العامل الأهم الذي غذى حالة الاستياء الشعبي، أما في ليبيا فيبدو أن العامل السياسي هو الذي أجج هذا الاستياء.

ومن المهم لتوضيح النتائج تفحص آراء الأفراد في هذه المفاهيم، ولا سيما نسبة الأفراد من الطبقة الوسطى الذين أعطوا أهمية للمفهومين المتعلقين بالديمقراطية، وهما حرية التعبير وتمكين الأفراد من الإدلاء بآرائهم، تفوق أهمية حفظ النظام ومكافحة التضخم. فهذه الطريقة

الشكل 66. مُثل الديمقراطية تتراجع لصالح حفظ النظام والاستقرار الاقتصادي

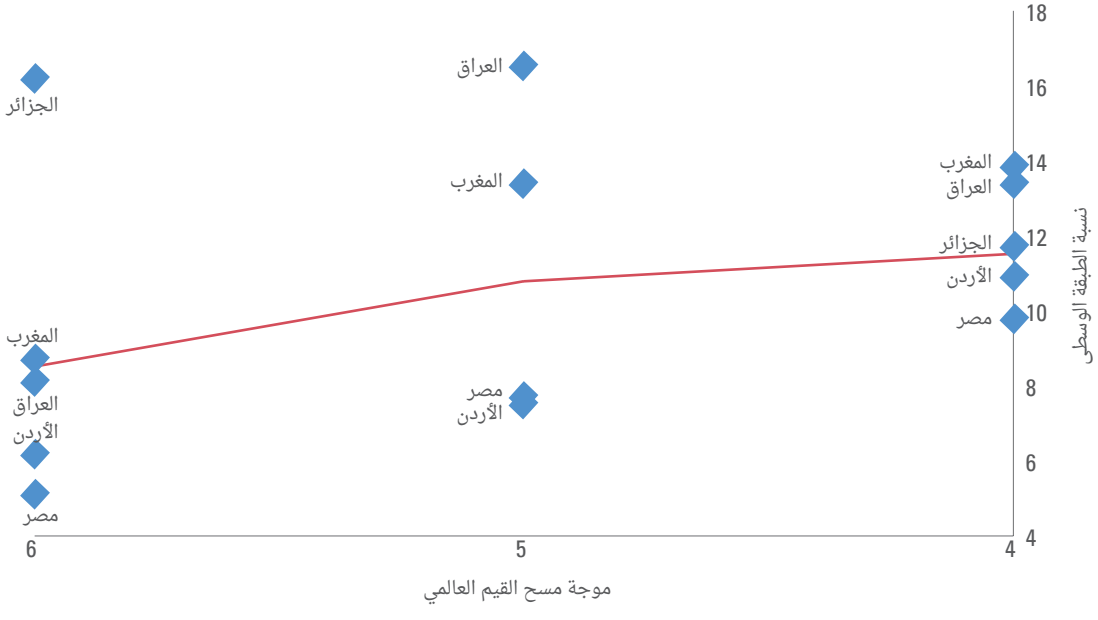

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: حصص البلدان حسب الطبقات مرجحة بعدد السكان لبلوغ المتوسط الإقليمي في كل موجة. ثم جُمعت النقاط الثلاث بخط.

هي الأسلم في تحليل البيانات لأنها ترصد تغيّر الآراء مع الوقت. ويبين الشكل 66 هذا النمط في الحسابات للموجات الثلاث من مسح القيم العالمي. ويظهر الشكل تحديداً أن نسبة قليلة فقط من الطبقة الوسطى أجابت عن هذه الأسئلة العامة، تراوحت بين 11.5 في المائة في الموجة الرابعة و8.5 في المائة في الموجة السادسة التي تلت الانتفاضات. ويتضح من تحليل هذا التحوّل بين ما قبل الانتفاضات وما بعدها أن نسبة الأفراد الذين يفضلون إما حرية التعبير أو تمكين الأفراد من الإدلاء بآرائهم على حفظ النظام أو مكافحة التضخم هبطت في الأردن والعراق ومصر والمغرب، بينما ازدادت فقط في الجزائر. وهذا ما يتأكد بالتوقف عند مجموع نسب الأفراد الذين أعطوا الأهمية لحفظ النظام أو مكافحة التضخم، إذ يلاحظ أنها ارتفعت في المجموع الترجيحي من 63 في المائة إلى 65 في المائة بين الموجة الرابعة والموجة الخامسة، وبلغت حداً أقصى قدره 72 في المائة في الموجة السادسة. وقد سجل العراق ومصر أكبر زيادة في الفترة الأخيرة (بلغت 25 في المائة و20 في المائة على الترتيب، يليهما الأردن والمغرب، بينما انخفضت هذا النسبة قليلاً في الجزائر. ويتضح من هذا النوع من التحليل بين الموجتين الرابعة والسادسة، أي قبل الانتفاضات وبعدها، الاتجاه المتزايد نحو تفضيل حفظ النظام والاستقرار الاقتصادي الذي ترافق مع تناقص الاهتمام بالمُثُل الديمقراطية.

جيم. الثقة في الأجهزة السياسية وفي أجهزة الدولة

يورد الشكل 67 نسبة الأفراد الذين أجابوا بأن لهم «قدراً كبيراً» أو «قدراً لا بأس به» من الثقة في أجهزة الدولة. ولم تكن الاختلافات في مستويات الثقة كبيرة في الموجة السادسة، غير أن ثلاثة من أجهزة الدولة كانت تستأثر باستمرار بثقة حوالي 50 في المائة من الأفراد المجيبين من جميع الطبقات؛ ويحظى الجيش بأكبر قدر من الثقة تليه الشرطة ثم المحاكم. وتأتي الثقة في الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية في مستوى أدنى بكثير، حيث تحل في أسفل القائمة، وآخرها البرلمان والأحزاب السياسية. والطبقة العاملة هي التي لها أدنى قدر من الثقة في هذه الأجهزة الثلاثة، تليها مباشرة الطبقة الوسطى التي خابت آمالها في سياسة الأحزاب والبرلمان.

والجدير بالذكر أن الأسئلة عن الثقة في الجيش لم تطرح في مصر، وأن الأسئلة عن الثقة في الأحزاب السياسية لم تطرح في قطر. وسجلت قطر أعلى نسبة من المجيبين

الشكل 67. الثقة في أجهزة الدولة

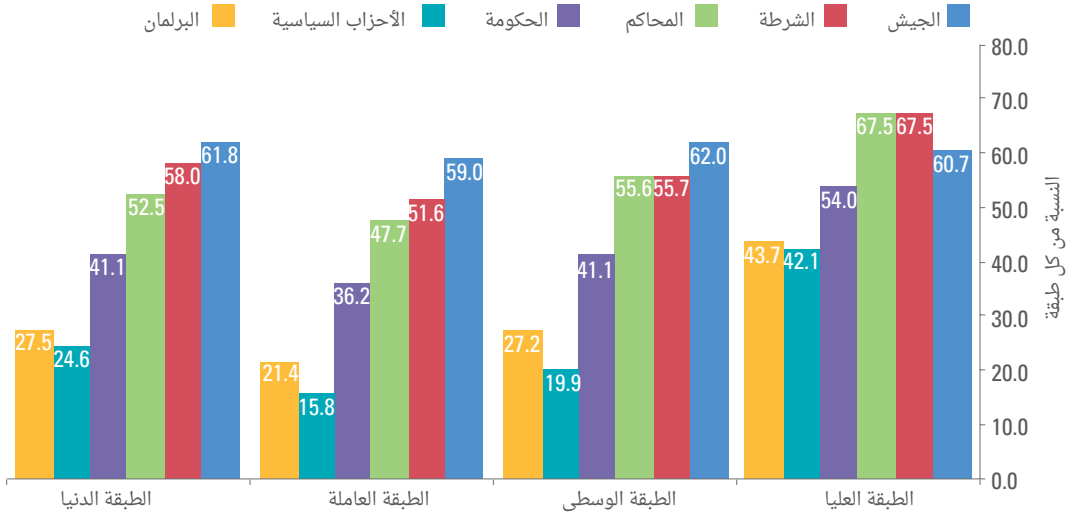

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.

ملاحظة: حصص البلدان حسب الطبقات مرجحة بعدد السكان لبلوغ المتوسط الإقليمي. ولم تحسب الحصص في البلدان والطبقات حيث كان عدد المجيبين أقل من 10، نظراً إلى صغر العينة وعدم قدرتها على التعبير عن الواقع الحقيقي وتجنباً لتأثيرها على المتوسط الإقليمي.

يمثل الرسم البياني أجوبة الأفراد على ستة أسئلة منفصلة من مسح القيم العالمي، وبالتالي لا يعادل مجموع النسب المئوية ضمن طبقة معينة 100 في المائة.

بالثقة بين السكان العرب، إذ أعرب 80 إلى 90 في المائة من مجموع المجيبين، عن ثقتهم في كل أجهزة الدولة. وحلّ اليمن في الطرف الآخر، إذ كان مستوى الثقة في جميع أجهزة الدولة أقل بكثير من نسبة الثقة التي حصل عليها الجيش، وهي 37 في المائة. وبالإضافة إلى قطر (96 في المائة)، حصل الجيش والشرطة على مستوى من الثقة مرتفع جداً بالإجمال في الأردن (88 في المائة) والمغرب (70 في المائة)؛ بينما حصلا على أدنى مستوى من الثقة في اليمن (37 في المائة) ولبنان (43 في المائة). وحظيت الأحزاب السياسية والحكومات بأقل قدر من الثقة من المجيبين؛ بلغت أدنى المستويات منها في تونس (11 في المائة) وليبيا (16 في المائة) واليمن (20 في المائة)؛ وارتفعت ولو قليلاً في فلسطين (29 في المائة) والمغرب (37 في المائة).

تراجعت الثقة في جميع الأجهزة السياسية وأجهزة الدولة، باستثناء الجيش، على مدى النصف الثاني من التسعينات، كما يتبين في الشكل 68. وعلى امتداد الموجات الرابعة والخامسة والسادسة من المسح، ظلت الثقة في الجيش ثابتة، مع ارتفاع قليل في عدد أفراد الطبقة الوسطى الذين لديهم رأي إيجابي في الجيش، بحيث تجاوزت نسبتهم 60 في المائة. غير أن الثقة في الشرطة تراجعت في معظم البلدان من 80 إلى 60 في المائة من الطبقة الوسطى. كذلك تراجعت الثقة في الحكومة والأحزاب السياسية والبرلمان.

الشكل 68. تراجع الثقة في معظم أجهزة الدولة مع الوقت

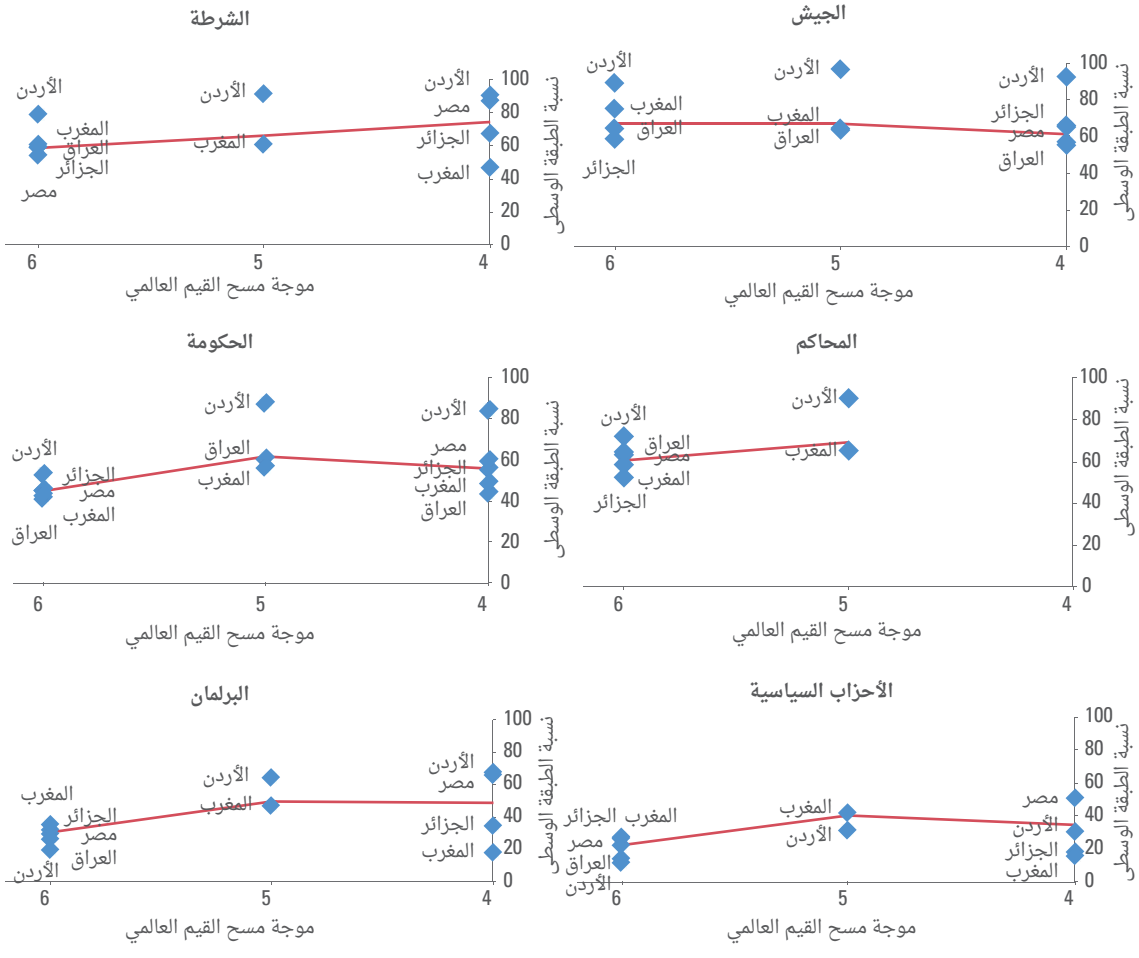

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: حصص البلدان مرجحة بعدد السكان لبلوغ المتوسط الإقليمي. ثم جُمعت النقاط الثلاث بخط.

دال. كيف يُحكم بلد؟

يعتقد حوالي 90 في المائة من المجيبين من كل طبقة اجتماعية أن الديمقراطية هي أفضل أسلوب لحكم أي بلد، كما يتضح في الشكل 69. ورأى حوالي 70 في المائة أن تكليف الخبراء باتخاذ القرارات، بدلاً من الحكومة، هو أسلوب جيد للحكم، في حين رأى أقل من 50 في المائة من كل طبقة اجتماعية أن وجود حكومة عسكرية هو أسلوب جيد. ويحظى وجود حاكم قوي، لا يخضع لانتخابات ولا لمجلس نيابي بتأييد حوالي 50 في المائة من السكان من جميع الطبقات ما عدا الطبقة العليا. وتظهر بيانات الموجة السادسة، بالمقارنة فيما بين الطبقات الاجتماعية، أن الطبقة الوسطى هي أقل من يثق في قدرة حاكم قوي على حكم البلد، وهي إلى جانب الطبقة العاملة، أقل من يثق في قدرة الجيش على الحكم. وانعكس هذا النفور من الجيش ومن الحاكم القوي في الأرقام المتدنية المتقاربة التي سجلها هذان الخياران وهي أدنى بكثير من أرقام الديمقراطية، التي كانت نظام الحكم الذي حلّ في أعلى مرتبة لدى جميع الطبقات وفي جميع البلدان.

ولم يطرح أي من هذه الأسئلة على المجيبين من قطر. وأيدت الأغلبية الساحقة من المجيبين المصريين جميع نظم الحكم الثلاثة (ما يزيد على 80 في المائة)، ولكن السؤال بشأن حكم الجيش لم يطرح لا على المصريين ولا على المغاربة. والطبقات الوسطى التي أظهرت أعلى نسب التأييد للحكم الديمقراطي وحكم الخبراء كانت في تونس (85 في المائة) وفي المغرب (84 في المائة)؛ وكانت الطبقة الوسطى في الجزائر وفي الأردن (68 في المائة في كلا البلدين) أقل من يدعم هذين الخيارين. وقد سُجلت أعلى درجات الدعم للحكم السلطوي، أي الثقة بحكم الجيش أو بحكم حاكم قوي، بين المجيبين في لبنان (54 في المائة) وليبيا (48 في المائة)، بينما لم يُلحظ هذا الاتجاه في الجزائر (25 في المائة) ولا في العراق (28 في المائة).

ومن حيث الاتجاهات العامة، يبين الشكل 70 أن تفضيل الطبقة الوسطى لحاكم قوي تزايد بين الموجتين الخامسة والسادسة، في حين أن تفضيل حكم الخبراء وحكم الجيش والديمقراطية ظل مستقراً مع الوقت. وتأثر الارتفاع الكبير في تفضيل حاكم قوي بالزيادة الكبيرة في تأييد هذا النمط في مصر.

هاء. التطلعات إلى الديمقراطية بعيدة عن الواقع

طلب في سؤالين من أسئلة الموجة السادسة أن يرتب

الشكل 69. أفضل أسلوب لحكم بلد

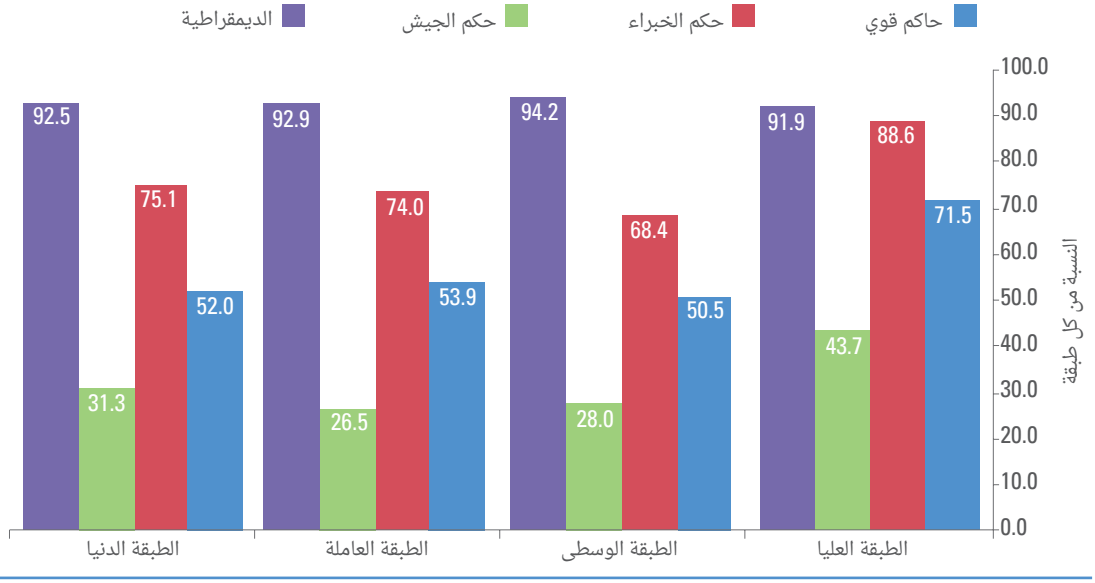

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.

ملاحظة: حصص البلدان حسب الطبقات مرجحة بعدد السكان لبلوغ المتوسط الإقليمي. ولم تحسب الحصص في البلدان والطبقات حيث كان عدد المجيبين أقل من 10، نظراً إلى صغر العينة وعدم قدرتها على التعبير عن الواقع الحقيقي وتجنباً لتأثيرها على المتوسط الإقليمي.

يمثل الرسم البياني أجوبة الأفراد على أربعة أسئلة منفصلة من مسح القيم العالمي، وبالتالي لا يعادل مجموع النسب المئوية ضمن طبقة معينة 100 في المائة.

الشكل 70. تأييد حاكم قوي

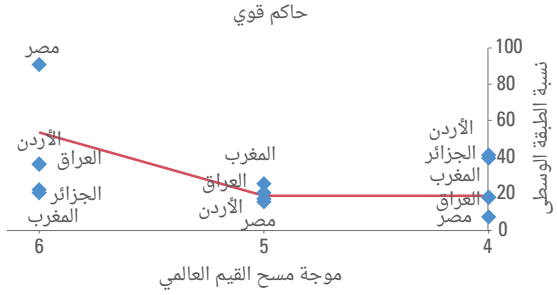

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: حصص البلدان مرجحة بعدد السكان لبلوغ المتوسط الإقليمي.
ثم جُمعت النقاط الثلاث بخط.

المجيبون، على مقياس علامات من واحد إلى 10، أهمية العيش في بلد يسوده حكم ديمقراطي؛ ومدى تطبيق الحكم الديمقراطي، حسب تصوّرهم، في بلدهم. ومثّلت العلامة 10 الأهمية القصوى في السؤال الأول وأعلى درجات الديمقراطية في السؤال الثاني. ويبين الشكل 71 توزيع الأجوبة على كل من هذين السؤالين.

ويولي قرابة 50 في المائة من المجيبين أهمية قصوى للحكم الديمقراطي (10) ويعطيه عدد قليل جداً من المجيبين أقل من 5 علامات. وكانت الآراء بشأن الوضع الراهن للحكم الديمقراطي موزعة بقدر أكبر من التوازن، مع بلوغها ذروة طفيفة مرتين، مرة عند أدنى علامة (1) ومرة عند العلامة (5). ويشير انقسام الآراء بين السؤالين الأول والثاني إلى تباعد بين التطلّع إلى أهمية العيش في بلد ديمقراطي وبين الوضع الراهن للحكم الديمقراطي في المنطقة العربية. فالفارق كبير بين نسبة الذين يعتبرون أن الحكم الديمقراطي يكتسي أهمية بالغة (وهو رأي قرابة 45 في المائة من المجيبين) ونسبة الذين يعتبرون أن الوضع الراهن للحكم هو ذروة الديمقراطية (وهو رأي 6 في المائة فقط من المجيبين). وفي هذه الفجوة، التي تقارب قيمتها الإجمالية 40 نقطة مئوية، دليل على التباعد بين المنشود والواقع.

وحتى على المستوى الفردي، لاحظ معظم الأشخاص وجود تباعد بين التطلعات إلى الديمقراطية والواقع في بلدانهم؛ لم يلاحظه 17 في المائة منهم فقط. ومن أصل نسبة 17 في المائة لهؤلاء، رأى أقل من 10 في المائة أن وضع الحكم الديمقراطي هو على أفضل ما يكون. وبالنظر إلى هذين النقيضين، يتضح أن نسبة الأشخاص الذين يرون تباعداً كبيراً (الأشخاص الذين يعطون أعلى قيمة لأهمية الحكم الديمقراطي والأشخاص الذين يعتبرون أن

الشكل 71. أهمية الحكم الديمقراطي تتعارض مع الوضع الراهن للحكم

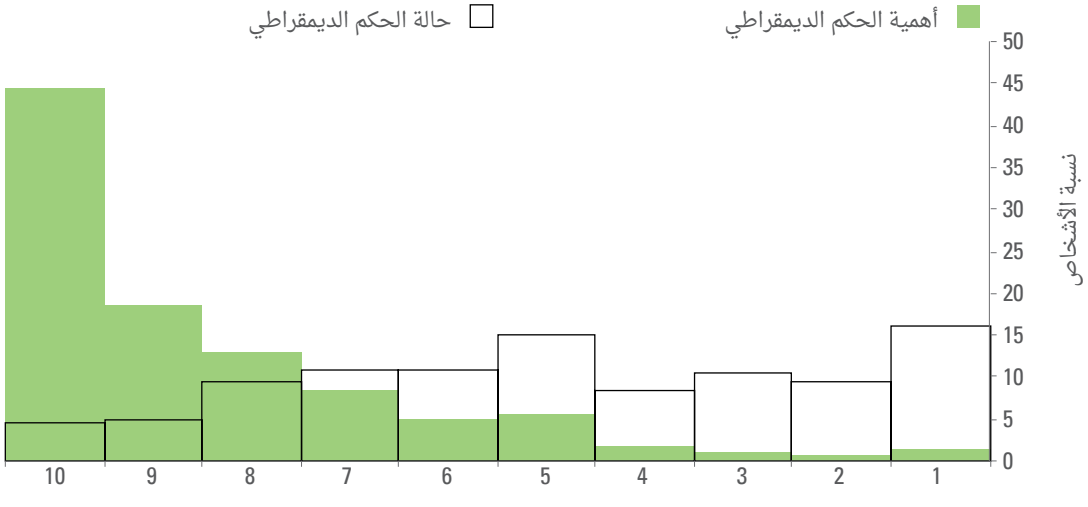

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: حصص البلدان حسب الطبقات مرجحة بعدد السكان لبلوغ المتوسط الإقليمي.

الجدول 4. حصيلة عدم الرضا بوضع الديمقراطية

الترتيب	البلد	النقاط	العدد	النقاط القصوى	عدم الرضا بوضع الديمقراطية (100/ الحد الأقصى)	دليل عدم الرضا بوضع الديمقراطية (100* حصيلة البلد/ حصيلة الأردن)
1	الأردن	2211	712	6408	34.50	100
2	لبنان	2981	791	7119	41.87	121
3	الجزائر	2696	706	6354	42.43	123
4	العراق	4194	939	8451	49.63	144
5	اليمن	3138	672	6048	51.88	150
6	فلسطين	3436	714	6426	53.47	155
7	مصر	6412	1174	10566	60.69	176
8	المغرب	4365	795	7155	61.01	177
9	تونس	5105	901	8109	62.95	182
10	ليبيا	8512	1421	12789	66.56	193

المصدر: مسح القيم العالمي (2014) WVS وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: لم يطرح السؤال حول الوضع الراهن للحكم الديمقراطي في قطر.

الإطار 5. الاتجاهات الديمقراطية في مصر

يحلل هذا التقرير الموقف من الديمقراطية في مصر باستخدام استقصاء أجراه مركز بيو للبحوث. على سبيل المثال، يعتقد 60 في المائة من الأفراد في مصر أن الديمقراطية هي أفضل أشكال الحكم. وتزايد أصحاب هذا الرأي لتبلغ نسبتهم 71 في المائة في عام 2011، لتعود فتتراجع منذ ذلك الحين، وتبلغ 59 في المائة في عام 2014. وبعبارة أخرى، ترك تعثّر التحول السياسي المواطنين في حالة من عدم الرضا. وتفاقمت هذه الحالة من عدم الرضا في مصر عن منحى الأوضاع الذي تأخذه البلاد لتبلغ نسباً غير اعتيادية، بلغت 72 في المائة في عام 2014 (بعد أن قاربت 69 في المائة قبيل الانتفاضات العربية في عام 2010 وانخفضت إلى 34 في المائة في عام 2011 بعد سقوط نظام مبارك). وفي عام 2007، كان 50 في المائة من الأشخاص تقريباً يفضلون شكلاً ديمقراطياً للحكم. وارتفع هذا الرقم إلى 64 في المائة في عام 2011 بعد الانتفاضات العربية وانخفض منذ ذلك الحين إلى نسبة 52 في المائة. وفي المقابل، كان 47 في المائة من الأشخاص يفضلون وجود حاكم قوي في عام 2007، وهو رأي تراجع إلى أدنى مستوياته ليبلغ نسبة 33 في المائة في عام 2012، وارتفع مرة أخرى إلى نسبة 43 في المائة في عام 2014.

اتخذ الموقف من الظروف الاقتصادية في البلد منحى متراجعاً إذ ارتفعت نسبة الذين كانوا يرون أن الوضع الاقتصادي غير سليم من 46 في المائة في عام 2007، إلى 80 في المائة قبيل اندلاع الانتفاضات في عام 2010، ثم انخفضت إلى 76 في المائة في عام 2014. ومع ذلك، عندما طرح السؤال عن أهمية الديمقراطية القوية مقابل الحكومة المستقرة، أعرب 54 في المائة من الأفراد عن تفضيلهم الديمقراطية القوية في عام 2011 (32 في المائة يفضلون الحكومة المستقرة)، وانخفضت هذه النسبة إلى 44 في المائة في عام 2014 في حين أن تفضيل الحكومة المستقرة ارتفع إلى 54 في المائة في نفس العام.

وفي عام 2011، أفاد 88 في المائة من الأشخاص بأن للقوات العسكرية تأثيراً أيجابياً على البلد، وانخفضت هذه النسبة إلى 56 في المائة في عام 2014. كما تراجعت الثقة في المحاكم من 67 في المائة في عام 2011 إلى 41 في المائة عام 2014. وبلغت نسبة المجيبين الذي يعتقدون أن الحكومة لا تحترم الحريات 63 في المائة بعد أن كانت 44 في المائة في عام 2013.

المصدر: مركز بيو للأبحاث، 2014.

الوضع الحالي للحكم بعيد عن الديمقراطية) هي مرتفعة إلى حد ما، إذ تبلغ 10 في المائة من الطبقة العليا و8 في المائة من الطبقة الوسطى و12 في المائة من الطبقة العاملة و21 في المائة من الطبقة الدنيا.

وبحساب نقاط التباعد العائدة لكل بلد بين أهمية الحكم الديمقراطي والوضع الراهن للحكم الديمقراطي، وتجميعها للحصول على القيمة الإجمالية العائدة لكل بلد، وقسمتها على العدد الأقصى لنقاط عدم الرضا لكل بلد (رقم*9 من أجل التحكم في حجم العينة)[160]، يمكن الحصول على ما يُعرف بحصيلة عدم الرضا بوضع الديمقراطية. وتسمح هذه الحصيلة بترتيب البلدان حسب نسبة عدم الرضا وشدته على حد سواء، وذلك بقياس بعدين حاسمين هما: مدى عدم الرضا وعمقه. كما يمكن تجميع هذه الحصيلة في شكل مؤشر حيث يُعطى المجموع 100 للبلدان التي تسجل أدنى قدر من عدم الرضا. وترد في الجدول 4 البلدان بالترتيب من أدنى قدر إلى أعلى قدر من عدم الرضا، إلى جانب المتغيرات الثلاثة التي تستخدم في حساب الحصيلة (نقاط التباعد الفردية وعدد المجيبين والنقاط القصوى) وحصيلة عدم الرضا بوضع الديمقراطية ومؤشر موحد لحصيلة عدم الرضا بوضع الديمقراطية. وكان الأردن والجزائر ولبنان من البلدان التي سجلت أدنى قدر من عدم الرضا بوضع الديمقراطية، في حين كانت تونس وليبيا ومصر والمغرب من البلدان التي سجلت أعلى قدر من عدم الرضا، وسجلت ليبيا حوالي ضعف معدّل الأردن في حصيلة عدم الرضا.

وتؤكد المسوح التي أنجزت على مستوى البلدان نتائج مختلف موجات المسح في حالة مصر، على سبيل المثال (الإطار 5). ومع أن معظم الأفراد يفضلون الأشكال الديمقراطية للحكم، يتراجع هذا الرأي بسبب الفوضى التي تكتنف التحولات السياسية الجارية في المنطقة العربية. وهذا ما يؤيّد النتائج التي توصل إليها الفصل الرابع من هذا التقرير بشأن تفضيل الأفراد حفظ النظام ومكافحة التضخم على حرية التعبير والمشاركة السياسية، وكذلك تزايد تفضيل الحاكم القوي.

ثالثاً. خلاصة

تعد مؤشرات الحكم في البلدان العربية ضعيفة مقارنة بما هي عليه في بلدان أخرى، وقد تدهورت مع الوقت. ولا بد، في هذا السياق، من التنبه إلى وجود فوارق، نتيجة لما حدث من تحسّن في بعض البلدان. ولا يتناسب أداء البلدان العربية في مقوّمات الحكم مع مستويات دخلها. ومن أكثر مظاهر القصور شيوعاً على هذا الصعيد تقييد الحيّزين السياسي والمدني وتضييقهما، وانتشار الفساد. وتدهور نوعية النظام السياسي، حسب مؤشرات الحكم، هو سمة مشتركة بين جميع البلدان التي يطلق عليها مسمّى بلدان الربيع العربي، وهي تونس وليبيا ومصر واليمن.

وتتوافق هذه النتائج مع الاستنتاجات التي توصل إليها هذا التقرير بشأن طبيعة العقد الاجتماعي التقليدي. وقد أُدخلت الطبقة الوسطى في الائتلاف الحاكم من خلال منحها مساعدات أو إعانات من الحكومة أو حصولها على فرص العمل في القطاع العام أو شكلت، في بعض البلدان، المعارضة المقبولة الخاضعة لضوابط مشددة. وانطلاقاً من ذلك، لم تطالب أو لم يكن بوسعها المطالبة بإجراء إصلاح سياسي ولا بتحسين الحكم.

ويستعرض الفصل الرابع من هذا التقرير أيضاً نتائج مسح القيم العالمي بشأن المواقف السياسية والمشاركة السياسية للطبقة الوسطى العربية. وفيما يتعلق بالمشاركة، تهتم غالبية الطبقة الوسطى بالشأن السياسي وهذا الاهتمام يتنامى مع الوقت. وصنف معظم أفرادها (وكذلك أفراد الطبقات الأخرى) الديمقراطية باعتبارها أفضل شكل من أشكال الحكم. غير أن التباعد كبير بين التطلعات إلى الحكم الديمقراطي والوضع الراهن للحكم الديمقراطي في البلدان العربية لا يلبّي هذه التطلّعات. وهذا يظهر جلياً في تونس وليبيا ومصر والمغرب. لكن المستغرب ملاحظة أن الثقة في أجهزة الدولة القمعية، أي في الجيش والشرطة والمحاكم، تفوق الثقة في الأجهزة الديمقراطية، كالبرلمان والأحزاب السياسية والحكومة. وقد تراجعت ثقة الطبقة الوسطى في جميع الأجهزة السياسية وأجهزة الدولة، باستثناء الجيش، منذ النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي؛ وفي هذا التراجع دليل آخر على حال من عدم الرضا أدت إلى اندلاع الانتفاضات.

ومع اعتراف الأفراد بأهمية الديمقراطية، عند ترتيب المفاهيم من حيث درجة الأهمية، أعربوا عن تمسكهم بالاستقرار والحد من التضخم أكثر بمرتين من المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات المهمة وحماية حرية التعبير. كما يلاحظ تزايد الميل إلى تفضيل الحاكم القوي. ولعل السبب في ذلك ما اعترى عملية التحول السياسي في المنطقة العربية من فوضى، وما استغرقته من وقت وما خلّفته من تكاليف اقتصادية. وقد يستخلص من الإعراب عن تأييد الديمقراطية مع تفضيل الاستقرار والاقتصاديات على المثل الديمقراطية استمرار تفضيل المقايضة السطلوية القديمة، التي تتمثل في تقييد الحقوق السياسية مقابل الاستقرار والمكتسبات الاقتصادية. وعوضاً عن ذلك، يمكن اعتبار الاستقرار شرطاً مسبقاً لازماً لنجاح الديمقراطية.

المنطقة العربية بحاجة ماسة إلى ثورة على مستوى الحكم لتفكيك المقايضة السلطوية القديمة. فلا يجوز أن تستخدم السياسات الإنمائية كأدوات سياسية. ولا يمكن تحقيق التغيير الديمقراطي إلا عن طريق توفير الحيّز المالي الكافي لتنفيذ الخطط الإنمائية الشاملة للجميع، وتهيئة حيّز اجتماعي آمن يتيح للطبقة الوسطى بناء هويتها الجماعية.

الجزء الخامس
دولة إنمائية ومسؤولة اجتماعياً

أعد هذا التقرير وسط أجواء من عدم اليقين الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، تستحكم بالاقتصادات الوطنية منذ عام 2011. وتشير التقديرات إلى أن التكاليف التي تكبدها الاقتصاد نتيجة للاضطرابات التي وقعت في الجمهورية العربية السورية وحدها بلغت 140 مليار دولار في أواخر عام 2013؛ وبإضافة التكاليف التي تكبدتها ليبيا ومصر واليمن، قد تصل خسائر المنطقة من ناتجها المحلي الإجمالي إلى أكثر من ضعف هذا المبلغ[161]. وفي هذا السياق، قد يبدو النقاش حول مفهوم الدولة الإنمائية مظهراً من مظاهر الترف. بيد أن هذه الدولة ضرورية في الوقت الراهن أكثر من أي وقت مضى من أجل ضمان الأمن، واستحداث فرص عمل لائقة، وتقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة لبث شعور الطمأنينة وسط الأسر. بينما قد يدفع غياب هذه الدولة المزيد من البلدان العربية لتصبح في مهبّ عدم الاستقرار السياسي والخلل الاقتصادي.

وكما يُقرأ من العنوان، يقدّم الفصل الخامس من هذا التقرير تعريفاً للدولة الإنمائية والمسؤولة اجتماعياً. ووفقاً لما ذكر في الفصول السابقة من هذا التقرير، يتوجب على هذه الدولة الابتعاد عن «الدولة الريعية» أو «الدولة البوليسية». وكانت طبيعة الدولة الإنمائية التي نشأت ما بعد الانتفاضات والتحولات التي تلازمها موضوع العديد من الدراسات، ولا سيما التقرير عن التحديات الإنمائية العربية[162] الذي خُصص بالكامل لهذه المسألة؛ وتقرير منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي[163] «نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي: نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة» الذي يتناول هذا الموضوع من منظور التشغيل؛ وتقريري الإسكوا بعنوان «التكامل العربي سبيلاً لنهضة إنسانية» و«وعود الربيع: المواطنة والمشاركة المدنية في مسارات التحول الديمقراطي»[164]. ويلاحظ توافق في الآراء على أن الدولة الإنمائية تفترض وجود نظام للحكم قائم على المساءلة المتبادلة من خلال الحوار الاجتماعي والمشاركة السياسية. كما يمكن تعريف الدولة الإنمائية بنموذج التنمية الشاملة الذي تدعو إليه، ومن مقوّماته احترام قيم المساواة، والإنصاف، والحقوق والمشاركة[165]؛ والعدالة الاجتماعية والاقتصادية[166].

ولهذه الغاية، يناقش الفصل الخامس من هذا التقرير الكيفية التي ينبغي أن تكون عليها تدابير السياسة الإنمائية، مسلطاً الضوء على الإمكانات المتاحة في الأمد الطويل للطبقة الوسطى في الوقت الحاضر (في البلدان المستقرة سياسياً) وسبل مساعدة الفقراء والمعرضين للفقر ليصبحوا في عداد الطبقة الوسطى في المستقبل. ومن نافلة القول إن الأولوية، في مناطق النزاعات ذات الطابع السياسي، هي تسوية النزاعات وبناء السلام. ولذلك، يتناول الفصل الخامس بلداناً عربية تسمح أوضاعها العامة بتصميم خطط إنمائية طويلة الأجل وتنفيذها وتشكل فيها الطبقة الوسطى قوة اجتماعية واقتصادية كبيرة.

ومع وضع هذه الاعتبارات في الحسبان، يبدأ الفصل الخامس، أولاً، بتحديد الصفات العامة للدولة الإنمائية. ويناقش بعد ذلك التدابير الآيلة إلى تحسين أوضاع الطبقة الوسطى في الوقت الحاضر؛ وقد يكون منها تأمين فرص عمل لائقة إذ يساهم في تحسين المداخيل وتحقيق التكافؤ في توزيعها. ويؤكد الفصل، ثانياً، أهمية التدابير الآيلة إلى توسيع الطبقة الوسطى؛ وتوسيع إمكانات الفقراء والمعرضين للفقر عن طريق اعتماد حد أدنى للحماية الاجتماعية، باعتباره الحل الأشمل والكفيل بتزويد كل فرد بالقدر اللازم من الإمكانات في الحياة. ويناقش الفصل، ثالثاً، قضايا السياسة المالية من أجل اقتراح سبل لتمويل المخططات بواسطة تدابير من قبيل إدخال إصلاحات على إعانات الطاقة والنظم الضريبية ونفقات الجيش. وأخيراً، يبقى تحسين الحكم الهدف الشامل الذي يحقق نتائج إيجابية أياً تكن السياسات المقترحة.

أولاً. ماهية الدولة الإنمائية

على أثر الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والمخاطر التي خلّفتها على التقدم الإنمائي والتداعيات الناجمة عن الانتفاضات العربية، يقترح هذا التقرير دوراً أكبر للدولة في عملية التنمية، يتطلب عملاً جدياً على إحداث تحول هيكلي نحو نظام شامل اجتماعياً وعادل اقتصادياً في المنطقة العربية. غير أن التوافق على دور الدولة لم يتم بعد، بل لا يزال موضوع خلاف في النقاشات حول التنمية. وخلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، حدث تحول باتجاه اتباع سياسات ليبيرالية جديدة موجهة نحو السوق على أثر «توافق آراء واشنطن»، دفع العديد من البلدان العربية إلى تقليص دور الدولة. ولكن الإنجازات الأخيرة التي تحققت في مجال التنمية، ولا سيما في البلدان الناهضة بما فيها البرازيل وجمهورية كوريا والصين وماليزيا وموريشيوس والهند، كشفت عن ضرورة إعادة النظر في دور الدولة في الفكر الإنمائي. وقد عملت هذه البلدان بسياسات من خارج النهج التقليدي من أجل حفز النمو والتنمية، على نحو ما تبيّنه مؤشراتها الإنمائية والاقتصادية.

ويقترح التقرير الخاص بأقل البلدان نمواً لعام 2009[167] الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) «بناء دولة إنمائية جديدة» حيث تكون المعرفة أساساً في عملية التنمية، وحيث يجري التحول الهيكلي من خلال التنويع، نحو مشاركة رأس المال المحلي في عملية التنمية واعتماد نُهج تنموية إقليمية تضمن ابتعاد الدولة الإنمائية الجديدة عن منحى الدولة الاستبدادية. وبالاستناد إلى التقدم المحرز مؤخراً في مجال التنمية، من اللازم العودة إلى الدور المركزي للدولة في إطلاق عملية التقدم الإنمائي ودعمها واستدامتها. ومن هذا المنطلق، تتطلب التنمية تحولاً هيكلياً وتحركاً باتجاه بناء مجتمعات أكثر إنصافاً ومساواة واستدامة، وتخطي «وظائف الامتياز الملكي» للدولة من قبيل حراسة القانون والنظام وإرساء الأطر التنظيمية. والدعوة، حتى من منظمات طُبعت بطابع السوق الحرة (مثل البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، لتعزيز دور الدولة في دعم السياسات الصناعية ونقل التكنولوجيا، على أساس ما تتمتع به البلدان من مزايا نسبية.

وأدّت التجارب الناجحة للدولة الإنمائية إلى التسليم بأن تحقيق التنمية على الأمد البعيد يستلزم تحديد أدوات لإحداث التحول والتغيير اللذين لا يقتصران على مستوى الإنجازات الفردية فحسب (مثل الصحة والتعليم)، بل يتجاوزان النطاق الفردي إلى النطاق الأوسع، أي المؤسسات والقيادة والرؤى والمعايير والقواعد والقيم والقوانين والثقة والتلاحم، وعوامل أخرى غير ملموسة. ومن الأهمية بمكان فهم كيفية تأثير هذه العناصر على المجتمع والإحاطة بكيفية تفاعلها مع مجموعات مختلفة من السياسات ومبادرات الإصلاح.

وعلى أساس المسار التاريخي للدولة الإنمائية (الإطار 6)، يقترح الجزء الخامس من هذا التقرير أن تأخذ البلدان العربية بفكرة بناء دولة إنمائية، مستفيدة من تجارب بلدان أخرى، ولا سيما من التحولات الإنمائية الآسيوية في إندونيسيا وماليزيا، حيث أوجه التشابه الثقافي بل الأهم حيث وفرة النفط والموارد الطبيعية. غير أن هذا الموضوع يقتضي مزيداً من التوسّع في الدراسة، يتجاوز نطاق هذا التقرير. ويقترح هذا التقرير أربعة أسس رئيسية لتعريف الدولة الإنمائية العربية. وإذا نفذت معاً، فلن تكون آلية لتمكين الطبقة الوسطى فحسب، بل ستفتح الطريق أمام الفقراء صعوداً على السلم الاجتماعي.

أولاً، من الضروري أن تعتمد الدولة الإنمائية العربية سياسات للاقتصاد الكلي تحول دون انزلاق الطبقة الوسطى في الفقر. ويعني ذلك تحولاً في سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية من أجل استحداث فرص عمل لائقة تكفي لاستيعاب طاقات طبقة وسطى ترتقي أكثر وأكثر في التحصيل العلمي. ومن أولى وظائف الدولة الإنمائية العربية توجيه الاقتصاد نحو مسار نمو منتِج ومستدام. وفي وضع المنطقة العربية، يعتمد هذا المسار أيضاً على نجاح مسيرة التكامل الاقتصادي الإقليمي.

ثانياً، لا بدّ من أن تكون الدولة على وعي بضرورة دعم الفقراء والمعرضين للفقر. وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال تطبيق مفهوم الحد الأدنى للحماية الاجتماعية الذي تدعو له منظمة العمل الدولية، وهذا لا يساهم في بناء السلام والاستقرار فحسب من خلال تغذية الشعور بالعدالة الاجتماعية، بل قد يؤدي دوراً مهماً أيضاً في توسيع قاعدة الطبقة الوسطى.

الإطار 6. للدولة الإنمائية تاريخ طويل

تاريخ التنمية والدولة الإنمائية هو موضوع تناولته الأدبيات بإسهاب. ويقول رينرت (REINERT)[أ] إن ملوك تيودور (1485-1603) وضعوا نموذجاً لدولة إنمائية من أجل تقليد الهياكل الاقتصادية للبندقية وفلورنسا المدينتين الإيطاليتين الغنيتين. كما يدعي أن آدم سميث (1723-1790) كان داعية للدولة الإنمائية، بمعنى أنٍ مفهومه "اليد الخفية" ينبغي أن تعمل على تطوير التصنيع في ظل دولة إنمائية. ودافع ألكسندر هاملتون أيضاً (1755-1804)، وهو أول من تقلد منصب وزير خزانة الولايات المتحدة الأمريكية، عن إرساء دولة إنمائية من أجل التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية، مستخدماً نفس الحجج المقدّمة في أوروبا. وذكر جيرشكرون[ب] أنه ينبغي للبلدانٍ التي قامت بعملية التصنيع في وقت متأخر أن تستمر في التصنيع من خلال إرساء دولة إنمائية. وصدرت مؤخراً مؤلفات كثيرة عن نظرية الدولة الإنمائية، ولا سيما في اختصاصات العلوم السياسية ودراسات التنمية[ج]. وكان فريدريك ليست واحداً من المهندسين الأوائل لنظرية الدولة الإنمائية[د].

وكان تشالمرز جونسون[هـ] أول من استعمل هذا المصطلح لوصف وكالة التخطيط اليابانية (وزارة التجارة الدولية والصناعة) في فترة المعجزات الاقتصادية لما بعد الحرب العالمية الثانية بالدولة التدخلية التي لم تكن دولة اشتراكية ولا دولة السوق الحرة، وإنما دولة رأسمالية عقلانية التخطيط تجمع بين الملكية الخاصة والإرشاد الحكومي. وعملت الدولة "كبديل لعدم وجود سوق رأس المال" ومن أجل الحث على اتخاذ قرارات استثمارية لها القدرة على إحداث التغيير[و].

والدولة الإنمائية هي عبارة عن مزيج "من القدرات والرؤى والمعايير والأيديولوجيات"[ز] التي تقود التحوّل الجذري والتطوير الصناعي. وتعتمد الدولة الإنمائية على رأس المال الخاص والملكية الخاصة، وهي قادرة، من خلال إداراتها، على تشجيع القطاع الخاص وتكوينه والتعاون معه من أجل تحديد المشاريع التي تلتقي فيها دوافع القطاع الخاص لتحقيق الأرباح مع الأهداف الإنمائية الوطنية. ويمكن تعريف الدولة الإنمائية على أنها "شبكة محكمة من التأثيرات السياسية والبيروقراطية والمالية التي تنظم الحياة الاقتصادية"، ولا سيما في سياق منطقة شرق آسيا أساساً[ح]. ويعرّف لفتويتش الدول الإنمائية على أنها الدول التي "جمعت سياساتها العامة ما يكفي من القوة والاستقلالية والقدرة في المركز من أجل تصميم أهداف إنمائية واضحة والسعي إلى تحقيقها ودفعها"[ط]. ورسمت العوامل السياسية، من قبيل القومية أو المنافسة الإقليمية أو التهديدات الخارجية أو الأيديولوجية أو الرغبة في "اللحاق بالركب"، معالم الدول الإنمائية. وحسب ثانديكا مكاندواير[ي]، تشتمل الدولة الإنمائية على عنصرين: عنصر أيديولوجي (إنمائي) وعنصر هيكلي (قدرة مستقلة على تنفيذ السياسات تحددها مختلف العوامل المؤسسية والتقنية والإدارية والسياسية).

ويرى فريتز ومينوكال[ك] أن الدولة الإنمائية تصبح موجودة "عندما يكون للدولة رؤية وقيادة وقدرة على إحداث تغيير إيجابي في المجتمع في غضون فترة وجيزة من الزمن". وحاولت بلدان شرق آسيا أن تولد النمو عن طريق التصنيع وتشارك في الاقتصاد العصري من خلال توسيع نطاق الخدمات العامة (التعليم والرعاية الصحية والإرشاد الزراعي). وقد جرى هذا التحول من خلال الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية والموجهة نحو التصدير، وتصنيع المنسوجات، والسياحة، أو المزج بين جميع هذه الأنشطة.

والعامل المشترك بين الدول الإنمائية هو "وجود قيادة ملتزمة تندرج في السياق الصحيح للطلبات"[ل]. وبعبارة أخرى، وجود قادة يلتزمون بتحقيق الأهداف الإنمائية بدلاً من السعي وراء الإثراء الشخصي أو المكاسب السياسية القصيرة المدى. ويجب أن يكون الوضع السياسي مستقراً لتعزيز القدرات البشرية والإدارية ودعمها.

ملاحظات: (أ) Reinert, 2007.
(ب) Gerschenkron, 1962.
(ج) Leftwich, 1995; Evans, 1995; Reinert, 2007; Woo-Cumings, 1999; and Mkandawire, 2001.
(د) List, 1841.
(هـ) Johnson, 1982.
(و) Evans, 1995, p. 48.
(ز) Fritz and Menocal, 2007, p. 534.
(ح) Woo-Cumings, 1999, p. 1.
(ط) Leftwich, 1995, p. 401.
(ي) Mkandawire, 2001, p. 190.
(ك) Fritz and Menocal, 2007, p. 533.
(ل) المرجع نفسه، ص 534.

ثالثاً، قد تحتاج الدولة إلى تأمين حيز مالي كاف من أجل تمويل التحول الهيكلي والتحويلات الاجتماعية، وذلك عن طريق اتخاذ قرارات صعبة بشأن السياسة المالية، بما في ذلك توجيه الدعم المقدم، وتقليص النفقات العسكرية، وتحسين جباية الضرائب.

رابعاً، من الضروري أن تعمل الدولة على تحسين إطار حكمها في مجالات تتصل بسيادة القانون، والمشاركة والمساءلة، وتقوية المؤسسات، وتفعيل الإدارة والحد من الفساد، وزيادة الشفافية. والأهم هو أن نجاح هذه الدولة يستلزم توفر شروط مسبقة منها وجود نخبة إنمائية ذات إرادة قوية تدعمها وظائف الدولة للتخطيط الإنمائي؛ وقدر نسبي من الاستقلال الجغرافي السياسي؛ وإدارة اقتصادية مستقلة ذات كفاءة؛ وإدارة المصالح الاقتصادية الخاصة غير التابعة للدولة.

ثانياً. اقتصادات قوية تولّد ملايين فرص العمل اللائق للطبقة الوسطى

رغم ارتفاع معدّلات البطالة، سجلت المنطقة العربية نمواً لافتاً في معدّل التشغيل خلال الفترة 2000-2010 مقارنة مع مناطق أخرى، إذ بلغت مرونة التشغيل نسبة 0.7 مقابل أقل من 0.5 في مناطق أخرى، و0.3 في آسيا. ويدلّ هذا الرقم على أن النمو لم يكن عاجزاً عن توليد فرص عمل كما ورد في الصحف، بل المشكلة الأساسية هي في جودة فرص العمل المستحدثة (غالباً فرص عمل غير آمنة وظروف عمل متردية)[168].

وقد أدّت الانتفاضات العربية إلى تداعيات اقتصادية كبيرة. وإلى جانب منطقة أمريكا اللاتينية، تشير التقديرات إلى أن البلدان العربية ستسجل أدنى معدلات للنمو الاقتصادي حتى عام 2015[169]. كذلك شهدت البلدان العربية تدهوراً كبيراً في الوضع المالي. ويُرجح أن تؤول الضغوط السكانية المتزايدة إلى تفاقم وضع المؤشرات الاقتصادية المتدنية أصلاً، ولا سيما بسبب تزايد أعداد النساء والشباب الذين ينضمون إلى القوة العاملة.

وتحتاج المنطقة العربية، لمواجهة مشكلة البطالة، إلى استحداث حوالي 60 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030[170] (وتضع بعض التقديرات هذا الرقم في حدود 100 مليون)[171]، وإلى زيادة مشاركة النساء المؤهلات في القوة العاملة من معدّل حالي قدره 17 في المائة إلى 35 في المائة. وتفيد التقديرات بضرورة زيادة حجم الآستثمار إلى ما يقارب 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتوليد العدد اللازم من فرص العمل[172]. غير أن رفع معدلات الاستثمار إلى هذا المستوى قد يكون صعباً للغاية في ظل المناخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن. والخاسر الأكبر هي فئة الشباب، الذين يصعب توظيفهم. وتظهر التجارب الدولية صعوبة توظيف الشباب حتى في ظل الانتعاش الاقتصادي، وقد يستغرق الأمر معدّل 11 عاماً حتى تعود بطالة الشباب إلى المستويات التي كانت عليها قبل الأزمة.

وفي حالة الطبقة الوسطى، لا يكفي الحصول على فرصة عمل لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لأن جودة فرص العمل مهمة أيضاً، وهي تعني الاستفادة من مستحقات الضمان الاجتماعي، والعمل في ظروف عمل جيدة، وتقاضي أجور لائقة، واحترام قوانين العمل، والالتزام بمعايير العمل الدولية. ويقدم تقرير مشترك بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقترحات يمكن العمل بها في تحديد ملامح السياسة العامة بشأن كيفية استحداث فرص عمل لائقة في المنطقة العربية، ومن هذه المقترحات: وضع سياسات اقتصادية منسقة تؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة؛ تحسين آليات الحوار الاجتماعي؛ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية؛ صياغة سياسات قطاعية محددة مثل سياسات إدارة حركة الهجرة، وتنظيم سوق العمل النشطة، وتأمين التعليم الجيد وتطوير المهارات[173]. ولا يمكن لهذه السياسات أن تتكلل بالنجاح إلا في إطار التكامل الإقليمي والتصنيع وإصلاح الحكم. ومع ذلك ترى منظمات أخرى، بما فيها المنظمات المالية الدولية، أنه من أجل استحداث ما يكفي من فرص العمل في المنطقة ينبغي جعل أسواق العمل أكثر مرونة وتخفيف القيود من جهة العرض. وتزعم هذه المنظمات أن النمو الاقتصادي يواجه عراقيل نتيجة لكثرة الوظائف غير المنتجة في القطاع العام ولإساءة توزيع الرأسمال البشري. ولكن ثمة توافق على أهمية دور زيادة الاستثمار العام في تحسين مناخ الأعمال التجارية، وبالتالي استحداث المزيد من الوظائف.

وتفيد التقارير بأن بنية الطلب على اليد العاملة ومستواه شكلا عائقاً كبيراً أمام استحداث فرص عمل لائقة في المنطقة العربية. وتوضح البيانات أن نسبة

66 في المائة من الاستثمار (المحلي والأجنبي) اتجهت نحو المناجم وقطاع العقارات في فترة 2003-2010، فلم يسهم في استحداث الكثير من فرص العمل[174]. غير أن نسبة 20 في المائة من الاستثمار التي اتجهت نحو أنشطة التصنيع ولدت أكثر من نصف فرص العمل المتأتية من الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يبين أن الاستثمار يجب أن يتجه نحو القطاعات التي تولّد فرص العمل. ولتحقيق ذلك، لا بدّ من استراتيجية إنمائية استباقية واضحة تدفع إلى التحول الهيكلي باتجاه أنشطة تحقق قيمة مضافة مرتفعة وتولّد فرص العمل. وخلاصة القول، إن أفضل السبل إلى استحداث فرص عمل مجزية ولائقة هو زيادة الإنتاجية وتخصيص الموارد بفعالية للقطاعات التي تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة[175].

وتضطلع سياسات الاقتصاد الكلي، فضلاً عما تقدّمه من نهج إنمائي يركز على التشغيل اللائق، بدور أساسي في توليد فرص العمل. فللسياسات النقدية، مثلاً، دور هام في دعم التنمية التي تركز على فرص العمل. وتتأثر السياسات النقدية في المنطقة إلى حد كبير بالأوضاع في البلدان الأخرى بفعل ربط العملات المحلية بعملات هذه البلدان. ويعني هذا أن أسعار الفائدة في بلدان أخرى، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، تترك تأثيراً بالغاً على التنمية في المنطقة العربية؛ وهي ثغرة لم يتمكن صانعو القرار من سدها حتى اليوم. وتؤثر أسعار الصرف أيضاً في سياسات التنمية واستحداث فرص العمل لأنها تؤثر على وجهة تخصيص الموارد لقطاعات محددة، وبالتالي في الطلب على اليد العاملة. ويفيد هذا التقرير بضرورة اعتماد سياسة نقدية متوازنة وتوسعية في البلدان العربية، والتحكم بأسعار الصرف بفعالية عن طريق المصارف المركزية من أجل تهيئة بيئة مؤازرة لاستحداث فرص العمل. وهذا لا يتحقق بالاعتماد على القطاعات التقليدية وحدها، فلا بدّ من أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي على زيادة التنويع.

وتعتبر السياسة المالية أداة أخرى من الأدوات المتاحة لصانعي السياسات في المنطقة. ولا بد من صياغة سياسة مالية متوازنة وتوسعية من أجل التحكم في التضخم وحفز النمو نحو استحداث فرص العمل اللائقة. ولذلك ينبغي أن يشجع صانعو السياسات الاستثمار العام. وتنسيق السياستين النقدية والمالية ضرورة في حالات هروب الرساميل، ولا سيما في المنطقة العربية المعرّضة للكثير من التقلّبات.

واستفاضت العديد من التقارير في مناقشة المشاكل الناجمة عن ثنائية الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة والأجور المتدنية في الاقتصادات العربية. فمن الضروري اتباع نهج مالي معتدل يولد الكثير من فرص العمل الجيدة. وينبغي أن يُرسم التحول الهيكلي في المنطقة بحكمة وتروٍّ، وذلك بمساعدة القطاعين العام والخاص، في كنف دولة إنمائية.

ألف. استثمار عام من نوعية أفضل

يُقصد بالاستثمار العام، الذي هو عبارة عن النفقات الرأسمالية المرصودة في ميزانيات الحكومة، بناء الهياكل الأساسية المادية، من قبيل الطرق والموانئ والمدارس والمستشفيات. وفي العديد من الحالات، يقترن الاستثمار العام بآثار إيجابية على الاقتصاد من خلال توفير الهياكل الأساسية والتعليم والصحة والبحث العلمي؛ ويؤدي إلى تحسين الإنتاجية والنمو. أما آثار الاستثمار العام على المستوى الجزئي فتظهر في الحد من الفقر وتوزيع الدخل في الاقتصاد.

والواقع أن أسئلة عديدة تُطرح بشأن فعالية الاستثمار العام وعلاقته «بجذب» الاستثمار الخاص. وتوضح البيانات الصادرة عن البلدان العربية أن الاستثمار العام في المنطقة العربية في الفترة 1990-2000 كان أعلى من الاستثمار العام في جل البلدان النامية الأخرى[176]. وقد ارتفع معدل الاستثمار في المنطقة[177] منذ السبعينات، لكنه لم يقترن دائماً بارتفاع في النمو الاقتصادي. وفي الماضي شهدت المنطقة العربية تقلبات في النمو الاقتصادي، حتى في ظل تزايد الاستثمار العام وارتفاعه.

وفيما يتعلق بالترابط بين الاستثمار العام و«جذب» الاستثمار الخاص، تبدو الأدلة المستمدة من المنطقة العربية غير مشجعة. فقد بلغت نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار العام في المنطقة العربية ككلّ قرابة 2 في الفترة 1974-2000، أي أن الاستثمار الخاص بلغ ضعف الاستثمار العام. وظلت النسبة أدنى بكثير من المستويات المسجلة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (قرابة 6) أو في اقتصادات شرق آسيا السريعة النمو (قرابة 5)[178].

ورغم الاستثمارات الكبيرة للقطاع العام في المنطقة العربية ككل، بقيت الفروق شاسعة في حجم الهياكل الأساسية ونوعيتها بين مختلف البلدان ومجموعات البلدان. فبلدان مجلس التعاون الخليجي استفادت من عائدات النفط في تشييد هياكل أساسية متطوّرة. أما البلدان النامية فتعاني من نقص حاد في الهياكل الأساسية، يضع أمامها تحديات إنمائية وعوائق تحول دون التكامل الإقليمي. وبقي الإنفاق العام على الاستثمار ضعيفاً في البلدان المستوردة للنفط، حيث الحيز المالي محدود مقارنة بالحيز المالي المتاح للبلدان المصدرة للنفط.

وهكذا، لا تقاس أهمية الاستثمار بمستواه العام، بل بمدى الجودة والكفاءة[179]. ويُعتبر اختيار المستوى الأمثل للاستثمار وتوزيعه بين القطاعات بعناية، شرطاً أساسياً لدفع النمو الاقتصادي الذي تستفيد منه فئات واسعة من المجتمع. ويعني هذا إعادة توجيه الاستثمار العام، بحيث يتحوّل من التركيز على المشاريع الكبرى إلى المشاريع الصغيرة الحجم، ولا سيما في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، ينبغي تصميم سياسات ائتمانية بهدف دعم الشركات الخاصة ذات المرونة العالية في التشغيل. ويجب بذل المزيد من الجهود لإنشاء هياكل أساسية مالية تؤدي إلى تنمية السوق، ولا سيما عن طريق تحسين إمكانية الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة[180].

وبالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من تأمين الدعم على مستوى السياسة العامة لتحسين مهارات ريادة المشاريع والابتكار. فدعم الاستثمار العام للبحث والتطوير ضروري لتخفيف تكاليف الابتكار عن كاهل القطاع الخاص. وفي المراحل الأولى من البحث، يمكن للدعم الحكومي المباشر أن يشجع الأبحاث في القطاعات الأساسية العالية المخاطر والتي تبشر بنتائج على المدى الطويل، فيما يحبّذ القطاع الخاص التركيز على التكنولوجيات ذات القدرة التنافسية والمشاريع النموذجية على المدى الأقصر. ومن شأن دعم معاهد البحث والمؤسسات الأكاديمية وبرامج محدّدة للبحث في قطاع التكنولوجيا وتقديم المنح إلى مؤسسات البحث التابعة للقطاع الخاص، ولجهود التطوير أن يعزز الابتكار. ولعلّ الدافع الأولي يجب أن يكون مصدره الاستثمار العام. وتفيد العبر المستخلصة من تجربتي الصين وفييت نام بأن التحولات الناجحة التي تغذي ثقة القطاع الخاص تتطلب وجود حكومة عازمة، تعمل بسياسة مالية نشطة، يحلّ الاستثمار العام عنصراً أساسياً فيها[181]. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد بناء شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير الهياكل الأساسية[182]. ومن شأن التعاون في مشاريع إقليمية أن يخفف الأعباء عن فرادى البلدان ويوزع حمل تطوير الهياكل الأساسية بين جميع أصحاب المصلحة على مستوى المنطقة.

الشكل 72. إجمالي تكوين رأس المال الثابت في المناطق (نسبة مئوية)

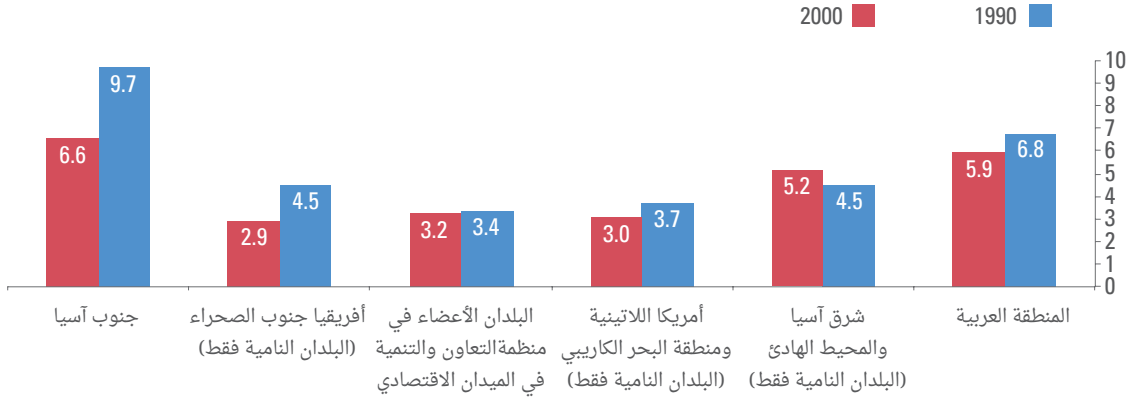

المصدر: ESCWA, 2013d.

باء. سياسة تجارية وصناعية تديم النمو وتعمّقه

يمكن تحسين القوة الشرائية للطبقة الوسطى عن طريق تحول هيكلي يفضي إلى استحداث فرص عمل من نوعية أفضل. فبنية الاقتصادات في المنطقة العربية تركز بشدة على صناعات استخراج الموارد الطبيعية الموجهة إلى البلدان الناشطة في البحوث العلمية، في حين تفتقر معظم هذه الاقتصادات إلى أنشطة التصنيع. ولا تزال نسبة السلع المصنعة من مجموع المبادلات التجارية منخفضة جداً في المنطقة العربية التي تسجل نسبة من أعلى نسب التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتحرير التجارة وتدفق رؤوس الأموال. وما تحقق من نمو باستغلال هذه المصادر ليس قابلاً للاستدامة، بخلاف نموذج النمو في شرق آسيا مثلاً، حيث تحقق النمو المطرد المتسارع نتيجة لتطوّر في قطاع التصنيع. وتعد تجربة بلدان شرق آسيا مهمة من أجل تسليط الضوء على التحسينات التي يمكن إدخالها على السياسات في المنطقة العربية، استرشاداً بالعوامل الرئيسية التي أسهمت في تحقيق النمو في شرق آسيا.

وفي التسعينات من القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، عرفت اقتصادات شرق آسيا نمواً اقتصادياً سريعاً ومطرداً فاق معدل النمو في المنطقة العربية (وكذلك في أمريكا اللاتينية وجنوب آسيا) بثلاث مرات، وتمكنت من المحافظة على توزيع عادل للمداخيل. ويعزى هذا الإنجاز إلى اتباع سياسات من قبيل فرض ضرائب تصاعدية وفرض ضرائب مرتفعة على استهلاك الكماليات، ولا سيما في قطاعي الخدمات والاستيراد؛ واتباع سياسات لدعم الأجور الحقيقية المعقولة؛ وسياسات لدعم الاستثمار في قطاعات محددة من الاقتصاد[183]. وتحوّل نموذج التنمية لاقتصادات شرق آسيا من التصنيع للاستعاضة عن الواردات إلى نمو يقوده التصنيع من أجل التصدير، وذلك نتيجة للتصنيع المتزايد، مما أدى إلى رفع مستويات الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي سريع[184]. وتجربة شرق آسيا هي نقيض للسياسات الاقتصادية التي كانت متّبعة في المنطقة العربية خلال تلك الفترة.

وأدت عوامل عديدة دوراً فاعلاً في نموذج التنمية في شرق آسيا، ليس أقلها إدارة سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات التعليمية الواسعة النطاق، وأيضاً استراتيجيات دعم الصادرات والسياسات الصناعية. وكان المبدأ التوجيهي أن التجارة الحرة لا تكفي وحدها لضمان النمو والتنمية، وأن الدور الناشط للسياسات ضروري لتحقيق النمو، باعتماد قواعد وحوافز لتوجيه الاستثمار الخاص نحو القطاعات التي تحقق أعلى قيمة مضافة، حيث يتوج الابتكار «دورة حياة المنتج»[185]. وبالإضافة إلى ذلك، اتبعت الدول نهجاً انتقائياً في اختيار الاستثمارات الأجنبية المباشرة اعتمد مجموعة معايير منها مدى استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاعات الاستراتيجية. ففي سنغافورة، دعمت الحكومة هذا النهج عن طريق تقديم إعانات إلى القطاع الخاص[186]. وحالت هذه السياسات دون تحوّل المنطقة إلى مجرد قواعد إنتاج للشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، ودعمت القدرات الإنتاجية في القطاعات الاستراتيجية، التي استفادت أيضاً من دعم المؤسسات التي تملكها الحكومة، مما وفر الاستثمار للصناعات الناشئة في حالات عدم كفاية الاستثمار الخاص لتزويد هذه الصناعات بقدرة تنافسية على المستوى العالمي[187].

وترتبط السياسات الصناعية أصلاً بالسياسة التجارية في اقتصاد عالمي متحرر، ترابطت أوصاله وتوثقت في اتفاقات ومفاوضات التجارة الدولية. ومن المستحسن تطبيق سياسات في المنطقة العربية على غرار تلك التي نفذت في نموذج التنمية في شرق آسيا. غير أن تنفيذ هذه السياسات قد يكون صعباً في إطار قواعد التجارة العالمية النافذة حالياً[188]، التي تؤول جلّ فوائدها إلى البلدان الصناعية المتقدمة. وإزاء هذه التحديات الراهنة وقواعد التجارة النافذة عالمياً، يضيق الحيز المتاح أمام البلدان النامية لاعتماد سياسات تجارية وصناعية استباقية تتيح للطبقة الوسطى مزيداً من فرص العمل.

وفي ظل هذه القواعد التجارية وعلاقات الترابط المعقدة للإنتاج العالمي، تواجه البلدان العربية تحديات بفعل تجزؤ الإنتاج والتغيّر السريع في التكنولوجيا، وبالتالي تزايد الضغوط من أجل الابتكار والحفاظ على القدرة التنافسية في سلاسل القيم العالمية[189]. وعلاوة على ذلك، أمعنت الأزمة المالية العالمية الراهنة والتقشف المالي في البلدان المتقدمة في إضعاف الطلب على المنتجات والخدمات من البلدان النامية.

وتتيح حركة التجارة إمكانات كبيرة لإحداث تحوّل هيكلي، فمجموع صادرات الاقتصادات العربية لا يتجاوز 5.8 في المائة فقط من مجموع الصادرات العالمية

من السلع و3.1 في المائة من الصادرات العالمية من الخدمات[190]. وفي البلدان العربية، التي لا تزال نامية بمعظمها، يتسع المجال لتنفيذ سياسات اقتصادية وتجارية ابتكارية فعالة، عدا التعريفات الجمركية والحصص والإعانات، تشمل ما يلي:

أ. إطالة الفترة الانتقالية المحددة لتنفيذ قواعد التجارة، على نحو ما نص الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، لصالح أقل البلدان نمواً؛ وتأجيل إلغاء إعانات التصدير؛ وتشجيع البلدان النامية على الاستفادة من الاستثناءات المحددة المسموح بها بموجب هذا الاتفاق؛

ب. انتهاج مزيج من سياسات المساعدة التقنية وتقديم المعلومات والتنسيق، بما أن شروط الأداء التصديري ليست محظورة بموجب تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، ما دامت تطبق على المنتجين الأجانب والمحليين على حد سواء، حتى باستخدام المؤسسات المملوكة للدولة، كما هو الحال في سنغافورة وتايوان[191]؛

ج. تشجيع التجارة في قطاع الخدمات، لأن البلدان النامية ستحقق مكاسب إضافية من تزايد التجارة في الخدمات، والتي تنمو أيضاً بوتيرة أسرع من التجارة في السلع[192]؛

د. تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال اتفاقات تجارية تستهدف تقوية الموقف العربي في المفاوضات التجارية الدولية.

والجدير بالذكر أن التوجه الإنمائي يختلف بين البلدان، وأن الحيز الضيق المتاح لتنفيذ سياسات صناعية وتجارية تدعم التحول الهيكلي لا يزال موضوع خلاف أيضاً. غير أن الأساس يبقى في مدى توفر الإرادة السياسية لتنفيذ هذه السياسات والاستفادة منها. والدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة في التوجيه ونشر المعلومات لا غنى عنه في إحداث تحول تجاري وهيكلي[193].

جيم. التكامل الاقتصادي الإقليمي يمكن أن يكون مصدراً لمكاسب كبيرة

فشلت محاولات سابقة، من قبيل اتفاق الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية لعام 1957 وميثاق العمل الاقتصادي القومي لعام 1980، في بلوغ هدف التكامل الاقتصادي الإقليمي. وكان أداء واحدة من آخر المحاولات، وهي اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الذي أقرته الدول العربية في عام 1997، أفضل، إذ قطعت شوطاً طويلاً من أجل تحرير التجارة في السلع بالكامل عن طريق إعفاء السلع العربية من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم. ومع أن جهود تحرير الخدمات لم تؤت ثماراً بعد وأن عدداً من الحواجز غير الجمركية لا يزال قائماً أمام تجارة السلع، أعربت الدول العربية عن استعدادها لمواصلة السعي لإقامة الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، في إعلان الرياض للدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية المعقودة في عام 2013[194].

ونتيجة لاتفاقات التكامل الاقتصادي الثنائية المبرمة بين البلدان العربية والبلدان غير العربية والتجمعات الإقليمية، لم ينشأ الاتحاد الجمركي ولا السوق المشتركة بعد. والمنطقة العربية هي أقل المناطق تكاملاً في العالم من حيث التجارة والاستثمار. ففي عام 2010، لم تتجاوز الصادرات بين البلدان العربية نسبة 5.2 في المائة من مجموع صادرات المنطقة. وخلافاً لذلك، بلغت حصة التجارة البينية حوالي 65 في المائة من مجموع تجارة الاتحاد الأوروبي، و49 في المائة من مجموع التجارة في إطار اتفاق أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وحوالي 25 في المائة من مجموع تجارة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولا يختلف الوضع بالنسبة للاستثمار، حيث أن الاستثمارات العربية البينية متدنية، لا تتجاوز 11.2 في المائة من مجموع استثمارات الصناديق السيادية العربية خارج المنطقة، والتي تفوق قيمتها 1,600 مليار دولار. ومن حيث المبلغ التراكمي، بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للفترة 1995-2011 أقل من 180 مليار دولار، أي 31 في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة[195].

ويمكن تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وتسريعه باستكمال مشروع منطقة للتجارة الحرة من خلال ما يلي:

أ. إلغاء الحواجز التجارية غير الجمركية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

ب. إدراج التجارة في الخدمات في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛

ج. الحد من الحواجز التقنية أمام التجارة بين البلدان العربية.

وقد تدر هذه التدابير وحدها مكاسب ثابتة وديناميكية. فالمكاسب الثابتة التي يمكن تحقيقها من التجارة على مستوى القطاع وفيما بين القطاعات على حد سواء هي نتيجة للتبادل والتخصص ووفورات الحجم. أما المكاسب الديناميكية فتتولّد من المزايا الديناميكية لوفورات الحجم، ولا سيما زيادة الفعالية من حيث التكلفة، وحوافز الاستثمار والتقدم التكنولوجي (بسبب الآثار غير المباشرة). وتبين البحوث بشأن ما يعرف بـ «لغز الحدود» (تقلص التجارة بسبب الاحتكاكات الحدودية) أن التكامل الكليّ يمكن أن يعزز التجارة بقدر كبير، قد يبلغ 30 في المائة بالنسبة للبلدان الصناعية[196]، مؤدياً بالتالي إلى تسريع وتيرة التحول الهيكلي وزيادة القدرة التنافسية والتشغيل والنمو.

والخطوة المقبلة على طريق التكامل الاقتصادي في المنطقة العربية هي إقامة سوق مشتركة أو اتحاد اقتصادي (سوق مشترك مع اتحاد جمركي)؛ مما سيؤدي إلى حرية انتقال اليد العاملة ورأس المال والسلع والخدمات. وتتعدى فوائد هذا النوع من التدفقات المزايا التي يتيحها توفر يد عاملة بأقل كلفة وازدياد فرص الوصول إلى رؤوس الأموال، وذلك لما تحققه من فوائد إيجابية غير مباشرة على شكل مكاسب تكنولوجية ومعرفية مثلاً. وهذه الفوائد التي يمكن أن تكون إما عمودية (أسفل أو أعلى سلسلة الإمداد) أو أفقية (فيما بين القطاعات)، تفضي إلى تحسين مستويات الإنتاجية[197]. ويساعد هذا بدوره على تعميق التحول الهيكلي وتسريعه.

وفي جميع حالات التحول، لا ينبغي إغفال قضايا توزيع الفوائد. فإن كان بلوغ تكامل اقتصادي أقوى في المنطقة العربية سوف يؤدي دون ريب إلى تحقيق مكسب صاف للمنطقة ككل، قد تتعرض مناطق أو مجموعات معيّنة داخل البلدان لبعض الأضرار. لذلك من المهم أن تضطلع الهيئات الإقليمية بما يلي:

أ. تطوير مشاريع استثمار عربية؛

ب. الحد من الفوارق في التنمية.

وينبغي لصناديق التنمية العربية، بما فيها الصناديق الثنائية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وصندوق أبو ظبي للتنمية العربية الاقتصادية والصندوق السعودي للتنمية، أو الصناديق المتعددة الأطراف مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الخليج العربي للتنمية وصندوق النقد العربي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا والبنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية أن تعزز دعمها لمشاريع الاستثمار فيما بين البلدان العربية، ولا سيما في الهياكل الأساسية. ويمكنها أيضاً تدعيم التكامل الاقتصادي بالحد من أوجه التفاوت في التنمية من خلال استحداث صندوق هيكلي وتضامني، يُسترشد في تصميمه بتجارب قائمة، مثل تجارب الاتحاد الأوروبي.

وفي عام 2011، كان الدعم المالي الذي قدمته البلدان العربية لصناديق التنمية العربية أقل من 79 مليار دولار، مقابل حوالي 165 مليار دولار لمصرف التنمية الآسيوي وما يقارب 105 مليارات دولار لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وهذا المبلغ لا يكفي لتلبية الاحتياجات من الاستثمار للمشاريع المشتركة بين البلدان العربية ولتقليص الفوارق الاقتصادية بينها، التي تفاقمت منذ التسعينات. وفي عام 2011 مثلاً، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في قطر يفوق 116 مرة نصيب الفرد الأدنى من الناتج المحلي الإجمالي في جزر القمر[198]. فعلى صناديق التنمية العربية دعم مواردها لتتمكن من أداء دور أكثر فعالية في دعم الاستثمار والتنمية في المنطقة.

وبعد تحقيق المزيد من التكامل في مجال التجارة والخدمات وإقامة سوق مشتركة واتحاد جمركي، تبقى ضرورة تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والمالية والنقدية مصدر تحديات ومنافع إضافية، يتعين على الهيئات الإقليميةالتعامل معها. غير أن الخطوات الأولية المبيّنة في الفقرات السابقة يمكن أن تدر وحدها مكاسب جمة على المنطقة، حيث تبين أن مجموع الناتج المحلي الإجمالي العربي سينمو بنسبة إضافية قدرها 3.1 في المائة بحلول عام 2020[199].

ثالثاً. الحماية الاجتماعية لدعم الطبقة الوسطى في المستقبل

مفهوم الحماية الاجتماعية راسخ في عمق المبادئ الأساسية للعدالة الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر عنصراً أساسياً لإعمال حقوق الإنسان الرئيسية[200]. وإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية يدعم أيضاً العدالة الاجتماعية والاقتصادية، التي كانت المطلب الرئيسي للانتفاضات الشعبية في بعض البلدان

العربية. والحماية الاجتماعية مكرسة أيضاً في قيم العدالة الاجتماعية وتوفر إطاراً مؤسسياً لتعزيز تنمية عادلة[201]. ولا ينبغي اعتبار الحماية الاجتماعية عبئاً على السياسة المالية، وإنما عنصراً ضرورياً للنمو والتنمية. فالحماية الاجتماعية تحفز النمو، ولا سيما عندما تندرج ضمن استراتيجية نمو شامل ومنصف للفقراء تأتي بمكاسب على الجميع. ويمكن أن يكون للاستثمار في الأفراد وفي تدابير الحماية الاجتماعية أثر مضاعف على توليد الدخل وصحة السكان وتعليمهم، وأن ينشئ حلقة إيجابية قوامها التنمية الاجتماعية والاقتصادية[202].

وكما ورد في الفصل الثالث من هذا التقرير، تقدَّم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية في إطار فئتين واسعتين. الفئة الأولى هي نظام التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات الذي يرتكز على التشغيل في القطاع النظامي (من 30 إلى 40 في المائة من القوى العاملة)؛ والفئة الثانية هي المساعدة الاجتماعية، التي تشمل التحويلات النقدية وإعانات الطاقة والغذاء. وفي موازاة ذلك، تقدم منظمات المجتمع المدني، كصناديق الزكاة، المعونة للفقراء. والحماية الاجتماعية في المنطقة العربية ليست شاملة ولا عامة ولا قائمة على الحقوق. ويغطي التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية ربع السكان العرب العاملين في الاقتصاد النظامي في حين لا تحصل الأكثرية المتبقية على أي من هذه الخدمات[203].

وقد وضعت منظمة العمل الدولية مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في عام 2011[204]، بالاستناد إلى وثيقة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام 2009[205]. وتفسر منظمة العمل الدولية المفهوم كالآتي: الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية هو عبارة عن مجموعات من الضمانات الأساسية ينبغي أن تكفل، كحد أدنى وعلى مدى الحياة، لجميع المحتاجين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، وعلى دخل أساسي، مما يتيح لهم الحصول الفعال على السلع والخدمات المصنفة بالضرورية على المستوى الوطني[206].

وتقدّم منظمة العمل الدولية في توصيتها مفهوم الحماية الاجتماعية الوطنية على مستويين[207]: يشمل المستوى الأول أمن الدخل الأساسي، والتحويلات الاجتماعية (النقدية أو العينية)، والمعاشات التقاعدية، والمساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإعانات الأطفال، وإعانات دعم الدخل و/أو ضمانات العمالة، وخدمات للعاطلين عن العمل والعاملين الفقراء؛ ويشمل المستوى الثاني تعميم الخدمات الاجتماعية الأساسية والميسرة الكلفة في مجالات كالصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والأمن الغذائي والإسكان، المحددة وفقاً للأولويات الوطنية. وهكذا، يكون الحد الأدنى للحماية الاجتماعية نهجاً شاملاً وعاماً لبلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ويرتكز الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية، باستثناء تعميم خدمات مثل التعليم، على الدعائم الأربع التالية[208]:

أ. الرعاية الصحية الأساسية؛

ب. إعانات الطفل الأساسية؛

ج. أمن الدخل الأساسي لصالح أفراد الفئات العمرية النشطة اقتصادياً (إعانات البطالة)؛

د. أمن الدخل الأساسي للمسنين (المعاشات التقاعدية).

وتجري مناقشة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية والتأكيد عليه باعتباره من الأولويات التي تستحق حيزاً مالياً كافياً لتأمينها[209]. وفي عام 2001، تراوحت تقديرات حزمة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية لعدد من البلدان المختارة (تونس والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن) بين 1.4 و2.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لإعانات الطفل، وبين 0.2 و0.7 من الناتج المحلي الإجمالي لإعانات البطالة، وبين 0.9 و2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمعاشات التقاعدية وإعانات الإعاقة، واستبعدت الرعاية الصحية من هذه التقديرات. وهكذا يكون مجموع تكاليف حزمة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية ضمن حدود 3.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية و4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تونس في عام 2011[210]. وبإضافة التكاليف المتوقعة للرعاية الصحية الأساسية بالاستناد إلى تقديرات سابقة للتكاليف في البلدان النامية أشارت إلى تراوح كلفة الرعاية الصحية بين 1.5 و5.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي[211]، يبلغ مجموع كلفة الحزمة على البلدان العربية بين 4.6 و9.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومع الأخذ بالحسبان متوسط الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية في البلدان العربية البالغ حالياً 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، سيتعين على أي بلد من المستوى المتوسط زيادة إنفاقه الاجتماعي بحوالي 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ليموّل أي برنامج للحد الأدنى من الحماية الاجتماعية (دون إدراج التعليم وخدمات أخرى غير أساسية). ويُشار إلى أن الإنفاق يجب توجيهه إلى المجالات الأساسية للحماية الاجتماعية، وأن حاجات البلدان إلى التمويل تختلف حسب المستوى التنموي الذي بلغته.

الجدول 5. اختلاف كبير في مستلزمات تمويل الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية

البلد	الإنفاق العام (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الإنفاق الجاري (بالنسبة المئوية من الإنفاق العام)	الإنفاق الاجتماعي (بالنسبة المئوية من الإنفاق الجاري)	الإنفاق الاجتماعي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الفجوة الدنيا (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الفجوة القصوى (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	نسبة الزيادة اللازمة
جميع البلدان العربية	32.6	77.4	39.9	10.00	0.17	1.25	32.14
الأردن	30.4	83.16	47.5	12.01	0.00	0.00	0.00
الإمارات العربية المتحدة	30.1	72.71	18	3.94	0.66	5.56	141.17
البحرين	30.5	70.88	40.3	8.71	0.00	0.79	9.04
تونس	30.4	78.42	47.9	11.42	0.00	0.00	0.00
الجزائر*	37.7	59.47	39.9	8.95	0.00	0.55	6.19
جزر القمر*	23.3	68.69	39.9	6.39	0.00	3.11	48.75
الجمهورية العربية السورية	25.8	57.00	17.7	2.60	2.00	6.90	264.97
جيبوتي	38.4	64.69	22.8	5.66	0.00	3.84	67.75
السودان*	18.4	87.43	39.9	6.42	0.00	3.08	48.00
الصومال							
العراق	44.7	81.20	23.8	8.64	0.00	0.86	9.97
عُمان	30.3	57.19	41.8	7.24	0.00	2.26	31.15
قطر	26.7	67.09	16.5	2.96	1.64	6.54	221.43
الكويت	31.5	88.35	24.9	6.93	0.00	2.57	37.10
لبنان	28.8	95.65	12.1	3.33	1.27	6.17	185.00
ليبيا*	58.5	42.46	39.9	9.91	0.00	0.00	0.00
مصر	30.3	86.79	52.3	13.75	0.00	0.00	0.00
المغرب	32.8	83.00	37.4	10.18	0.00	0.00	0.00
المملكة العربية السعودية	38.9	69.59	37.6	10.18	0.00	0.00	0.00
موريتانيا	28.4	75.85	34	7.32	0.00	2.18	29.71
اليمن	35.1	82.52	59.3	17.18	0.00	0.00	0.00

المصدر: صندوق النقد العربي، 2011.
ملاحظات: تقديرات عام 2010. متوسط الحصة مرجح حسب عدد السكان.
* حصة الإنفاق العام (بالنسبة المئوية من الإنفاق الجاري) غير متوفرة وقد استعيض عنها بمتوسط حصة جميع البلدان العربية.

ويقدّم الجدول 5 المبلغ الحالي للإنفاق على الحماية الاجتماعية في كل بلد، ويبيّن حساب الفجوة التمويلية الدنيا والقصوى لتمويل الحد الأدنى التقديري من الحماية الاجتماعية، مع افتراض أن جميع النفقات الاجتماعية ستصبّ في تحقيق هذا الهدف. وكما هو متوقع، هناك تفاوتات واسعة في الفجوات التمويلية بين البلدان العربية. وتنفق العديد من البلدان ما يكفي من الأموال على الحماية الاجتماعية لتحقيق الحد الأدنى من هذه الحماية، في حين أن بلداناً أخرى لا تزال بعيدة عن الهدف بما يعادل 7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وترد في العمود الأخير نسبة الزيادة اللازمة لتمويل الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، وتتراوح هذه النسبة بين صفر في المائة في حالة البلدان التي تسجل أعلى الحصص من الإنفاق الاجتماعي وأكثر من 100 في المائة في بلدان مثل الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية وقطر ولبنان.

واستجابة للمطالب الشعبية، ينبغي على البلدان العربية السعي إلى تطبيق الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية الشاملة من أجل تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية. وإلى جانب تكاليف تمويل هكذا حزمة، يجب التنبه إلى بعض الانتقادات والمحاذير. فزيادة الإنفاق الاجتماعي وإضافة عناصر إلى الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية يمكن أن يخدم مصالح النخبة الحاكمة باعتبارها وسيلة لاستمالة الأفراد. وهذه الأنواع من المقايضة شائعة في «الاقتصادات الريعية» التي لا تولد إيراداتها الذاتية بل تعتمد عادة على ريوع الموارد الطبيعية أو المعونة، فيُعاد توزيع جزء منها على الناس لقاء احتفاظ السلطة بالنفوذ السياسي، خاصة في البلدان التي لا تخضع نظم حكمها لما يكفي من الضوابط والموازين الديمقراطية[212]. وعلى نحو ما ورد في الفصل الرابع من هذا التقرير، يُعتبر هذا الوضع من المحاذير التي تواجه المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، وفي البلدان العربية التي تشهد اضطرابات شعبية، ازداد الإنفاق الاجتماعي بما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الريعي، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي، ربما لاحتواء الاستياء الشعبي المتزايد والاضطرابات (بيد أن الإنفاق لم يوجه بالضرورة إلى العناصر المحورية للحد الأدنى من الحماية الاجتماعية)، مما ضيّق الحيز المالي المتاح للمستقبل[213].

وعند إرساء الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لا بدّ من التنبه إلى أن تأمين التمويل من المصادر العامة لا يعني بالضرورة تولي القطاع العام تنفيذ نظم الحماية الاجتماعية وإدارتها، إذ يمكن أن يُعهد للقطاع الخاص بإنشاء هذه النظم وإدارتها. ولا يوجد نهج واحد يناسب الجميع، والاختيار بين الإدارة الخاصة أو العامة يتوقف على البيئة المؤسسية في كل بلد وعلى عوامل أخرى. ويعتقد عموماً، أن الأدلة التجريبية تدعم الفكرة القائلة بتفوق الملكية والإدارة الخاصة على الإدارة العامة[214].

رابعاً. توسيع حيز التنمية في الميزانية

يمكن تلخيص تدابير التمويل التي تستهدف تحسين العدالة الاقتصادية من خلال اتباع سياسات تدعم التحول الاقتصادي والحد الأدنى للحماية الاجتماعية ضمن مربع الحيز المالي، الذي يميز بين مصادر التمويل الأربعة المتاحة للحكومة[215]:

أ. المساعدة الإنمائية الرسمية؛

ب. حشد الإيرادات المحلية؛

ج. تمويل العجز؛

د. إعادة تحديد الأولويات في الإنفاق وتحقيق كفاءته.

ونظراً لكون المساعدة الإنمائية الرسمية تعتمد على الجهات المانحة وتمويل العجز يتوقف على استعداد المؤسسات المحلية الخاصة والمؤسسات الأجنبية الخاصة والعامة لمنح القروض، يشكل حشد الإيرادات المحلية وإعادة تحديد الأولويات للإنفاق وتحقيق كفاءته قناتي التمويل الوحيدتين اللتين تتحكم فيهما الحكومة. وتمثل الضرائب القسم الأكبر من قناة التمويل الأولى، فيما يستلزم جزء مهم من قناة التمويل الثانية إصلاح سياسة الدعم وقطاع الأمن. وبالتالي يركز هذا التقرير على الضرائب والإعانات والنفقات العسكرية باعتبارها وسائل ممكنة لتمويل التدابير الرامية إلى زيادة العدالة الاقتصادية، والتي تقع تحت السيطرة المباشرة للحكومة.

ألف. إصلاح الدعم لصالح المحتاجين

كما ذكر في الفصل الثالث من هذا التقرير، تستحوذ الإعانات على جزء مهم من ميزانيات الحكومة في المنطقة العربية، وتتيح بذلك فرصة هامة لاستحداث حيز مالي لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق. ومن شأن الموارد

المخصصة لإعانات الطاقة بصفة خاصة، وفي العديد من الحالات، أن تلبي جميع احتياجات التمويل للحد الأدنى من الحماية الاجتماعية أو معظمها. ويشكل إلغاء إعانات الطاقة خطوة نحو تحقيق العدالة الاقتصادية، لأن الأغنياء هم أكثر من يستفيد منها[216]. وتشوه إعانات الوقود وجهة الاستهلاك والإنتاج في السوق، مما يؤدي إلى تفاقم العوامل الخارجية السلبية.

ويبين الجدول 6 أنه، في حال أرادت المنطقة ككل أن تعتمد الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، ستكون الأموال التي تنفق حالياً على إعانات الوقود أكثر من كافية لتغطية التكاليف. وحتى على مستوى البلدان، يغطي إلغاء إعانات الوقود الاحتياجات التمويلية للحد الأدنى من الحماية الاجتماعية في جميع البلدان، باستثناء جيبوتي والسودان ولبنان وموريتانيا. وإذا ما حُوّل جزء من الإنفاق الاجتماعي الحالي ليُدرج في مبادرة الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، فسيكون لجميع البلدان العربية ما يكفي من التمويل لتغطية هذا الحد الأدنى.

وينبغي تناول إصلاح سياسة الدعم بحذر لأن تكاليفه ومنافعه لا توزع بالتساوي بين الفئات السكانية. وقد

الجدول 6. إلغاء إعانات الوقود يغطي تمويل الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية

البلدان	الإنفاق الاجتماعي (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	الفجوة القصوى (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	إعانات الوقود (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	التغطية الكافية من إعانات الوقود
جميع البلدان العربية	9.63	1.61	7.65	نعم
الأردن	12.01	0.00	6.20	نعم
الإمارات العربية المتحدة	3.94	5.56	6.00	نعم
البحرين	8.71	0.79	8.00	نعم
تونس	11.42	0.00	3.30	نعم
الجزائر*	7.22	2.28	11.00	نعم
جزر القمر*	5.15	4.35		
الجمهورية العربية السورية	2.60	6.90		
جيبوتي	5.66	3.84	0.50	لا
السودان*	5.18	4.32	1.40	لا
الصومال				
العراق	8.64	0.86	12.00	نعم
عُمان	7.24	2.26	6.20	نعم
قطر	2.96	6.54	3.80	نعم
الكويت	6.93	2.57	7.50	نعم
لبنان	3.33	6.17	4.50	لا
ليبيا*	8.00	1.50	8.50	نعم
مصر	13.75	0.00	11.00	نعم
المغرب	10.18	0.00	0.90	نعم
المملكة العربية السعودية	10.18	0.00	10.00	نعم
موريتانيا	7.32	2.18	1.80	لا
اليمن	17.18	0.00	6.20	نعم

المصدر: العمودان الأول والثاني من الجدول 5 لهذا التقرير، والعمود الثالث من Prasad (2014).
ملاحظة: متوسط الحصة مرجح بعدد السكان.

تحتاج الاقتصادات إلى وقت للتكيّف مع الوضع الجديد، وقد تستتبع إصلاحات سياسة الدعم عواقب سياسية واضطرابات مدنية. ولا بدّ من التمييز بين الآثار السلبية لإلغاء الإعانات في الأجل القصير وآثاره الإيجابية في الأجل الطويل. ففي الأجل القصير، تشمل التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للإصلاح آثاراً مباشرة، كارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع التضخم، وآثاراً غير مباشرة كارتفاع أسعار السلع التي تستعمل منتجات الطاقة كسلع وسيطة مما يؤدي إلى مزيد من التضخم. وتؤدي هذه الآثار إلى إضعاف القدرة التنافسية على الصعيد الدولي للشركات المحلية (بزيادة أسعار الصادرات)، وخفض الطلب والتشغيل ونمو الناتج المحلي الإجمالي[217]. وعلى سبيل المثال، يبين نموذج التوازن العام القابل للحساب للاقتصاد المصري[218] أن إلغاء الإعانات يؤثر سلباً على الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك. وقد تتفاقم هذه الآثار السلبية إذا لم تعالج المسائل الهيكلية والمؤسسية قبل تنفيذ إصلاحات سياسة الدعم، بما في ذلك القطاع غير النظامي الكبير الحجم والضعف المؤسسي والوضع السياسي والأمني العام[219].

وللتصدي للنتائج السلبية المحتملة لإصلاح سياسة الدعم، يجب إيلاء العناية الواجبة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية ولعوامل الحكم. والانتقال من إعانات معممة، وخاصة إعانات الطاقة، إلى إنفاق اجتماعي محدد الهدف يدعم الفقراء والأسر المعيشية المعرضة للفقر ويتيح موارد لتنفيذ السياسات التي تدعم الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية والتحول الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى استحداث فرص العمل وتعزيز النمو. والأهم أن الحكم السليم يعتبر شرطاً مسبقاً لنجاح إصلاح سياسة الدعم[220]. وكما ورد في دراسة لصندوق النقد الدولي، لا يثق الرأي العام إلا قليلاً في أن الحكومة ستستخدم المدخرات المتأتية من إصلاح سياسة الدعم بحكمة، وبالتالي يعارض إلغاءها[221]. ولذلك تتوقف الإصلاحات الناجحة على توفر مجموعة خصائص هيكلية ومؤسسية تشمل ما يلي:

أ. خطط التنويع الاقتصادي، ولا سيما استراتيجيات شاملة لإصلاح قطاع الطاقة؛

ب. ترتيبات مؤسسية تشمل ضوابط وموازين من أجل استخدام الموارد المتأتية من إصلاح سياسة الدعم؛

ج. استراتيجيات شاملة للإعلام وآليات للمساءلة؛

د. منشآت فعالة تابعة للدولة لخفض الإعانات للمنتجين؛

هـ. تجنب التسييس في تحديد الأسعار.

وبما أن بلداناً عربية عديدة لا تزال تشهد اضطرابات اقتصادية خطيرة أو تعيش في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، تبرز اليوم أهمية توقيت هذه الإصلاحات أكثر من أي وقت مضى، فقد يؤدي سوء توقيت الإصلاحات في ظل حالة عدم الاستقرار بالمالية العامة والاقتصادات العربية إلى وضع أسوأ من ذي قبل.

وما يجدر التأكيد عليه أن الإعانات في البلدان العربية لا يمكن أن تبقى على ما هي عليه، والمنافع التي ستتأتى من إصلاحها على المدى الطويل تفوق تكاليف هذا الإصلاح على المدى القصير. وفي المدى الطويل، تشمل الآثار الإيجابية لإصلاح سياسة الدعم تحسن وجهة الإعانات، وتوسيع الحيز المالي المتاح لتحقيق خيارات سياسة العدالة الاقتصادية، وغيرها من الآثار الاقتصادية الإيجابية غير المباشرة[222].

باء. الإصلاح الضريبي

تعتبر النظم الضريبية أداة أساسية لتوليد الإيرادات الحكومية وتحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية من منظور إعادة التوزيع. وتفرض الحكومات عادة مزيجاً من الضرائب، تشمل الضرائب على الدخل الفردي وعلى إيرادات الشركات وضرائب الملكية والضرائب على تحويل الثروة، وتفرض ضرائب تختلف صعوداً أو هبوطاً على بعض السلع. فلا بد إذاً من توخي الدقة في موضوع العدالة الضريبية، إذ تتوقف هذه العدالة على الهدف من الضريبة، والسلع التي تفرض عليها، وفئة الدخل التي تقع عليها أعباء الضريبة.

وفي سياق مماثل للسياسات المنصفة للفقراء، تنطوي الضرائب المنصفة للفقراء على أقل قدر من الضرر بالفقراء. ففي نظام ضريبي تصاعدي، يكون توزيع الدخل بعد خصم الضريبة أكثر توازناً من توزيعه قبل خصم الضريبة. ويحدث ذلك عندما تزداد حصة الضريبة مع ارتفاع الدخل. ولا تفرض الضرائب التصاعدية أعباء ثقيلة على أفراد الطبقة الوسطى والفقراء والمعرضين للفقر. وفي إطار الضرائب المنصفة للفقراء، يُفضل فرض الضرائب على الشركات وعلى الثروات أكثر من فرض الضرائب على الدخل، بما أن الطبقة الوسطى والفقراء

والمعرضين للفقر لا يملكون عادة حصصاً في الشركات وقلما يحصلون على أرباح من رأس المال أو يحوزون ممتلكات عقارية يمكن أن تخضع للضريبة.

وتحتاج الحكومات إلى إيرادات لتغطية نفقات الإدارة والهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، من قبيل الصحة والتعليم. وتشكل الضرائب أكبر مصدر للدخل لمعظم الحكومات (تُستمد 62 في المائة من الإيرادات الحكومية في جميع أنحاء العالم من الضرائب). وفيما يخص المنطقة العربية، تمثل الضرائب 37 في المائة فقط من إيرادات الحكومات، التي يأتي معظمها من استغلال الموارد الطبيعية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتبلغ الإيرادات الضريبية حوالي 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع أنحاء العالم (ما بين 10 و15 في المائة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل، و20 في المائة بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل، و30 في المائة في البلدان المتقدمة)[223]. وفيما يتعلق بالبلدان العربية، تتراوح الإيرادات الضريبية ما بين أقل من 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت و23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب. وفي الجزائر والجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا واليمن، تعادل هذه النسبة 10 في المائة أو أدنى من الناتج المحلي الإجمالي[224]. ومستوى الإيرادات الضريبية، كنسبة من مجموع الإيرادات ومن الناتج المحلي الإجمالي، في المنطقة العربية هو أدنى من مستوى الإيرادات الضريبية في مناطق نامية أخرى. وتدل المستويات المتدنية للإيرادات الضريبية وتقلباتها على مر السنين إلى أن بلدان عربية عديدة تملك القدرة على تحقيق إيرادات إضافية عن طريق الإصلاحات الضريبية، ولا سيما بتحسين جباية الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية، مع مراعاة دواعي الإنصاف[225].

ولا بد من التأكيد على أن الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير كثيراً في البلدان النامية منذ السبعينات. وقلة الاعتماد على الإيرادات الضريبية في العديد من البلدان العربية هو أيضاً سبب كثيراً ما يتردد ذكره باعتباره يساهم في قلة المساءلة وضعف الحكم[226]. وحسب كالدور[227] يحتاج أي بلد، حتى يصبح في عداد البلدان المتقدمة، إلى تحقيق إيرادات ضريبية تتراوح بين 25 و30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولتتمكن البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يتعين عليها رفع الإيرادات الضريبية بنسبة 4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[228]. غير أن أهمية الإيرادات الضريبية في تحقيق التنمية لا تقتصر على زيادة حجم هذه الإيرادات، بل تتوقف أيضاً على تركيبة الضريبة وطبيعتها التوزيعية، ووجهة استعمالها. وعلى سبيل المثال، ارتفعت الإيرادات الضريبية في المغرب، الذي يستعمل نظام الضريبة التصاعدية على الدخل، بمتوسط قدره 8 في المائة في السنة خلال العقد 2000-2009. وبين عامي 2004 و2008، ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 15 في المائة سنوياً. وفي عام 2010، بلغت الضرائب نسبة 24 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب وساهمت في الحد من الفقر وعدم المساواة وفي تمويل الاستثمار العام والهياكل الأساسية، وفي تحقيق فوائد اجتماعية أخرى[229].

وتضم الضرائب الضريبة على الدخل الفردي، والضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال، والضرائب على السلع والخدمات (ولا سيما الضرائب على القيمة المضافة)، والضرائب على الملكية، والتجارة الدولية. وعلى الصعيد العالمي، تشكل الضرائب على الدخل والأرباح ورؤوس الأموال حوالي 48 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية، في حين يبلغ مجموع الضرائب على السلع والخدمات 40 في المائة. وتبلغ الضرائب على الملكية حوالي 7 في المائة، والضرائب على التجارة الدولية ضئيلة، وهذا ليس هو الحال في المنطقة العربية، ولا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وتعتمد البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، في إيراداتها على الضرائب غير المباشرة أكثر مما تعتمد على الضرائب المباشرة على الدخل والأرباح لأربعة أسباب رئيسية[230]. أولاً، صغر القاعدة الضريبية بسبب تدني مستويات الدخل، وبالتالي يعد فرض الضرائب غير المباشرة أسهل السبل لتحقيق الإيرادات الحكومية. ثانياً، افتقار تحصيل الضرائب إلى الكفاءة في الكثير من الأحيان. ثالثاً، ارتفاع معدل التهرب من الضريبة. رابعاً، ضخامة القطاع غير النظامي الذي لا يشمله فرض الضرائب في البلدان النامية. وتشكل الضريبة على الدخل في مصر زهاء 10 في المائة من مجموع الضرائب، تليها الضريبة على الشركات بنسبة 36 في المائة، والضرائب غير المباشرة بنسبة 40 في المائة، من قبيل الضرائب على

السلع والخدمات. وفي تونس، تبلغ الضريبة على الدخل (المفروضة على الأفراد والشركات) 41 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية، في حين تبلغ حصة الضرائب غير المباشرة 45 في المائة من مجموع الإيرادات من قبيل الضرائب على القيمة المضافة. وتستأثر الضرائب على الدخل بأكبر قدر من الاهتمام لأنها أبرز أنواع الضرائب. ومع ذلك، تطبق ضرائب الدخل في البلدان النامية على قاعدة ضيقة، فتشكل جزءاً صغيراً من مجموع الضرائب. ولذلك يبقى الأثر التوزيعي لضريبة الدخل طفيفاً.

وتختلف الصورة في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية. ففي المملكة العربية السعودية مثلاً، تشكل الضريبة على الدخل 37 في المائة من مجموع الضرائب بينما تُستمد 62 في المائة من الضرائب الجمركية.

وتُعد الرسوم الجمركية في شكل ضرائب على الصادرات أقل سبل تحصيل الضرائب كفاءة، حيث تخلّف خسائر كبيرة في جانبي الطلب (المستهلك) والعرض (المنتج) ضمن البلد. ولكن في حالة الموارد الطبيعية، حيث يتمتع المنتجون بقوة احتكارية في السوق، يمكن أن تحقق الضرائب على الصادرات مكسباً صافياً لبلد معين، دون أخذ مسائل التوزيع بالحسبان. وبعبارة أخرى، إذا كان بلد معين من البلدان المؤثرة على الأسعار في السوق العالمية، تسهم الضريبة على الصادرات في تحسين شروط التجارة لهذا البلد وتحول بعضاً من فائض الاستهلاك الأجنبي إليه، مما يحقق مكسباً صافياً لهذا البلد.

وتستتبع هذه الوقائع ثلاثة انعكاسات سياسية. أولاً، ينبغي تفعيل المجهود الضريبي في المنطقة العربية، الذي

الشكل 73. الضريبة على الدخل كنسبة مئوية من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان العربية

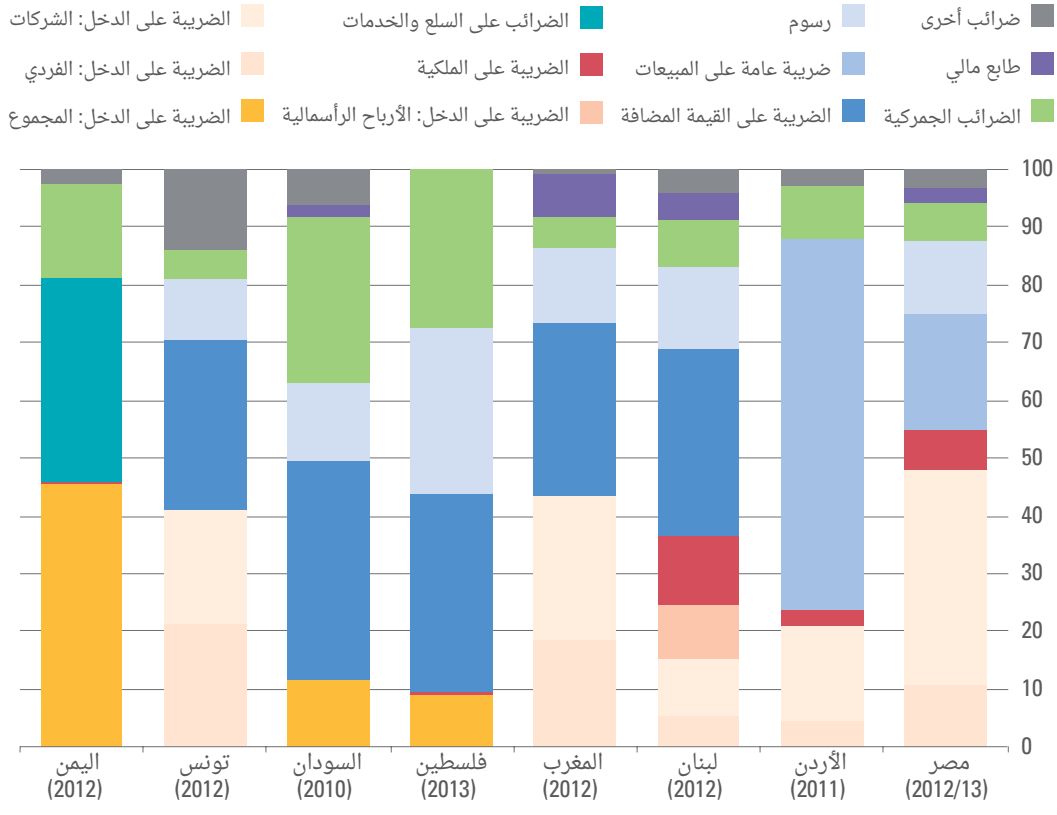

المصدر: ESCWA, 2014d.

لا تنحصر فوائده في إتاحة الحيز المالي لاتخاذ تدابير العدالة الاجتماعية فحسب، بل تشمل آثاراً إيجابية غير مباشرة على الحكم السليم. وثانياً، ينبغي أن يكون مزيج الضرائب المعتمد أقل تأثيراً على الفقراء والمعرضين للفقر، لأن هاتين الفئتين هما نواة الطبقة الوسطى في المستقبل. وثالثاً، ينبغي تجنب اعتبار فرض الضرائب التجارية قاعدة، مع إمكانية استثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي بسبب القوة التي تتمتع بها في السوق بفضل الموارد الطبيعية.

وتوجد، عموماً، علاقة إيجابية بين التنمية والضرائب كحصة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم وجود عدد قليل من الأهداف المحددة لما ينبغي أن يكون عليه المجهود الضريبي (يتوخى الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بلوغ هدف 17 في المائة)[231]، ومقارنة مع بلدان أخرى أكثر تقدماً، يمكن رفع المجهود الضريبي في العديد من البلدان العربية. وفي حالة الأردن تحديداً، تكفي زيادة المجهود الضريبي نقطتين مئويتين لتحقيق فوائد فعلية. وتظهر تحليلات السلاسل الزمنية وجود علاقة سببية قوية بين الإيرادات الضريبية والمتغيرات الاقتصادية الأخرى. ونتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية، تشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيرتفع بنسبة 5 في المائة تقريباً وسيتحسن التشغيل بنسبة تتراوح بين 3 و9 في المائة، وسوف يرتفع استهلاك الأسر المعيشية بنسبة تتراوح بين 10 و15 في المائة عن المستويات الحالية[232].

ويجب أن يكون النظام الضريبي بسيطاً وشفافاً لأن التعقيدات والاستثناءات تؤدي إلى التهرب من الضريبة والتحايل عليها. وينبغي التوصل إلى مزيج ذكي من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، مع تفادي الضرائب التجارية والرسوم، متى أمكن ذلك. وينبغي تبسيط إدارة الضرائب، لأنها كثيراً ما تشكل عبئاً أكبر من معدلات الضريبة ذاتها[233]. فبإرساء نظام ضريبي تصاعدي تُلقى على عاتق الفقراء والمعرضين للفقر أعباء ضريبية أقل. ومع ذلك، ينبغي التحلي بالحكمة عند تحديد معدلات الضريبة ضمن هذا النظام. فانخفاض معدّلات الضريبة على الدخل يعزز تراكم رؤوس الأموال. ومن هذا المنطلق، ينبغي التنبه عند وضع النظام الضريبي إلى تجنب إحباط روح ريادة المشاريع، ولا سيما المشاريع الصغيرة والجديدة[234]. فالإيرادات الضريبية القليلة لا تكفي لتنفيذ السياسات العامة، والإيرادات الضريبية المرتفعة جداً يمكن أن تلحق الضرر بالمشاريع التجارية، وتضعف حوافز العمل، وتقوّض الكفاءة في تخصيص الموارد.

جيم. إصلاح النفقات العسكرية

في عام 2013، بلغت النفقات العسكرية في العالم، التي تتكوّن من الإنفاق الحكومي العالمي على القوات والأنشطة العسكرية، 1,747 مليار دولار. وقد خصصت البلدان نسبة تتراوح بين صفر و11.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على النفقات العسكرية؛ وكان المتوسط هو 1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مع فارق معياري كبير نسبياً قدره 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[235]. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تستفيد المنطقة العربية من إصلاح النفقات العسكرية، فتعيد تحديد الأولويات لتوجيه حصة من هذه النفقات نحو التنويع الاقتصادي وسياسات الحماية الاجتماعية من أجل حفز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

ويشير الجدول 7 إلى البلدان التي تحتل المراتب العشر الأولى من حيث النفقات العسكرية بالأرقام المطلقة والنفقات والنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، ومن حيث أعلى زيادة في النفقات العسكرية منذ عام 2004. وتسجل الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد بعيد أعلى مستوى من الإنفاق بالأرقام المطلقة، إذ أنفقت في المتوسط 700 مليار دولار سنوياً على امتداد السنوات الخمس الماضية، تليها الصين التي أنفقت حوالي 150 مليار دولار. وينفق الاتحاد الروسي والصين والولايات المتحدة الأمريكية معاً أكثر من 50 في المائة من مجموع النفقات العسكرية في العالم. وفي المنطقة العربية، وحدها المملكة العربية السعودية انضمت إلى البلدان العشرة الأولى من حيث حجم الإنفاق للأغراض العسكرية، بمتوسط سنوي يقارب 50 مليار دولار.

وعند استبعاد تأثير حجم البلد وحساب النفقات العسكرية من حيث نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي، تحتل البلدان العربية مكانة متقدمة. وتتصدر عُمان القائمة، بمتوسط سنوي هائل قدره 10.84 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، تليها المملكة العربية السعودية بمتوسط سنوي قدره 8.52 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتحل بين البلدان العشرة الأولى أربعة بلدان عربية أخرى، أي ما يصل مجموعه إلى ستة بلدان.

الجدول 7. الدول العربية في مواقع متقدّمة من حيث النفقات العسكرية

الترتيب المطلق	البلد	ملايين الدولارات	الترتيب النسبي	البلد	الحصة من الناتج المحلي الإجمالي	تغير الترتيب	البلد	نسبة التغير منذ عام 2004
1	الولايات المتحدة الأمريكية	684489.20	1	عمان	10.84	1	أفغانستان	556.65
2	الصين	148648.40	2	المملكةالعربية السعودية	8.52	2	أذربيجان	493.45
3	روسيا	73281.60	3	جنوب السودان	6.50	3	العراق	284.46
4	فرنسا	65263.60	4	إسرائيل	6.14	4	كازاخستان	247.93
5	المملكة المتحدة	60294.20	5	الإمارات العربية المتحدة	5.18	5	غانا	243.00
6	اليابان	59638.40	6	الأردن	4.64	6	جورجيا	229.85
7	المملكة العربية السعودية	52019.20	7	الولايات المتحدة الأمريكية	4.50	7	ليبريا	189.13
8	الهند	49261.20	8	الجزائر	4.20	8	الجزائر	176.21
9	ألمانيا	49080.40	9	لبنان	4.20	9	أنغولا	175.12
10	إيطاليا	37025.20	10	أفغانستان	4.08	10	إكوادور	174.71

المصدر: SIPRI, 2014.
ملاحظة: بملايين الدولارات بأسعار الدولار الثابتة لعام 2011.
الحصة من الناتج المحلي الإجمالي هي متوسطات لخمس سنوات من عام 2009 إلى 2013.

الشكل 74. النفقات العسكرية في المنطقة العربية (بمليارات الدولارات)

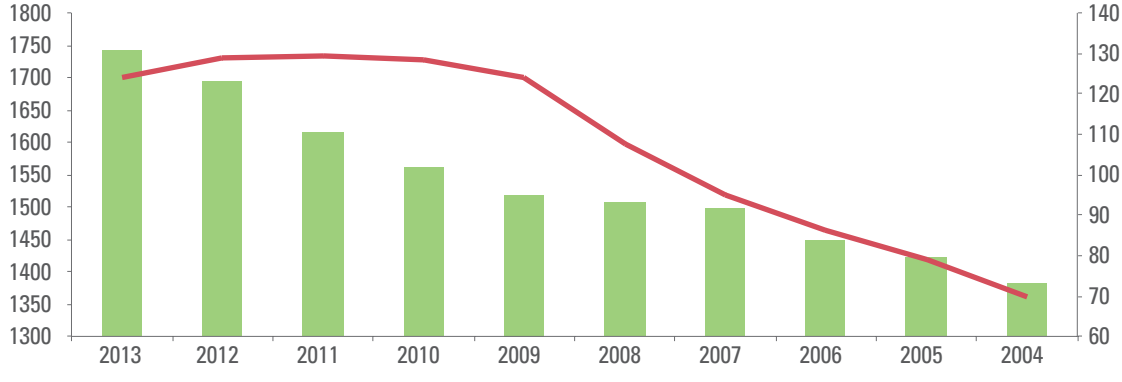

المصدر: SIPRI (2014) وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: يشير خط اليسار إلى النفقات العسكرية في المنطقة العربية وخط اليمين إلى النفقات العسكرية في العالم، بأسعار الدولار الثابتة لعام 2011.

ويظهر الجدول 7 أكبر الزيادات على مدى عشر سنوات في النفقات العسكرية بالأرقام المطلقة، حيث يحتل العراق المرتبة الثالثة بزيادة قدرها 284.46 في المائة وتحتل الجزائر المرتبة الثامنة بزيادة قدرها 176.21 في المائة.

وبالمقارنة مع باقي العالم، تزايدت النفقات العسكرية في المنطقة العربية باطّراد على امتداد السنوات العشر الماضية. ويبين الشكل 74 أن هذه النفقات ارتفعت بنسبة 80 في المائة، مع تسجيل ارتفاع كبير بعد عام 2011 عندما بدأت النفقات العسكرية العالمية بالتراجع. ولهذا السبب، ارتفعت حصة النفقات العسكرية في المنطقة العربية من مجموع النفقات العالمية من 5.3 في المائة في عام 2004 إلى 7.7 في المائة في عام 2013. وقد ازدادات نفقات أمريكا الوسطى والكاريبي وأوروبا الشرقية بأكثر من 94 في المائة و112 في المائة على الترتيب في نفس الفترة. وكانت زيادة الإنفاق على الأغراض العسكرية في المنطقة العربية أعلى منها في أوروبا الغربية والوسطى (6.5- في المائة)، وأمريكا الشمالية (12 في المائة)، وأوقيانوسيا (19 في المائة)، وجنوب شرق آسيا (47 في المائة)، ووسط وجنوب آسيا (49 في المائة)، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (55 في المائة)، وأمريكا الجنوبية (58 في المائة)، وشرق آسيا (74 في المائة)[236]. وهذا ما يضع المنطقة العربية في المرتبة الثالثة من حيث ارتفاع الإنفاق.

الشكل 75. البلدان العربية تنفق على الأغراض العسكرية أكثر مما تنفق على الرعاية الصحية

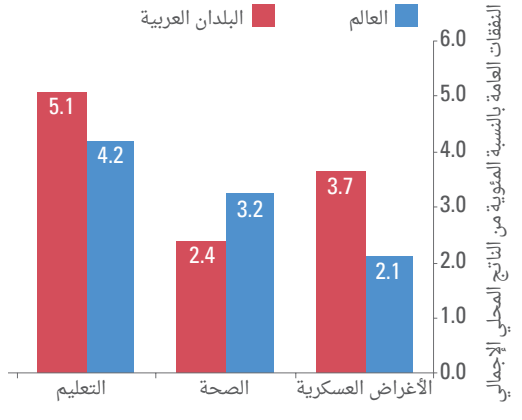

المصدر: SIPRI, 2014؛ World Bank, 2014b ؛ وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: يستخدم متوسط على امتداد خمسة أعوام (من عام 2009 إلى عام 2013)، ومجموع المنطقة والعالم مرجح بعدد السكان.

ويستخلص من ذلك أن المنطقة العربية تسجل معدلاً من أعلى معدلات الإنفاق العسكري في العالم، بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وهو على تزايد. وهذا يعني أن إصلاح النفقات العسكرية يمكن أن يحرر الأموال لأغراض التنمية الاقتصادية. ويتضمن الشكل 75 مقارنة بين الإنفاق العام في العالم وفي المنطقة العربية على الصحة والتعليم وللأغراض العسكرية. وتُخصص أكبر حصة من الإنفاق العام العالمي للتعليم، بالقيم النسبية، تليها حصة الإنفاق على الصحة وأخيراً على الأغراض العسكرية. وتنفق المنطقة العربية الكثير على التعليم نسبة إلى مناطق أخرى، ولكنها تحقق نتائج أقل، ولكن ما تنفقه على الأغراض العسكرية يتجاوز ما تنفقه على الصحة؛ لا بل يتجاوز متوسط الإنفاق العالمي على الصحة. وتشير هذه الأرقام إلى الفوائد التي يمكن تحقيقها على المدى الطويل من إصلاح النفقات العسكرية والأموال التي يمكن تحريرها لأغراض التنمية ولمساعدة الفقراء والمعرضين للفقر أو لتحسين فرص الطبقة الوسطى الحالية في سوق العمل.

ويشير الشكل 76 إلى الإمكانات المالية التي يتيحها إصلاح النفقات العسكرية على مستوى البلدان، وذلك باستخدام النفقات العامة على الصحة والتعليم كمقياس. وإذا كان المطلوب تخصيص أكبر قدر من النفقات العامة للتعليم، ثم للصحة وأخيراً للأغراض العسكرية، فقلة هي البلدان العربية التي تراعي هذا الترتيب. وتنفق تونس، حيث لا تمثل النفقات العسكرية سوى 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، أكثر من ضعف هذه النسبة على الصحة وأكثر من ثلاثة أضعافها على التعليم. غير أن الإمارات العربية المتحدة وعُمان والمملكة العربية السعودية تنفق على الأغراض العسكرية أكثر من ضعف المبلغ الذي تنفقه على الصحة أو التعليم. وينفق أكثر من نصف البلدان العربية على الأغراض العسكرية أكثر مما تنفقه على الصحة والتعليم. وقد تعكس الأرقام الرسمية المصرية نسبة متدنية جداً من الإنفاق للأغراض العسكرية (1.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فقط)، بيد أن هذه الأرقام لا تتضمن المساعدات العينية الكبيرة (غير النقدية) التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تبلغ حوالي 80 في المائة من مجموع المشتريات العسكرية لمصر (بالإضافة إلى الرقم الرسمي) والأنشطة الاقتصادية للقوات المسلحة (التي تولّد حسب التقديرات ما بين 5 و15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمصر)[237].

ومع أن الدول الغربية المتقدمة خفضت نفقاتها العسكرية على امتداد الأعوام القليلة الماضية، رفعت المنطقة العربية من هذه النفقات. ويمكن القول إن عائد السلام وتحويل الأموال من النفقات العسكرية إلى استخدامات أكثر إنتاجية، قد يؤدي إلى ارتفاع كبير في النمو الاقتصادي، ويدر للحكومات مزيداً من الإيرادات في الأجل الطويل. ولو عدلت الدول العربية ميزانياتها العسكرية لتبلغ مستويات الميزانيات العسكرية الأوروبية في عام 1990، وحافظت عليها، لنمت اقتصاداتها بنسبة تتراوح بين 2 و3 في المائة في السنة وحققت تحسناً في مستويات الإنتاج بما يزيد على 50 في المائة من المستويات الحالية[238]. والحيز المالي الإضافي المستحدث بواسطة هذا الإصلاح يمكن أن يسد نقصاً كبيراً ويتيح تمويل تدابير تدعم العدالة الاقتصادية، أي تهيئة بيئة أفضل لتطوير قطاعات ذات قيمة مضافة مرتفعة وتزويد الطبقة الوسطى بمزيد من فرص العمل ودعم توسيع الطبقة الوسطى من خلال تدابير الحد من الفقر ومبادرات الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

خامساً. الحكم السليم في صلب الإصلاح الفعلي

شاركت الطبقة الوسطى العربية، المحبطة بسبب الصعوبات الاقتصادية والنخب الحريصة على مصالحها الخاصة، والمحرومة من فرص التأثير في العملية السياسية والتعبير عن مواقفها، في الانتفاضات[239]. وأخفقت الحكومات في الوفاء بالالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب العقد الاجتماعي التقليدي، اقتصادياً

الشكل 76. النفقات العامة على الأغراض العسكرية، والصحة، والتعليم

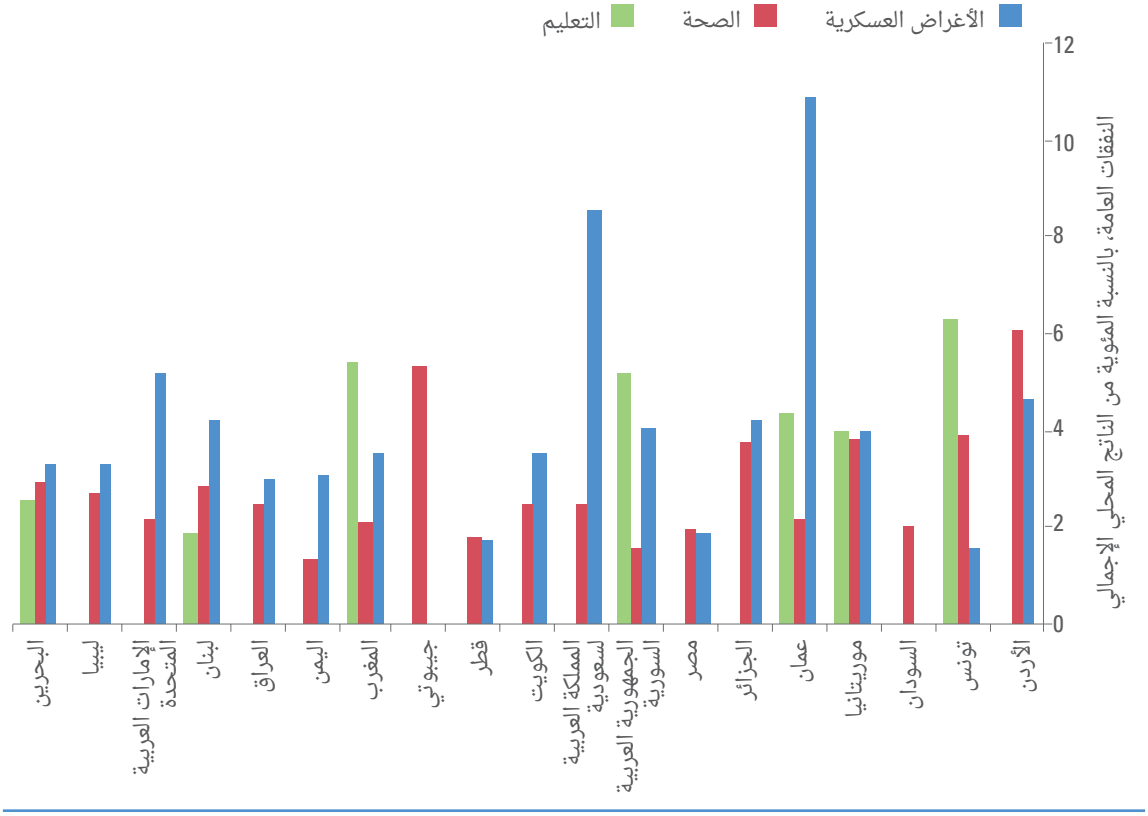

المصدر: SIPRI, 2014؛والبنك الدولي، 2014b؛ وحسابات الإسكوا.
ملاحظة: يستخدم متوسط على امتداد خمسة أعوام (من عام 2009 إلى عام 2013).

وسياسياً على حد سواء، فحُلت الطبقة الوسطى من التزاماتها. وينبغي أن يستند النموذج الإنمائي الاقتصادي الجديد إلى مبادئ الحكم السليم التي تساعد على التخلص من شعور «عدم احترام كرامة الإنسان» السائد في المنطقة. وعملية النمو والتحول الهيكلي لا تمضي بسهولة في مسار مستقيم، بل هي محفوفة بالتعرجات، وتفرز رابحين وخاسرين، وكثيراً ما تتمخض عن نتائج غير مقصودة. ولفترة طويلة، كانت المنطقة العربية قانعة مسرورة وقد ترسخت صورتها كأرض غير خصبة للديمقراطية. ولكن ليس في الواقع ما يبرر استثناء المنطقة وما يثبت أن لدى سكانها ميلاً متأصلاً إلى الأنظمة الأحادية السلطة.

ودفعت الرغبة في الابتعاد عن الطرائق التقليدية للحكم السكان إلى الخروج إلى الشوارع. ومن أجل خوض غمار الديمقراطية، تحملوا المخاطر الشخصية مطالبين حكوماتهم بمزيد من المشاركة.

والطبقة الوسطى على وجه الخصوص حاسمة في هذه العملية، ليس بسبب حجمها الكبير فحسب، بل بسبب تطلعاتها أيضاً. وعندما بدأت الطبقة الوسطى تستكشف سبل توسيع مصالحها الاقتصادية والفرص المتاحة لها، وجدت نفسها في حاجة إلى «وسيلة للتعبير عن مطالبها علناً،[...] وطالبت بمكان على طاولة صنع القرار»[240]. وعلاوة على ذلك، تُعرف الطبقة الوسطى بأنها «العمود الفقري لاقتصاد السوق والديمقراطية على حد سواء في معظم المجتمعات المتقدمة»[241]، وهي ترتبط بالتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي[242].

ويقول هيدريان[243] إن العولمة الاقتصادية في البلدان العربية حولت «الدولة الاجتماعية» إلى «الدولة التنظيمية»، التي وضعت قواعد اللعبة[244] – وشكلت تشريعات ولوائح تعود بالنفع على مجموعة مختارة، مستبعدة الطبقة الوسطى من العملية. وأجرت النخبة، التي تتمتع بسلطات لا حدود لها، إصلاحات تكفل مصالحها الخاصة. ولم يتطور القطاع الخاص المحرر حديثاً انطلاقاً من اعتبارات الكفاءة والإنتاجية؛ بل نما انطلاقاً من الولاء للنظام الحاكم في السلطة[245]. ووضعت النخبة الحاكمة برامج خصخصة بطريقة حولت الأصول العامة لصالح مؤيدي النظام والأحزاب الحاكمة، وشكلت بذلك تحالفات «لم تكن أكثر من تحالفات للمصلحة الذاتية»[246]. ولم ينجز إلا النزر اليسير لمعالجة شواغل الطبقة الوسطى، التي اعتادت طوال عقود على سخاء الدولة. وكانت أوجه القصور الهيكلية في المنطقة العربية (كما جرى استعراضها في الجزء الثالث من هذا التقرير في مؤشرات من قبيل البطالة المرتفعة، وارتفاع نسبة الشباب وانعدام المساواة في الدخل) نتيجة مباشرة لظهور الرأسمالية الجائرة ومؤسسات سياسية لا تخضع للمساءلة، تدعم العولمة الاقتصادية.

والمؤسف أن هذه المظالم الواضحة لم تكفِ لمؤازرة عملية التحول وإنجاحها عندما ألحت الحاجة وتوفرت الإرادة لذلك. وتتسع الفجوة بين التطلعات والوقائع بعد الانتفاضات، ولم تعد التطلعات الديمقراطية كافية لإبقاء البلدان على مسار التحول نحو مجتمع حر يحترم حقوق الإنسان.

وفيما طمست الثورات العربية الخطوط التي تفصل بين الدوائر الرسمية وغير الرسمية، تشهد المنطقة العربية حالياً عملية تحول عسيرة قد لا يتمخض عنها حكم ديمقراطي. ويمكن أن يساعد التأثير السياسي للطبقة الوسطى هذه العملية الديمقراطية أو يعوقها من خلال مساندة حكم النخبة.

وإذا كان من المتوقع أن تؤدي الأنظمة الحاكمة دور ميسر وشريك ومتعاون يشجع الحوار ويحقق التغيير ويوطد الشراكات ويضمن المشاركة في صنع القرار، سيتعين بذلك إحداث تغيير كبير وتحسين النظم الاقتصادية والإنمائية والسياسية الحالية للحكم. وبتغيير العقد الاجتماعي والعلاقات بين الحكومة والناس في البلدان العربية، يمكن أن تتحول تطلعات المنطقة وطموحاتها إلى استثمارات مادية وغير مادية ترمي إلى توسيع حيز التأثير في السياسات وزيادة مشاركة المجتمع المدني. وفي المقابل، يؤمل أن تؤثر زيادة فرص وقدرات وحريات الطبقة الوسطى تأثيراً إيجابياً على التنمية التي لن تعود بالنفع على الطبقة الوسطى فحسب بل على الفقراء والمعرضين للفقر أيضاً.

وبالنظر إلى الدور الحيوي الذي تؤديه الطبقة الوسطى في الحركات الديمقراطية، شهدت فترة ما بعد عام 2010 حدوث تغييرات في صفوفها وتغييرات في رفاهها الاقتصادي لا تبشر بخير لمستقبل التغيير في المنطقة.

والمؤسف أن المنطقة العربية هي أيضاً رهينة لنزاعات مذهبية طويلة وتدخلات خارجية. ونتيجة لهذه الحالة من عدم الاستقرار والعنف، تضم المنطقة حالياً أكبر عدد في العالم من الأشخاص المشردين داخلياً.

واستتبع عدم الاستقرار المزمن تحويل موارد كبيرة نحو النفقات العسكرية على حساب الأنشطة التي تدعم النمو والقطاع الاجتماعي. لذلك ينبغي ألا يتجاهل التحليل الاقتصادي لسياسات التنمية المؤاتية للطبقة الوسطى أثر الحروب والنزاعات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قائمة المبادرات التي يمكن أن تعتمدها الحكومات في المنطقة محدودة بسبب القيود الحالية، منها وجود مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي تؤدي حالياً دوراً قوياً في العديد من البلدان العربية (الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن). وفي هذا السياق يبدو اقتراح برنامج إصلاح «مؤات للطبقة الوسطى» أمراً غير واقعي.

وقد انزلقت هذه البلدان في نزاع لأن مزيج السياسات الذي اعتمدته كان مناهضاً للتنمية، وبالتالي مناهضاً للطبقة الوسطى. وأبدى العقد الاجتماعي التقليدي عدم قدرة على الاستمرار في الأجل الطويل، في غياب ضخ متواصل لقدر كبير من الموارد الخارجية في شكل ريوع سياسية أو اقتصادية. وأدى هذا إلى خروج بعض عناصر الطبقة الوسطى، ولا سيما الشباب، عن صفوف النخبة والانضمام إلى حركات الاحتجاج. واضطلع جزء من الطبقة الوسطى العربية على الأقل بالدور المتوقع منها كعامل للتغيير. وطالب هذا الجزء بسيادة القانون وإرساء نظام اجتماعي واقتصادي على أساس الجدارة، حيث يكون الخوض في أنشطة تجارية أو الدخول إلى القطاع العام بفعل الكفاءة والمؤهلات بدلاً من العلاقات السياسية.

غير أن آمال الطبقة الوسطى في جني منافع اقتصادية سريعة من النظم السياسية لفترة ما بعد الانتفاضات خابت بسبب هروب رؤوس الأموال في ظل حالة عدم اليقين، مما قلص من فرص العمل الضيقة أصلاً التي يتيحها القطاع الخاص. والنطاق المحدود الذي استخدمه الحكام الجدد لزيادة وظائف القطاع العام من أجل مكافأة مؤيديهم يتعارض مع المطالب بتطبيق مبدأ الجدارة في نظام التشغيل في القطاع العام. وتفاقمت القيود التي فرضها الحكام الجدد على الحريات الفردية بفعل عوائق خلّفها انهيار الأطر التقليدية للقانون والنظام. وهذا الوضع دفع عناصر فاعلة من الطبقة الوسطى إلى الخروج من صفوف الثورات والركون مجدداً إلى رغد النظام القديم. غير أن تآكل الطبقة الوسطى في ظل الصراع في الجمهورية العربية السورية واليمن، دعم التوجهات الرجعية للنواة الأساسية للطبقة الوسطى التي كانت الحليف التقليدي للنخبة الحاكمة.

والاقتصاد المنتعش والنابض بالحياة الذي يعزز الكفاءة والمنافسة، هو السبيل الوحيد لإتاحة فرص اقتصادية ترضي شرائح الطبقة الوسطى المتغيرة والأعداد المتزايدة من الشباب المتعلمين التي تنضم كل عام إلى سوق العمل. ومن المستبعد أن يكون للنسخ الجديدة من النظام القديم الموارد اللازمة لإدامة نمط «المقايضة السلطوية» من خلال استيعاب الشباب في القطاع العام. ومن المرجح أن يكون للطبقة الوسطى دور مهم في الصراع من أجل مطلب العدالة الاجتماعية، الذي كان الشرارة التي أشعلت الانتفاضات.

ومن شأن التدابير الأربعة الأساسية التالية المتعلقة بالحكم أن تبني التحالف الموسع حول دولة إنمائية مسؤولة اجتماعياً:

أ. تظاهرات سلمية؛

ب. سيادة القانون القائمة على حماية حقوق الملكية ومحاكم فاعلة؛

ج. قطاع عام قائم على الجدارة يقدم خدمات أساسية جيدة، بما في ذلك مستوى مناسب من الحماية الاجتماعية، وليس خدمة عامة تخضع للمحسوبية السياسية؛

د. قطاع خاص ذو قدرة تنافسية يخضع لقواعد، حيث يتوقف نجاح الأعمال على الكفاءة والفعالية وليس على قوة العلاقات السياسية.

ولا تعتمد جميع التحسينات التي يجب إدخالها على الحكم والمؤسسات على الحكومات فقط، مع وجود الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية من خارج الدولة والأجنبية من الدولة، التي لا تزال تريد التدخل في المنطقة العربية. وينبغي أن يسعى المواطنون والحكومات إلى الاستقرار والأمن الداخلي والإقليمي، من خلال اتفاقات سياسية وحلول سلمية. وسيادة القانون هي الأساس الذي يجب أن

تقوم عليه المساءلة والشفافية والعدالة. ويمكن أن تحقق إصلاحات قطاع الحكم على المدى القصير نتائج سريعة وظاهرة؛ ومنها صياغة الدستور، وتنظيم الانتخابات الحرة والعادلة، والمشاركة السياسية، والعدالة الانتقالية[247]. والخطوة المنطقية المقبلة هي تطوير نظام حكم لدعم الدولة الإنمائية، ترتكز على قطاع عام يقدّم خدمات بجودة عالية، وقطاع خاص يعمل بقوانين وأنظمة واضحة وفعالة.

وتكتسب ثورة الحكم أهمية في التصدي لانقسام ولاءات الطبقة الوسطى إلى هويات أيديولوجية مختلفة أو هويات جماعية أخرى، على أسس مذهبية وقبلية وإقليمية وإثنية، يمكن التلاعب بها، كما هو الحال في العديد من البلدان العربية اليوم، من أجل توليد قوة مضادة للتنمية وبناء الدولة. ويظهر ذلك بوضوح في بعض البلدان الغنية بالنفط، وبطريقة أقل وضوحاً، ولو بالقدر نفسه من الواقيعة، في بلدان مثل العراق والجمهورية العربية السورية، التي يفترض أنهما من الدول العلمانية.

سادساً. خلاصة

يتضمن الفصل الخامس من هذا التقرير تدابير يمكن أن تدفع الطبقة الوسطى العربية إلى الأمام وتسمح للفقراء والمعرضين للفقر بأن يدخلوا الطبقة الوسطى في المستقبل. وحتى في ظل عدم الاستقرار الذي تعاني منه المنطقة العربية، يجب مناقشة سياسات التنمية والعدالة الاجتماعية.

وفيما يلي مقترحات بشأن نهج للسياسة الاقتصادية من أجل إرساء دولة إنمائية عربية تتكامل مع محيطها الإقليمي:

أ. إدارة سياسات للاقتصاد الكلي مؤازرة للتنمية، تهدف إلى إحداث تحول هيكلي باتجاه قطاعات السلع والخدمات التي تحقق قيمة مضافة مرتفعة، وتقدم فرص عمل جيدة للطبقة الوسطى الموجودة؛

ب. التركيز على الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية لضمان تكافؤ الفرص وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى باستيعاب شرائح الفقراء والمعرضين للفقر؛

ج. اعتماد مزيج من السياسات المالية الاستباقية والتوسعية ترصد الموارد اللازمة لتمويل سياسات العدالة الاجتماعية؛

د. بناء نسيج حكم محسن وشامل، يضع الأسس لدولة إنمائية.

ويجب أن يكون اختيار السياسات على أسس عملية وليس انطلاقاً من مبادئ أيديولوجية، بحيث تهدف إلى تحقيق تحوّل هيكلي، وتأمين فرص العمل الجيدة، وتمكين الشركات من تعزيز قدرتها التنافسية. وفيما أصبحت حماية التجارة سياسة غير قابلة للاستمرار في معظم البلدان العربية، توجد أدوات أخرى يمكن استخدامها لتقديم الدعم للقطاعات الإنتاجية المحلية. ومن هذه الأدوات الإعانات غير المباشرة والعينية؛ والأدوات المالية؛ وتوزيع الأراضي؛ والممارسات المتعلقة بالمشتريات الحكومية؛ والمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص؛ ومراقبة الجودة والبحث والتطوير والدعم التكنولوجي بتمويل من الدولة؛ والبيئة المشجعة لمزاولة الأعمال.

ومن الضروري أيضاً، حسب هذا التقرير، استكشاف تدابير إقليمية تدعم الجهود الوطنية المبذولة بهدف تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية؛ والسبل والوسائل لتحويل التكامل الإقليمي العربي إلى آلية فعالة لتنمية الصناعات. وفي هذا الصدد، تعد قيادة الدولة للاقتصاد خياراً لا غنى عنه وكذلك دورها السياسي. والعامل الحاسم في النمو المؤازر للتنمية هو «دولة قادرة وذات توجه إنمائي»[248]. ويستلزم هذا بدوره اعتماد مزيج من حلول السوق والدولة، وتعمقاً في فهم موقع المنطقة العربية ضمن سلم الإنتاج العالمي.

وينبغي وضع سياسات تساعد على ارتقاء الفقراء والمعرضين للفقر صعوداً في السلم الاجتماعي. ويشير هذا التقرير إلى أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال مفهوم العدالة الاجتماعية، بما في ذلك إرساء حد أدنى من الحماية الاجتماعية، الذي يعني تقديم حد أدنى أساسي من الخدمات الصحية والاجتماعية.

ولحسن الحظ، بإمكان العديد من البلدان العربية تأمين الموارد من تحصيل الضرائب ومن إصلاح النفقات العسكرية وإعانات الطاقة. غير أن فعالية هذه الإجراءات تتوقف على بناء تحالف سياسي تدعمه إدارة عازمة على تنفيذ سياسات إنمائية تخرج عن أنماط الحكمة الاقتصادية التقليدية.

وأخيراً، لا يمكن بناء دولة إنمائية مسؤولة اجتماعياً دون إدخال إصلاحات جذرية على ممارسات الحكم القائمة، لضمان الأمن وسيادة القانون وقطاع عام أساسه الجدارة وقطاع خاص تحكمه قواعد تنافسية.

وسيكون هذا النظام بعيداً كل البعد عن المقايضة السلطوية القديمة، لأنه سيكون نظاماً ديمقراطياً وإنمائياً وعادلاً وحراً. وقد تعارضه النخبة الحاكمة بقوة كما قد يكون له أعداء من الخارج، بما أن إرساء نظام ناجح ومفتوح قائم على الجدارة يمكن أن يؤدي إلى عقد اجتماعي جديد ينص على المساءلة المتبادلة، ويحد من قدرة الحكام على تلبية المطالب الأجنبية التي تتعارض مع مطالب المواطنين. ويعتمد نجاح هذا النوع من الدول الإنمائية المسؤولة اجتماعياً على الدعم المباشر وغير المباشر من الطبقة الوسطى. ولتمضي المنطقة العربية قدماً في هذا المسار المشرق، لا يكفي أن تكون الطبقة الوسطى مستعدة للالتحاق بالمسار فحسب، بل ينبغي أن تكون مستعدة لدفع عجلته.

الحواشي

مقدّمة

[1] تتضمن قائمة المراجع لائحة كاملة بالتقارير والمنشورات.

[2] Todaro and Smith, 2012; Davis, 2004; and Easterly, 2001.

[3] Polyani, 1944.

[4] Stiglitz, 2013.

[5] Lagarde, 2014.

[6] يمكن مراجعة: Carville and Greenberg, 2012; Tyler, 2013; Faux, 2012; Lofgren, 2013; and Pierson and Hacker, 2010.

[7] يمكن مراجعة: Parker, 2009; The Economist, 2011; Financial Times, 2013; The Daily Star, 2012; Kandil, 2012; Friedman, 2013; and Asian Development Bank, 2010.

[8] Aristotle, 350 BC, p. 73.

[9] Smith, 1776.

[10] Marx, 1887.

[11] Veblen, 1899.

[12] Weber, 1964.

[13] يمكن مراجعة: Adelman and Morris, 1967; Landes, 1998; and Alesina, 1994.

[14] يمكن مراجعة: Easterly, 2001.

[15] يمكن مراجعة: Birdsall and others, 2000.

[16] يمكن مراجعة: Banerjee and Duflo, 2008.

[17] Birdsall, 2007.

[18] Goldthorpe, 1987.

[19] Marx, 1971.

[20] Althusser, 1970.

[21] Marx, 1971.

[22] Abu-Ismail and Sarangi, 2013.

[23] المرجع نفسه.

[24] Veblen, 1899.

[25] Diwan, 2013.

[26] Prasad, 2014.

[27] Cammett and Diwan, 2013.

[28] Kandil, 2012.

[29] Diwan, 2013.

[30] من هذه الدراسات: Arab Development Challenges Report (UNDP, 2012), Diwan (2013), Promises of Spring (ESCWA, 2013c).

الجزء الأوّل

[31] استُمدت الأرقام الخاصة بالبلدان التسعة من المسوح الخاصة بالإنفاق الأسري للعامين 2000 و2011 أو الأقرب إليهما بحسب ما توفر.

[32] تصنيف البلدان هذا مبني على الدخل القومي الإجمالي لعام 2011، وفق تصنيف الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم (الأمم المتحدة، 2013). أما أقل البلدان نموًا فهي مصنفة بحسب التقرير العربي للإهداف الإنمائية للألفية (2013).

[33] Easterly, 2001.

[34] Birdsall and others, 2000.

[35] Ravallion, 2009.

[36] مصرف التنمية الآسيوي، 2010.

[37] Chun, 2010.

[38] مصرف التنمية الأفريقي، 2011.

[39] Ferreira and others, 2013.

[40] Kharas, 2010.

[41] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013.

[42] Birdsall, 2007.

[43] Ali, 2011.

[44] Ali, 2009.

[45] Abu-Ismail and Sarangi, 2013.

[46] كما أنه لا يبرز حقيقة الفقر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (Ferriera and others, 2013).

[47] Deaton, 2010.

[48] Reddy, 2009.

[49] نظراً إلى المشاكل المتصلة بمعدلات معادل القوة الشرائية، اقترح Deaton (2010) اعتماد الأسعار المبلّغ عنها ذاتيًا في المسوح حول الإنفاق بدلاً من تحويل الأسعار إلى معادل القوة الشرائية، عند إجراء أيّ تمرين لتقدير الفقر.

[50] لسوريا: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006c، و2009a؛ وللبنان: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008؛ ولليمن: البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007؛ ولمصر: البنك الدولي، 2005، و2010.

[51] El-Laithy and others, 2003.

[52] Ravallion, 1998.

[53] المرجع نفسه.

[54] يمكن مراجعة البراهين التجريبية في Kakwani and Son, 2005.

[55] Booz and Company, 2012.

[56] Mohieddine, 2013.

[57] لمزيد من التفاصيل حول عدم اتساق البيانات والتقديرات بشأن الفقر في مختلف البلدان العربية، يمكن العودة إلى Sarangi and others (2014).

[58] الإسكوا، 2014b؛ والبنك الدولي، 2013.

[59] البنك الدولي، 2013.

[60] Diwan, 2012.

[61] Abu-Ismail and Sarangi, 2013.

[62] تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج مبنية على أساس أحدث المسوح المتوفرة في كل بلد، من دون أخذ تداعيات الأزمات في الجمهورية العربية السورية واليمن بعين الاعتبار.

[63] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2011.

[64] Mohieddin, 2013.

[65] البيانات الخاصة بعُمان تبدو خارجة ولذلك استُبعدت من الشكل 17. والبيانات الخاصة بلبنان خارجة أيضاً فاستُبعدت من الشكل 18. كما استُبعدت البيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية لعام 2013 من الشكل 17، واستُبعدت من الشكل 18 البيانات الخاصة بالجمهورية العربية السورية لعام 2013، والبيانات الخاصة باليمن لعام 2011 بسبب النقص في البيانات.

الجزء الثاني

[66] الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، 2013.

[67] المرجع السابق.

[68] Webometrics Ranking of World Universities, 2014.

[69] Assaad, 2014.

[70] Assaad, 2010.

[71] «الخدمات الأخرى» تستبعد الخدمات المندرجة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، على غرار التجارة، والنقل، والمالية، وقطاعات الخدمات الحديثة الأخرى. وبالتالي، فإن فئة «الخدمات الأخرى» تشير بصورة أساسية إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة.

[72] Assaad, 2014.

[73] Abu-Ismail and Sarangi, 2013.

[74] Cichello and others, 2013.

[75] Hlasney and Verme, 2013.

[76] Deaton, 2003.

[77] Ali, 2009.

[78] Bibi and Nabli, 2010; and Alvaredo and Picketty, 2014.

[79] Diwan, 2012.

الجزء الثالث

[80] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

[81] المرجع نفسه، ص 33.

[82] يمكن العودة مثلاً إلى Mohieddin (2011).

[83] Meier and Stiglitz, 2001, pp. 14-15. ومن الأمثلة التقليدية لأفكار التنمية ومفاهيمها على أساس نماذج الرؤية التنموية، الحلقة المفرغة للفقر، والدعم الكبير، والحدّ الأدنى من الجهود، والتوازن الهشّ. ويُعاد اكتشاف هذه الأبعاد كلّها عبر صيغة حسابية. ويمكن العودة أيضًا إلى Meier (2005).

[84] Reid, 2002.

[85] الإسكوا 2013a؛ والإسكوا 2014a. ينطوي العقد الاجتماعي على «اتفاق ضمني لمبادلة الأمن الاجتماعي بالامتثال السياسي» (Cook, 1993, p. 1).

[86] البنك الدولي، 2004؛ والبنك الدولي، 2007.

[87] Youssef, 2004.

[88] Delvin, 2010; and Youssef, 2004.

[89] Youssef, 2004.

[90] البنك الدولي، 2004a، ص 2.

[91] الإسكوا، 2013b.

[92] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009؛ 2012f.

[93] يمكن العودة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006a؛ و2006b؛ و2002b.

[94] يرجى العودة إلى Von Arnim and others (2011).

[95] Selvik and Stenslie, 2011, pp. 108-109.

[96] Von Arnim and others, 2011.

[97] Abu-Ismail and others, 2012b.

[98] البنك الدولي، 2013.

[99] Von Arnim and others, 2010.

[100] منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012.

[101] Abu-Ismail and others, 2012a.

[102] منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012.

[103] البنك الدولي، 2013.

[104] Hansen, 1991.

[105] الإسكوا، 2014a.

[106] المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، 2013.

[107] منظمة العمل الدولية، 2014.

[108] Tzannatos, 2011.

[109] تمّ تجميع البيانات عن الأجور في البلدان العربية من قواعد بيانات منظمة العمل الدولية.

[110] Richards and Waterbury, 2013.

[111] منظمة العمل الدولية، 2012b.

[112] البنك الدولي، 2013.

[113] المرجع نفسه.

[114] صندوق النقد الدولي، 2013.

[115] البنك الدولي، 2013.

[116] الإسكوا، 2014a.

[117] Prasad, 2014.

[118] الإسكوا، 2013b.

[119] تجدر الإشارة إلى التفاوت بين البلدان العربية؛ فلا يزال عدد من أقل البلدان نمواً يكافح من أجل تحقيق مستوى تعليم ملائم.

[120] Montenegro and Patrinos, 2013؛ واليونسكو، 2012.

[121] صندوق النقد الدولي، 2014.

[122] Brookings Institute, 2014.

[123] الإسكوا، 2013b.

[124] Latif, 2013.

[125] الإسكوا، 2013a.

[126] Mokdad and others, 2014.

[127] Clark, 2004.

[128] يمكن رصد أنماط مماثلة على مستوى مختلف الطبقات الاجتماعية: فقد كرّست الطبقة الوسطى 4 في المائة من الاستهلاك الأسري للصحة، وتضاعفت النسبة مع حلول عام 2011 فبلغت 8.6 في المائة.

[129] ESCWA, 2013a.

[130] Prasad, 2014.

[131] المساهمون هم الأفراد، من السكان البالغين سن العمل، الذين يساهمون في نظام التقاعد سواء كان خاصاً أو عاماً.

[132] Achy, 2013.

الجزء الرابع

[133] Prasad, 2014.

[134] Diwan, 2013.

[135] المرجع نفسه.

[136] El-Mikawy, 1999.

[137] Noland and Pack, 2007.

[138] ESCWA, 2013c.

[139] Acemoglu et al., 2001; Easterly and Levine, 2003; Hall and Jones, 1999; Rodrik et al., 2004; and Acemoglu and Robinson, 2012.

[140] Kaufmann et al., 2014.

[141] Kuncic, 2014.

[142] Cingranelli and Richards, 1999.

[143] Diwan, 2013.

[144] يهدف معهد نوعية الحكم التابع لجامعة غوتنبرغ إلى «دعم البحوث بشأن أسباب وعواقب وطبيعة الحكم السليم ونوعية الحكم – التي تتمثل في مؤسسات حكومية ذات مصداقية وموثوقية ومحايدة وغير فاسدة ومقتدرة» (Teorell et al., 2013)، ويقدم مجموعة من البيانات عن مؤشرات النوعية المؤسسية المتاحة بالمجان وبعض التركيبات ونتائج تجميع مصادر أخرى بشأن النوعية المؤسسية. وتشمل مجموعة البيانات هذه ما يزيد على 30 مؤشر من المؤشرات المؤسسية المقررة لمعظم البلدان في العالم على مدى 21 عاماً بعد عام 1990 مأخوذة من مصادر مثل البنك الدولي ودليل المخاطر القطرية الدولي (International Country Risk Guide) ومنظمة دار الحرية. ويعرض Kuncic (2014) متوسط حالة نوعية الحكم في العالم – النظام المؤسسي العالمي الجديد بحسب تحليل عنقودي.

[145] Kuncic, 2014.

[146] ESCWA, 2013c.

[147] ESCWA, 2013b.

[148] Kaufmann et al., 2014.

[149] ESCWA, 2013b.

[150] Khatib, 2013; and ESCWA, 2013c.

[151] Amin et al., 2012, p. 42.

[152] Gehlbach and Keefer, 2011.

[153] ESCWA, 2013c.

[154] Ismael and Ismael, 2013.

[155] El-Affendi, 2010.

[156] Transparency International, 2013.

[157] Arab Center for Research and Policy Studies, 2012.

[158] ESCWA, 2013c; Heydemann, 2004; Cammett and Diwan, 2013; and Kienle, 2001.

[159] مسح القوى العاملة 2014. أطلق في عام 1981، ووزّعت الموجة الأولى من الاستبيانات حتى عام 1984؛ موجة ثانية من 1989 إلى 1993؛ موجة ثالثة من 1994 إلى 1999؛ موجة رابعة من 1999 إلى 2004؛ موجة خامسة من 2005 إلى 2007؛ وأخيراً موجة سادسة من 2010 إلى 2014. وبدأ هذا المسح يشمل البلدان العربية في الموجة الرابعة، ولكن معظمها دخل في الموجة السادسة كما يبين الجدول 3 من التقرير. ويتراوح عدد الأشخاص المستجوبين في الموجة السادسة من المسح بين حد أدنى قدره 1,000 شخص في فلسطين واليمن وحد أقصى قدره 2,131 في ليبيا.

[160] تجعل هذه الطريقة أيضاً الاختلافات بين حصائل البلدان أكثر تفاقماً، إذ لا تؤاتي البلدان ذات المجموع المنخفض من نقاط عدم الرضا الفردية عندما تقوم بقسمتها على أقصى عدد محتمل من نقاط عدم الرضا.

الجزء الخامس

161 ESCWA, 2014a.
162 UNDP, 2012.
163 ILO and UNDP, 2013.
164 ESCWA, 2014a; and ESCWA, 2013c.
165 ESCWA, 2014a.
166 Stiglitz, 2013; Piketty, 2014; Wilkinson and Picket, 2009; Deaton, 2013; and Sen, 1999.
167 UNCTAD, 2009.
168 ILO and UNDP, 2013.
169 ESCWA, 2014a.
170 Tzannatos, 2014.
171 World Economic Forum, 2012.
172 UNDP, 2012.
173 ILO and UNDP, 2013.
174 المرجع نفسه.
175 Islam and Chowdhury, 2006.
176 ESCWA, 2013d.
177 Sala-i-Martin and Artadi (2003) show that the investment rate in the Arab region increased from 17 per cent in the pre-oil shock period to 27 per cent in the post-oil shock period, and increased again to 28 per cent over the period 1981-1985.
178 Sala-i-Martin and Artadi, 2003.
179 Devarajan et al., 1996; and Sala-i-Martin and Artadi, 2003.
180 Pedrosa-Gracia, 2013.
181 Roy and Weeks, n.d.
182 ESCWA, 2013d.
183 Amsden, 1989.
184 Abu-Ismail et al., 2011.
185 Evans, 1995.
186 Chang, 2008.
187 Gallagher, 2008.
188 Abu-Ismail, 2011.
189 Nolan, 2009.
190 Abu-Ismail et al., 2011.
191 Chang, 2008.
192 Gallagher 2007; and 2008.
193 Chang, 2008.
194 ESCWA, 2013b.
195 ESCWA, 2014a.
196 McCallum, 1995; and Anderson and van Wincoop, 2003.
197 Javorcik, 2004; and Haskel et al., 2007.
198 ESCWA, 2013d.
199 ESCWA, 2013b.
200 يمكن العودة إلى المادة 22 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادة 26 من اتفاقية حقوق الطفل؛ والمادة 11 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
201 Bachelet, 2011.
202 ESCWA, 2012b.
203 World Bank, 2012c.
204 ILO, 2011.
205 مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، 2009.
206 ILO. Available from www.ilo.org/secsoc/areas-of-work/policy-development-and-applied-research/social-protection-floor/lang--en/index.htm.
207 ILO, 2012c
208 ILO. Available from www.ilo.org/secsoc/areas-of-work/policy-development-and-applied-research/social-protection-floor/lang--en/index.htm.
209 Morisse, 2013.
210 ESCWA, 2012a. وباستخدام تقدير بديل، كانت ستبلغ 2.84 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر (Rabi, 2012).
211 ILO, 2008.
212 يمكن العودة إلى Schwarz (2011). وللحصول على مثال محدد مساعد يمكن العودة إلى Kuncic (2011).
213 ESCWA, 2012a.
214 Megginson and Netter, 2001; Arocena and Oliveros, 2012; and Shen and Lin, 2009.
215 Development Committee, 2006.
216 Fattouh and El-Katiri, 2012.
217 Fattouh and El-Katiri, 2012.
218 Abouleinein et al., 2009.
219 Zaid et al., 2014.
220 المرجع نفسه.
221 IMF, 2013.
222 Fattouh and El-Katiri, 2012.
223 Abu-Ismail et al., 2011.
224 Abu Ismail et al., 2012a; and ESCWA, 2014a.
225 ESCWA, 2014a.
226 Moore, 2007.
227 Kaldor, 1963.
228 United Nations, 2005.
229 Achy, 2010.
230 Prasad, 2008.
231 Gottschalk et al., 2009.
232 ESCWA, 2012a.
233 OECD, 2006.
234 Karlsson et al., 2004.
235 SIPRI, 2014.
236 SIPRI, 2014.
237 Gaub, 2014.
238 المرجع نفسه.
239 Nasr, 2013; ESCWA, 2013c; and Prasad, 2014.
240 Jones, 2007, pp. 186-187.
241 Birdsall et al., 2000.
242 Barro, 1999.
243 Heydarian, 2014.
244 North, 1990.
245 Nabli, 2007.
246 El-Affendi, 2010, p. 31.
247 UNDP, 2012.
248 Lin and Chang, 2009, p. 6.

المراجع

Abouleinein, Soheir and others (2009). The impact of phasing out subsidies of petroleum energy products in Egypt. Cairo: The Egyptian Center for Economic Studies.

Abu-Ismail, Khalid and others (2014). An Arab perspective on the post 2015 agenda: national targets, regional priorities and global goals. ESCWA working paper series, E/ESCWA/EDGD/2014/WP.1.

Abu-Ismail, Khalid and Niranjan Sarangi (2013). A new approach to measuring the middle class: Egypt. E/ESCWA/EDGD/2013/WP.2.

Abu-Ismail, Khalid and others (2012a). Is there fiscal space for financing Arab development transformation? Working paper No. 88, International Policy Centre for Inclusive Growth, Brasilia: United Nations Development Programme. Available from www.ipc-undp.org/pub/IPCWorkingPaper93.pdf.

Abu-Ismail, Khalid and other (2012b). Rethinking global poverty measurement. Working paper, No. 93. International Policy Centre for Inclusive Growth. Brasilia: United Nations Development Programme. Available from www.ipc-undp.org/pub/IPCWorkingPaper93.pdf.

Abu-Ismail, Khalid and others (2011). Fiscal Space in the Arab Countries. International Policy Center for Inclusive Growth, UNDP.

Acemoglu, Daron and James Robinson (2012). Why Nations Fail: The Origins of Power, Prosperity and Poverty. New York: The Crown Publishing Group.

Acemoglu, Daron and others (2001). The colonial origins of comparative development: an empirical investigation. In American Economic Review, vol. 91, No. 5, pp. 1369-1401.

Acemoglu, Daron and others (2003). Institutional causes, macroeconomic symptoms: volatility, crises and growth. In Journal of Monetary Economics, vol. 50, No. 1.

Acemoglu, Daron and Favrizio Zilibotti (1997). Was Prometheus unbound by chance? Risk, diversification and growth. In Journal of Political Economy, vol. 105, No. 4, pp. 709-51 (August).

Achy, Lahcen (2013). Morocco's pension reform entails different social policies. Beirut: Carnegie. Available from www.carnegie-mec.org/2013/02/05/morocco-s-pension-reform-entails-different-social-policies/fiow.

Achy, Lahcen (2010). Morocco's experience with poverty reduction: lessons for the Arab world. Carnegie Papers, No. 25, December 2010. Available from http://carnegieendowment.org/files/morocco_poverty1.pdf.

Arab Center for Research and Policy Studies (ACRPS) (2012). Measurement of Arab public opinion project, Arab opinion Index 2011. Doha: ACRPS.

Asian Development Bank (ADB) (2010). Key indicators for Asia and the Pacific 2010. Forty first edition. Special chapter: the rise Of Asia's Middle Class. Manilla: Asian Development Bank.

Adelman, Irma and Cynthia Morris (1967). Society, politics and economic development: a quantitative approach. In The Economic Journal, vol. 79, No. 313, pp. 160-163.

African Development Bank (AfDB) (2011). The middle of the pyramid: dynamics of the middle class in Africa, 20 April.

Agbola, Frank (2000). Estimating the demand for food and non-food items using an almost ideal demand system modelling approach. Contributed paper presented to the forty-fourth Annual Conference of the Australian Agricultural and Resource Economics Society, Inc., Sydney, 23-25 January.

Agenor, Pierre-Richard (1998). Stabilization policies, poverty and the labor market: analytical issues and empirical evidence. Washington, D.C.: IMF.

Al Beshry, T. (1974). Saad Zaghloul Negotiates the Colonizer. Cairo: Madbouly.

Alesina, Aleberto (1994). Political Models of Macroeconomic and Fiscal Reforms in Voting for Reform: Democracy, Political Liberalization and Economic Adjustment, eds. Stephan Haggard and Steve B. Webb. Oxford: Oxford University Press.

Alesina, Alberto and Dani Rodrik (1994). Distributive politics and economic growth. In Quarterly Journal of Economics, vol. 109, No. 2, pp. 465-490 (May).

Ali, Abdel Gadir Ali (2011). Middle class in the Arab countries. In Development Bridge, No. 103. Kuwait: API (May) (in Arabic).

Ali, Abdel Gadir Ali (2009). The political economy of inequality in the Arab region and relevant development policies. Economic Research Forum, Working Paper, No. 502.

Ali, Abdel Gadir Ali (2002). Macroeconomic policies and poverty reduction. Nairobi: AERC.

Ali, Abdel Gadir Ali and Shenggen Fan, eds. (2007). Public policy and poverty reduction in the Arab region. Kuwait: API.

Alkire, Sabina And others (2011). Multidimensional Poverty Index 2011: brief methodological note. Oxford Poverty and Human Development Initiative, 4 November.

Almond, Mark (2011). Was it just a dream? Egypt's revolution: people power or military coup? Mark Almond Oxford Blog. Available from http://markalmondoxford.blogspot.com/2011_02_01_archive.html.

Al-Rodhan, Nayef and others (2011). Critical Turning Points in the Middle East 1915-2015. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Althusser, Louis (1970). Ideology and Ideological State Apparatuses. In Lenin and Philosophy and other Essays (1971), translated by Ben Brewster, pp. 121-76.

Alvaredo, Facundo and Thomas Piketty (2014). Measuring top incomes and inequality in the

Middle East: data limitations and illustration with the case of Egypt. Working Paper No. 832. Economic Research Forum.

Alvaredo, Facundo and others (2013). The top 1 percent in international and historical perspective. In Journal of Economic Perspectives, vol. 27, No. 3, pp. 3-20.

Arab Monetary Fund (2011). Joint Arab Economic Report. Abu Dhabi: AMF.

Amin, Magdi and others (2012). After the Spring: Economic Transition in the Arab World. Oxford: Oxford University Press.

Amin, Galal (2004). Whatever Else Happened to the Egyptians: from the revolution to the age of globalization. Cairo: American University in Cairo Press.

Amin, Galal (2000). Whatever Happened to the Egyptians: changes in Egyptian society from 1950 to the present. Cairo: American University in Cairo Press.

Amsden, Alice (1989). Asia's Next Giant: South Korea and Late Industrialization. New York: Oxford University Press.

Anand, Sudhir and Paul Segel (2008). What do we know about global income inequality? In Journal of Economic Literature, vol. 46, No. 1, pp. 57-94 (March).

Anderson, James and Eric van Wincoop (2003). Gravity with gravitas: a solution to the border puzzle. In American Economic Review, vol. 93, No. 1, pp. 170-192 (March).

Arab Center for Research and Policy Studies (2012). The Arab Opinion Project: The Arab Opinion Index. Available from http://english.dohainstitute.org/release/5083cf8e-38f8-4e4a-8bc5-fc91660608b0.

Aristotle (350 BC). Politics. Translated by Benjamin Jowett, Edition of 2000, New Edition. New York: Dover Publications.

Arocena, Pablo and Diana Oliveros (2012). The efficiency of state-owned and privatized firms: does ownership make a difference? In International Journal of Production Economics, vol. 140, No. 1, pp. 457-465.

Askari, Hossein (2006). Middle East Oil Exporters: What Happened to Economic Development. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

Assaad, Ragui (2014). Making sense of Arab labor markets: the enduring legacy of dualism. In IZA Journal of Labor and Development, vol. 3, No. 6.

Assaad, Ragui (2010). Equality for all? Egypt's free public higher education policy breeds inequality of opportunity. In Policy Perspective, No. 2. Economic Research Forum, Cairo, Egypt.

Atkinson, Anthony and others (2011). Top incomes in the long run of history. In Journal of Economic Literature, vol. 49, No. 1, pp. 3-71.

Atkinson, Anthony and Andrea Brandolini (2008). On analyzing the world distribution of income. Society for the Study of Economic Inequality Working Paper No. 2008-97 (January).

Auda, M. (1972). The Egyptian Village between History and Sociology. Cairo.

Ayubi, Nazih (1995). Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East. New York: I.B.Tauris.

Baeir, Gabriel (1963). A History of Landownership in Modern Egypt, 1800-1950. Middle Eastern Monographs, 4. Oxford University Press for the Royal Institute of International Affairs.

Bachelet, Michelle (2011). Social Protection Floor for a Fair and Inclusive Globalization. Geneva: ILO.

Baldwin, Peter (1990). The Politics of Social Solidarity: Class Bases of the European Welfare State 1875-1975. New York: Cambridge University Press.

Banerjee, Abhijit and Esther Duflo (2008). What is Middle Class: About the Middle Classes Around the World? In The Journal of Economic Perspectives, vol. 22, No. 2, pp. 3-28.

Barro, Robert (1999). Determinants of Democracy. In Journal of Political Economy, vol. 10, No. 76, pp. S158-S183.

Batatu, Hanna (1978). The Old Social Classes and the Revolutionary Movement of Iraq. Princeton: Princeton University Press. Arabic Translation in three volumes by Afif Al Razaz. Scientific Research Agency: Beirut (1990). (author's retranslation into English).

Beinin, Joel and Frederic Vairel (2011). Social Movements, Mobilization, and Contestation in the Middle East and North Africa. Stanford: Stanford University Press.

Bellin, Eva (2002). Stalled Democracy: Capital, Labor, and the Paradox of State-Sponsored Development. Ithaca and London: Cornell University Press.

Bergh, Andreas (2007). The middle class and the Swedish welfare State: how not to measure redistribution. In The Independent Review, vol. XI, No. 4 (Spring), pp. 533-546.

Bibi, Sami and Mustapha Nabli (2010). Equity and Inequality in the Arab region. Policy Research Report No. 33. Economic Research Forum.

Birdsall, Nancy and others (2011). Declining inequality in Latin America: some economics, some politics. Center for Global Development, Working Paper, No. 251, Washington D.C. (October).

Birdsall, Nancy (2007). Reflections on the macro foundations of the middle class in the developing world. Center for Global Development, Working Paper, No. 130, Washington D.C. (October).

Birdsall, Nancy and others (2000). Stuck in the tunnel: is globalization muddling the middle class? Brookings Institution Center on Social and Economic Dynamics, Working paper, No. 14. Washington D.C.

Blumin, Stuart (1989). The Emergence of the Middle Class: Social Experience in the American City, 1760-1900. New York: Cambridge University Press.

Booz and Company (2012). The Bedrock of Society: Understanding and Growing the MENA Region's Middle Class. Abu Dhabi: Booz & Co.

Bourguignon, Francois and Christian Morrison (2002). Inequality among world citizens: 1820-1992. In American Economic Review, vol. 92, No. 4, pp. 727-744.

Brand, Laurie (2006). Citizens Abroad: Emigration and the State in the Middle East and North Africa. Cambridge: Cambridge University Press.

Brookings Institute (2014). The Arab World Learning Barometer. Available from www.brookings.edu/research/interactives/2014/arab-world-learning-barometer.

Cammett, Melani (2007). Globalization and Business Politics in Arab North Africa: A Comparative Perspective. Cambridge: Cambridge University Press.

Cammett, Melani and Ishac Diwan (2013). Conclusion: The Political Economy of the Arab Uprisings. In A Political Economy of the Middle East. Third Edition, in Alan Richard and John Waterbury. Boulder: Westview Press.

Campante, Filipe and Davin Chor (2012). Why Was the Arab World Poised for Revolution? Schooling, Economic Opportunities, and the Arab Spring. In Journal of Economic Perspectives, vol. 26, No. 2, pp. 167-188.

Carville, James and Stan Greenberg (2012). It's the Middle Class, Stupid! New York: Penguin Group.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS). Household Income, Expenditure and Consumption Surveys for various years. Available from http://capmas.gov.eg/?lang=2.

Chang, Ha-Joon (2008). Bad Samaritans: The Myth of Free Trade and the Secret History of Capitalism. New York: Bloomsbury.

Chen, Shaohua and Martin Ravallion (2008). The developing world is poorer than we thought, but no less successful in the fight against poverty. Policy Research Working Paper, No. 4703. Washington, D.C.: World Bank.

Christiaensen, Luc and others (2003). Macro and micro perspectives of growth and poverty in Africa. In World Bank Economic Review, vol. 7, No. 3.

Chun, Natalie (2010). Middle Class Size in the Past, Present, and Future: A Description of Trends in Asia. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, No. 217, September 2010.

Cichello, Paul and others (2013). What happened to real earnings in Egypt, 2008 to 2009? In IZA Journal of Labor and Development, vol. 2, No. 10. Springer Open Journal.

Cingranelli, David and David Richards (1999). Measuring the level, pattern, and sequence of government respect for physical integrity rights. In International Studies Quarterly, vol. 43, No. 2, pp. 407-18.

Clark, Janine (2004). Islam, charity, and activism: middle-class networks and social welfare in Egypt, Jordan, and Yemen. The International Journal of Not-for-Profit Law, vol. 7, No. 1 (September).

Cleveland, William and Martin Bunt (2008). A History of the Modern Middle East. Fourth Edition. Boulder: Westview Press.

Cohen, Shana (2004). Searching for a Different Future: The rise of the global middle class in Morocco. Durham: Duke University Press.

Cook, Linda (1993). The Soviet Social Contract and why it Failed: Welfare Policy and Worker's Politics from Brezhnev to Yeltsin. Cambridge: Harvard University Press.

Dahrendorf, Ralf (1959). Class and Class Conflict in Industrial Society. Stanford: Stanford University Press.

The Daily Star (2012). Lebanese middle class diminishing in size. 1 February. Available from www.dailystar.com.lb/Articlaspx?id=161758#axzz2mVNlkK00.

Davis, Diane (2004). Discipline and Development Middle Classes and Prosperity in East Asia and Latin America. New York: Cambridge University Press.

Deaton, Angus (2013). The Great Escape: Health, Wealth, and the Origins of Inequality. Princeton: Princeton University Press.

Deaton, Angus (2010). Price indexes, inequality, and the measurement of world poverty. In American Economic Review, vol. 100, No. 1, pp. 5-34.

Deaton, Angus (2008). Price trends in India and their implications for measuring poverty. In Economic and Political Weekly, 9 February, pp. 43-49.

Deaton, Angus (2003). Measuring poverty in a growing world (or measuring growth in a poor world). Research Program in Development Studies, Woodrow Wilson School, Princeton University.

Deaton, Angus (1997). The analysis of household surveys: a microeconometric approach to development policy. Published for the World Bank. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press.

Deaton, Angus and John Muellbauer (1980). An Almost Ideal Demand System. In American Economic Review, vol. 70, No. 3, pp. 312-326.

Delvin, Julia (2010). Challenges of Economic Development in the Middle East and North Africa Region. World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd.

Demery, Lionel and Lyn Squire (1996). Macroeconomic adjustment and poverty in Africa: an emerging picture. In World Bank Research Observer, vol. 11, No. 1.

Devarajan, S., Swaroop, V. and Zou H. (1996). The Composition of Public Expenditure and Economic Growth. In Journal of Monetary Economics, vol. 37, pp. 313-344.

Development Committee (2006). Fiscal policy for growth and development: an interim report. Paper presented at the Development Committee Meeting, 6 April, Washington, D.C.

Diop, Ndiame (2010). Knowledge and innovation for growth and job creation in Tunisia. Background Note for the High-Level Conference on Beyond Recovery: Tunisia's Knowledge Approach to Long-Term Growth and Job Creation, 6 October. Washington, D.C.

Diwan, Ishac (2013). Understanding revolution in the Middle East: the central role of the middle class. In Middle East Development Journal, vol. 5, No. 1, pp. 30.

Diwan, Ishac (2012). Understanding revolution in the Middle East: the central role of the middle class. Working Paper No. 726. Economic Research Forum.

Diwan, Ishac and others (2013). The Effect of Cronyism on Private Sector Growth in Egypt.

Diwan, Ishac and Mustapha Nabli (2013). Attitudes towards the private sector – exploring what the Gallup data says. (June). Available from http://scholar.harvard.edu/idiwan/presentations.

Dixit, Avinash (2008). Economic governance. In The New Palgrave Dictionary of Economics, Second Edition.

Doepke, Matthias and Fabrizio Zilibotti (2008). Occupational choice and the spirit of capitalism. In Quarterly Journal of Economics, vol. 123, No. 2, pp. 747-793.

Doepke, Matthias and Fabrizio Zilibotti (2005). Social class and the spirit of capitalism. In Journal of the European Economic Association, vol. 3, Nos. 2-3, pp. 516-524.

Dollar, David and Aart Kraay (2002). Growth is Good for the Poor. In Journal of Economic Growth, Springer, vol. 7, No. 3, pp. 195-225.

Easterly, William (2001). The middle class consensus and economic development. In Journal of Economic Growth, vol. 6, No. 4, pp. 317-335.

Easterly, William and Ross Levine, (2003). Tropics, germs and crops: how endowments influence

economic development. In Journal of Monetary Economics, vol. 50, No. 1.

The Economist (2011). The new middle classes rise up: Marx's revolutionary bourgeoisie finds its voice again, 3 September. Available from www.economist.com/node/21528212.

El-Affendi, Abdelwahab (2010). Political culture and the crisis of democracy in the Arab world. In Democracy in the Arab World Explaining the Deficit, Ibrahim Elbadawi and Samir Makdisi, pp. 11-40.

El-Laithy, Heba and others (2003). Poverty and Economic Growth in Egypt, 1995-2000. Policy Research Working Paper No. WPS 3068 (June). Washington D.C.: World Bank.

El-Mikawy, Namees (2007). Governance of Economic Reform: Studies in Legislation, Participation and Information: Egypt, Morocco And Jordan. Cairo: The Economic Research Forum.

El-Mikawy, Namees (1999). Building Consensus and the Politics of Transition in Egypt. Cairo: The American University in Cairo Press.

Engelke, Wilfried (2012). Joint social and economic assessment for the Republic of Yemen. MNA Knowledge and Learning Fast Brief No. 92. Washington, DC: World Bank.

Erickson, Robert and John Goldthorpe (1992). The Constant Flux: A Study of Class Mobility in Industrial Societies. Oxford: Clarendon Press.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2014a). Arab Integration: A 21st Century Development Imperative. E/ESCWA/OES/2013/3.

ESCWA (2014b). Syria Millennium Development Goal report 2014, (forthcoming).

ESCWA (2014c). Social justice in the Arab world. Twenty-eighth session Tunis, 15-17 September 2014.

ESCWA (2014d). Tax Policy in Arab Countries, (forthcoming).

ESCWA (2013a). Arab Forum: Towards a new welfare mix Rethinking the role of the state, market and civil society in the provision of basic social services. E/ESCWA/SDD/2013/WG.1/Report.

ESCWA (2013b). The Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking Beyond 2015. E/ESCWA/EDGD/2013/1.

ESCWA (2013c). Promises of Spring: Citizenship and Civic Engagement in Democratic Transitions. E/ESCWA/SDD/2013/3.

ESCWA (2013d). Public-private partnerships for infrastructure development in the Arab region. ESCWA: E/ESCWA/EDGD/2013/4.

ESCWA (2012a). Enhancing fiscal capacity to attain the Millennium Development Goals: financing social protection. Working Paper Series. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

ESCWA (2012b). Towards comprehensive social policy for equality and the Millennium Development Goals, E/ESCWA/SDD/2012/WP.1.

El-Ghonemy, Mohamad Riad (1998). Affluence and poverty in the Middle East. New York: Taylor and Francis.

El-Mikawy, Noha (1999). Building of Consensus in Egypt's Transition Process. Cairo: American University in Cairo Press.

Esping-Andersen, Gosta (1990). The Three Worlds of Welfare Capitalism. Cambridge: Polity Press and Princeton: Princeton University Press.

Essa, S. (1972). Urabi Revolution. Beirut: Dar Aql Tali'a.

Evans, Peter (1995). Embedded Autonomy: States and Industrial Transformation. Princeton: Princeton University Press.

Fattouh, Bassam and Laura El-Katiri (2012). Energy Subsidies in the Arab World. Arab Human Development Report Research Paper Series. New York: UNDP Regional Bureau for Arab States.

Faux, Jeff (2012). The Servant Economy: Where Americas Elite is Sending the Middle Class. Hoboken: John Wiley & Sons, Inc.

Ferreira, Francisco and others (2013). Economic Mobility and the Rise of the Latin American Middle Class. World Bank Latin American and Caribbean Studies.

Financial Times (2013). Rise of middle class in developing world's workforce. 5 April. Available from www.ft.com/cms/s/0/ce1dc6ae-9d13-11e2-a8db-00144feabdc0.html#axzz2mVPQ4F9h.

Friedman, Thomas (2013). The virtual middle class rises. 29 February. Available from www.nytimes.com/2013/02/03/opinion/sunday/friedman-the-virtual-middle-class-rises.html.

Fritz, Verena and Alina Rocha Menocal (2007). Developmental States in the New Millennium: Concepts and Challenges for a New Aid Agenda. In Development Policy Review, vol. 25, No. 5, pp. 531-552.

Fujimura, Masayuki (2000). The Welfare State, the Middle Class, and the Welfare Society. In Review of Population and Social Policy, No. 9, pp. 1-23.

Gallagher, K. (2008). Rethinking world trade negotiations. G-24 Policy Brief No. 15.

Gallagher, K. (2007). Putting development back in the Doha Round. In Yale Journal of International Affairs.

Galor, Oded and Joseph Zeira (1993). Income distribution and macroeconomics. In Review of Economic Studies, vol. 60, No. 1, pp. 35-52.

Gaub, Florence (2014). Arab military spending: behind the figures. Alert No. 27, 16 May 2014. Available from www.iss.europa.eu/publications/detail/article/arab-military-spending-behind-the-figures/.

Gehlbach, Scott and Philip Keefer (2011). Investment Without Democracy: Ruling-Party Institutionalization and Credible Commitment in Autocracies. In Journal of Comparative Economics, vol. 39, No. 2, pp. 123-139.

Gerschenkron, Alexander (1962). Economic Backwardness in Historical Perspective. New York: Frederick A. Praeger.

Ghonim, Wael (2012). Revolution 2.0: The Power of the People is Greater than the People in Power: A Memoir. Boston: Houghton Mifflin Harcourt.

Giddens, Anthony (1973). The Class Structure of the Advanced Societies. London: Hutchinson.

Giddens, Anthony and David Held eds. (1982). Classes, power, and conflict: classical and contemporary debates. Berkley: University of California Press.

Giugale, Marcelo (2014). Economic Development: What Everyone Needs to Know. New York: Oxford University Press.

Goldthorpe, John (1987). Social mobility and class structure in modern Britain. Oxford: Clarendon Press.

Goodin, Robert and John Dryzek (1987). Risk-sharing and social justice: the motivational

foundations of the post-war welfare State. In British Journal of Political Science, vol. 16, pp. 1-34.

Goodin, Robert and Julian Le Grand (1987). Not only the poor: the middle classes and the welfare state. London: Allen & Unwin.

Gottschalk, J. and others (2009). Analyzing fiscal space using MAMS: an application to Burkina Faso. International Monetary Fund working paper No. WP/ 09/227.

Government of Yemen, the World Bank, and the United Nations Development Programme (2007). Yemen Poverty Assessment. Main report No. 53076.

Hall, Robert and Charles Jones (1999). Why do some countries produce so much more output per worker than others? In The Quarterly Journal of Economics, vol. 114, No. 1, pp. 83-116.

Hanieh, Adam (2001). Capitalism and Class in the Gulf Arab States. New York: Palgrave/Macmillan.

Hansen, Bent (1991). The Political Economy of Poverty, Equity, and Growth in Egypt and Turkey. Oxford University Press.

Haskel, Jonathan and others (2007). Does Inward Foreign Direct Investment Boost the Productivity of Domestic Firms? In The Review of Economics and Statistics, vol. 89, No. 3, pp. 482-496 (August).

Hayek, Friedrich (1944). The Road To Serfdom. Chicago: University of Chicago Press.

Heydarian, Richard Javad (2014). How Capitalism Failed the Arab World: the Economic Roots and Precarious Future of the Middle East Uprisings. London: Zed Books.

Heydemann, Steve ed. (2004). Networks of Privilege in the Middle East: The Politics of Economic Reform Revisited. New York: Palgrave Macmillan.

Hlasny, Vladimir and Paolo Verme (2013). Top Incomes and the Measurement of Inequality in Egypt. Policy Research Working Paper No. 6557. Middle East and North Africa Region: World Bank.

Howard, Christopher (2006). The Welfare State Nobody Knows: Debunking Myths about U.S. Social Policy. Cambridge: Polity Press and Princeton: Princeton University Press.

International Labour Organization (ILO) (2014). Key Indicators of the Labour Market. Eighth edition.

ILO (2013). Global Employment Trends 2013. Geneva: ILO.

ILO (2012a). Data collection on wages and income. Available for www.ilo.org/travail/areasofwork/wages-and-income/WCMS_142568/lang--en/index.ht.

ILO (2012b). Global Wage Report 2012/13: Wages and Equitable Growth. Geneva: ILO.

ILO (2012c). Text of the recommendation concerning national floors of social protection. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_183326.pdf.

ILO (2012d). World Social Security Report 2010/11: Providing coverage in times of crisis and beyond. Geneva: ILO.

ILO (2011). Social Protection Floor for a Fair and Inclusive Globalization: Report of the Social Protection Floor Advisory Group. Geneva: ILO. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_165750.pdf.

ILO (2008). Can low-income countries afford basic social security? Social security policy briefings, Paper 3 International Labour Office, Social Security Department. Geneva: ILO.

ILO (n.d.) Social protection floor. Available from www.ilo.org/secsoc/areas-of-work/policy-development-and-applied-research/social-protection-floor/lang--en/index.htm.

ILO and United Nations Development Programme (UNDP) (2013). Rethinking Economic Growth: Towards Productive and Inclusive Arab Societies. Beirut: ILO.

International Monetary Fund (IMF) (2014). Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead. Washington D.C.: IMF.

IMF (2013). Energy Subsidies in the Middle East and North Africa: Lessons for Reform. Washington D.C.: IMF.

Institut Tunisien de la Compétitivité et des Études Quantitatives (2013). Le chômage des jeunes: déterminants et caractéristiques. Available from www.ieq.nat.tn/upload/files/Publications%20recentes/Le%20chomage%20des%20jeunes-Determinants%20et%20caracteristiques.pdf.

Islam, I. and A. Chowdhury (2006). Macroeconomic developments, labour market performance and poverty reduction: the case of the Arab states in the Middle East and North Africa. Memo.

Ismael, Jacqueline and Shereen Ismael (2013). The Arab Spring and the uncivil state. In Arab Studies Quarterly, Summer 2013, vol. 35, No. 3, p. 229.

Issawi, Charles (1982). An Economic History of the Middle East and North Africa. New York: Columbia University Press.

Issawi, Charles (1956). Economic and social foundations of democracy in the Middle East. International Affairs, vol. 32, No. 1, pp. 27-42.

Javorcik, Beata (2004). Does foreign direct investment increase the productivity of domestic firms? In search of spillovers through backward linkages. In American Economic Review, vol. 94, No. 3, pp. 605-627.

Jawad, Rana (2009). Social Welfare and Religion in the Middle East A Lebanese Perspective. Bristol: The Policy Press.

Johnson, Chalmers (1982). MITI and the Japanese Miracle. Stanford, Calif.: Stanford University Press.

Jones, Jeremy (2007). Negotiating Change: The new politics of the Middle East. New York: I.B. Tauris.

Kakwani, Nanal and Hyun Son (2006). Measuring the Impact of Price Changes on Poverty. UNDP International Poverty Centre, Working Paper No. 33 (November). Brasilia: UNDP.

Kakwani, Nanal and Hyun Son (2005). Poverty analysis for policy use: poverty profiles and mapping. In Handbook of Poverty Statistics: Concepts, Methods and Policy Use, ch. VII. United Nations Statistics Division.

Kaldor, Nicholas (1963). Will underdeveloped countries learn to tax? Foreign Affairs, vol. 41, No. 2 (January), pp. 410-9.

Kandil, Hazem (2012). Why did the Egyptian middle class march to Tahrir Square? Mediterranean Politics, vol. 17, No. 2.

Karlsson, Charlie and others (2004). Relating entrepreneurship to economic growth. Electronic Working Paper Series, Royal Institute of Technology, CESIS. Sweden.

Karshenas, Massoud and Valentine Moghadam, eds. (2006). Social Policy in the Middle East: Political, Economics and Gender Dynamics. Basingstoke: Palgrave Mac Millan.

Kaufman, Daniel and others (2014). The Worldwide Governance Indicators (WGI) project. World Bank. Available from info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home.

Kharas, Homi (2010). The emerging middle class in developing countries. Working Paper, No. 285, OECD Development Centre. Paris: OECD.

Kharas, Homi and Geoffrey Gertz (2010). The new global middle class: a cross-over from West to East. In China's Emerging Middle Class: Beyond Economic Transformation, Cheng Li, ed. Washington D.C.: Brookings Institution Press.

Khatib, Lina (2013). Political participation and democratic transition in the Arab world. In Journal of International Law, vol. 34, No. 2.

Kienle, Eberhard (2001). A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt. London: I.B. Tauris Publishers.

King, Stephen (2003). Liberalization against Democracy: The Local Politics of Economic Reform in Tunisia. Bloomington: Indiana University Press.

Korpi, Walter (2004). Welfare-State regress in Western Europe: politics, institutions, globalization, and europeanization. In Annual Review of Sociology, vol. 29, pp. 589-609.

Krieger, Zvika (2007a). Dubai, aiming to be an academic hub. In The Chronicle of Higher Education, vol. 54, No. 8 (October).

Krieger, Zvika (2007b). Saudi Arabia puts its billions behind western-style higher education. In The Chronicle of Higher Education, vol. 54, No. 3 (September).

Kuhn, Randall (2012). On the role of human development in the Arab Spring. In Population and Development Review, vol. 38, No. 4, pp. 649-683.

Kuncic, Aljaz (2014). Institutional quality dataset. In Journal of Institutional Economics, vol. 10, No. 01 (March), pp. 135-161.

Kuncic, Aljaz (2011). Aid us to win the elections: foreign aid and voter turnout. In The Developing Economies, vol. 49, No. 3.

Lagarde, Christine (2014). The Arab countries in transition – Strengthening the economic middle. Rabat, 8 May. Available from www.imf.org/external/np/speeches/2014/050814.htm.

Latif, Amira (2013). Improving the quality of public health services in lower income areas in Cairo, Egypt. Prepared for the Egypt Research Conference: Integrity Risks in the Public-Private Interface, 4-5 December. Available from http://mena.corruptionresearchnetwork.org/improving-the-quality-of-health-services.

League of Arab States (LAS) and United Nations Development Programme (UNDP) (2009). Development Challenges for the Arab Region: A Human Development Approach. Egypt. Cairo: UNDP.

Landes, David (1998). The Wealth and Poverty of Nations. New York: Norton.

Lange, Hellmuth and Lars Meier, eds. (2009). The New Middle Classes: Globalizing Lifestyles, Consumerism and Environmental Concern. New York: Springer.

Le Grand, Julian (1982). The Strategy of Equality: Redistribution and the Social Services. London: Allen and Unwin.

Leftwich, Adrian (1995). Bringing politics back in: towards a model of the development state. In The Journal of Development Studies, vol. 31, No. 3, pp. 400-427.

Lindert, Peter (2004). Growing Public: Social Spending, Social Spending and Economic Growth Since the Eighteenth Century. Cambridge: Cambridge University Press.

Lin, Justin and Ha-Joon Chang. 2009. Should industrial policy in developing countries conform to comparative advantage or defy it? A debate between Justin Lin and Ha-Joon Chang. In Development Policy Review, vol. 27, No. 5.

List, Friederich (1841). The National System of Political Economy. New York: Longmans Green.

Lofgren, Mike (2013). The Party is Over: How Republicans Went Crazy, Democrats Became Useless, and the Middle Class Got Shafted. New York: Penguin Group.

Lopez-Calva, Luis and others (2011). Is there such thing as middle class values? Class differences, values and political orientations in Latin America. Policy Research Working Paper Series 5874. The World Bank.

Lopez-Calva, Luis and Eduardo Ortiz-Juarez (2011). A vulnerability approach to the definition of the middle class. Policy Research Working Paper, No. WPS 5902. Washington D.C.: World Bank.

Lynch, Marc (2012). Arab Uprisings: The Unfinished Revolutions of the New Middle East. New York: Perseus Books.

Malik, Adeel and Bassem Awadallah (2013). The economics of the Arab Spring. In World Development, vol. 45, pp. 296-313. Available from http://dx.doi.org/10.1016/j.worlddev.2012.12.015.

Mansour, K. (2009). What Remained of the Middle Class. Al-Khalij, No. 11169, 17 December (in Arabic).

Marshall, Gordon (2009). Oxford Dictionary of Sociology. Oxford: Oxford University Press.

Marx, Karl (1979). Pre-capitalist Socio-economic Formations: A Collection. Moscow: Progress Publishers.

Marx, Karl (1973). Grundrisse: Introduction to the Critique of Political Economy. New York: Vintage Books.

Marx, Karl (1971, Orig 1859). A Contribution to the Critique of Political Economy. Moscow: Progress Publishers.

Marx, Karl (1887). Capital (3 volumes). Progress Publishers, Moscow, USSR, Translated: Samuel Moore and Edward Aveling, edited by Fredrick Engels.

Mazawi, André (2004). Wars, geopolitics and university governance in the Arab States. In International Handbook of Higher Education, vol. 34 (Summer).

Mazawi, André (2000). Crossing the distance: The open university in the Arab states. In International Handbook of Higher Education, vol. 18 (Winter).

McCallum, John (1995). National borders matter: Canada-U.S. regional trade patterns. In American Economic Review, vol. 85, No. 3 (June), pp. 615-23.

Meier, Gerald and Joseph Stiglitz, eds. (2001). Frontiers of Development Economics: The Future in Perspective. Oxford: Oxford University Press.

Megginson, William and Jeffry Netter (2001). From state to market: a survey of empirical studies on privatization. In Journal of Economic Literature, vol. 39, No. 2, pp. 321-389.

Milanovic, Branko (2006). Global Income Inequality: A Review. In World Economics, vol. 7, No. 1 (January-March).

Mkandawire, Thandika (2004). Social Policy in a Development Context. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Mkandawire, Thandika (2001). Thinking about developmental states in Africa. In Cambridge Journal of Economics, vol. 25, No. 3, pp. 289-314.

Mohieddin, M. (2013). Determinants and consequences of internal migration in the Arab countries. Paper presented at the International Population and Development Conference. Cairo: 24-26 June.

Mohieddin, M. (2011). Social policies and poverty in Egypt. Background paper No. 16. Cairo: UNDP – Regional Centre for the Arab State-Regional Centre in Cairo.

Mokdad, Ali and others (2014). The state of health in the Arab world, 1990-2010: an analysis of the burden of diseases, injuries, and risk factors. In The Lancet, vol. 383, No. 9914, pp. 309-320.

Montenegro, Claudio and Harry Patrinos (2013). Returns to schooling around the World. Background paper for the World Development Report 2013. Washington D.C.: The World Bank.

Moore, Mick (2007). How does taxation affect the quality of governance? IDS Working Paper 280.

Morisse, Monique (2013). Fiscal space for social protection in the Arab region. Working Paper Series. Office of the Executive Secretary. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

Murphy, Kevin and others (1989). Income distribution, market size, and industrialization. In The Quarterly Journal of Economics, vol. 104, No. 3, pp. 537-564.

Nabli, Mustapha (2007). Breaking the Barriers to Higher Economic Growth: Better Governance and Deeper Reforms in the Middle East and North Africa. Washington DC. The World Bank.

Nasr, Vali (2013). Business, not as usual. In Finance and Development, vol. 50, No. 1 (March).

Nolan, P. (2009). Crossroads: The End of Wild Capitalism. London: Marshall Cavendis.

Noland, Marcus and Howard Pack (2007). The Arab Economies in a Changing World. Washington DC.: Peterson Institute for International Economics.

North, Douglas (2005). Institutions and the performance of economies over time. In The Handbook of New Institutional Economics, M. S. C. Menard, ed., pp. 21-30. Dordrecht: Springer.

North, Douglas (1993). The new institutional economics and development. In Economic History 9309002, EconWPA.

North, Douglas (1990). Institutions, Institutional Change and Economic Performance. New York: Cambridge University Press.

Organization of Economic Cooperation and Development (OECD) (2011). Latin American Economic Outlook 2011. How Middle-Class Is Latin America? Paris: OECD.

OECD (2006). Promoting Pro-Poor Growth, Private Sector Development. Paris: OECD.

Parker, John (2009). Burgeoning bourgeoisie: a special report on the new middle classes in emerging markets. In The Economist, 14 February (reprint). Available from www.economist.com/sites/default/files/special-reports-pdfs/13092764.pdf.

Pedrosa-Garcia, Jose (2013). Access to finance by small and medium enterprises in the Arab region: policy considerations. ESCWA: E/ESCWA/EDGD/2013/WP.1.

Pew Research Centre (2014). One Year after Morsi's Ouster, Divides Persist on El-Sisi, Muslim Brotherhood. Available from www.pewglobal.org/2014/05/22/one-year-after-morsis-ouster-divides-persist-on-el-sisi-muslim-brotherhood/.

Wilkinson, Richard and K. Picket (2009). The Spirit Level: Why Equality is Better for Everyone. London: Penguin Group.

Piketty, Thomas (2014). Capital in the Twenty-First Century. Harvard University Press.

Pierson, Paul And Jacob Hacker (2010). Winner-Take-All Politics: How Washington Made the Rich Richer--and Turned Its Back on the Middle Class. New York: Simon & Schuster.

Polanyi, Karl (1944). The Great Transformation. Foreword by Robert M. MacIver. New York: Farrar and Rinehart.

Prasad, Naren and Abu-Ismail, Khaled (2014). (forthcoming). On the Relevance of the post-2015 Development Agenda for the Arab Uprisings. ESCWA.

Prasad, Naren (2014). Broken relationship: social policies, Arab States and the middle class. ESCWA Working Paper, E/ESCWA/EDGD/2014/Technical Paper.2.

Prasad, Naren (2008). Policies for redistribution: the use of taxes and social transfers. Discussion Paper No. DP/194/2008. International Institute for Labour Studies, ILO.

Rabi, Amjad (2012). Integrating a system of child benefits into Egypt's fiscal space: poverty impact, costing, and fiscal space. Available from http://origin-www.unicef.org/socialpolicy/files/Egypt.Costing_Tool_application.pdf.

Ramadan, Tariq (2012). Islam and the Arab Awakening. New York: Oxford University Press.

Ravallion, Martin (2009). The Developing World's Bulging (but Vulnerable) Middle Class. Policy Research Working Paper, No. 4816. Washington D.C.: World Bank.

Ravallion, Martin (1998). Poverty Lines in Theory and Practice. Living Standards Measurement Study Working Paper No. 133. Washington D.C.: World Bank.

Ravallion, Martin and Shaohua Chen (2007). China's (Uneven) Progress Against Poverty. In Journal of Development Economics, vol. 82, No. 1, pp. 1-42.

Reddy, Sanjay (2009). The Emperor's New Suit: Global Poverty Estimates Reappraised. Working Paper, No. 79, United Nations Department of Economics and Social Affairs. New York: United Nations Department of Economics and Social Affairs.

Reid, Donald (2002). Cairo University and the Making of Modern Egypt. Buffalo. New York: University of Toronto Press.

Reinert, Erik (2010). Developmentalism. Working Papers in Technology Governance and Economic Dynamics, No. 34.

Reinert, Erik (2007). How Rich Countries Got Rich… and Why Poor Countries Stay Poor. New York: Carroll and Graf Publishers.

Richards, Alan and John Waterbury (2007). A Political Economy of the Middle East. Third edition. New York: Perseus Books Group.

Richards, Alan and John Waterbury (1990). The Political Economy of the Middle East. Oxford: Westview Press.

Rodrik, Dani (2007). One Economics, Many Recipes Globalization, Institutions, and Economic Growth. Princeton: Princeton University Press.

Rodrik, Dani and others (2004). Institutions rule: the primacy of institutions over geography and integration in economic development. In Journal of Economic Growth, vol. 9, No. 2.

Sadiki, Larbi (2009). Rethinking Arab Democratization: Elections without Democracy. Oxford: Oxford University Press.

Sala-i-Martin, X. and E. Artadi (2004). The Global Competitiveness Index. In The Global Competitiveness Report: 2004-05, M. Porter et al. (eds), Oxford: Oxford University Press.

Salih, M. A. (2014). Economic Development and Political Action in the Arab World. New York: Routledge.

Sarangi, Niranjan and others (2014). Towards better measurement of poverty and inequality in Arab countries: a proposed multi-purpose survey. ESCWA Working Paper (forthcoming).

Schwarz, Rolf (2011). War and State Building in the Middle East. Gainesville: University Press of Florida.

Selvik, Kjetil and Stig Stenslie (2011). Stability and Change in the Modern Middle East. London: I.B. Tauris and Co. Ltd.

Sen, Amartya (2009). The Idea of Justice. Cambridge: Harvard University Press.

Sen, Amartya (1999). Development as Freedom. Oxford: Oxford University Press.

Sen, Amartya (1976). Real national income. In Review of Economic Studies, vol. 43, No. 1, pp. 19-39.

Sen, Amartya (1973). On Economic Inequality. Oxford. Clarendon Press.

Shechter, Relli (2009). From effendi to infitai? Consumerism and its malcontents in the emergence of Egyptian market society. In British Journal of Middle Eastern Studies, vol. 36, No. 1.

Shen, Wei and Chen Lin (2009). Firm profitability, state ownership, and top management turnover at the listed firms in China: a behavioral perspective. In Corporate Governance: An International Review, vol. 17, No. 4, pp. 443-456.

Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) (2014). SIPRI military expenditure database. Available from www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database.

Smith, Adam (1776). An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations. 2007 edition. London: Harriman House.

Springborg, Robert (1993). The Arab bourgeoisie: a revisionist interpretation. In Arab Studies Quarterly, vol. 15. No. 1.

Sridharan, E. (2004). The Growth and Sectoral Composition of India's Middle Class: Its Impact on the Politics of Economic Liberalization. In India Review, vol. 3, No. 4, pp. 405-428.

Stevenson, L. (2010). Private Sector and Enterprise Development: Fostering Growth in the Middle East and North Africa. Massachusetts: Edward Elgar Publishing.

Stiglitz, Joseph (2013). The Price of Inequality: How today's divided society endangers our future. New York: W. W. Norton and Co.

Stiglitz, Joseph (2002). Globalization and its discontents. New York: W. W. Norton & Co.

Taylor, Lance (2004). Reconstructing Macroeconomics: Structuralist Proposals and Critiques of the Mainstream. Cambridge: Harvard University Press.

Taylor, Lance (1988). Variety of Stabilization Experiences: Toward Sensible Macroeconomics in The Third World. Oxford: Oxford University Press.

Thompson, E. P. (1990, originally 1963). The Making of the English Working Class. Toronto: Penguin Books.

Tobin, J. (1970). On limiting the domain of inequality. In Journal of Law and Economics, vol. 13, pp. 263-77.

Todaro, Michael and Stephen Smith (2012). Economic Development. Boston: Addison-Wesley.

Transparency International (2013). Corruption perception Index 2013.

Tudor, Maya (2013). The Promise of Power: The Origins of Democracy in India and Autocracy in Pakistan. Cambridge University Press.

Tyler, George (2013). What Went Wrong: How the 1% Hijacked the American Middle Class and What Other Countries Got Right. Dallas: Ben Bella Books.

Tzannatos, Zafiris (2014). The Arab youth: the Arab youth in the labor market: mismeasured, misunderstood and mistreated. Presentation at the ERF twentieth Annual Conference, Cairo, 24 March.

Tzannatos, Zafiris (2011). Labour demand and social dialogue: two binding constraints for creating decent employment and ensuring effective utilization of human resources in the Arab region? Paper presented at the Islamic Development Bank Meeting on Addressing Unemployment and Underemployment in the Islamic Development Bank Member Countries in the Post-Crisis World, Jeddah, 9-10 May.

Tzannatos, Zafiris (2009). The global financial, economic and social crisis and the Arab countries: a review of the evidence and policies for employment creation and social protection. ILO, Beirut.

Tzannatos, Zafiris and others (2011). The labour market in the Arab States: recent trends, policy responses and future challenges lessons from the crisis and way forward. ILO, Geneva.

United Nations (2005). Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals. Report to the United Nations Secretray-General.

United Nations Chief Executives Board (UNCEB) (2009). The global financial crisis and its impact on the work of the UN system. New York, USA.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2009). Least Developed Countries Report 2009. New York and Geneva: United Nations.

United Nations and the League of Arab States (2013). Arab Millennium Development Goals Report: Facing Challenges and Looking beyond 2015. E/ESCWA/EDGD/2013/1.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN-DESA) (2011). World Population Prospects: The 2011 revision. Available from http://esa.un.org/unup/CD-ROM/WUP2011-F02-Proportion_Urban.xls.

United Nations Development Programme (UNDP) (2013). Human Development Report 2013. The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World. New York: UNDP.

UNDP (2012). Arab Development Challenges Report 2011: Towards the Developmental State in the Arab Region. Cairo: UNDP Regional Centre for Arab States.

UNDP (2010). Human Development Report 2010. The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development. New York: UNDP.

UNDP (2009). Development Challenges in the Arab States: A human development approach. Cairo: UNDP.

UNDP (2008). Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon. Beirut: UNDP.

UNDP (2006a). Macroeconomic Policies for Poverty Reduction: The Case of Sudan. UNDP, Sudan.

UNDP (2006b). Macroeconomic Policies for Growth, Employment and Poverty Reduction in Yemen. UNDP, Yemen.

UNDP (2003). Arab Human Development Report 2003: Building a Knowledge Society. New York: UNDP Regional Bureau for Arab States.

UNDP (2002a). Arab Human Development Report 2002: Creating Opportunities for Future Generations. New York: UNDP Regional Bureau for Arab States.

UNDP (2002b). Macroeconomic Policies for poverty Reduction: The Case of Syria. UNDP.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) (2012). EFA Regional Report for the Arab States. Paper presented at the Global Education for All meeting, 21-23 November.

United Nations Statistics Division (UNSD) n.d. National accounts database. Available from http://unstats.un.org/unsd/snaama/Introduction.asp. Last accessed on 20 June 2014.

United Nations (2013). World Economic Situation and Prospects 2013. New Work.

Veblen, Thorstein (1899). The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions. New York: B. W. Huebsch.

Von Arnim, Rudiger and others (2011). Structural Retardation of Arab Economies: Symptoms and Sources. A Background Paper for the Arab Development Challenges Report 2011.

Weber, Max (1964). Theory of Social and Economic Organization. New York: Free Press.

Webometrics Ranking of World Universities, 2014.

Wilensky, Harold (2002). Rich Democracies: Political Economy, Public Policy, and Performance. Berkley: University of California Press Books.

Wittfogel, Karl (1957). Oriental Dispotism: A Comparative Study of Total Power. New Haven and London: Yale Univesrsity Press.

Woo-Cummings, Meredith, ed. (1999). The Developmental State. Ithaca: Cornell University Press.

World Bank (2014a). Reforming subsidies in Morocco. Washington D.C.: The World Bank.

World Bank (2014b). World Development Indicators Database. Available from http://databank.worldbank.org/data/views/variableselection/selectvariables.aspx?source=world-development-indicators.

World Bank (2013). Inclusion Matters: The Foundation for Shared Prosperity. Washington D.C.: The World Bank.

World Bank (2012a). The World Bank 2012-2022 Social Protection and Labour Strategy: Resilience, Equity and Opportunity. Washington D.C.: World Bank.

World Bank (2012b). Wage Bill and Pay Compression. Available from http://data.worldbank.org/data-catalog/wage-bill-pay-compression.

World Bank (2012c). World Bank's Social Protection and Labour Strategy. Washington, D.C.: World Bank.

World Bank (2007). Egypt – Poverty assessment update, vols. 1-2. Washington, D.C.: World Bank.

World Economic Forum (2012). Addressing the 100 Million Youth Challenge: Perspectives on Youth Employment in the Arab World in 2012. Available from www3.weforum.org/docs/WEF_Youth Employment_ArabWorld_Report_2012.pdf.

Wright, Erik (1979). Class Structure and Income Determination. New York: Academic Press.

World Value Survey (WVS) (2014). Available from www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp.

Yousef, Tarik (2004). Development, growth and policy reform in the Middle East and North Africa since 1950. In Journal of Economic Perspectives, vol. 18, No. 3 (Summer), pp. 91-116.

Zaid, Abdulla and others (2014). Arab uprisings and social justice: implications of IMF subsidy reform policies. The Arab NGO Network for Development and the Egyptian Center for Economic and Social Rights.

Zeitlin, Irving (1968). Ideology and the Development of Sociological Theory. New York: Prentice-Hall.

Zubaida, Sami (2011). Beyond Islam: A New Understanding of the Middle East. London: I.B. Tauris.

Zuhur, Sherifa (2011). Saudi Arabia (Middle East in focus). Santa Barbara: Abc-Clio.

الطبقة الوسطى هي فئة اجتماعية ذات دور مؤثر فيما يتحقق من نتائج على صعيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية. ويتناول هذا التقرير الطبقة الوسطى مستكملاً المناقشات حول العوامل التي أججت الانتفاضات وأدّت إلى تعثر الانتقال إلى الديمقراطية عقب سقوط أنظمة سلطوية طال أمد حكمها. ويتعمق التقرير في دراسة الظروف التي تحرك ولاء الطبقة الوسطى، لا سيما تلك التي أضعفت ولاءها للنظام الحاكم. ويستند التقرير إلى الخبرات السابقة في مجال التنمية التي ولّدت قناعة بأن نجاح أي نموذج تنموي جديد في المنطقة العربية يتوقف على مدى فعالية دور الطبقة الوسطى في تصميم عمليات التحوّل الاقتصادي والسياسي وتنفيذها. ولدراسة الطبقة الوسطى في المنطقة العربية أهمية في تفسير الماضي وفهم الحاضر واستشراف المستقبل بما يحمله من آفاق للتنمية.

ويعتمد التقرير ثلاثة نهج جديدة لحماية الطبقة الوسطى وتمكينها وزيادة حجمها. يقضي النهج الأول بقياس الطبقة الوسطى على أساس تعريفٍ يشمل البعدين الكمي والنوعي في الإنفاق على الاستهلاك. ويقضي الثاني بتحديد ملامح الطبقة الوسطى باستخدام مؤشرات مثل التعليم، وفرص العمل، وإمكانية التقدّم، إضافة إلى الفقر المتعدد الأبعاد. ويقضي النهج الثالث بتحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت خلال عقد انتهى باندلاع الانتفاضات، وذلك استناداً إلى نتائج القياس والتحديد. فتمكين الطبقة الوسطى في المنطقة العربية يتيح، حسب خلاصة التقرير، الخروج من مسار التعثر في التنمية والحوكمة إلى مسار الدولة التنموية.

14-00202